السلسلة المحكمة
(٢٩)

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

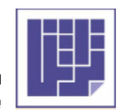
أبواب الكتاب في النحو والصرف

القسم الأول: النحو

أ.د. المتمرس/ محمد كاظم البكَّاء
أستاذ النحو والصرف
جامعة الكوفة - العراق

أ.د/ عبد الفتاح محمد حبيب
أستاذ النحو والصرف
جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

القاهرة ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م



النشر الرقمي
باعتماد المعهد

شعبان ١٤٣٣هـ / إبريل ٢٠١٢م

السنة الثالثة

السلسلة المحكمة (٣٩)

مكتبة تراثية شهرية تتغيّا الدخول بالتراث إلى العالم الرقمي دخولا يحافظ على هيبته وتقاليد نشره, كما تتغيّا ترسيخ هذا الدخول بتقديم نماذج لكبار المحققين من جهة, وتشجيع الشُداة بمراجعة أعمالهم علميّاً ومنهجيّاً وإخراجها بلُبوسٍ لائقٍ من جهةٍأخرى



فريق العمل

إخراج فني: أكرم خضري - أرشفة رقمية: أحمد منشاوي - دعاية وإعلام: إقبال سامي أحمد

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.

مختصر كتاب سيبويه اختصره: أ.د. محمد كاظم البكاء، أ.د. عبدالفتاح حبيب، قدَّم له: أ.د. فيصل الحفيان - ط. ١. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م. المكتبة الرقمية، السلسلة المُحكَّمة (٢٩).

- معهد المخطوطات العربية Institute of Arabic Manuscripts

٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.

ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج.م.ع.

هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٠٠٢٠٢)

فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٠٠٢٠٢)

البريد الإلكتروني: info@malecso.org

الموقع على الإنترنت: www.malecso.org

طبعة أولى رقمية

١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

تقديم

مختصر كتاب سيبويه

(مقارَبة جديدة لنصٍّ عالمي)

الحمد لله الذي أعلى شأن العربية باختيارها لتكون لغة (قرآنه).

والحمد لله الذي حفظ العربية بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾.

والحمد لله الذي سخَّر للعربية خَلْقه من العرب وغير العرب، فألَّفوا في فقهها وفي أصواتها وفي نحوها وفي صرفها، فكان أول ما وصل إلينا (الكتاب) كتابًا، علا قدره، حتى نُعت بأنه (قرآن النحو).

والصلاة والسلام على سيدنا محمد؛ جرَت العربية على لسانه، كما لم تجر على لسان.

وبعد، فهذا مختصرٌ لكتاب سيبويه، لكن ليس أيّ (كتاب) أقصد أنه مُرْتَهَنٌ بتلك الطبعة التي صدرت مؤخَّرًا، وهي طبعةٌ ذات خصوصية؛ ذلك أنها مغايرةٌ لجميع الطبعات السابقة منذ ديرنبورغ الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر، حتى هارون في القرن العشرين، وربما غيرهما. وما مغايرتُها إلا لأنها تنهج نهجًا خاصًّا، في أنها تُضيف إلى المقاربة التحقيقية التقليدية التصنيفَ المنهجيَّ لمادة النص؛ تجزئتها في قسمين، ثم تصنيفَ أبوابها داخلَ كل قسم ثانيًا، ثم جَعْلَ كل قسم في أجزاء ثالثًا، وتحت كل جزء موضوعاتُه رابعًا. وما كان الأمرُ مجردَ قِشرة خارجية، بل إنه استبطانٌ لروح النص والفلسفة التي صدر عنها صاحبه، أدَّى مَنْ نهد إليها ونهض بها (د. محمد كاظم البكّاء) طول معايشةٍ ومفاتشةٍ وتبتُّلٍ في محرابِ ذلك النصِّ العظيم الذي يُقْرَن بكتاب بطليموس في الفَلَك، وكتاب أرسطوطاليس في المنطق، أو هما يُقْرَنان به، سِيَّان.

إن القيمة الحقيقية لهذه الطبعة التي نقدّم مختصرها؛ إنما تَكمُن في ذلك البارق الذي لمع في ذهن (البكّاء)، فأوكل عليه بيدَي المحبة للنص، وتعهّده بالرعاية والعناية والمتابعة أكثرَ من عقدين من الزمان، حتى أثمر كشفًا لأستار من الحُجُب التي ضلّلت العلماء في الماضي قرونًا طويلة، والتبست على الباحثين في الحاضر، فظنُّوا، بل اتُّهموا صاحبَ (الكتاب) على الرغم من إعجابهم وتقديرهم له بأنه أقامه على غير منهج؛ إذ هو خِلوٌ من ناظم يسلك مادته في عِقْدٍ، وغرّهم وأغراهم أنه - في ما رأوا - بلا خطبة (مقدمة) وبلا خاتمة!

رأى (البكّاء) وقرّ في نفسه أن (الكتاب) منهجٌ قبل أن يكون مادة علمية؛ كل حبّة من حبات عِقْده في موضعها الذي لو اختلف، شاهَ العِقْد كلُّه، ثم إنه منهجٌ يجمع إلى إحكامه الداخلي وترابطه العضوي، ميزةَ الإحاطة بأساليب العربية، حتى إنه لم يغادر منها أسلوبًا أو كاد، فاجتمع له وفيه رُكْنا العلم: منهجُه ومادّتُه.

معذرةً إليكَ أيها القارئ؛ فقد كنتُ أبغي الحديث عن المختصر، أَقْصُره عليه، بيدَ أني لم أستطع أنْ أمسكَ بعنان القلم، فانطلق لا يلوي يحملني إلى (الأصل) ليس مطلقًا بل في واحد بعينه من تجلّياته؛ وذلك لأمرين:

أوّلهما: وشيجةٌ تجعل العناق بين المختصر والأصل لازمًا لا فِكاكَ منه؛ إذ المختصرُ ابنٌ شرعيٌّ لذلك التجلّي.

وآخِرهما لا أعرف - في حدود معرفتي غير القاطعة - أحدًا، لا في تراثنا ولا في العصر الحديث اختصر كتاب سيبويه، ولا ندري - على وجه اليقين - ما هو السبب، أو ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟ تُرى، هل هي الهيبة التي يتمتَّع بها هذا النصُّ المؤسِّس في حقل من أهم الحقول المعرفية (علم العربية)؟ أم هو منهجه (أو لا منهجه عند بعضهم) الذي قد يستعصي على الاختصار؟ أم هو لغته العلمية المبكِّرة، فمصطلحات العلم كانت في بِداءتها، ولعل من عزموا على الإقدام على هذه الخطوة الجريئة قد فكّروا في جَدْوَى الاختصار.

وثَمَّ ما هو أهم وأبعدُ على من جاء بعدُ، فاللغةُ الاصطلاحية للعلم؛ علمِ النحو والعربية لم تتأخَّر كثيرًا حتى تبدَّلتْ كُلِّيًا، ولم تلبث اللغة الجديدة أنْ ذاعَتْ وطغَتْ طغيانًا فما عاد للغة القديمة حضور. وليس ذلك الذيوع والطغيان بِدْعًا، فلغةُ العلم؛ أيِّ عِلْم، تحكمُها خصائصُ البدايات، سواء في مفهوماتها وحدودها، أو في صياغاتها وتراكيبها، ثم يُنْضِجها اللاحقون، ويعيدون بناءها من جديد بتأثيرِ تَعاوُرِ النظر وتطوُّرِ العلم وقوانين الحياة المعرفية التي لا تعرف السكون، وإلا فقدت الروح.

هي أسئلة وافتراضات، ليس الغرضُ الإجابةَ عنها، أو التحقُّقَ من صِدْقها في سياق هذا التقديم.

بالمقابل عرفنا غيرَ مؤلَّف شَرَح الكتاب (السيرافي والرماني وغيرهما)، أو علَّق عليه (الفارسي وغيره) أو قاربَه مقــاربةً قد تكون ذات طابع تحريري أو تنقيحي (ابن خروف) أو شَرَح شواهده (السيرافي أيضًا) هذا في التراث القديم، وهو يَصْدُق على المنجز الحديث. ولا شـك أنَّه مع الشرح والتعليق والتحرير والتنقيح، ليس ثمة ما يدعو إلى إثارة افتراضات كالسابقة، فنصٌّ مثل سيبويه بظروفه التاريخية وبِنيته المنهجية والعلمية، من البَدهي، أن يكون محلًا لذلك، ومقصِدًا له.

ها نحن الآن مع (مختصر كتاب سيبويه) للدكتور محمد كاظم البكَّاء (العراق) والدكتور عبد الفتاح حبيب (مصر)، فقد نهد هذان الأستاذان الفاضلان لهذه المهمة الثقيلة على وفْق الرؤية التي كان رسمها البكّاء - على ما أسلفنا-. وأحسب أنَّ الرؤية والعمل، كليهما كانا أشبه بـ(مغامرة) علمية نحن على وعي أنَّ من المبكِّر الحكم عليها بصورة نهائية وتقييمها تقييمًا حاسمًا؛ ذلك أن (الطبعة البكائية) لا تزال حدثًا جديدًا يحتاج إلى تراكم نظر علمي، و(المختصر) الذي بُني عليها نخطُّ الآن شهادة ميلاده. وعلى أيِّ حال فإن الذي لا شكَّ فيه أن الذي نتحدث عنه كان له الفضل في حَراك علمي مقدَّر يشهده الدرس النحوي عامة، والدرس (الكِتابي) خاصة.

نختم بما بدأنا به: اللَّهُمَّ لك الحمد على نعمة العربية، التي قال أحدهم (هو أبو علي الفارسي) وهو نحوي ولغوي عظيم: «لأن أُشتم بالعربية أحبُّ إليَّ من أن أُمدح بغيرها».

والله تعالى من وراء القصد دائمًا

وخَطَّهُ:

د. فيصل الحفيان

القاهرة في: ٢٩ من ربيع ثان ١٤٤٢هـ
١٤ من ديسمبر ٢٠٢٠م

مقدمة المختصر

لا شكَّ أنَّ كتاب سيبويه يمثل الفكر النحوي للرعيل الأوَّل من النحاة العرب، إذ وضع بابه الأوَّل واصطلح على اسمه الإمام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثم استمر قرنين تتوالى أبوابه إلى زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تلقّاه من شيوخه، وعهد به إلى تلميذه سيبويه (١٨٥هـ)، واستمرّ إلى زمن أبي بكر بن السرّاج (٣١٦هـ) الذي أخذ مسائل من سيبويه ورتبها ترتيبًا منهجيًا آخر في كتابه (الأصول في النحو) وقد شاع كتابه في دراسة النحو إلى زماننا متمثّلًا في شروح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ فأثر ذلك في حجب كتاب سيبويه، وهو الذي لا ينافسه كتاب آخر، حتى قيل: من أراد أن يؤلف كتابًا مثل كتاب سيبويه فليستحِ، وقد رأينا أن نستأنف الدراسة والتدريس على وفق منهجه، فمن المعلوم أنّه كتاب واسع في مادته وقد استوفى أبواب النحو بترتيب منطقي، ولذلك قرّرت اللجنة اعتماد منهجه لا مادته الغزيرة لاختصار مؤلف الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكّاء (كتاب سيبويه - تصنيف موضوعي وشرح وتحقيق علمي).

و(الكتاب) باختصار يبنى على أنَّ للكلام العربي أنواعًا من الإسناد هي: (المركّب الفعلي: فعل + اسم) ويمثّل أبواب الإسناد في الجملة الفعلية، و(مركّب اسمي) يمثّل أبواب الإسناد في الجملة الاسمية (اسم + فعل / اسم) والمركّب الإضافي (مضاف + مضاف إليه) والمركّب الإتباعي (المتبوع + التابع كالمنعوت والنعت)، أمّا الإسناد الثالث فهو (المركّب الذي بمنزلة الفعل: أداة + اسم، نحو: يا محمد)، فالكلام العربي عبارات أو مركّبات ذات أنماط نحوية، ولكلّ نمط أسلوبه وشكله. وإنَّ علينا أن نتعلم هذه الأنماط أو الأساليب اللغوية.

ومن المناسب أن نوضح بمزيد من البيان الكلام على خصائص منهج سيبويه في دراسة النحو العربي، فهو منهج يعنى بتحليل الكلام من حيث أداؤه، فلا يعنى بالمصطلحات، فيجمع الأساليب المختلفة (المرفوعات تضم المبتدأ والخبر والفاعل

ونائب الفاعل وغيرها) وإنما نهجه أن يوضح أساليب الكلام وأنماطه أسلوبًا أسلوبًا، فهو مركَّبات أو أنماط لغوية متعددة فعلية أو اسمية وغيرهما، قد بذل سيبويه جهدًا لغرض تصنيف هذه الأنماط وتأديتها مضبوطة بالشكل على وفق الأغراض التي يقصدها المتكلم من كلامه. إنَّ منهج سيبويه لا يعنيه أنَّ (كان الله غفورًا) فيه (كان) ناقصة، إنما يعنى في كون المرفوع هو المنصوب، فالله تعالى هو الغفور، والغفور هو الله تعالى (هو هو)، في حين قولك: (خلق اللهُ الناسَ)، فيه المرفوع (الله) غير المنصوب (الناس): (ليس هو)، وقوله تعالى على لسان ضيوف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا﴾، وردّه عليهم ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾. أسلوبان ونمطان مختلفان من الكلام، قصد فيه ضيوف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّهم قدموا إليه ليلقوا عليه سلاما (نسلّم سلامًا) جملة فعلية، فردّ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ عليهم أنَّ أمري أو تحيتي أو (رسالتي السلامُ) فكلامه جملة اسمية، هكذا ينبغي أن يُفهم منهج سيبويه في دراسة النحو والصرف.

وسيجد القارئ الكريم بإذن الله تعالى سلسلة الكتب المنهجية للدراسة الأكاديمية تضم جميع (أبواب النحو) وقد اختصرها الأستاذ المتمرس الدكتور محمد كاظم البكّاء على وَفْق هذه المركَّبات الثلاثة إضافة إلى دراسة أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر المنوَّن التام (المضمر، الاسم الناقص كالمصدر المؤول، والممنوع من الصرف، والأسماء في باب الحكاية)، ثم يتبعها بمنهج سيبويه في دراسة (أبواب الصرف)، وقد قام باختصارها في قسم مستقل الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحبيب، وأبواب الصرف تتناول الكلمة في ثلاثة أحوال: (ما يعرض للكلمة من تثنية وجمع وتصغير وغيره، وكيفية أدائها في الوقف والإمالة وغيرها، وعدة الكلمة في الأصل والزيادة)، ويجري ذلك كله بتصرف في مادة (الكتاب) حذفًا وإضافة محافظين على منهج الكتاب ومعظم مادته، وقد كان معظم الحذف الذي أجريناه في الأمثلة، فقد استوفى سيبويه في الكتاب شواهد وأمثلة كثيرة، وفي حالة الإضافة توضع الزيادة بين معقوفين []، وكذلك كانت زيادة المحقّق في

الأصل، مراعين مستوى الطلبة والباحثين في حقل النحو والصرف، آملين من التدريسيين الأفاضل الاستعانة بـ(الكتاب) نفسه.

ولغرض إتمام الفائدة من هذا المختصر ينبغي معرفة منهج سيبويه في كلّ جزء من أجزائه بتدبر (الفهارس) وعنواناتها الرئيسة في كلّ جزء منه قبل قراءة الأبواب بابًا بابًا؛ لأنَّ قراءة الفهارس تكوّن للقارئ تصورًا واضحًا عن منهج سيبويه، وفي هذه المناسبة ندعو جميع القرّاء الكرام موافاتنا بتساؤلاتهم وملاحظاتهم القيمة.

ونحن في هذا العمل نسعى إلى خدمة لغة القرآن الكريم باعتماد (الكتاب) الذي تخرَّج فيه أئمة النحو وعلماء العربية، ثم غاب عن الدراسة قرونًا طويلة؛ فظهر العجز في دراسته وفهمه، وحلّت محلّه الكتب الدراسية التي أثبتت التجربة عدم جَدْواها في ترسيخ قواعد اللغة العربية، آملين أن تشيع دراسته في الأوساط الجامعية والعلمية، فلا يصلح هذا الأمر إلا بما صلح به أوّله، ومن الله تعالى التسديد والتوفيق.

المؤلّفان

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الأوَّل

النحو

الجزء الأوَّل

مقدمة الكتاب وإسناد الفعل

أ. د. محمد كاظم البكَّاء

الفهرست العام للجزء الأوَّل

(المقدمة وأبواب الجملة الفعلية)

*** أبواب المقدمة:**

- أبواب الكلم.
- باب الكلام.

*** المجرى الأوَّل - الفعل المظهر وما يعمل عمله:**

- أبواب الفعل.
- أبواب ما يعمل عمل الفعل ولم يقو قوّته (المشبهات بليس، التعجب).
- عوارض الجملة الفعلية: التنازع، الاشتغال، البدل.
- ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه (اسم الفاعل، المصدر، الصفة المشبهة وما أجري مجراها).
- أسماء الأفعال.

*** المجرى الثاني - الفعل المضمر المستعمل إظهاره (الفعل المحذوف جوازًا).**

*** المجرى الثالث - الفعل المضمر المتروك إظهاره (الفعل المحذوف وجوبًا).**

*

أبواب المقدمة

أوَّلًا - أبواب الكلم.

ثانيًا - باب الكلام.

أوَّلًا - أبواب الكلم

[الباب الأوَّل - أنواع الكلم]

هذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربيةِ:

[أنواع الكلم]:

فالكلمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاءَ لمعنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ.

[الاسم]:

فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ.

[الفعل][1]:

وأمَّا الفعلُ: فأمثلةٌ أُخِذَتْ منْ لفظ أحداثِ الأسماءِ [المصادر]، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكونُ ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لمَ ينقطعْ.

فأمَّا (بناءُ ما مضى) فذَهَبَ، وسَمِعَ وحُمِدَ ومَكُثَ.

وأمَّا (بناءُ ما لم يقعْ) فإنَّهُ قولكَ آمِرًا: اذهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبِرًا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقتَلُ ويُضرَبُ.

وكذلك (بناءُ ما لم ينقطعْ وهو كائنٌ) إذا أخبرْتَ مثل: زيد يدرس الآن.

---

(١) قسم سيبويه الفعل بحسب زمن وقوع الفعل، أمّا تقسيمه إلى: ماض، ومضارع وأمر، فهو تقسيم بحسب صيغته: فهو بصيغة الماضي (فَعَلَ)، ومضارع، أي: مشابه لصيغة اسم الفاعل، فقولك: (يَكْتُب) يضارع ويشابه وزن (كَاتِب) في حركاته وسكناته (حركة، سكون، حركة)؛ والصيغة الثالثة صيغة الأمر(افعلْ).

[الحرف]: وأمّا ما جاءَ لمعنًى وليسَ باسمٍ ولا فعل فنحوُ: ثُمَّ، وسوفَ، وواوُ القسمِ، ولامُ الإضافةِ ونحوها.

[الباب الثاني - أحوال الكلم]

هذا بابُ مجاري (أحوال) أواخرِ الكلِمِ من العربيةِ.

[أحوال المعرب وأنواعه]:

فالرَّفعُ والجرُّ والنَّصبُ والجزمُ لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب (للأسماء المتمكّنة)، أي: غير المبنية، و(للأفعال المضارعةِ لأسماءِ الفاعلينَ) التي في أوائلها الزوائدُ الأربعُ: الهمزةُ، والتاءُ، والياءُ، والنّونُ، وذلك قولُكَ: أفعلُ أنا، وتفعلُ أنتَ أو هي، ويفعلُ هو، ونفعلُ نحنُ. **[بدايات المضارع مجموعة: أنيت].**

[أحوال المبنيّ وأنواعه]:

وأمَّا الفتحُ والضَمُّ والكسرُ والوقفُ (السكون) (فللأسماء غير المتمكّنةِ)، أي: المبنية نحو: سوفَ وَقَدْ، و(للأفعال التي لم تَجرِ مجرى المضارعةِ مع نون النسوة والتوكيد) نحو يَدْرُسْنَ، و(للحروفِ) نحو: لمْ وأينَ[1].

[كلّ لفظ مبنيّ يبنى على ما يلفظ به، ما عدا فعل الأمر فإنّه يبنى على الحذف (حذف الحركة: اكتبْ، حذف حرف العلة: ادعُ، حذف النون: ادرسا، أو قل: فعل الأمر مبنيّ على الحذف)]

---

(١) في شرح السيرافي: ادغموا وألحقوا الألف الخفيفة، ولعل هذا هو الصواب؛ لأنه هو المناسب لقوله: «وألحقوا... إلخ». (شرح السيرافي ٥/٤٤٩).

والمراد: إن وقع حرف في دائرة ما هو من مُخرج التاء أو قريب من مخرج التاء حالة كون التاء مبتدأ - أي في بدء الفعل الماضي الذي عبر عنه بقوله: وذلك قولهم في فعل من تطوع، وأرادوا إدغامه ألحقوا الألف الخفيفة؛ أي ألف الوصل؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك نحو اطَّوَّعَ من تَطَوَّعَ.

[تعليق في التثنية والجمع للأسماء]:

١- واعْلَمْ أنَّك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتهُ زيادتان: (الأولى) منهما حرفُ المدِّ واللِّين وهو حرفُ الإعرابِ غيرُ متحرِّك ولا منوَّنٍ، يكون في الرَّفع ألفًا، ويكونُ في الجرِّ ياءً مفتوحًا ما قبلها، ولم يُكْسَرْ ليُفْصَلَ بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنيةِ، ويكونُ في النَّصب كذلك. وذلك قولكَ: هما الرجلانِ، ورأيتُ الرجلينِ، ومررتُ بالرجلينِ.

٢- وإذا جمعتَ على حدِّ التثنية لحقتها زائدتانِ: (الأولى) منهما حرفُ المدِّ واللِّين واوٌ مضمومٌ ما قبلها في الرَّفع، وفي الجرِّ والنَّصبِ ياءٌ مكسورٌ ما قبلها. ونونُها مفتوحةٌ؛ فرقوا بينها وبينَ نونِ الاثنينِ فيهما، وذلك قولكَ: المسلمونَ، ورأيتُ المسلمينَ، ومررتُ بالمسلمينَ.

[تعليق في علامة التثنية والجمع للأفعال]:

١- واعلمْ أنَّ التثنيةَ إذا لحقتِ الأفعالَ المضارعةَ علامةً للفاعلينِ لحقتها ألفٌ ونونٌ. ولم تكن الألفُ حرفَ الإعرابِ؛ لأنَّك لم تردْ أنْ تثنِّيَ (يفعلُ) - هذا البناءَ - فتضمَّ إليهِ (يفعلُ) آخرَ، فأثبتوا النون في الرَّفع وحذفوها في الجزمِ كما حذفوا، وذلكَ قولكَ: هما يفعلانِ، ولم يفعلا، ولنْ يفعلا.

٢- وكذلك إذا لحقتِ الأفعالَ علامةٌ للجمعِ لحقتها زائدتانِ، إلَّا أنَّ الأولى واوٌ مضمومٌ ما قبلها، ونونُها مفتوحةٌ، وتحذف النون في الجزمِ، وهو قولكَ: همْ يفعلونَ، ولم يفعلوا، ولنْ يفعلوا.

٣- وكذلك إذا ألحقتَ التأنيثَ في المخاطبةِ، إلا أنَّ الأولى ياءٌ، وتُفتحُ النونَ، وتحذف النون في الجزمِ، وذلك قولكَ: أنتِ تفعلينَ، ولم تفعلي، ولنْ تفعلي.

٤- وإذا أردتَ جمعَ المؤنثِ في الفعلِ المضارعِ ألحقت العلامةِ نونًا، وأسكنْتَ ما كان في الواحدِ حرفَ الإعرابِ، وذلك قولُكَ: هنَّ يفعلْنَ، ولنْ يفعلْنَ، ولم يفعلْنَ.

[ثانيًا - من أبواب الكلام]

[المسند والمسند إليه][1]

هذا بابُ المسندِ والمسندِ إليه: وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عنِ الآخرِ، ولا يجدُ المتكلِّمُ منهُ بُدًّا. فمن ذلكَ:

١- الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوكَ، وهذا أخوكَ.

٢- ومثلُ ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بدَّ للفعلِ منَ الاسمِ كما لم يكنْ للاسمِ الأوَّلِ بدٌّ منَ الآخرِ في الابتداءِ.

[تعقيب]:

وممَّا يكونُ بمنزلةِ الابتداءِ قولُكَ: كانَ عبدُ اللهِ منطلقًا، وليتَ زيدًا منطلقٌ؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياجِ المبتدأ إلى ما بعده.

---

(١) شاع لدى النحويين أنَّ (المسند إليه) هو المبتدأ، وأنَّ (المسند) هو الخبر، والعكس عند سيبويه هو الصحيح، فقولك: عبد الله منطلق، قد أسندت الانطلاق إلى عبد الله، فـ(عبد الله) هو المسند، و(منطلق)، هو مسند إليه، قس ذلك على المضاف والمضاف إليه نحو: ضوء الشمس؛ فالأوَّل هو المضاف.

أنواع الإسناد مع الاسم المظهر

(إسناد الفعل وما يعمل عمله)

المجرى الأول - الفعل المظهر وما يعمل عمله.

المجرى الثاني - الفعل المحذوف جوازًا.

المجرى الثالث - الفعل المحذوف وجوبًا.

المجرىٰ الأوَّل من إسناد الفعل

(الفعل المظهر وما يعمل عمله)

أوَّلًا: أبواب الفعل.

ثانيًا: أبواب ما يعمل عمل الفعل ولم يقو قوّته (المشبَّهات بليس، وأفعل التعجب).

ثالثًا: أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه (اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصادر، والصفة المشبَّهة ونحوه).

[أوّلًا - أبواب الفعل]

الباب الأوّل - الفعل اللازم والفعل المبني للمجهول الذي ليس معه مفعول

هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعلُه إلى مفعول، والمفعول [نائب الفاعل] الذي لم يتعد إليه فعلُ فاعل ولا تعدى فعلُه إلى مفعول آخر. والفاعل والمفعول في هذا سواءٌ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعلُ؛ لأنَّك لم تَشْغَلِ الفعلَ بغيره، وفرّغته له، كما فَعَلْتَ ذلكَ بالفاعلِ.

[أمثلة الفعل اللازم: ذهب زيد، وانكسر الزجاج]

[أمثلة الفعل المبني للمجهول: ضُرِبَ زيدٌ، كُسِرَ الزجاجُ]

[جعل سيبويه الفعل اللازم والفعل المبني للمجهول في باب واحد]

[الباب الثاني - الفعل المتعدّي إلى مفعول به]

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعله إلى (مفعولٍ)، وذلك قولُكَ: ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا. فـ(عبد الله) ارتفع ههنا كما ارتفعَ في (ذَهَبَ)، وشَغَلْتَ (ضَرَبَ) به كما شَغَلْتَ به (ذَهَبَ). وانتصبَ (زيدٌ)؛ لأنَّه مفعولٌ تعدّىٰ إليه فعلُ الفاعلِ. لأنَّك لم تَشْغَلِ الفعلَ بغيره، وفرّغته له، كما فَعَلْتَ ذلكَ بالفاعلِ.

[تقديم المفعول]:

فإنْ قدّمْتَ المفعولَ وأخّرْتَ الفاعلَ جرىٰ اللفظُ كما جرىٰ في الأوّل، وذلك قولُكَ: ضَرَبَ زيدًا عبدُ اللهِ؛ لأنَّك إنمّا أَرَدْتَ بهِ مؤخّرًا ما أَرَدْتَ به مقدّمًا، كأنَّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانُهُ أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنىٰ، وإنْ كانا جميعًا يُهمّانِهم ويَعنيانِهم.

[تعدّي الفعل إلىٰ غير المفعول به]:

١- [التعدّي إلىٰ اسم الحدثان (المفعول المطلق)]:

واعلمْ أنَّ الفعلَ الذي لا يتعدّىٰ الفاعلَ يتعدّىٰ إلىٰ (المصدر) الذي أُخِذَ منه؛ لأنّه إنّما يُذْكَرُ ليدلَّ علىٰ الحدث؛ ألا ترىٰ أنَّ قولك: (قَدْ ذَهَبَ) بمنزلة: قد كان منه ذهابٌ.

٢- [التعدّي إلىٰ ظرف الزمان]:

قَعَدَ شهرينِ، وسيقعدُ شهرينِ، ذهبتُ أمسِ، وسأذهبُ غدًا.

٣- [التعدّي إلىٰ ظرف المكان]: وقف الإمام أمام المصلين.

ويتعدّىٰ إلىٰ ما اشتُقَّ من لفظه (اسما للمكان) و(إلىٰ المكان)؛ لأنّه إذا قال: ذهبَ أو قعدَ فقد عُلِمَ أنَّ للحدثِ مكانًا، وإنْ لم يذكره، كما عُلِمَ أنّه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك: ذهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجلستُ مجلسًا، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيتُ، وذهبتُ وجهًا من الوجوه.

وقال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ يشبّهه بالمبهمِ؛ ومثلُ ذهبتُ الشامَ: دخلتُ البيتَ.

[الباب الثالث- الفعل المتعدّي إلىٰ مفعولين]
الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل
[الأفعال التي بمعنىٰ العطاء]

[تعدّي الفعل مباشرة]:

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلُهُ إلىٰ مفعولينِ، فإنْ شِئْتَ اقتصرْتَ علىٰ المفعولِ الأوّل(*)، وإنْ شِئْتَ تعدّىٰ إلىٰ الثاني كما تعدّىٰ إلىٰ الأوّلِ، وذلك قولُكَ: أعطىٰ عبدُ الله زيدًا درهمًا، وكسوْتُ بِشرًا الثيابَ الجيادَ.

(*) الاقتصار: الحذف مع صحة السكوت علىٰ ما اقتصرْتَ عليه.

[كلّ فعل فيه معنىٰ العطاء يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، نحو: زادك الله مجدًا، وآتيتُك منصبًا].

[تعدّي الفعل بحروف الإضافة ثم حذفه]:

ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ اللهِ، ومثلُ ذلكَ قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1]، وسمّيتهُ زيدًا، وكنّيتُ زيدًا أبا عبدِ اللهِ، ودعوته زيدًا، إذا أردتَ (دَعَوْتُهُ) التي تجري مجرىٰ (سمّيتُهُ)، وإنْ عَنَيْتَ الدعاءَ إلىٰ أمرٍ لم تجاوزْ مفعولًا واحدًا.

ومنه قول الشاعر: [بسيط]

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبَادِ إليهِ الوجهُ والعَمَلُ[2]

وإنّما فُصِلَ هذا أنّها أفعالٌ توصلُ بحروفِ الإضافةِ، فتقول: اخترتُ فلانًا من الرجالِ، وسمّيته بفلانٍ، كما تقول: عرّفتهُ بهذهِ العلامةِ وأوضحته بها وأَسْتغفرُ اللهَ من ذلك. فلمّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ عَمِلَ الفعلُ.

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥.

(٢) لم يعرف قائله. (انظر: أسطورة الأبيات الخمسين، ٢٤١).

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١٧/١):

«الذَّنْب: اسم جنس بمعنىٰ الجمع؛ فلذلك قال: لست محصيه، والوجه: القصد، وهو بمعنىٰ التوجه».

الشاهد فيه: قوله (ذنبًا)، والتقدير (من ذنبٍ).

[الباب الرابع - الفعل المتعدّي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر] (*)

[أفعال الرؤية القلبية]

[أمثلة الباب]:

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلهُ إلى مفعولين، وليس لك أنْ تقتصرَ على أحدِ المفعولينِ دون الآخر، وذلك قولُكَ: حَسِبَ عبدُ اللهِ زيدًا بكرًا، وظنَّ عمرٌو خالدًا أباك، وخالَ عبدُ اللهِ زيدًا أخاكَ. ومثلُ ذلك: رأى عبدُ اللهِ زيدًا صاحِبَنَا، ووجدَ عبدُ اللهِ زيدًا ذا الحِفاظِ.

ومثلُ ذلك: عَلِمْتُ زيدًا الظريفَ، وَزَعَمَ عبدُ اللهِ زيدًا أخاكَ.

[رأى ووجد]:

وإنْ قُلْتَ: (رأيْتُ) فأردْتَ رؤيةَ العينِ، و(وجدْتُ) فأردْتَ وجدانَ الضَّالةِ فهو بمنزلة (ضَرَبْتُ)، ولكنك إنَّما تريد بـ(وجدْتُ): (عَلِمْتُ)، وبـ(رأيْتُ): ذلكَ أيضًا؛ ألا ترى أنَّه يجوز للأعمى أنْ يقول: رأيْتُ زيدًا الصالحَ.

[علم]:

وقد يكون (عَلِمْتُ) بمعنى (عَرَفْتُ) لا تريدُ إلا عِلْمَ الأوّلِ، فمن ذلك قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ الذينَ اعْتَدَوا مِنْكُمْ في السَّبْتِ﴾[1]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وآخَرينَ مِن دونِهم لا تَعلمُونَهم اللهُ يَعلَمُهم﴾[2]. فهي ههنا بمنزلة (عَرَفْتُ).

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١/٣٤٤):

«اعلمْ أنَّ الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب إنمّا هي أفعال من (أفعال القلوب) تدخل على مبتدأ وخبر لتبيّن اليقين أو الشكَّ وهي سبعة أفعالٍ: ظننْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، ورأيْتُ - إذا أردْتَ بها رؤيةَ القلبِ - ووجدْتُ - إذا أردْتَ به وجودَ القلبِ -، وزعمْتُ، وعَلِمْتُ».

(١) سورة البقرة ٦٥.

(٢) سورة الأنفال ٦٠.

[الباب الخامس: تعدّي الفعل إلى ثلاثة مفعولين]

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلهُ إلى ثلاثةِ مفعولينَ، وذلك قولُكَ: أَرَى اللهُ زيدًا بِشْرًا أباكَ، ونبّأْتُ زيدًا عمرًا أبا فلانٍ، وأَعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرًا منك.

[الباب السادس الفعل المبني للمجهول الذي معه مفعول به]

هذا بابُ المفعولِ الذي تعدّاه فعلُهُ إلى مفعولٍ، وذلك قولُكَ: كُسيَ عبدُ اللهِ الثوبَ، وأُعطيَ عبدُ اللهِ المالَ.

[الباب السابع - الفعل المبني للمجهول الذي معه مفعولانِ]

هذا بابُ المفعولِ الذي يتعدّاه فعلهُ إلى مفعولينِ، وليس لكَ أنْ تقتصرَ على أحدِهما دون الآخرِ، وذلك قولك: نُبِّئْتُ زيدًا أبا فلانٍ.

[الباب الثامن: الفرق بين المفعول به والحال]

هذا بابُ ما يعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ نحو ذهب زيد راكبًا، وليس بمفعولٍ تعدّى إليه الفعل كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ زيدًا، وفي قولك: كسوتُ زيدًا الثوبَ؛ لأنَّ (الثوب) ليس بحالٍ وقع فيها الفعلُ، ولكنّه مفعولٌ به.

[الباب التاسع - كان وأخواتها]

هذا بابُ الفعلِ الذي يتعدّى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعولِ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ [عبد الله هو أخوك، وأخوك هو عبد الله]؛ وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس نحو: كان عبد الله أخاك

[سمّى سيبويه اسم كان وأخوتها الفاعل لكونه مرفوعًا، وسمّى الخبر مفعولًا لكونه منصوبًا، ولم يسمّ سيبويه هذه الأفعال بالأفعال الناقصة]

ولا يجوزُ فيه الاقتصارُ على الفاعلِ **[أي: حذف الثاني والاقتصار على الأول]**

[كان التامة وأخواتها (الاقتصار على الفاعل)]

وقدْ يكونُ لِـ(كانَ) موضعٌ آخَرُ يُقْتَصَرُ على الفاعلِ فيهِ، فتقولُ: قدْ كانَ عبدُ اللهِ، أي: قد خُلِقَ عبدُ اللهِ، وقد كانَ الأمرُ، أي: وَقَعَ الأمرُ، وقدْ دامَ فلانٌ، أي: ثَبَتَ **[وهي أفعال تامة]**.

[ثانيًا - ما يعمل عمل الفعل ولم يقو قوّته]

المشبهات بليس، والتعجب

[الباب الأوّل- الحروف المشبَّهات بـ(ليس)]

١- [ما]:

هذا بابُ ما أُجريَ مُجرىٰ (لَيْسَ) في بعضِ المواضعِ بلغةِ أهلِ الحجازِ، وذلك قولك: ما عبدُ اللهِ أخاك، وما زيدٌ منطلقًا. ومنه قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾(١). وبنو تميم يرفعونها.

٢- [لات]:

كما شبّهوا بـ(ليسَ) (لاتَ) في بعضِ المواضعِ، نحو قوله تعالىٰ: و﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾(٢).

٣- [لا]:

كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي: [كامل]

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نيرانِهـــا ... فأنـــا ابـــنُ قـــيسٍ لا بَـــراحُ

جعلها بمنزلة (ليس) فرفع الاسمَ وأضمرَ الخبرَ.

---

(١) سورة يوسف ٣١.

(٢) سورة صٓ ٣.

[الباب الثاني - ما يُجرىٰ على الموضع]

في المشبّهات بـ(ليس)

هذا بابُ ما يُجْرَىٰ على الموضعِ [أي: محل خبر ليس، وهو النصب] لا على إعراب الاسمِ الذي قبله، وذلكَ قولُكَ: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا، وما زيدٌ بأخيكَ ولا صاحبَكَ. والوجهُ فيه الجرُّ.

[الباب الثالث - باب التعجب]

[ما أفعلَ]

هذا بابُ ما يعملُ عملَ الفعلِ ولم يجرِ مجرىٰ الفعلِ ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ اللهِ !

[علّة عمله عمل الفعل]:

زعم الخليلُ أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ. ودخله معنىٰ التعجب. [شيءٌ مبتدأ والجملة الفعلية خبر؛ عبدَ اللهِ مفعول به]

[بناؤه]:

وبناؤه أبدًا من فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.

[أبواب استدراك في أعراض التركيب اللغوي]

التنازع، الاشتغال، البدل

[النوع الأوّل- التنازع]

هذا باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللَّذيْنِ كُلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعلهِ مِثْلَ الذي يَفْعَل بهِ، وما كان نحوَ ذلك، وهو قولُكَ: ضربْتُ وضربني زيدٌ.

[التنازع: جملتان جعلتا معًا، فحصل التنازع بين العاملين]

[العامل في التنازع]:

فالعاملُ في اللفظِ أحدُ الفعلين.

[إعمال الأوّل: تقول: قام - وقعدا - أخواك والأصل جملتان: قام أخواك وقعدا]

[إعمال الثاني: تقول: قاما وقعد أخواك، والأصل: جملتان: قاما، وقعدا أخواك]

ومثله قولُ الفرزدقِ: [كامل]

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فأَنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

وَأَبِي، فكانَ وكُنْتُ غيْرَ غَدُورِ

تُرَكَ أنْ يكون للأوَّلِ خبرٌ حين استغنى بالآخِرِ لعلمِ المخاطبِ أنَّ الأوَّلَ قد دخل في ذلك.

النوع الثاني- الاشتغال

الفرع الأوّل - أبواب الخبر من الاشتغال.

الفرع الثاني - أبواب الاستفهام من الاشتغال.

الفرع الثالث - أبواب الطلب والدعاء والنفي من الاشتغال.

[الفرع الأوّل - أبواب الخبر من الاشتغال]

[الباب الأوّل - المبنيّ عليه ممّا يكون اسمًا غير ظرف]

هذا بابُ ما يكون فيه (الفعلُ) مبنيًّا على الاسمِ، أي: ما يتقدّم فيه الاسم على فعل يشغل بضميره، نحو قولك: زيدٌ ضربْتُهُ، فلزمته (الهاء)، ومثلُ ذلك قولُهُ جلَّ ثناؤه: ﴿وأمّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ﴾[1].

وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: زيدًا ضربْتُهُ، وإنّما نصبْتَهُ على إضمارِ فعلٍ هذا تفسيرُهُ، كأنَّك قلْتَ: ضربْتُ زيدًا ضربْتُهُ، إلا أنَّهم لا يظهرونَ هذا الفعلَ ههنا للاستغناء بتفسيرِهِ. وقد قرأ بعضُهم: ﴿وأمّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُمْ﴾.

[الباب الثاني - المبنيّ عليه ممّا يكون ظرفًا]

هذا بابُ ما يجري ممّا يكونُ ظرفًا هذا المجرى، وذلك قولك: يومُ الجمعةِ ألقاكَ فيه، وأقلُّ يومٍ لا ألقاكَ فيه، وأقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه، ومكانُكم قمْتُ فيه. فصارتْ هذه الأحرفُ ترتفعُ بالابتداء كارتفاعِ (عبدُ اللهِ) وصار ما بعدها مبنيًّا عليها كبناء الفعلِ على الاسمِ الأوّلِ، فكأنَّك قلْتَ: يومُ الجمعةِ مباركٌ، ومكانُكم حسنٌ.

---

(١) سورة فصلت ١٧.

[الباب الثالث - ما حمل على الآخِر من جملة متقدّمة]

هذا بابُ ما يختارُ فيه إعمالُ الفعلِ ممَّا يكون في المبتدأ مبنيًّا عليه الفعلُ، وذلك قولك: رأيتُ عبدَ اللهِ وزيدًا مررتُ به، ولقيتُ قيسًا وبكرًا أخذتُ أباه؛ وهذا أولى أنْ يُحمَل عليه ما قرُبَ جِوارُهُ منه عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظالمينَ أعدَّ لهم عذابًا أليمًا﴾، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وعادًا وثمودًا وأصحابَ الرَّسِّ وقُرونًا بين ذلك كثيرًا وكُلًّا ضَرَبْنا له الأمثالَ وكلًّا تبَرْنا تتبيرًا﴾[1]، ومثله: ﴿فريقًا هَدَىٰ وفريقًا حَقَّ عليهم الضَّلالة﴾[2]، وهذا في القرآن كثيرٌ.

[خلاصة هذا الباب أنَّ الجملة الثانية تجري مجرى الأولى].

[الفرع الثاني - أبواب الاستفهام من الاشتغال]

[الباب الأوَّل - أدوات الاستفهام التي تليها الأفعال]

هذا بابُ ما يُنْصَبُ في الألفِ، تقولُ: أعبدَ اللهِ ضربْتَهُ، وأزيدًا مررْتَ به، وأعمرًا قتلْتَ أخاهُ، وأعمرًا اشتريْتَ له ثوبًا، ففي كلِّ هذا قد أضمرْتَ بعد الألف فعلا.

[الباب الثاني - ما يُنصب في ألف الاستفهام]

[مع ما يجري مجرى الفعلِ]

هذا باب ما جرى في الاستفهامِ من أسماءِ الفاعلِينَ والمفعولِينَ مجرى الفعلِ كما يجري في غيره مجرى الفعلِ، وذلك قولك: أزيدًا أنت ضاربُهُ، وأزيدًا أنت ضاربٌ له، وأعمرًا أنت مُكْرِمٌ أخاه، وأزيدًا أنت نازلٌ عليه.كأنَّك قلت: أنت ضاربٌ، وأنت مُكْرِمٌ، وأنت نازلٌ.

---

(١) سورة الفرقان ٣٨-٣٩.

(٢) سورة الأعراف ٣٠.

[الباب الثالث- الأفعال التي تستعمل وتلغى في الاشتغال]

[الأفعال التي تستعمل وتلغى]:

هذا بابُ الأفعـالِ التي تستعمل وتلغى، فهي: ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وأُرَيْتُ، ورَأَيْتُ، وزَعَمْتُ، وما يتصرَّفُ منْ أفعالهنّ.

[حكم الاستعمال]:

تقول: زيدًا أظنُّ أخاك، وعمرًا زعمْتُ أباك.

[حكم الإلغاء]:

فإنْ ألغيْتَ قلْتَ: عبدُ اللهِ - أظنُّ - ذاهبٌ، وهذا - إخالُ - أخوكَ.

[الباب الرابع- باب استدراك في الاستفهام يجري مجرى الاشتغال]

هذا بابٌ من الاستفهامِ يكونُ الاسمُ فيه رفعًا؛ لأنَّك تبتدئه لتنبّه المخاطبَ ثمّ تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيته، وعبدُ اللهِ هل لقيتهُ، وعمرٌو هلّا لقيتهُ، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعاملُ فيه الابتداءُ، كما أنَّكَ لو قلتَ: أرأيت زيدًا هل لقيتهُ، كان (أرأيت) هو العاملُ.

[استطراد في حروف الجزاء وما كان مثلها]:

وتقولُ: إنْ زيدًا تَرَهُ تضربْ، تنصبُ زيدًا؛ لأنَّ الفعلَ أنْ يلي (إنْ) [التي تفيد الجزاء] أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وقال النمر بن تولب: [كامل]

فيـــومٌ علينـــا ويـــومٌ لنـــا ويـــومٌ نُـــسَاءُ ويـــومٌ نُـــسَرّ[1]

---

(١) قال أبو جعفر النحاس (كتاب شرح أبيات سيبويه، ٥٥-٥٦):

«يريد: نُسَاء فيه ونُسَرُّ فيه، ولو لم ينو الهاء لقال: ويومًا نُساءُ ويومًا نُسَرّ».

الفرع الثالث - أبواب الأمر والنهي والدعاء والنفي من الاشتغال.

وإذا قلت: زيدًا لم أضربْ، أو زيدًا لن أضربَ، لم يكن فيه إلا النصبُ.

وتقولُ كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ، نصبٌ؛ لأنَّ (يأتيك) ههنا صفةٌ، فكأنَّك قلت: كلَّ رجلٍ صالحٍ اضربْ.

وإنْ قُلْتَ: زيدًا يومَ الجمعةِ أضربُ،لم يكن فيه إلا النصبُ؛ [قال السيرافي: يعني أنَّ يوم الجمعة لغو، كأنَّك قلت: زيدًا أضرب].

الفرع الثالث - أبواب الأمر والنهي والدعاء والنفي من الاشتغال

[الباب الأوّل - الأمر والنهي والدعاء في الاشتغال]

[الأمر والنهي]:

هذا (بابُ الأمرِ والنهي). والأمرُ والنهيُ يختارُ فيهما النصبُ في الاسمِ الذي يُبنىٰ عليه الفعلُ ويُبنىٰ علىٰ الفعلِ، كما اُختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنَّ الأمر والنهي إنَّما هما للفعل كما أنَّ حروف الاستفهام بالفعل أولىٰ - وكان الأصلُ فيهما أنْ يُبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي؛ لأنَّهما لا يقعانِ إلا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا، وذلك قولك: زيدًا اضربْهُ وعمرًا امرُرْ بهِ، وخالدًا اضربْ أباهُ، وزيدًا اشترِ له ثوبًا، ومثلُ ذلك: أمَّا زيدًا فاقتلْهُ، وأمَّا عمرًا فاشترِ له ثوبًا، وأمَّا خالدًا فلا تشتمْ أباهُ، وأمَّا بكرًا فلا تمررْ بهِ. ومنهُ: زيدًا ليضربْهُ عمرٌو، وبِشرًا ليقتلْ أباهُ بكرٌ؛ لأنَّه أمرٌ للغائب بمنزلة (افعلْ) للمخاطَبِ.

[الدعاء]:

واعلمْ أنَّ (الدعاءَ) بمنزلة (الأمر والنهي)، وإنَّما قيل (دعاءٌ)؛ لإنَّه استعظم أنْ يقال: أمرٌ أو نهيٌ، وذلك قولك: اللَّهُمَّ زيدًا فاغفرْ ذَنْبَهُ، وزيدًا فأَصْلِحْ شأْنَهُ، وعمرا ليَجْزِهِ اللهُ خيرًا. وتقول: زيدًا قطعَ اللهُ يَدَهُ، وزيدًا أمرَّ اللهُ عليه العيشَ؛ لأنَّ معناه

معنىٰ زيدًا ليقطعِ اللهُ يَدَهُ. وقال أبو الأسود الدؤلي: [طويل]

أَمــيرانِ كانــا آخَيــاني كِلاهمــا فكُلًّا جَـزَاهُ اللهُ عَـنِّيَ بمـا فَعَـلْ[1]

ويجوز فيه من الرَّفعِ ما جازَ في الأمرِ والنهيِ، ويقبُحُ فيه ما يقبُحُ في الأمرِ والنهيِ. وتقول: أمَّا زيدًا فَجَدْعًا له، وأمَّا عمرًا فسقيًا له؛ لأنَّك لو أظهرْتَ الذي انتصبَ عليه (سقيًا) و(جدعًا)، لنصبْتَ (زيدًا) و(عمرًا)؛ فإضمارُهُ بمنزلةِ إظهارِهِ، كما تقول: أمَّا زيدًا فضربًا. وتقول: أمَّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأمَّا الكافرُ فلعنةُ اللهِ عليه؛ لأنَّ هذا ارتفع بالابتداء.

[الباب الثاني - حروف النفي في الاشتغال]

هذا بابُ حروفٍ أُجريتْ مُجرىٰ حروفِ الاستفهامِ وحروفِ الأمرِ والنَّهيِ وهي (حروفُ النَّفيِ) شبَّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّم الاسم قبل الفعل؛ لأنهنَّ غيرُ واجباتٍ [مثبتات]، وذلك قولك: ما زيدًا ضربته، ولا زيدًا قتلته، وما عمرًا لقيت أباه، ولا عمرًا مررت به ولا بِشرًا اشتريت له ثوبًا.

[استطراد في عوامل لا تجرىٰ مجرىٰ الحروف السابقة](*):

وتقولُ: كنتُ عبدُ اللهِ لقيتهُ؛ لأنَّهُ ليس من الحروفِ التي يُنصَبُ ما بعدها كحروفِ الاستفهامِ وحروفِ الجزاءِ، ولا ما شُبِّه بها.

وكذلك: حَسِبْتَني عبدُ اللهِ مررْتُ بهِ؛ لأنَّ هذا المُضْمَرَ المنصوبَ بمنزلة المرفوع في (كنْتُ)؛ لأنَّه يحتاج إلىٰ الخبرِ كاحتياجِ الاسمِ في (كنْتُ) وكاحتياجِ المبتدأ.

---

(١) قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٧١/١):
«وصف رجلين من أمراء قريش آخياه وأحسنا إليه فدعا لهما بحسن الجزاء».
الشاهد فيه: قولهُ (فكلًا جزاهُ الله)، نصب (كلًّا) بفعل مُضمر يفسِّره الفعل المذكور.

(*) وهي أفعالٌ تعمل في الاسم، ثم يأتي بعدها كلام في موضع الخبر لها مثل قولك: (كنتُ) والكلام الذي في موضع خبره (عبد الله لقيته).

[النوع الثالث: البَدَل][*]

[الباب الأوَّل - عمل الفعل في البَدَل عمله في المبدل]

هذا بابٌ من الفعلِ يُسْتَعْمَلُ في الاسمِ، ثُمَّ يُبْدَلُ مكانَ ذلك الاسمِ اسمٌ آخَرُ فيعملُ فيه كما عَمِلَ في الأوَّلِ، وذلك قولُكَ: رأيتُ قومَك أكثرَهُمْ، ورأيتُ بني زيدٍ ثُلُثَيْهِمْ، ورأيتُ بني عمِّك ناسًا منهم، ورأيت عبدَ اللهِ شخصَهُ، **[وهو عند النحويين المتأخرين: بدل بعض من كلّ]**:

فهذا يجيءُ على وجهين.

[الوجه الأوَّل]:

على أنَّه أراد: **رأيْتُ أكثرَ قومِكَ، ورأيْتُ ثلثَي قومِكَ**، ولكنه ثنَى الاسمَ توكيدًا، كما قال جلَّ ثناؤه: **﴿فَسَجَدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعونَ﴾**[1].

[الوجه الثاني]:

ويكون هذا على الوجهِ الآخرِ الذي أذكره لك، وهو أنْ يتكلَّمَ فيقول: (رأيْتُ قومَكَ)، ثُمَّ يبدو له أن يُبيِّنَ ما الذي رأى منهم فيقول: (ثلثيهم) أو (ناسًا منهم).

[أنواع البدل][**]:

ولا يجوز أنْ تقولَ: رأيْتُ زيدًا أباه، و(الأبُ) غير (زيدٍ)؛ لأنَّك لا تبيِّنه بغيره ولا

(*) عالج سيبويه البدل في موضعين هما: هذا الموضع وهو في (إسناد الفعل) والآخر في (إسناد الاسم). انظر: الجزء الثاني.

(١) سورة ص ٧٣.

(**) أنواع البدل ههنا:

(أ) ما هو هو (بدل الكلّ من الكلّ أو البدل المطابق).

(ب) ما هو منه (بدل البعض).

(ج) بدل الغلط.

بشيءٍ ليس منه، وإنَّما تثنيه وتؤكّده مُثَنًّى بـ(ما هو منه) أو (هو هو) [وهو عند النحويين المتأخرين: **بدل كلّ من كلّ أو البدل المطابق**، مثل: أقبل الطبيب محمد] وإنَّما يجوز: رأيتُ زيدًا أباه، ورأيتُ زيدًا عمرًا، إمَّا أنْ يكون أراد أنْ يقول: رأيتُ عمرًا أو رأيت أبا زيدٍ، فغلط أو نسي ثُمَّ استدرك كلامه بعدُ، وإمَّا أنْ يكون أضربَ عن ذلك فنحَّاه وجعل (عمرًا) مكانه، [وذلك عند النحويين المتأخرين: **بدل الغلط**، مثل: **أكلت تمرا عنبا**]

فأمَّا الأوَّل، أي: (ما هو منه) فجيدٌ عربيٌّ مثله قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وللهِ على الناسِ حِجُّ البيتِ مَنْ استطاع إليه سبيلًا﴾[1]، [وهذا عند النحويين المتأخرين: بدل بعض من كلّ، مثل: أكلت الرغيف نصفه].

[الأمثلة]:

ومن هذا البابِ قولك: بِعْتُ متاعَك أسفلَه قبل أعلاه، واشتريْتُ متاعَكَ أسفلَهُ أسرعَ من اشترائي أعلاه، واشتريت متاعَكَ بعضَه أعجلَ من بعضٍ، وسقيتُ إبلَكَ صغارَها أحسنَ من سقيِ كبارَها، وضَرَبْتُ الناسَ بعضَهم قائمًا وبعضَهم قاعدًا. فهذا لا يكون فيه إلا النصبُ.

ومن هذا البابِ: ألزمْتُ الناسَ بعضَهم بعضًا، وخوَّفْتُ الناسَ ضعيفَهم قويَّهم، فهذا معناه في الحديث المعنى الذي في قولك: خافَ الناسُ ضعيفُهم قويَّهم، ولَزِمَ الناسُ بعضُهم بعضًا. فلمّا قلْتَ: (ألزمْتُ) و(خوَّفْتُ) صار مفعولًا، وأجريْتَ الثاني على ما جرى عليه الأوَّلُ وهو فاعلٌ، فصار فعلًا تعدّى إلى مفعولين.

---

(١) سورة آل عمران ٩٧.

[اختيار الرَّفع]:

تقولُ: رأيتُ متاعَكَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ، إذا جعلْتَ (فوقَ) في موضع الاسم المبنيّ على المبتدأ وجعلْتَ الأوَّلَ مبتدًا، كأنَّك قلْتَ: رأيْتُ متاعَكَ بعضُهُ أحسنُ من بعضٍ، فـ(فوق) في موضع (أحسنُ). وإنْ جعلته حالًا بمنزلةِ قولك: مررْتُ بمتاعِكَ بعضِهِ مطروحًا وبعضِهِ مرفوعًا، نصبته؛ لأنَّك لم تبنِ عليه شيئًا فتبتدئه. وإنْ شئْتَ قلت: رأيتُ متاعَكَ بعضَهُ أحسنَ من بعضٍ، فيكون بمنزلة قولك: رأيْتُ بعضَ متاعِكَ الجيِّدَ، فوَصَلْتَهُ إلى مفعولينِ لأنَّك أبدلْتَ فصِرْتَ كأنَّك قلْتَ: رأيْتُ بعضَ متاعِكَ.

والرَّفعُ في هذا أعرفُ؛ لأنَّهم شبَّهوهُ بقولك: رأيتُ زيدًا أبوهُ أفضلُ منه، لأنَّهُ اسمٌ هو للأوَّلِ ومن سببِهِ كما أنَّ هذا لهُ ومن سببِهِ، والآخِرُ هو المبتدأ الأوَّل كما أنَّ الآخِرَ ههنا هو المبتدأُ الأوَّلُ. وإنْ نصبْتَ فهو عربيٌّ جيِّدٌ.

وممَّا جاء في الرَّفع قوله تعالى: ﴿ويومَ القيامةِ ترَى الذين كَذَبُوا على اللهِ وجُوهُهمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[1]. وممَّا جاء في النَّصبِ أنَّا سمعنا من يوثق بعربيَّته يقولُ: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها.

[اختيار النَّصب]:

وتقولُ: جعلْتُ متاعَكَ بعضَه فوقَ بعضٍ، إنْ شئتَ جعلت (فوق) في موضع الحالِ، كأنَّه قال: عَلِمْتُ متاعَكَ وهو بعضُهُ على بعضٍ، أي: في هذه الحالِ، كما جعلتَ ذلكَ في (رأيتُ) في رؤية العينِ. وإنْ شِئْتَ نصبته على ما نصبت عليه: رأيتُ زيدًا وجهَهُ أحسنَ من وجهِ فلانٍ، تُريدُ: رؤية القلب.

---

(١) سورة الزمر ٦٠.

[الباب الثاني - إجراء البدل على المُبدَلِ منه أو نصبُهُ]

[وجوه الإعراب]:

هذا بابٌ من الفعلِ يُبدلُ فيه الآخِرُ من الأوَّلِ ويُجْرَىٰ على الاسمِ كما يُجْرَىٰ (أجمعون) على الاسمِ، ويُنصبُ لأنَّه مفعولٌ:

١- [البدل]:

فالبدلُ أنْ تقولَ: ضُرِبَ عبدُ اللهِ ظهرُهُ وبطنُهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمرٌو ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطِرنا السهلُ والجبلُ.

٢- [التوكيد بمنزلة أجمعين]:

وإنْ شئتَ كان على الاسمِ بمنزلة (أجمعين) توكيدًا.

٣- [النَّصبُ على حذف حرف الجرِّ]:

وإنْ شئت نَصَبْتَ، فقلت: ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ومُطِرنا السهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَهُ وبطنَهُ. فالمعنى: أنَّهم مُطِروا في السهلِ والجبلِ، وقُلِبَ على الظهرِ والبطنِ. ولكنَّهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: دخلتُ البيتَ، وإنَّما معناهُ: دخلتُ في البيتِ، والعاملُ فيه الفعلُ.

ثالثًا - ما يعمل عمل الفعلِ وهو بمعناه

النوع الأوّل - أبواب أسماء الفاعلين.

النوع الثاني - أبواب المصادر.

النوع الثالث - أبواب الصفة المشبّهة وما أجري مجراها.

[النوع الأوّل - أبواب أسماء الفاعلين]

[الباب الأوّل- عمل اسم الفاعل]

[أمثلة إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل]:

هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ الذي جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في المفعولِ في المعنى(*):

١- فإذا أردتَ فيه من المعنى ما أردتَ في (يَفْعَلُ) كان نكرةً منوّنًا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا غدًا.

٢- فإذا حدّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطعٍ كان كذلك، تقول: هذا ضاربٌ عبدَ اللهِ الساعةَ، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا الساعةَ.

٣- وكان زيدٌ ضاربًا أباكَ، فإنّما تحدّثُ أيضًا عن اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقًا زيدًا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضربُ أباك، ويوافقُ زيدًا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّنًا

(*) يجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع في معناه على الوجه الآتي:
١- هذا ضاربٌ زيدًا غدًا: هذا يضربُ زيدًا غدًا.
٢- هذا ضاربٌ زيدًا الساعةَ: هذا يضربُ زيدًا الساعةَ.
٣- كان زيدٌ ضاربًا أباكَ: كان يضربُ أباكَ.
فالأوّل يدلّ على أنّه سيقع في المستقبل، والثاني يدلّ على وقوعه في الحال، والثالث يدلّ على اتصال وقوعه في الماضي. انظر: منهج كتاب سيبويه، ١٥٦، ١٧٣.

[الباب الثاني - تعدّي اسم الفاعل إلى مفعولين]

في اللّفظ لا في المعنى

هذا بابٌ جرى مجرى الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلُهُ إلى مفعولينِ في اللفظ لا في المعنى، وذلك قولُكَ: (يا سارقَ اللّيلةِ أهلَ الدارِ)، وتقولُ على هذا الحدِّ: سرقتُ اللّيلةَ أهلَ الدارِ، فتُجري (اللّيلةَ) على الفعل في سعة الكلام، كما قال: صِيدَ عليه يومانِ، وَوُلِدَ لهُ ستونَ عامًا. فاللفظُ يجري على قوله: هذا مُعطي زيدٍ درهما، والمعنى إنَّما هو (في اللّيلةِ)، وَ(صِيدَ عليهِ في اليومين) غيرَ أنَّهُمْ أوقعوا الفعل عليه لسعةِ الكلام، وكذلك لو قلت: هذا مُخرِجُ اليومِ الدرهمَ، وصائدُ اليومِ الوحشِ.

ومثلُ ما أُجري مُجرى هذا في سعةِ الكلامِ والاستخفافِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾، فالليلُ والنهارُ لا يمكُران ولكنّ المكر فيهما.

[الباب الثالث- عمل اسم الفاعل المعرَّف بالألف واللّام]

[حالة الفعلية]:

هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلة (الذي فَعَلَ) في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيدًا، وعَمِلَ عمله؛ لأنَّ الألفَ واللّام منعتا الإضافةَ وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجهُ الكلامِ.

[حالة الاسمية]:

وقدْ قال قومٌ من العرب تُرضى عربيّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ: شبّهوه بـ(الحسنِ الوجهِ). كما أنّه اسمٌ، وقدْ يَجُرُّ كما يَجُرُّ ويَنْصِبُ كما يَنْصِبُ.

[النوع الثاني- باب المصادر]

[حالة الفعلية]:

هذا بابٌ من المصادرِ جرىٰ مجرىٰ الفعلِ المضارعِ في عملِهِ ومعناه، وذلك قولك: عجبْتُ من ضَرْبِ زيدًا، فمعناهُ: أنَّه يضربُ زيدًا، وتقول: عجبْتُ من ضَرْبِ زيدًا بكرٌ، ومن ضَرْبِ زيدٌ عمرًا،إذا كان هو الفاعل، كأنَّه قال: عجبْتُ من أنَّهُ يضربُ زيدٌ عمرًا، ويضربُ عمرًا زيدٌ.

وإنَّما خالف هذا الاسمَ الذي جرىٰ مجرىٰ الفعل المضارع في أنَّ فيه فاعلًا ومفعولًا؛ لأنَّك إذا قلت: (هذا ضاربٌ، فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: (عجبت من ضَرْبٍ)، فإنَّك لم تذكر الفاعل؛ فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليلٌ علىٰ الفاعلِ. فلذلك احتجْتَ فيه إلىٰ فاعلٍ ومفعولٍ ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيدًا إلىٰ فاعلٍ ظاهرٍ؛ لأنَّ المُضمرَ في (ضاربٍ) هو الفاعلُ.

[حالة الاسمية]:

وإنْ شئْتَ حذفْتَ التنوينَ كما حذفْتَ في (الفاعل) وكان المعنىٰ علىٰ حاله، إلا أنَّك تجرُّ الذي يلي المصدرَ فاعلًا كان أو مفعولًا؛ لأنَّه اسمٌ قد كففْتَ عنه التنوينَ كما فعلت ذلك (بفاعلٍ)، ويصير المجرورُ بدلًا من التنوينِ مُعاقبًا لهُ، وذلك قولك: عجبتُ من ضربِهِ زيدًا - إنْ كان فاعلًا -، ومن ضربِهِ زيدٌ- إنْ كان المُضمرُ مفعولًا.

[النوع الثالث - بابُ الصفة المشبّهة]

وما أُجري مُجراها(*)

[الصفة المشبّهة]:

هذا بابُ الصفةِ المشبّهةِ بالفاعلِ في ما عَمِلَتْ فيه، ولم تقوَ أنْ تعملَ عَمَلَ الفاعلِ؛ لأنّها ليستْ في معنى الفعلِ المضارعِ، فإنّما شُبِّهتْ بالفاعلِ في ما عَمِلَتْ فيه. وما تعمل فيه معلومٌ، إنّما تعملُ في ما كان من سببها معرَّفًا بالألفِ واللّام أو نكرةً، لا تجاوز هذا؛ لأنّهُ ليس بفعلٍ ولا اسمٍ هو في معناه.

و(الإضافة) فيه أحسنُ وأكثرُ؛ لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعلِ، ولا في معناه، فكان أَحْسَنَ عندهم أنْ يتباعد منه في اللّفظِ، كما أنّه ليس مثله في المعنى وفي قوّته في الأشياءِ.

و(التنوين) عربيٌّ جيّدٌ. ومع هذا أنّهم لو تركوا التنوينَ أو النونَ، لم يكنْ أبدًا إلا نكرةً على حالِهِ منوّنًا. فلمّا كان تركُ التنوينِ فيه والنونِ لا يُجاوَزُ به معنى النونِ والتنوينِ، كان تركُهُما أخفَّ عليهم، فهذا يقوّي أنَّ الإضافةَ أحسنُ مع التفسيرِ الأوّلِ.

فالمضافُ قولك: هذا حسنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ، فالصفةُ تقعُ على الاسمِ الأوّلِ، ثمَّ توصلُها إلى (الوجهِ)، وإلى كلّ شيءٍ من سببه على ما ذكرْتُ لكَ، كما تقولُ: هذه ضاربة الرّجلِ، وهذا ضاربُ الرّجلِ، فأمّا النكرةُ فلا يكونُ فيها إلا: (الحسنُ وجهًا) تكون الألفُ واللّام بدلًا من التنوينِ.

(*) ما أُجري مجرى الصفة المشبهة: أفعلُ التفضيل، والفعلُ الذي أُنفذ إلى مفعول نكرة، وما كان أصله: هو أشجع الناس رجلًا، وأسماءُ العدد. انظر: منهج كتاب سيبويه، ٤٣-٤٧.

[أفعل التّفضيل]:

وتقولُ في ما لا يقعُ إلا مُنوَّنًا عاملًا في نكرةٍ، وإنَّما وقعَ منوَّنًا؛ لأنَّه فُصِلَ فيه بين العاملِ والمعمولِ، فالفصلُ لازمٌ لهُ أبدًا مُظهرًا أو مُضمرًا، وذلك قولكَ: هو خيرٌ منكَ أبًا، وهو أحسنُ منكَ وجهًا. ولا يكونُ المعمولُ فيه إلا من سببهِ. وإنْ شئتَ قلْتَ: هو خيرٌ عملًا، وأنت تنوي (منك).

[الفعل الذي أنفذ إلى مفعول نكرة]:

وقدْ جاءَ من الفعلِ ما قد أُنفذَ إلى مفعولٍ ولم يقوَ قُوَّةَ غيرِهِ ممَّا قد تعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأَ الإناء ماءً، وتفقَّأْتُ شَحْمًا.

[وقد عالج النحويون المتأخرون هذه الأمثلة في (باب تمييز النسبة) خطأً، لأنَّك لا تستطيع أن تقول: امتلأ ماء الإناء مثل قولك: اشتعل شيب الرأس إذ تقول: اشتعل الرأس شيبا].

[ما كان مثل (هو أشجع الناس رجُلًا)]:

وتقولُ: هو أشجعُ الناسِ رجلًا، وهما خيرُ الناسِ اثنينِ، فالمجرورُ ههنا بمنزلة التنوين، وانتصَبَ (الرجلُ) و(الاثنانِ) كما انتصب (الوجهُ) في قولك: هو أحسنُ منه وجهًا، ولا يكونُ إلا نكرةً كما لم يكن ثمَّةَ إلا نكرةً. و(الرجلُ) هو الاسم المبتدأُ، و(الاثنانِ) كذلك، إنَّما معناه: هو خيرُ رجلٍ في النّاس، وهما خيرُ اثنينِ في النّاس.

[أسماء العدد]:

١- وممَّا أُجري هذا المجرى (أسماءُ العددِ). تقول: في ما كان لأدنى العِدَّة بالإضافة إلى ما يُبنى لجمع أدنى العدد، إلى أدنى العقودِ، وتُدْخِلُ في المضاف إليهِ الألفَ واللَّام؛ لأنَّهُ لا يكونُ الأوَّل به معرفةً، وذلك قولك: ثلاثةُ أبوابٍ، وأربعةُ أنفسٍ،

وأربعةُ أثوابٍ، وكذلك تقول في ما بينك وبين العَشَرَةِ. وإذا أدخلتَ الألفَ واللّام، قلت: خمسةُ الأثوابِ، وستةُ الأجمالِ، فلا يكون هذا أبدًا إلا غيرَ منوَّنٍ يلزمه أمرٌ واحدٌ لما ذكرتُ لك.

٢- فإذا زدتَ على (العشرة) شيئًا من أسماء أدنى العدد، فإنَّه يُجعل مع الأوَّل اسمًا واحدًا استخفافًا، ويكون في موضع اسمٍ منوَّنٍ، وذلك قولك: أَحَدَ عَشَرَ درهمًا، واثنا عشرَ درهمًا، وإحدى عشرةَ جاريةً. فعلى هذا يُجرى من (الواحد) إلى (التسعة).

٣- فإذا ضاعفتَ (أدنى العقود)، كان لهُ اسمٌ من لفظه، ولا يُثنَى العَقْدُ. ويُجرى ذلك الاسمُ مجرى الواحد الذي لحقته الزِّيادة للجمع، كما لحقته الزِّيادة للتثنية، ويكون حرفُ الإعرابِ (الواوَ) و(الياءَ)وبعدهما (النونُ)، وذلك قولك: عشرونَ درهمًا. فإنْ أردتَ أنْ تُثلّث أدنى العقود كان لهُ اسم من لفظ (الثلاثة) يجري مجرى الاسم الذي كان للتثنية، وذلك قولك: ثلاثونَ عبدًا، وكذلك إلى أنْ تتسّعهُ، وتكون النونُ لازمةً لهُ.

٤- فإذا بلغتَ (العَقْدَ الذي يليه)، تركْتَ التنوينَ والنونَ، وأضفت وجعلت الذي يعمل فيه ويُبيّن بهِ العددُ من أيّ صنف هو واحدًا، وذلك قولك: مائة درهمٍ، ومائةُ الدرهمِ. وذلك إنْ ضاعفته قلت: مائتا درهم، ومائتا الدينارِ.

[رابعًا - أسماء الأفعال]

[الباب الأوّل - أسماء الأفعال المفردة]

[أنواعها]:

هذا بابٌ من الفعلِ سُمّي الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تؤخذْ من أمثلةِ الفعلِ الحادثِ، وموضعُها من الكلام الأمرُ والنهيُ(*)، فمنها ما يتعدّىٰ المأمورَ إلىٰ مأمورٍ به، ومنها ما لا يتعدّىٰ المأمورَ، ومنها ما يتعدّىٰ المنهيَّ إلىٰ منهيٍّ عنه، ومنها ما لا يتعدّىٰ المنهيَّ:

[أوّلًا] - أمّا ما يتعدّىٰ فقولك: رويدَ زيدًا، فإنّما هو اسمٌ لقولك: أَرْوِدْ زيدًا. ومنها: هَلُمَّ زيدًا؛ إنّما تريدُ، هاتِ زيدًا. ومنها قولُ العربِ: حيَّهل الثّريدَ، وزعم أبو الخطاب أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: حيَّهل الصلاةَ فهذا اسمُ: ائتِ الصلاةَ؛أي: ائتوا الثريدَ، وأتُوا الصلاةَ.

[ثانيًا]- وأمّا ما لا يتعدّىٰ المأمورَ ولا المنهيَّ إلىٰ مأمورٍ به، ولا إلىٰ منهيٍّ عنه، فنحوُ قولك: مَهْ مَهْ، وَصَهْ صَهْ، وإيهٍ وما أشبه ذلك.

[اسميّتُها]:

واعلمْ أنَّ هذه الحروفَ التي هىٰ أسماءٌ للفعلِ لا تظهرُ فيها علامةُ المضمرِ؛ وذلك أنّها أسماءٌ.

(*) اتضح لنا أنَّ اسم الفعل لدىٰ سيبويه يتعيّن في (الأمر والنهي) من دون غيرهما علىٰ خلاف الرأي السائد أنّها تكون بمعنىٰ الماضي والمضارع أيضا، وأنَّ ما يذكرونه من الأمثلة لهما إنّما هي (أصوات) نحو (هيهات)، و(أفٍّ) وغيرهما.

[الباب الثاني- أسماء الأفعال المضافة]

وهذا بابٌ من الفعلِ سُمِّيَ الفعلُ فيه بـ(أسماءٍ مضافةٍ) ليست من أمثلة الفعل الحادث [المصادر]، ولكنّها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل نحو: رُوَيْدَ،و حيَّهلَ. ومجراهنَّ واحدٌ، وموضعهنَّ من الكلام الأمر والنهي، إذا كانت للمخاطب المأمورِ والمنهيِّ.

[أنواعها]:

ومنها ما يتعدّىٰ المأمورَ إلىٰ مأمورٍ به، ومنها ما يتعدّىٰ المنهيَّ إلىٰ منهيٍّ عنهُ، ومنها ما لا يتعدّىٰ المأمورَ ولا المنهيَّ:

[أوّلًا] - فأمّا (ما يتعدّىٰ المأمورَ إلىٰ مأمورٍ به) فهو قولك: عليكَ زيدًا، ودونكَ زيدًا، وعندَكَ زيدًا - تأمره به -، حدَّثنا بذلك أبو الخطاب.

[ثانيًا] - وأمّا (ما تعدّىٰ المنهيَّ إلىٰ منهيٍّ عنه) فقولك: حَذَرَكَ زيدًا، وحذارِكَ زيدًا، سمعناهما من العرب.

[ثالثًا] - وأمّا (ما لا يتعدّىٰ المأمورَ ولا المنهيَّ) فقولك: مكانَكَ، وبَعْدَكَ- إذا قلتَ: تأخَّرْ أو حذَّرْتهُ شيئًا خلفَهُ وكذلك: عندَكَ - إذا كنْتَ تحذِّرُهُ من بين يديه شيئًا أو تأمره أنْ يتقدَمَ، وكذلك (فَرَطَكَ) إذا كُنْتَ تحذِّره من بين يديه شيئًا، أو تأمره أنْ يتقدَم- ومثلها: أمامَكَ - إذا كنْتَ تحذِّرهُ أو تبصِّرهُ شيئًا -، واليكَ - إذا قلت: تنحَّ -، ووراءَكَ- إذا قلْتَ: افطَنْ لما خَلْفَكَ -.

المجرى الثاني من إسناد الفعل

(الفعل المضمر المستعمل إظهاره)

- الفعل المحذوف جوازًا -

[أبواب الفعل المحذوف جوازًا]

[الباب الأوّل - حذف الفعل جوازًا في الأمر والنَّهي ممَّا يكون في الأسماء بقرينة]

هذا بابُ ما جرىٰ من (الأمرِ والنَّهي) علىٰ إضمار الفعلِ المستعملِ إظهارهُ- إذا علمْتَ أنَّ الرجلَ مستغنٍ عن لفظكَ بالفعل -: وذلك قولك: (زيدًا، وعمرًا، ورأسَهَ)، وذلك أنَّكَ رأيتَ رجلًا يضربُ أو يشتمُ أو يقتلُ، فاكتفيتَ بما هو فيهِ مِنْ عَمَلِه أنْ تلفظ له بعمله فقلتَ: زيدًا، أي: أوقعْ عملكَ بزيدٍ، أو رأيْتَ رجلًا يقولُ: أضربُ شرَّ الناسِ، فقلتَ: زيدًا، أو رأيتَ رجلًا يحدِّثُ حديثًا فَقَطَعَهُ، فقلْتَ: حديثَكَ، أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ، فقلْتَ: حديثَكَ؛ استغنيتَ عن إظهار الفعل بعلمهِ أنَّهُ مُسْتَخْبَرٌ، فعلىٰ هذا يجوزُ هذا وما أشبهه.

وأمَّا (النَّهي) فإنَّه التحذير كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنَّما نهيْتَهُ أنْ يقرَبَ الجدارَ المخوفَ المائلَ، أو يقرَبَ الأسدَ، أو يوطِئَ الصبيَّ.

وإنْ شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضربْ زيدًا، واشتمْ عمرًا، ولا توطئِ الصبيَّ، واحذر الجدارَ، ولا تقربِ الأسدَ. ومنه أيضا قولهُ: الطريقَ الطريقَ، إنْ شاء قال: خلِّ الطريقَ، أو تنحَّ عن الطريقِ.

[الأمثلة]:

وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العربِ، وممَّن يوثق به يزعُمُ أنَّه سمعها من العربِ:

١- من ذلك قولُ العربِ في مَثَلٍ من أمثالهم: (اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذئبًا) إذا كان يدعو بذلك علىٰ غنمِ رجلٍ. وإذا سألتهم ما يَعْنُون؟ قالوا: اللَّهُمَّ اجمعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا، وكلُّهم يفسِّر ما ينوي. وإنَّما سَهُلَ تفسيرُهُ عندهم؛ لأنَّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار.

٢- حدَّثنا أبو الخطابِ أنَّه سمع بعض العربِ وقيل له: لم أفسدتم مكانَكم هذا؟ فقال: الصبيانَ بأبي، كأنَّه حَذِرَ أنْ يُلامَ، فقال: لُمِ الصبيانَ.

٣- وحدَّثنا من يوثقُ به أنَّ بعض العربِ قيل لهُ: أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ- وهو موضعٌ يُمْسِكُ الماءَ - فقال: بلىٰ، وِجَاذًا، أي: فاعْرِفْ بها وِجاذًا.

٤- ومن ذلك قولُ الشاعرِ وهو المسكين: [طويل]

أخــاكَ أخــاكَ إنَّ مَــنْ لا أخَــا لهُ كســاعٍ إلىٰ الهيجـا بغـيرِ سـلاحِ[1]

كأنَّهُ يريدُ: الزمْ أخاك.

٥- ومن ذلك قولُكَ: زيدًا وعمرًا،كأنَّكَ تريدُ: اضربْ زيدًا وعمرًا، كما قلت: زيدًا وعمرًا رأيْتُ.

[الباب الثاني - حذف الفعل في غير الأمر والنهي ممَّا يكون في الأسماء بقرينة]

هذا بابُ ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهارهُ في (غير الأمر والنهي) وذلك قولك- إذا رأيت رجلًا متوجهًا وِجْهَةَ الحاجِّ قاصدًا في هيئةِ الحاجِّ فقلتَ - مكّةَ وربِّ الكعبةِ، حيث زَكِنْتَ أنَّه يريدُ: مكّةَ، كأنَّك قُلْتَ: يريدُ مكّةَ واللهِ. ويجوز أنْ تقولَ: مكّةَ واللهِ، وعلىٰ قولك: أراد مكّةَ واللهِ،كأنَّك أخبرْتَ بهذه الصفةِ عنهُ أنَّهُ كان فيها أمسِ، فقلْتَ: مكّةَ واللهِ، أي: أرادَ مكّةَ إذ ذاكَ.

[الأمثلة]:

١- ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ مِلَّةَ إبراهيمَ حَنِيفًا﴾[2]، أيّ: بل نَتَّبِعُ مِلَّةَ إبراهيمَ [حنيفًا]، كأنَّه قِيل لهم: اتَّبعوا، حين قِيل لهم: ﴿كونُوا هُودًا أو نَصَارىٰ﴾[3].

---

(١) وقال الدكتور زهير زاهد (كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس، حاشية ١/١١٢):
«الشاهد منسوب لإبراهيم بن هرمة، انظر ديوانه ٢٧٦ والشعر المنسوب».
الشاهد فيه: قول (أخاك أخاك) أراد (الزم أخاك)،وهو ممَّا لا يجوز فيه الإظهار.

(٢) سورة البقرة ١٣٥.

(٣) الآية: ﴿وقالوا: كُونُوا هودًا أو نصارىٰ تَهتَدُوا قُلْ بلْ مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفًا وما كانَ مِنَ المشركينَ﴾.

٢- أو رأيت رجلًا يسدِّدُ سهمًا قِبَلَ القرطاسِ، فقلْتَ: القِرطاسَ واللهِ، أي: يُصِيبُ القِرطاسَ، وإذا سمعْتَ وَقْعَ السهمِ في القِرطاسِ، قلْتَ: القِرطاسَ واللهِ، أي: أصابَ القِرطاسَ.

ولو رأيتَ ناسًا ينظرون الهلالَ، وأنت منهم بعيدٌ، فكبَّرُوا، لَقُلْتَ: الهلالَ وربِّ الكعبةِ، أيّ: أبْصروا الهلالَ. أو رأيْتَ ضَرْبًا، فقلْتَ على وجه التفاؤلِ: عبدَ اللهِ، أي يقع بعبدِ اللهِ أو بعبدِ اللهِ يكونُ.

٣- ومثل ذلك أنْ ترى رجلًا يريدُ أنْ يوقع فعلًا، أو رأيتَهُ في حال رجلٍ قد أوقع فعلًا، أو أُخبرتَ عنه بفعلٍ، فتقولُ زيدًا، تريدُ أضَرَبَ زيدًا؟ أو أتَضرِبُ زيدًا؟

٤- ومنهُ أنْ ترى الرجلَ أو تُخبَرَ عنهُ أنّه قد أتى أمرًا قد فعلهُ، فتقول: أكُلَّ هذا بخلًا؟ أي: أتفعلُ كُلَّ هذا بخلًا؟.

[الباب الثالث - حذف الفعل جوازًا]

في غير الأمر والنّهي ممَّا يكون في الأسماء بعد حرف

[١- الحرف (إنْ)]:

هذا بابُ ما يُضمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهارهُ بعد حرفٍ، وذلك قولُكَ: الناسُ مجزيّونَ بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنجرًا فَخِنْجَرٌ، وإنْ سيفًا فسيفٌ.

وإنْ شئتَ أظهرتَ الفعلَ، فقلتَ: إنْ (كان) خِنجرًا فخِنجرٌ، وإنْ (كان) شرًّا فشرٌّ.

ومن العربِ مَنْ يقولُ: إنْ خِنجرًا فخِنجرًا، وإنْ خيرًا فخيرًا، وإنْ شرًّا فشرًّا، كأنَّهُ قالَ: إنْ كان لذي عَمِلَ خيرًا جُزِيَ خيرًا، وإنْ كان شرًّا جُزِيَ شرًّا، وإنْ كان الذي قَتَلَ به خِنجرًا كان الذي يُقْتَلُ به خِنجرًا.

والرفعُ أكثرُ وأحسنُ في الآخِرِ؛ لأنَّكَ إذا أدخلتَ الفاءَ في جواب الجزاء استأنفْتَ ما بعدها، وحَسُنَ أنْ تقعَ بعدها الأسماءُ، وإنَّما أجازوا النَّصبَ حيث كان النَّصبُ في ما هو جوابه؛ لأنَّهُ يُجْزَمُ كما يُجْزَمُ، ولأنَّهُ لا يستقيم واحدٌ منهما إلا بالآخَرِ، فشبَّهوا الجواب بخبر الابتداء، وإنْ لم يكنْ مِثْلَهُ في كلِّ حالةٍ، كما يشبِّهونَ الشيءَ بالشيءِ، وإنْ لم يكنْ مثلَهُ ولا قريبًا منهُ، وقد ذكرنا ذلك في ما مضى، وسنذكره أيضا إنْ شاءَ اللهُ.

وإذا أضمْرتَ [حذفت] فأنْ تُضْمِرَ الناصبَ أحسنُ؛ لأنَّكَ إذا أضمرتَ الرافعَ أضمرْتَ له أيضًا خبرًا، أو شيئًا يكون في موضع خبرِهِ.

وإنْ أضمرْتَ الرافعَ كما أضمرْتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسنٌ، وذلك قولُكَ: إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خِنْجرٌ فخِنجرٌ، كأنَّهُ قال: إنْ كان معهُ خِنجرٌ حيث قُتِلَ فالذي يُقْتَلُ به خِنْجرٌ، وإنْ كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ.

ويجوز أنْ تجعلَ: (إنْ كانَ خيرٌ) على: (إنْ وقعَ خيرٌ)،كأنَّهُ قال: إنْ كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ.

[الأمثلة]

١- وزعم يونسُ أنَّ العربَ تنشدُ هذا البيتَ لِهُدْبَةَ بنِ خَشْرَمٍ: [طويل]

فإنْ تَـكُ في أموالِنـا لا نَـضِقْ بهـا ... ذِراعًا، وإنْ صـبرٌ فَنَـصبِرُ للـصبر

والنصبُ فيه جيِّدٌ بالغٌ على التفسير الأوَّل، والرفعُ على قوله: وإنْ وَقَعَ صبرٌ، أو إنْ كان فينا صبرٌ فإنَّا نصبرُ.

ومن ذلك قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وإنْ كانَ ذُو عُسْرةٍ فَنَظِرةٌ إلى مَيْسَرةٍ﴾[1].

٢-ومثلُ ذلك: قد مَررْتُ برجلٍ إنْ طويلًا وإنْ قصيرًا، وامررْ بأيُّهم أفضلُ إنْ زيدًا

(١) سورة البقرة ٢٨٠.

وإنْ عمرًا، وقد مَرَرْتُ برجلٍ قَبْلُ إنْ زيدًا وإنْ عمرًا، لا يكون في هذا إلا النَّصبُ؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تحمل: الطويلَ والقصيرَ على غير الأوَّلِ، ولا زيدًا ولا عمرًا، فلا تستطيعُ أنْ تقولَ: إنْ كان فيه طويلٌ، أو إنْ كانَ فيه زيدٌ. ولا يجوزُ على (إنْ وَقَعَ).

[٢- الحرف (إمَّا)]:

وأمَّا قولُ الشاعرِ: [وافر]

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها ... فإنْ جَزعًا وإنْ إجمالَ صَبرِ

[أصل(إنْ): إمَّا، فهو ليس جملة شرطية]

فهذا على (إمَّا) وليس على (إنْ) الجزاءِ كقولك: إنْ حقًّا وإنْ كذبًا. فهذا على (إمَّا) محمولٌ. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[1]. ولو قلْتَ: فإنْ جَزَعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ، كان جائزًا، كأنَّك قلتَ: فإمَّا أمري جَزَعٌ وإمَّا إجمالُ صبرٍ؛ لأنَّك لو صحَّحْتها، فقلْتَ:(إمَّا)،جازَ ذلكَ فيها. ولا يجوزُ طرحُ (ما) من (إمَّا) إلا في الشعرِ.

[٣- الحرف (هلَّا) ونحوه]:

وممَّا ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المستعملِ إظهارُهُ قولك: هلَّا خيرًا من ذلك، وإلا خيرًا من ذلك، أو غير ذلك، كأنَّكَ قلتَ: إلا تفعلُ خيرًا من ذلك، أو إلا تفعلُ غيرَ ذلك، وهلَّا تأتي خيرًا من ذلك. وربَّما عرضْتَ هذا على نفسك، فكنتَ فيه كالمخاطب، كقولك: هلَّا أفعلُ، وإلا أفعلُ.وإنْ شئْتَ رفعتَهُ؛ فقد سمعنا رَفْعَ بعضهِ من العربِ.

[٤- الحرف (أوَ)]:

ومن ذلك قولك: أوَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ، أي: أوَ أُفْرَقُكَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ. وإنَّما حملهُ على الفعل؛ لأنَّهُ سُئلَ عن فعلهِ، فأجابه على الفعل الذي هو عليه. ولو رَفَعَ جازَ،

---

(١) سورة محمد ٤.

كأنَّهُ قال: أَوَ أمري فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍّ. وإنَّما انتصب هذا النحو على أنَّهُ يكونُ الرجلُ في فِعْلٍ، فيريد أنْ ينقلهُ، أو ينتقلَ هو إلى فعلٍ آخر؛ فَمِنْ ثَمَّ نصبَ: أَوَ فَرَقًا؛ لأنَّهُ أجابَ على: أَفْرَقُكَ وَتَرْكَ الحُبِّ.

[٥ - الحرف (لو)]:

وممَّا ينتصبُ على إضمار الفعل المستعمل إظهارهُ قولك: ألا طعامَ ولو تمرًا، كأنَّك قلت: ولو كان تمرًا، وَأْتِني بدابةٍ ولو حمارًا. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: ألا طعامَ ولو تمرٌ، كأنَّك قلت: ولو يكونُ عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ. وأحسنُ ما يضمرُ منهُا حسنُهُ في الإظهارِ.

ولو قلتَ: ولو حمارٍ، فجررْتَ كان بمنزلته في (إنْ). ومثلهُ قولُ بعضهم- إذا قلت: جئتُك بدرهمٍ- فهلَّا دينارٍ، وهو بمنزلةِ:(إنْ) في هذا الموضع يُبنى عليها الأفعالُ.

والرفعُ قبيحٌ في: فهلَّا دينارٌ؛ وفي:ولو حمارٌ؛ لأنَّك لو لم تحملْهُ على إضمار (يكونُ)، ففعلُ المخاطبِ أولى به، والرفعُ في هذا، وفي: ولو حمارٌ، بعيدٌ، كأنَّهُ يقولُ: ولو يكونُ ممَّا يأتيني به حمارٌ.

و(لو) بمنزلة: (إنْ) لا يكونُ بعدها إلا الأفعالُ. فإنْ سَقَطَ بعدهَا اسمٌ، ففيه فعلٌ مضمرٌ في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماءُ.

[استطراد في حذف الفعل جوازًا]

ممَّا يكون في المصادر وما أُجري مجراها(*)

وممَّا ينتصبُ على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أنْ ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ،

(*) عقد سيبويه الأبواب الثلاثة السابقة على (إضمار الفعل المستعمل إظهاره ممَّا يكون في الأسماء. وهنا استطرد في الكلام على (إضمار الفعل المستعمل إظهاره مما يكون في المصادر وما أجرى مجراها).

فتقولَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ، أو يقولَ الرجلُ: رأيتُ في ما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيرًا وما سَرَّ، وخيرًا لنا وشرًّا لعدوِّنا. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: خَيْرُ مَقْدَمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوِّنا.

أمَّا النَّصبُ فكأنَّهُ بناه على قولِهِ: (قَدِمْتَ)، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مقدمٍ. وإنْ لم يُسْمَعْ منهُ هذا اللَّفظَ، فإنَّ قدومهُ ورؤيتهُ إياهُ بمنزلةِ قولِهِ: قَدِمْتَ. وكذلك إنْ قيل: قَدِمَ فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيتُ في ما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيرًا لنا وشرًّا لعدوِّنا، فإذا نصبَ فعلى الفعلِ.

وأمَّا الرَّفع فعلى أنَّه: مبتدأ أو مبنيٌّ على مبتدأ، ولم يرد أنْ يحملهُ على الفعل، فكأنَّه قال: هذا خَيْرُ مَقْدَمٍ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوِّنا، وهذا خيرٌ وما سرَّ. ومِنْ ثَمَّ قالوا: مُصَاحَبٌ مُعَانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنَّه قال: أنت مُصَاحَبٌ وأنت مبرورٌ.

وأمَّا قولهم: راشدًا مهديًّا، فإنَّهم أضمروا: اذهبْ راشدًا مهديًّا. وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، كما رَفَعْتَ: مُصَاحَبٌ مُعَانٌ، ولكنَّه كَثُرَ النَّصبُ في كلامِهِمْ؛ لأنَّ: راشدًا مهديًّا بمنزلة ما صار بدلًا من اللَّفظ بالفعل، كأنَّه لَفَظَ بـ(رَشِدْتَ) و(هُدِيتَ)، وسترى بيانَ ذلك إنْ شاء الله تعالى.ومثلهُ: هنيئًا مريئًا.

وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، فَقُلْتَ: مبرورًا مأجورًا، ومُصاحبًا معانًا، حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنَّه قال: رجعْتَ مبرورًا، واذهبْ مُصاحبًا.

وممَّا ينتصب أيضًا على إضمار الفعل المستعمل إظهارهُ قولُ العرب: حدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا، فتقول: صادقًا واللهِ، أو أنشدك شعرًا، فتقول: صادقًا واللهِ، أي: قاله صادقًا؛ لأنَّه إذا أنشدك، فكأنَّه قد قال كذا.

المجرى الثالث من إسناد الفعل

(الفعل المضمر المتروك إظهاره)

- الفعل المحذوف وجوبًا -

أوَّلًا : أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع الأسماء.

ثانيًا: أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع المصادر في ابتداء الكلام.

ثالثًا: أبواب الفعل المظهر والمحذوف وجوبًا مع المصادر بعد تمام الكلام (المفعول له، والحال، والتوكيد).

[أَوَّلًا -أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع الأسماء]

[الباب الأَوَّل - الأمر والتحذير]

[ترجمة أبواب الحذف](*):

هذا بابُ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ استغناءً عنهُ، وسأُمثِّله لك مظهرًا؛ لتعلمَ ما أرادوا إنْ شاءَ الله تعالى:

[الأمر والتحذير]:

هذا بابُ ما جرىٰ منه على (الأمرِ والتحذيرِ)، وذلك قولُكَ- إذا كنْتَ تُحَذِّرُ -: إيّاك، كأنَّكَ قُلْتَ: إيّاكَ نحِّ، وإيّاك باعِدْ، وإيّاك اتَّقِ، وما أشبه ذا.

[الأمثلة]:

١- ومن ذلك أنْ تقولَ: نفسَكَ يا فلانُ، أي: اتَّقِ نفسَكَ، إلا أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرْتَ، ولكنْ ذكرتُهُ لأمثِّلَ لك ما لا يظهر إضمارُهُ.

٢- ومن ذلك أيضًا قولُكَ: إيّاكَ والأسَدَ، وإيّايَ والشرَّ، كأنَّه قال: إيّاكَ فاتَّقِيَنَّ والأسَدَ، وكأنَّهُ قال: إيّايَ لأتَّقِيَنَّ والشرَّ، فـ(إيّاكَ) مُتَّقًى، و(الأسدُ) و(الشرُّ) مُتَّقيانِ، فكلاهما مفعولٌ ومفعولٌ معه.

٣- ومن ذلك: رأسَهُ والحائطَ، كأنَّه قال: خلِّ أو دعْ رأسَهُ والحائطَ؛ فالرأس: مفعولٌ، والحائط: مفعولٌ معه، فانتصبا جميعًا.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٢٣٠):
«وهذا الباب ترجمة لأبوابٍ تأتي بعده مفصّلة إنْ شاء الله تعالى».

[الباب الثاني - ما يحمل على الفاعل والمفعول من: إيّاكَ]

[التوكيد]:

هذا بابُ ما يكونُ معطوفًا في هذا البابِ على الفاعلِ المضمرِ في النّيّةِ ويكونُ معطوفًا على المفعولِ، وما يكون صفةً(*) المرفوعَ المضمرِ في النّيّة ويكونُ على المفعولِ، وذلك قولُكَ: إيّاكَ أنتَ نَفْسُكَ أنْ تفعلَ، وإيّاكَ نَفْسَكَ أنْ تفعلَ. فإنْ عَنَيتَ الفاعلَ المضمرَ في النيّةِ، قُلْتَ: إيّاكَ أنتَ نفسُكَ، كأنّكَ قُلْتَ: إيّاكَ نَحِّ أنتَ نفسُكَ، وحملته على الاسم المضمر في (نَحِّ). فإنْ قُلْتَ: إيّاك نفسُكَ، تريد الاسم المضمر الفاعل، فهو قبيحٌ.

[العطف]:

وإذا عَطَفْتَ قُلْتَ: إيّاكَ وزيدًا والأسدَ، كأنّكَ قُلْتَ: اتقِ وزيدًا والأسدَ، وإيّاكَ ابعِدْ وزيدًا والأسدَ، وكذلك: رأسَكَ ورجليكَ والضربَ، وإنّما أمَرْتَهُ أنْ يتّقيهما جميعًا والضربَ.

وحدّثني مَنْ لا أتهمُ عن الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّهُ سمع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجلُ السّتينَ فإيّاه وإيَّا الشوابِّ(**)

[الباب الثالث - حذف الفعل لكثرته في كلامهم] في الأمر والنهي

[حالة النّصب]:

هذا بابٌ يحذفُ منه الفعلُ لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثلِ، وذلك قولك: هذا ولا زَعَمَاتِكَ، أي: ولا أتوهمُ زَعَماتِكَ ومن ذلك قولُ الشاعر، وهو ذو

(*) أي: توكيد، وهو من مصطلحات سيبويه.

(**) الشوابّ: على زنة (فواعل) جمع (شابّة). وهي مضاف إليه مجرور.

الرُّمَّةِ - وذكرَ الديارَ والمنازلَ:

* ديارَ ميَّةَ إذْ مَيٌّ مُساعِفَةٌ *

كأنَّه قالَ: اذكرْ ديارَ ميَّةَ، ولكنَّهُ لا يذكرُ (اذكرْ)؛ لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إيّاه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهمُ زَعَمَاتِكَ لكثرة استعمالهم إيّاهُ، ولاستدلالِه بما يرَى من حالِهِ أنَّهُ ينهاهُ عن زعمِهِ.

ومن ذلك قولهم:(كلَّ شيءٍ ولا هذا)، و(كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)، أي: ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ، فحذفَ لكثرةِ استعمالهم إيّاه، فأُجري مجرَى: (ولا زَعَمَاتِكَ).

[جواز الرَّفع]:

ومن العرب من يقولُ: (كِلاهما وتمرًا)، كأنَّه قالَ: كِلاهما لي ثابتانِ وزدْني تمرًا، و(كُلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)، كأنَّه قالَ: كُلُّ شيءٍ أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ. ولأنَّه يستدلُّ بقوله: (كلَّ شيءٍ) أنَّهُ ينهاهُ. ومن العرب من يرفع (الديار)،كأنَّه يقول: تلكَ ديارُ فلانةٍ.

وممَّا يَنْتَصِبُ في هذا البابِ علَى إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ: ﴿انْتَهُوا خيرًا لَكُمْ﴾، ووراءَكَ أوسعَ لكَ، وحسبُكَ خيرًا لكَ، إذا كنْتَ تأمرُ.

[النوع الثاني - حذف الفعل وجوبًا في غير الأمر والنهي]

[الباب الأوَّل - حذف الفعل في بعض أساليب الكلام المشهورة]

هذا بابُ ما ينتصِبُ علَى إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ في غيرِ الأمرِ والنهيِ، وذلك قولك: أخذتهُ بدرهمٍ فصاعدًا، وأخذتهُ بدرهمٍ فزائدًا، حذفوا الفعل لكثرةِ استعمالهم إيّاهُ.

[الأمثلة]:

١- وممَّا ينتصِبُ في غيرِ الأمرِ والنهيِ على الفعلِ المتروكِ إظهارهُ قولُكَ: (يا عبدَ اللهِ، والنداءُ كلُّهُ)؛ حذفوا الفعلَ لكثرةِ استعمالهم هذا في الكلامِ، وصار (يا) بدلًا من اللفظ بالفعل، كأنَّهُ قال: يا، أريدُ عبدَ اللهِ.

٢- ومن ذلك قولُ العربِ: مَنْ أنتَ زيدًا. فزعم يونسُ أنَّه على قوله: مَنْ أنت (تذكرُ) زيدًا، ولكنَّه كثُر في كلامِهم واستُعْمِلَ واستغنَوا عن إظهارهِ. [بسيط]

أبا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلْهمُ الضَّبُعُ

فإنَّما هي (أنْ) ضُمَّتْ إليها (ما)، وهي: ما التوكيد.

وَمِنْ ذلك قولهم: (مرحبًا وأهلًا)، فإنَّما رأيت رجلًا قاصدًا إلى مكانٍ أو طالبًا أمرًا، فقلْتَ: مرحبًا وأهلًا، أي: أدركْتَ ذلك وأصبْتَ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه، فكأنَّه صار بدلًا من: رَحُبَتْ بلادُكَ وأَهِلَتْ، كما كان (الحَذَرَ) بدلًا من (احْذَرْ). ويقول الرادُّ: وبِكَ وأهلًا وسهلًا، وبكَ أهلًا.

[الباب الثاني - حذف الفعل مع الواو (باب المفعول معه)]

هذا بابُ ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ وينتصِبُ فيه الاسمُ؛ لأنَّهُ مفعولٌ معهُ ومفعولٌ به، كما انتصبَ (نفسَهُ) في قولك (امرًا ونفسَهُ)، وذلك قولك: ما صنعْتَ وأباكَ، و(الأبُ) كذلك. والواوُ لم تغيِّرِ المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسمِ ما قبلها. ومنه: سرت وساحلَ البحر، فإنَّ (ساحل) منصوب بفعل محذوف تقديره (لازمت) جاء مع الفعل (سرت).

[اعلم: أصل المفعول معه هو مفعول به ومعه؛ فقولك: قرأت الكتابَ والفجرَ، فيه (الفجرَ) مفعول به لفعل محذوف تقديره (لازمت أو وافقت الفجرَ)، فهو مفعول به لفعل محذوف، وقد جاء فعله (لازمت) مع الفعل (قرأت)، فهو مفعول به ومعه، ولكنّ النحويين اختصروا، فقالوا: مفعول معه].

[الباب الثالث -عطف الواو التي بمعنى (مع) على الاسم]

هذا بابٌ: معنى الواوِ فيه كمعناها في البابِ الأوَّلِ إلا أنَّها تعطفُ الاسمَ ههنا على ما لا يكونُ ما بعده إلا رفعًا على كلِّ حالٍ، وذلك قولك: أنتَ وشأنُكَ، وكلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، وما أنتَ وعبدُ اللهِ، وكيف أنتَ وقَصْعَةٌ من ثريدٍ، وما شأنُكَ وشأنُ زيدٍ.

[حالة الرّفع على الابتداء]:

ومثله: أنت أعلمُ ومالُكَ، فإنَّما أردتَ: أنت أعلمُ مع مالِكَ، وأنت أعلمُ وعبدُ اللهِ، أي: أنت أعلمُ مع عبدِ اللهِ. وإنْ شئتَ كان على الوجهِ الآخرِ، كأنَّك قلتَ: أنتَ وعبدُ اللهِ أعلمُ من غيركما.

[جواز النَّصب إذا صحّ حمله على الفعل]:

[بيان وجه الرّفع في الإخبار]:

وأمَّا أنت وشأنُكَ، وكلُّ امرئٍ وضيعتُهُ، وأنت أعلمُ وربُّكَ، وأشباهُ ذلك فكلُّهُ رفعٌ لا يكون فيه النّصبُ؛ لأنَّك إنَّما تريدُ أنْ تخبرَ بالحالِ التي فيها المحدَّثُ عنه في حالِ حديثِكَ، فقلت: أنت الآنَ كذلك، ولم تردْ أنْ تجعل ذلك في ما مضى، ولا في ما يُسْتَقْبَلُ، وليس موضعًا يستعملُ فيه الفعلُ.

[الباب الرابع- ما يحذف فيه الفعل لقبح الكلام]

[حالة النَّصب في الحذف]:

هذا بابٌ منهُ يُضمرونَ فيه الفعلَ لقبحِ الكلامِ إذا حُمِلَ آخرُهُ على أوَّلِهِ، وذلك قولُكَ: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُكَ وعمرًا. فإنَّما حَدُّ الكلامِ ههنا: ما شأنُكَ وشأنُ عمرٍو. فإنْ حَمَلْتَ الكلامَ على (الكافِ المضمرةِ) فهو قبيحٌ، وإنْ حملته على (الشأن) لم يجزْ؛ لأنَّ

(الشأن) ليس يلتبسُ بـ(عبد الله). فلمّا كان ذلك قبيحًا حملوهُ على الفعلِ، فقالوا: ما شأنُكَ وزيدًا، أي: ما شأنُكَ وتناولُكَ زيدًا.

[حالة الجرّ في الإظهار]:

فإذا أظهرَ الاسمَ، فقال: ما شأنُ عبدِ الله وأخيهِ يشتمُهُ، فليس إلا الجرُّ؛ لأنَّهُ قد حَسُنَ أنْ تحملَ الكلامَ على (عبد الله)؛ لأنَّ المظهرَ المجرورَ يُحْمَلُ عليه المجرورُ. وسمعنا بعضَ العربِ يقولُ: ما شأنُ عبدِ اللهِ والعربِ يشتمُها.

[أمثلة الباب]:

ومِنْ ثَمَّ قالوا: (حسبُكَ وزيدًا)؛ لمّا كان فيه معنى (كَفاكَ)، وقَبُحَ أنْ يحملوه على المضمرِ، نوَوا الفعل، كأنَّه قال: حَسْبُكَ وَيَحْسِبُ أخاك درهمٌ.

[ثانيًا- أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع المصادر في ابتداء الكلام]

[النوع الأوَّل- الأبواب التي يراد بها تزجية الفعل وإثباته]

[الباب الأوَّل - (المصادر النكرة غير المضافة) في الدعاء]

هذا بابُ ما يُنْصَبُ منَ المصادرِ على إضمارِ الفِعْلِ غيرِ المُسْتَعملِ إظهارُهُ، وذلكَ قولُكَ: سَقْيًا، وَرَعْيًا، ونحوُ قولِكَ: خَيْبةً، وَبُؤْسًا، وَبُعْدًا، وَسُحْقًا، وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: تَعْسًا، وَتَبًّا، وَجُوعًا.

وإنَّما ينتصِبُ هذا وما أشبهَهُ إذا ذُكِرَ مذكورٌ فدعوْتَ لَهُ أو عليه على إضمارِ الفعلِ، كأنَّكَ قلتَ: سقاكَ اللهُ سَقيًا، ورعاكَ اللهُ رَعْيًا، وخيَّبَكَ اللهُ خَيْبَةً، فكُلُّ هذا وما أشبهه على هذا ينتصِبُ. وإنَّما أُختُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهمْ جعلوهُ بدلًا منَ اللفظِ بالفعلِ، كما جُعِلَ (الحذرُ) بدلًا من (احذرْ).

[الباب الثاني- ما أُجريَ من (الأسماء)]

مجرى المصادر في الدعاء

هذا بابُ ما أُجريَ منَ الأسماءِ مُجرى المصادر التي يُدعى بها، وذلك قولكَ: تُرْبًا وجَنْدَلًا، وما أشبهَ هذا. فإنْ أدخلْتَ (لكَ)، فقلْتَ: تُرْبًا لك، فإنَّ تفسيرها هاهنا كتفسيرها في (الباب الأوَّلِ)، كأنَّهُ قال: ألزمَكَ اللهُ، وأطعمَكَ اللهُ تُرْبًا وجَنْدَلًا، وما أشبهَ هذا منَ الفعلِ، وأُختُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا منْ قولكَ: تَرِبَتْ يداكَ وجُنْدِلَتْ.

[الباب الثالث - ما أجري من (الصفاتِ) مجرى المصادر في الدعاءِ]

وهذا بابُ ما أجريَ مجرى المصادرِ المدعوّ بها من الصفاتِ، وذلكَ قولكَ: هنيئًا مريئًا، كأنَّكَ قلْتَ: ثَبَتَ لكَ هنيئًا مريئًا، وهَنَأهُ ذلكَ هنيئًا. وإنَّما نصبتهُ لأنَّهُ ذكرَ لك

خيرًا أصابهُ رجلٌ فقلْتَ: هنيئًا مريئًا، كأنَّك قلتَ: ثبتَ ذلك لهُ هنيئًا مريئًا أو هَنَأهُ ذلك هنيئًا فاختُزِلَ الفعلُ؛ لأنَّهُ صار بدلًا من اللفظ بقولكَ: هَنَأك. كأنَّهُ إذا قال: هنيئًا لهُ الظَّفرُ، فقد قال: لِيَهْنِئْ لهُ الظَّفرُ، وإذا قالَ: ليهنئْ لهُ الظَّفرُ، فقد قال: هنيئًا له الظَّفرُ. فكلُّ واحدٍ منهما بدلٌ منْ صاحبِهِ؛ فلذلك اختزلوا الفعلَ هنا كما اختزلوهُ في قولهمْ: (الحذرَ). فـ(الظَّفَرُ) و(الهَنْءُ) عَمِلَ فيهما الفعلُ، وَ(الظَّفَرُ) بمنزلةِ الاسمِ في قولهِ: هنأهُ ذلك.

[الباب الرابع - (المصادرُ النكرةُ المضافةُ) في الدعاءِ]

هذا بابُ ما جرىٰ من المصادرِ المضافةِ مجرىٰ المصادرِ المفردةِ المدعوِّ بها. وإنَّما أُضيفتْ ليكون المضافُ فيها بمنزلتِهِ في (اللَّام) إذا قلْتَ: سَقْيًا لكَ، لِتُبيِّنَ مَنْ تعني، وذلك: وَيْلَكَ، ووَيْحَكَ.

[الباب الخامس - (المصادرُ المتصرفة) في غير الدعاء]

هذا بابُ ما ينتصِبُ علىٰ إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارهُ منَ المصادرِ في غير الدعاء من ذلك قولكَ: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا، وأفعلُ ذلكَ وكرامةً، وَمَسَرَّةً ونُعْمَةَ عَيْنٍ، وحُبًّا ونَعَامَ عينٍ، ولا أفعلُ ذلك ولا كيدًا ولا هَمًّا، ولأفعلَنَّ ذاك ورغمًا وهوانًا. فإنَّما ينتصِبُ هذا علىٰ إضمارِ الفعلِ، كأنَّكَ قُلْتَ: أَحْمَدُ الله حَمْدًا، وأشكرُ الله شُكرًا، وكأنَّك قُلْتَ: أَعْجَبُ عَجَبًا، وأُكْرِمُكَ كَرامةً، وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، ولا أكادُ كيدًا، ولا أَهُمُّ هَمًّا، وأُرغِمُكَ رَغْمًا.

وإنَّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهم جعلوا هذا بدلًا منَ اللفظ بالفعلِ، كما فعلوا ذلكَ في (باب الدعاء)، كأنَّ قولَكَ: حَمْدًا، في موضعِ: أَحْمَدُ الله، وقولَكَ: عَجَبًا منهُ، في موضعِ: أعجبُ منهُ، وقولَهُ: ولا كَيْدًا ولا هَمًّا، في موضعِ: ولا أكادُ ولا أَهُمُّ.

[الباب السادس - (المصادرُ غيرُ المتصرفةِ)]

في الدعاء وغيره

هذا بابٌ أيضًا منَ المصادرِ يَنْتَصِبُ بإضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ، ولكنّها مصادرُ وُضِعَتْ موضعًا واحدًا لا تتصرّفُ في الكلامِ تصرّفَ ما ذكرنا منَ المصادر- وتصرُّفها أنَّها تقعُ في موضعِ الجرِّ والرفعِ، وتدخلها الألفُ واللّام - وذلكَ قولكَ: سُبحانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ، وَرَيْحانَهُ، وعَمْرَكَ الله إلا فَعَلْتَ، وقِعْدَكَ الله إلا فَعَلْتَ، كأنَّهُ حيثُ قالَ: سبحانَ اللهِ، قالَ: تسبيحًا، وحيثُ قال: وريحانَهُ، قالَ: واسترزاقًا؛ لأنَّ معنى الريحانِ: الرزقُ، فَنَصَبَ هنا على: أُسبِّحُ الله تسبيحًا، وأسترزقُ الله استرزاقًا، فهذا بمنزلةِ: سبحانَ اللهِ وريحانَهُ، وخُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهُ بدلٌ من اللفظِ بقولِهِ: أُسبِّحُكَ واسْترزِقُكَ. وكأنَّهُ حيثُ قالَ: معاذَ اللهِ، قال: عياذًا باللهِ، و(عياذًا) انتصبَ على: أعوذُ باللهِ عياذًا، ولكنَهم لم يظهروا الفعلَ ههنا، كما لم يظهرْ في الذي قبلهُ. وكأنَّهُ حيثُ قال: عَمْرَكَ الله، وقِعْدَكَ الله، قالَ: عَمَّـرتُكَ الله بمنزلةِ: نَشدْتُكَ الله؛ فصارَتْ (عَمْرَكَ الله) منصوبةً بـ: عَمَّـرتُكَ الله؛ كأنَّكَ قُلْتَ: عَمَّـرتُكَ عَمْرًا، ونَشدْتُكَ نَشدًا، ولكنهم خزلوا الفعلَ؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا منَ اللفظِ به.

وأمَّا (سُبُوحًا قُدُوسًا ربَّ الملائكةِ والروحِ) فليس بمنزلةِ (سبحانَ اللهِ)؛ لأنَّ (السُّبوحَ والقُدُوسَ) اسمٌ، ولكنَهُ على قولِهِ: أذكرُ سُبُوحًا قُدُوسًا، وذاكَ أنَّهُ خَطَرَ على بالِهِ أو ذَكَرَهُ ذاكرٌ، فقالَ: سُبُوحًا، أي: ذكرْتَ سُبُوحًا، كما تقول: أهلَ ذاك، إذا سمعْتَ الرجلَ ذَكَرَ الرجلَ بثناءٍ أو بذمٍّ، كأنَّهُ قال: ذَكَرْتَ أهلَ ذاكَ؛ لأنَّهُ حيثُ جرى ذِكْرُ الرجلِ في منطقِهِ، صارَ عندهُ بمنزلةِ قولِهِ: أذكرُ فلانًا، أو ذكرْتَ فلانًا. كما أنَّه حيثُ أنشدَ ثمَّ قال: صادقًا، صار الإنشادُ عندهُ بمنزلةِ (قال)، ثمَّ قالَ: (صادقًا) و(أهلَ ذاكَ)، فحملهُ على الفعل متابعًا للقائلِ، والذاكرِ، فكذلكَ: سُبُوحًا قُدُوسًا، كأنَّ نفسَهُ صارتْ بمنزلةِ الرجلِ الذاكرِ والمنشدِ حينَ خطرَ على بالِهِ الذكرُ، ثمَّ قالَ: سُبُوحًا قُدُوسًا، أي:

ذكَرْتَ سُبُوحًا، متابعًا لها في ما ذَكَرْتَ وخَطَرَ على بالها. وخزلوا الفعلَ؛ لأنَّ هذا الكلامَ صارَ عندهمْ بدلًا منَ (سبَّحْتُ) كما كان (مرحبًا) بدلًا منْ (رَحُبَتْ بلادُكَ وأَهِلَتْ).

ومنَ العربِ مَنْ يرفعُ، فيقولُ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربُّ الملائكةِ والروحِ، كما قال: أهلُ ذاكَ، وصادقٌ واللهِ.

[النوع الثاني- الأبواب التي يراد بها تقريرُ ثبوت الفعل]

[الباب الأوَّل- المصادر المعرَّفة بالألف واللَّام وما أشبهها]

[حالة الرَّفع]:

هذا بابٌ يختارُ فيهِ أنْ تكونَ المصادرُ مبتدأةً مبنيًّا عليها ما بعدها، وما أشبهَ المصادرَ من الأسماءِ والصفاتِ، وذلكَ قولُكَ: الحمدُ للهِ، والعَجَبُ لكَ، والخيبةُ لكَ.

وإنَّما استحبَّوا الرفعَ فيهِ؛ لأنهُ صارَ معرفةً وهو خبرٌ، فقويَ في الابتداءِ بمنزلةِ: عبد اللهِ، والرجلِ، والذي تعلمُ؛ لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خبرٌ، وأحسنُهُ إذا اجتمعَ نكرةٌ ومعرفةٌ أنْ يُبتدأَ بالأعرفِ وهو أصلُ الكلامِ.

وَلَوْ قُلْتَ: رجلٌ ذاهبٌ، لم يَحْسُنْ حتى تعرِّفهُ بشيءٍ، فتقولَ: راكبٌ منْ بني فلانٍ سائرٌ، وتبيعُ الدارَ، فتقولُ: حدٌّ منها كذا، وحدٌّ منها كذا؛ فأصلُ الابتداءِ للمعرفةِ، فلمَّا أدخلْتَ فيه الألفَ واللَّامَ وكان خبرًا حَسُنَ الابتداءُ، وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلا أنْ يكونَ فيهِ معنى المنصوبِ.

واعلمْ أنَّ (الحمدُ للهِ) وإنْ ابتدأتهُ، ففيه معنى المنصوبِ، وهو بدلٌ مِنَ اللفظِ بقولكَ: أَحْمَدُ اللهَ.

[حالة النّصب]:

ومن العربِ مَنْ ينصِبُ بالألفِ واللَّامِ، منْ ذلكَ قولكَ: الحمدَ للهِ، فينصبها عامةُ بني تميمٍ وناسٌ منَ العربِ كثيرٌ.

[الباب الثاني- المصادر النكرة في مجرى ما فيه الألف واللّام]

هذا بابٌ منَ النكرةِ يجري مجرى ما فيهِ الألفُ واللّام من المصادرِ والأسماء، وذلكَ قولُكَ: سلامٌ عليكَ، ولبَّيْكَ، وخيرٌ بينَ يديكَ، وويلٌ لكَ، وويحٌ لكَ، و﴿لَعْنَةُ اللهِ على الظَّالِمِينَ﴾[1][2].

فهذه الحروفُ كلُّها مبتدأةٌ مبنيٌ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّأنَّكَ ابتدأتَ شيئًا قد ثَبتَ عندكَ، وَلَسْتَ في حالِ حديثكَ تعملُ في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى، كما أنَّ (حَسْبُكَ) فيها معنى النهي، وكما أنَّ (رحمةُ اللهِ عليه) فيه معنى (رَحِمَهُ ٱللَّهُ). فهذا المعنى فيها، ولم تُجْعَلْ بمنزلةِ الحروفِ التي إذا ذكرتها كُنْتَ في حالِ ذكركَ إيّاها تعمل في إثباتها وتزجيتها.

[الأمثلة]:

١- وأمَّا قولهُ تعالى جدُّه: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[3]، و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[4]، فإنَّهُ لا ينبغي أنْ تقولَ: إنَّهُ (دعاءٌ) - ههنا -؛ لأنَّ الكلامَ بذلك واللفظُ بهِ قبيحٌ، ولكنَّ العبادَ إنَّما كُلِّموا بكلامهم وجاءَ القرآنُ على لغتهم وعلى ما يعنونَ، فكأنَّهُ - واللهُ أعلمُ - قيلَ لهمْ: (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ)، وَ(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)، أي: هؤلاءِ ممَّنْ وجبَ هذا القولُ لهم؛ لأنَّ هذا الكلامَ إنَّما يقالُ لصاحبِ الشرِّ والهلكةِ، فقيلَ: هؤلاءِ ممَّنْ دخلَ في الشرِّ والهلكةِ ووجبَ لهمْ هذا.

٢- وتقولُ: ويلٌ لهُ ويلٌ طويلٌ، فإنْ شِئْتَ جعلتهُ بدلًا من المبتدأ الأوَّلِ، وإنْ شئْتَ جعلتهُ صفةً لهُ، وإنْ شئْتَ قُلْتَ: ويلٌ لكَ ويلًا طويلًا.

٣- ومن هذا البابِ: فِداءٌ لكَ أبي وأُمّي، وَحِمًى لك أبي، وَوِقاءٌ لكَ أمّي.

---

(١) ﴿لعنة الله على الكافرين﴾. أي: سورة البقرة ٨٩.

(٢) سورة هود ١٨.

(٣) سورة المرسلات ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٤) سورة المطففين الآية الأولى.

[النوع الثالث - الأبواب التي يراد بها اتصال الفعل]

[الباب الأوّل - المصادر]

هذا بابُ ما ينتصِبُ فيهِ المصدرُ كان فيه الألفُ واللّام أو لم يكنْ فيهِ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ؛ لأنَّهُ يصيرُ في (الإخبارِ) و(الاستفهامِ) بدلًا من اللفظِ بالفعلِ، كما كان (الحذَرُ) بدلًا من (احْذَرْ) في الأمرِ:

[حالة الإخبار]:

١- [النصب]:

وذلك قولكَ: ما أنت إلا سيرًا، وإنَّما أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلا الضربَ الضَرْبَ، وما أنت إلا قتلًا قتلًا، فكأنَّهُ قالَ في هذا كلِّهِ: ما أنتَ إلا تفعلُ فعلًا، وما أنتَ إلا تفعلُ الفعلَ، ولكنهم حذفوا الفعلَ لما ذكرتُ لكَ. وصارَ في الاستفهامِ والخبرِ بمنزلتِهِ في الأمر والنهي؛ لأنَّ الفعلَ يقعُ ههنا، كما يقعُ فيهما، وإنْ كان الأمرُ والنهيُ أقوى؛ لأنَّهما لا يكونانِ بغيرِ فعلٍ، فلم يمتنع المصدر ههنا أنْ يَنْتَصِبَ؛ لأنَّ العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام «والخبرِ، كما يقع في الأمر والنهي، والآخِرُ غيرُ الأوّل كما كان ذلك في الأمر والنهي، إذا قلت: ضَرْبًا فالضربُ غيرُ المأمور».

وتقولُ: زيدٌ سيرًا سيرًا، وإنَّ زيدًا سيرًا سيرًا، وكذلكَ في (ليْتَ) و(لَعَلَّ) و(لكنَّ) و(كأنَّ)، وما أشبهَ ذلكَ.

واعلمْ أنَّ (السيرَ) إذا كنتَ تخبرُ عنهُ في هذا البابِ فإنَّما تخبرُ بسيرٍ متصلٍ بعضُهُ ببعضٍ في أيِّ الأحوال كانَ.

- [الرفع]:

وإنْ شئتَ رفعتَ هذا كلَّه فجعلتَ الآخِرَ هو الأوَّلَ، فجازَ على سعةِ الكلامِ، من

ذلك قولُ الخنساء: [بسيط]

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّىٰ إذا ادَّكَرَتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ[1]

فجعلها (الإقبالَ والإدبارَ) فجازَ علىٰ سعةِ الكلامِ كقولكَ: نهارُكَ صائمٌ، وليلُكَ قائمٌ.

[حالة الاستفهام]:

وأمَّا ما ينتصِبُ في (الاستفهام) مِنْ هذا البابِ فقولكَ: أقيامًا يا فلانُ والناسُ قعودٌ، وأجلوسًا والناسُ يفِرّونَ لا يريد أنْ يخبر أنَّه يجلس، ولا أنَّهُ قد جلس وانقضىٰ جلوسُهُ، ولكنّه يخبرُ أنَّه في تلكَ الحالِ في جلوسٍ وفي قيامٍ.

[أمثلة الباب]:

١- وكذلك إنْ (أخبَرْتَ) ولم تستفهمْ، تقولُ: سيرًا سيرًا، عنيْتَ نفسَكَ أو غيرَكَ وذلك أنَّكَ رأيْتَ رجلًا في حالِ سيرٍ، أو كُنْتَ في حالِ سيرٍ، أو ذُكِرَ رجلٌ بسيرٍ، أو ذُكِرْتَ أنتَ بسيرٍ، وجرىٰ كلامٌ يحسُنُ بناءُ هذا عليهِ، كما حسُنَ في الاستفهامِ؛ لأنَّكَ إنَّما تقولُ: أطَرَبًا وأسَيْرًا، إذا رأيتَ ذلك منَ الحالِ أو ظَنَنْتَهُ فيه.

وعلىٰ هذا يجري هذا البابُ إذا كان خبرًا أو استفهامًا، إذا رأيْتَ رجلًا في حالِ سيرٍ أو ظننتَهُ فيهِ، فأثبتَّ ذلكَ لهُ.

٢- وكذلكَ: أنتَ في (الاستفهام) إذا قلتَ: آأنتَ سيرًا.

ومعنىٰ هذا البابِ أنَّهُ فعلٌ متصلٌ في حالِ ذكركَ إيّاه استفهمْتَ أو أخبرْتَ، وأنَّكَ في حالِ ذكركَ شيئًا من هذا البابِ تَعْمَلُ فيتثبتهِ لكَ أو لغيركَ.

---

(١) ديوان الخنساء، ٤٨. قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون: «ادَّكرت: تذكَّرت.تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها،كلّما غفلت عنه رتعتْ، فإذا عاودتها الذكرىٰ حنّت إليه، فأقبلت وأدبرت في حيرة، فضربتها مثلًا لفقدها أخاها صخرًا». الشاهد فيه: قوله: (فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ) رفعه إذْ جعل الآخِر هو الأوّل علىٰ سعة الكلام.

[الباب الثاني - الأسماء التي أُخِذَتْ من الأفعال]

(اسم الفاعل)

هذا بابُ ما ينتصِبُ من الأسماءِ التي أُخِذَتْ من الأفعالِ انتصابَ الفعلِ، استفهمْتَ أو لم تستفهمْ، وذلكَ قولُكَ: أقائمًا وقَدْ قَعَدَ الناسُ؟، وأقاعِدًا وقدْ سارَ الركبُ؟

وكذلك إن أردْتَ هذا المعنى ولم تستفهم، تقولُ: قاعدًا عَلِمَ اللهُ وقد سارَ الركبُ، وقائمًا قد عَلِمَ اللهُ وقَدْ قَعَدَ الناسُ، وذلك أنهُ رأى رجلًا في حالِ قيامٍ أو حال قعودٍ، فأرادَ أنْ ينبّهَهُ، فكأنّهُ لفظَ بقولِهِ: أتقومُ قائمًا، وأتقعدُ قاعدًا، ولكنّهُ حذفَ استغناءً بما يرى من الحالِ، وصار الاسمُ بدلًا من اللّفظِ بالفعلِ، فجرى مجرى المصدرِ في هذا الموضعِ.

ومثلُ ذلكَ: عائِذًا باللهِ مِنْ شرِّها، كأنّهُ رأى شيئًا يُتّقى، فصار عند نفسهِ في حالِ استعاذةٍ، حتى صار بمنزلةِ الذي رآه في حالِ قيامٍ وقعودٍ؛ لأنّه يرى نفسَهُ في تلك الحالِ، فقالَ: عائذًا باللهِ، كأنّه قالَ: أعوذُ باللهِ عائذًا باللهِ، ولكنّهُ حذفَ الفعلَ؛ لأنّه بدلٌ من قولِهِ: أعوذُ باللهِ، فصار هذا يجري ههنا مجرى (عياذًا باللهِ)، ومنهم مَنْ يقولُ: عائذٌ باللهِ من شرِّ فُلانٍ.

وإذا ذكرْتَ شيئًا من هذا الباب، فالفعلُ متصلٌ في حالِ ذِكْرِكَ وأنتَ تعملُ في تثبيتِهِ لكَ أو لغيركَ في حال ذِكْرِكَ إيّاهُ، كما كنت في بابِ (حمدًا وسقيًا وما أشبهه).

[الباب الثالث - الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل]

[أوّلًا- حالة النصب]:

١-[الاستفهام]:

وهذا بابُ ما جرى من الأسماءِ التي لم تؤخذْ من الفعلِ مجرى الأسماءِ التي أُخِذَتْ من الفعلِ، وذلكَ قولكَ: أتميميًّا مرّةً وقيسيًّا أُخرى.

وإنَّما هذا أنَّكَ رأيتَ رجلًا في حالِ تلوُّنٍ وتنقّلٍ، فقلْتَ: أتميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى. كأنَّك قلْتَ: أتَحَوَّلُ تميميًّا مرّةً وقيسيًّا أخرى، فأنتَ في هذه الحالِ تعملُ في تثبيتِ هذا له، وهو عندكَ في تلكَ الحالِ في تلوّنٍ وتنقّلٍ، وليس يسألهُ مسترشدًا عن أمرٍ هو جاهلٌ بهِ ليُفهِّمهُ إيّاهُ ويخبرهُ عنهُ، ولكنّهُ وبّخهُ بذلكَ.

وحدّثنا بعضُ العربِ أنَّ رجلًا من بني أسدٍ قال يومَ جَبَلَةَ واستقبلهُ بعيرٌ أعورُ فتطيَّرَ منهُ، فقال: يا بني أسدٍ، أعْوَرَ وذا نابٍ فلم يُرِدْ أنْ يسترشدهمْ ليخبروه عن عَوَرِهِ وصحته، ولكنَّهُ نبَّههمْ؛ كأنَّهُ قال: أتسْتقبلونَ أعورَ وذا نابٍ! فالاستقبالُ في حالِ تنبيههِ إيّاهمْ كان واقعًا، كما كان التلوّنُ والتنقّلُ عندكَ ثابتينِ في الحالِ الأوّلِ، وأراد أنْ يثبِّتَ لهم (الأعورَ) ليحذروهُ.

٢-[الإخبار]:

وإن (أخبَرْتَ) في هذا البابِ على هذا الحدِّ نصبْتَ أيضًا، كما نصبتَ في حالِ الخبرِ الاسمَ الذي أُخذَ من الفعلِ، وذلكَ قولكَ: تميميًّا - قد عَلِمَ اللهُ- مرّةً وقيسيًّا أخرى، فلم تُرِدْ أنْ تخبرَ القومَ بأمرٍ قد جهلوهُ، ولكنَّكَ أردْتَ أنْ تشتمهُ بذلكَ. فصارَ بدلًا من اللفظِ: أتَتَمَّمُ مرّةً وتتقيّسُ أخرى، وأتمضونَ وقد استقبلكمْ هذا، وتَنَقّلونَ وتلوَّنونَ، فصار هذا كهذا.

وأمّا قولهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿بَلَىٰ قادِرِينَ﴾[1]، فهو على الفعلِ الذي أُظهِرَ، كأنَّهُ قال: بلى، نجمعُها قادرينَ، حدّثنا بذلكَ يونسُ.

[ثانيًا- حالة الرَّفع]:

فإذا قلْتَ: ما أنتَ إلا قائمٌ وقاعدٌ، وأنتَ تميميٌّ مرّةً وقيسيٌّ أخرى، وإنّي عائذٌ باللهِ، ارتفعَ. ولو قال: هو أعْوَرُ وذو نابٍ، لرفعَ. فهذا كلُّهُ ليسَ فيه إلا الرّفعُ؛ لأنهُ مبنيٌّ على الاسمِ الأوّلِ والآخِرُ هو الأولُ فجرى عليهِ.

---

(١) سورة القيامة ٤.

[الباب الرابع - ما ثُنِّيَ من المصادر]

هذا بابُ ما يجيءُ من المصادر مثنًّى منتصبًا على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ، وذلك قولك: حَنَانَيْكَ، كأَنَّهُ قالَ: تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ، كأنَّهُ يسترحمُهُ ليرحمَهُ، ولكنَهم حذفوا الفعلَ لأنَّهُ صار بدلًا منهُ.

ولا يكونُ هذا مُثنًّى إلا في حالِ إضافةٍ، كما لم يكنْ (سُبحانَ اللهِ) و(معاذَ اللهِ) إلا مضافًا. فـ(حنانيْكَ) لا يتصرَّفُ كما لم يتصرَّفْ (سبحانَ اللهِ) وما أشبههُ.

وزعم الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ معنى التثنيةِ أنَّه أراد تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ، كأنَّهُ قال: كُلَّما كُنتُ في رحمةٍ وخيرٍ منكَ فلا ينقطعَنَّ، وليكنْ موصولًا بآخرَ من رحمتِكِ.

ومثلُ ذلكَ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، وسمعنا من العربِ مَنْ يقولُ: سبحانَ اللهِ وحنانيهِ، كأنَّهُ قال: سُبحانَ اللهِ واسترحامًا، كما قال: سُبحانَ اللهِ وريحانَهُ، يريدُ: واسترزاقَهُ.

وأمَّا قولُكَ: لبَّيكَ، وسَعْدَيْكَ فانتصبَ هذا، كما انتصبَ (سبحانَ اللهِ) وهو أيضًا بمنزلةِ قولكِ - إذ أخبرتَ -: (سَمْعًا وطاعةً) إلا أنَّ (لبَّيْكَ) لا يتصرَّفُ، كما أنَّ (سبحانَ اللهِ) و(عَمْرَكَ اللهَ) و(قِعْدَكَ اللهَ) لا تتصرَّفُ، ومن العربِ من يقولُ: (سَمْعٌ وطاعةٌ)، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ.

[الباب الخامس - وجهُ النَّصبِ في ما ثُنِّيَ من المصادر]

هذا بابُ ذِكْرِ معنى (لَبَّيْكَ) و(سَعْدَيْكَ) وما اشتُقَّا منهُ، وانما ذُكِرَ ليُبيَّنَ لكَ وجهُ نصبهما كما، ذُكِرَ معنى (سبحانَ اللهِ).

حدّثنا أبو الخطابِ أنَّهُ يقالُ للرجلِ المُداومِ على الشيءِ لا يفارقهُ ولا يقلعُ عنهُ: قد ألبَّ فلانٌ على كذا وكذا، ويقالُ: قد أسعدَ فلانٌ فلانًا على أمرِهِ وساعَدَهُ، فالإلبابُ والمساعدةُ دُنُوٌّ ومتابعةٌ: إذا ألبَّ على الشيءِ فهو لا يفارقهُ، وإذا أسعدهُ فقد تابعهُ، فكأنَّهُ إذا قال الرجلُ للرجلِ: يا فلانُ، فقالَ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، فقد قالَ لهُ: قُرْبًا منكَ ومتابعةً لكَ.

[النوع الرابع - الأبواب التي يراد بها التشبيه]

[الباب الأوَّل - المصدر الذي فيه علاج وليس هو الأوَّل]

هذا بابُ ما ينتصِبُ فيهِ المصدرُ المُشَبَّهُ بهِ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ، وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صَوْتَ حمارٍ، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكلى.

[وجه النصب]:

فإنَّما انتصبَ هذا؛ لأنَّك مررتَ به في حالِ تصويتٍ، ولم تُرِدْ أنْ تجعلَ الآخِرَ صفةً للأوَّلِ ولا بدلًا منه، ولكنَّكَ لمّا قلْتَ: (لَهُ صَوْتٌ) عُلِمَ أنّه قد كانَ ثَمَّ عَمَلٌ، فصارَ قولُكَ (لَهُ صَوْتٌ) بمنزلة قولك (فإذا هُوَ يُصَوِّتُ)، فحملتَ الثاني على المعنى، كأنَّه توهَّمَ بعد قولِهِ (لهُ صَوْتٌ): يصوِّتُ صوتَ الحمارِ، أو يُبديهِ، أو يُخرجهُ صوتَ حمارٍ، ولكنَّهُ حذفَ هذا؛ لأنَّهَ صارَ (لهُ صوتٌ) بدلًا منهُ.

ومثل ذلك: مَرَرْتُ به فإذا له دفعٌ دَفْعَكَ الضعيفَ، ومثلُ ذلكَ أيضًا: مَرَرْتُ به فإذا له دَقٌّ دَقَّكَ بالمنحازِ [المدق] حبَّ الفُلفُلِ.

[الباب الثاني- المصدر الذي ليس فيه علاج أي مستقرّ]

وليس هو الأوّل

هذا بابٌ يختارُ فيه الرفعُ، وذلك قولك: لهُ عِلمٌ عِلمُ الفقهاءِ، وله رأْيٌ رأْيُ الأُصلاءِ.

[وجه الرفع]:

وإنَّما كان الرفعُ في هذا الوجهَ، لأنَّ هذه خِصالٌ تذكرُها في الرجلِ كالحِلمِ والعقلِ والفضلِ، ولم تردْ أنْ تخبرَ بأنَّك مررتَ برجلٍ في حالِ تعلّمٍ، ولا تفهّمٍ، ولكنّكَ أردْتَ أنْ

تذكرَ الرجلَ بفضلٍ فيهِ، وأنْ تجعلَ ذلك خَصْلةً قد استكملها كقولك: لهُ حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ، لأنَّ هذه الأشياءَ وما أشبهها صارتْ تحليةً عند الناس وعلاماتٍ، وعلى هذا الوجهِ رفعَ (الصوتُ).

[وجه النصبِ]:

وإنْ شئتَ نصبْتَ فقلْتَ: له عِلمٌ عِلمَ الفقهاءِ، كأنَّك مررْتَ به في حالِ تعلّمٍ وتفقّهٍ، وكأنَّه لم يستكملْ أنْ يُقَالَ: لهُ عالِمٌ.

[الفرق بين هذا الباب والباب السابق]:

وإنَّما فُرِقَ بين هذا وبين(الصَّوتِ)؛ لأنَّ الصَّوتَ علاجٌ، وأنَّ (العِلْمَ) صار عندهم بمنزلةِ اليدِ والرجلِ؛ ويدلّك على ذلك قولُهم: له شرفٌ، وله دينٌ، وله فهمٌ. ولو أرادوا أنَّهُ يُدْخِلُ نفسَهُ في الدِّين ولم يستكملْ أنْ يقالَ: له دِينٌ، لقالوا: يَتَديَّنُ وليس بذلك ويَتَشرَّفُ وليس لهُ شَرَفٌ، ويتفهَّمُ وليس له فَهْمٌ. فلمّا كانَ هذا اللّفظُ للذي لم يستكملْ ما كان غيرَ علاجٍ، بَعُدَ النصبُ في قولهم: له علمٌ علمُ الفقهاءِ.

وإذا قالَ: لهُ صوتٌ صوتَ حِمارٍ، فإنَّما أخبرَ أنَّه مرَّ بهِ وهو يصوِّتُ صوتَ حِمارٍ. وإذا قالَ: لهُ عِلمٌ علمُ الفقهاءِ، فهو يخبرُ عمّا قد استقرَّ فيه قبل رؤيتهِ وقبل سمعهِ منهُ، أو رآهُ يتعلّمُ، فاستدلَّ بحسنِ تعلّمهِ على ما عندهُ من العلمِ، ولم يُرِدْ أنْ يخبرَ أنَّه إنَّما بدأ في علاجِ العلمِ في حالِ لُقيِّهِ إيّاهُ؛ لأنَّ هذا ليس مما يُثْنى به. وإنَّما الثناءُ في هذا الموضعِ أنْ يُخْبِرَ بما استقرَّ فيهِ، ولا يُخْبرُ أنَّ أمثلَ شيءٍ كان منهُا لتعلّمُ في حالِ لقائهِ.

[الباب الثالث- المصدر الذي فيه علاج ولكنّه هو الأوّل]

هذا بابُ ما يختارُ فيه الرفعُ إذا ذكرْتَ المصدرَ الذي يكونُ علاجًا، وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأوَّلَ، وذلك نحو قولكَ: له صوتٌ صوتٌ حسنٌ؛ لأنَّك إنَّما أردْتَ الوصفَ، كأنَّك قُلْتَ: له صوتٌ حسنٌ. وإنَّما ذكرْتَ (الصوتَ) توكيدًا ولم تُرِدْ أنْ تحملَهُ

علىٰ الفعلِ لمَا كان صفةً وكان الآخِرُ هو الأوَّلَ كما قُلْتَ: ما أنتَ إلا قائمٌ وقاعدٌ، حملْتَ الآخِرَ علىٰ (أنْتَ) لمَا كان الآخِرُ هو الأوَّلَ.

[الأمثلة]:

ومثلُ ذلك: لهُ صوتٌ أيُّما صوتٍ، وله صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ؛ لأنَّ (أيًّا) و(المثلَ) صفةٌ أبدًا. وإذا قلتَ: (أيُّما صوتٍ) فكأنَّكَ قلْتَ: لهُ صوتٌ حسنٌ جدًّا. وهذا صوتٌ شبيهٌ بذلك، فـ(أيٌّ) و(مثلُ) هما الأوَّلُ. فالرفعُ في هذا أحسنُ؛ لأنَّكَ ذكرتَ اسمًا يحسنُ أنْ يكونَ هذا الكلامُ منه يحملُ عليه كقولك: هذا رجلٌ مِثْلُكَ، وهذا رجلٌ حسنٌ، وهذا رجلٌ أيُّما رجلٍ.

وأمَّا لهُ صوتٌ صوتُ حمارٍ، فقد عَلِمْتَ أنَّ (صوتُ حمارٍ) ليس الصوتَ الأوَّلَ، وإنَّما جازَ لك رفعُهُ علىٰ سعةِ الكلامِ كما جازَ لكَ أنْ تقولَ: ما أنتَ إلا سيرٌ.

وإنْ قُلْتَ: له صوتٌ أيَّما صوتٍ، أو: مثلَ صوتِ الحمارِ، أو: لهُ صوتٌ صوتًا حسنًا، جازَ. زعمَ ذلك الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[الباب الرابع- المصدر الذي فيه علاجٌ] والآخِرُ هو الأوَّل ولكن لم تذكر فاعلًا

[حالة الرفع]:

هذا بابُ ما الرفعُ فيهِ الوجهُ، وذلك قولكَ: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ؛ لأنَّك لم تذكرْ فاعلًا، ولأنَّ الآخِرَ هو الأوَّلُ حيثُ قُلْتَ: (هذا)، فـ(الصوتُ) هو (هذا)، ثم قُلْتَ: هو صوتُ حمارٍ؛ لأنَّكَ سمعْتَ نُهاقًا، فلا شكَّ في رفعِهِ. وإنْ شبَّهْتَ أيضًا فهو رفعٌ؛ لأنَّكَ لم تذكر فاعلًا يفعلهُ وإنَّما ابتدأته كما تبتدئُ الأسماءَ، فقلْتَ: (هذا)، ثُمَّ بنيْتَ عليه شيئًا هو هو، فصار كقولهِ: هذا رجلٌ رجلُ حربٍ.

[حالة النصب]:

وإنْ قلْتَ: لهنَّ نوْحٌ نَوْحَ الحمامِ، فالنصبُ؛ لأنَّ (الهاء) هي الفاعلةُ؛ يدلّكَ على ذلك أنّ الرفعَ في (هذا) وفي (عليهِ) أحسنُ؛ لأنّكَ إذا قلْتَ: (هذا) أو (عليه) فأنتَ لا تريدُ أنْ تقولَ: مررْتُ بهذهِ الأسماءِ تفعلُ فعلًا، ولكنّكَ جعلْتَ (عليه) موضعًا للنوحِ و(هذا) مبنيٌّ عليهِ نفسهِ. ولو نصْبتَ كان وجهًا؛ لأنّهُ إذا قال: هذا صوتٌ، أو هذا نَوْحٌ، أو: عليه نَوْحٌ، فقد عُلِمَ أنَّ مع النَّوحِ والصَّوتِ فاعلِينِ، فحملَهُ على المعنى.

[الباب الخامس - الاسم الذي لا يكون فيه إلا الرفع]

هذا بابٌ لا يكونُ فيه إلا الرفعُ، وذلك قولُكَ: لهُ يدٌ يدُ الثورِ، ولهُ رأسٌ رأسُ الحمارِ؛ لأنَّ هذا اسمٌ، ولا يُتَوَهَّمُ على الرجلِ أنّه يصنعُ يدًا ولا رجلًا، وليس بفعلٍ.

[الباب السادس- المصدر الذي يجري مجرى الأسماء]

هذا بابٌ لا يكونُ فيه إلا الرفعُ، وذلك قولُكَ: صوتُهُ صوتُ حمارٍ، ووجدي بها وجدُ الثّكلى؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ، فالذي يبنى على الابتداءِ بمنزلةِ الابتداءِ؛ ألاَ ترى أنّك تقول: زيدٌ أخوك، فارتفاعُهُ كارتفاعِ (زيدٍ) أبدًا. فلما ابتدأه وكان محتاجًا إلى ما بعده لم يُجْعَلْ بدلًا من اللّفظِ بـ(يصوّتُ) وصارَ كالأسماءِ.

ثالثا- أبواب الفعل المظهر والمحذوف وجوبًا

مع المصادر بعد تمام الكلام

النوع الأوَّل - باب المفعول له

النوع الثاني- أبواب الحال

النوع الثالث- أبواب التوكيد

[النوع الأوَّل - باب المفعول له]

هذا بابُ ما ينتصِبُ من المصادرِ لأنَّهُ عُذْرٌ لوقوعِ الأمرِ، فانتصبَ؛ لأنَّه موقوعٌ لهُ، ولأنَّهُ تفسيرٌ لما قبلهُ لم كانَ؟ وليس بصفةٍ لما قبلهُ ولا منهُ، فانتصبَ كما انتصبَ (دِرْهَمٌ) في قولكَ: عشرون درهمًا(*)، وذلك قولُكَ: فَعَلْتُ ذاكَ حِذارَ الشرِّ، وفَعَلْتُ ذاك مخافةَ فلانٍ، وادِّخارَ فُلانٍ.

فهذا كلُّهُ ينتصِبُ؛ لأنَّه مفعولٌ لهُ، كأنَّهُ قيل له: لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنَّهُ لما طرحَ (اللَّام) عَمِلَ فيه ما قبلهُ.

[النوع الثاني- أبواب الحال]

[الباب الأوَّل: المصادر]

هذا بابُ ما ينتَصِبُ من المصادر لأنَّهُ حالٌ وقعَ فيه الأمرُ فانتصبَ؛ لأنَّه موقوع فيه الأمرُ، وذلك قولُكَ: قتلتهُ صبرًا، ولقيتهُ فُجاءةً ومُفاجأةً، وكفاحًا ومُكافحةً، ولقيتهُ عِيانًا وكلَّمتهُ مشافهةً، وأتيتهُ ركضًا وعدوًا ومشيًا، وأخذتُ ذلك عنهُ سمعًا وسماعًا.

(*) يراد بالعبارة (عشرون درهما) التي وردت في (الكتاب) كثيرًا للتعبير عن نوع من علاقات العمل النحوي التي تقع بين الكلام التام وما جاء بعده تفسيرًا لوقوع العمل أو بيانا لهيأته أو توكيدًا لنفسه أو لما قبله في أبواب المفعول له والحال والتوكيد، والوجه فيها النصب. انظر: الدكتور محمّد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه ٢٥٦ -٢٦٠.

وَاعْلَمْ أَنَّ هذا البابَ أتاهُ النَّصْبُ كما أتى البابَ الأَوَّلَ(*)، ولكنَّ هذا جوابُ لقولِهِ: كيفَ لقيتهُ؟ كما كان الأَوَّلُ جوابًا لقولِهِ: لِمَهْ. أراد سيبويه: نصبه بعد تمام الكلام مثل: عشرون درهما.

وهذا ما جاءَ منهُ في (الألفِ واللَّام)، وذلك قولُكَ: أرسلَها العِراكَ، قالَ لَبيدُ بنُ ربيعةَ: [وافر]

فأَرْسَلَها العِراكَ وَلَمْ يَذُدْها ... وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[1]

كأنَّه قال: اعتراكًا.

وهذا ما جاء منهُ (مضافًا معرفةً)، وذلك قولُكَ: طلَبْتَهُ جَهْدَكَ، كأنَّهُ قال: اجتهادًا، وكذلكَ: طَلَبْتَهُ طاقَتَكَ.

[الباب الثاني- الأسماء المضافة]

هذا بابُ ما جُعِلَ من الأسماءِ مصدرًا كالمضافِ في البابِ الذي يليهِ، وذلك قولكَ: مررْتُ به وَحْدَهُ، ومررْتُ بهم وَحْدَهمْ، ومررْتُ برجلٍ وَحْدَهُ.

ومثلُ ذلك في لغةِ أهلِ الحجازِ: مَرَرْتُ بهم ثلاثَتَهُمْ وأربعتَهم، وكذلك إلى (العَشَرَةِ).

وزعم الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهُ إذا نَصَبَ (ثلاثَتَهُمْ)، فكأنَّهُ يقول: مررْتُ بهؤلاءِ فقط، لم أجاوزْ هؤلاءِ، كما أنَّهُ إذا قالَ: وحدَهُ، فإنَّما يريد: مررْتُ به فقط لم أجاوزْهُ.

(*) أي: (باب المفعول له). ٣١٣- ديوان لبيد، ٨٦.

(١) قال الشنتمري (شرح الشواهد-حاشية بولاق - ١/١٨٧):

«وصف إبلًا أوردها الماء مزدحمة، و(العراك) الازدحام، ولم يشفق على ما تنغص شربه منها، و(الدخال) أن يدخل القوي بين ضعيفين أو الضعيف بين قويين فينتغص عليه شربه». الشاهد فيه: قوله (العراك) نصبه في موضع الحال، وجاز اقترانه بالألف واللّام لأنّه مصدر، وأنّه على معنى (فأرسلها معتركًا).

[الباب الثالث - الأسماء المعرّفة بالألف واللّام]

هذا بابُ ما يجعلُ من الأسماءِ مصدرًا كالمصدرِ الذي فيه الألفُ واللّام نحو (العِراكَ، وذلك قولكَ: مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ، والناسُ فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ. فهذا ينتصِبُ كانتصابِ (العِراكَ).

[الباب الرابع - الاسم النكرة]

هذا بابُ ما ينتصِبُ؛ لأنَّهُ حالٌ يقعُ فيه الأمرُ وهو اسمٌ، وذلكَ قولُكَ: مرَرْتُ بهم جميعًا، وعامّةً، وجماعةً، كأنَّكَ قلْتَ: مرَرْتُ بهم قيامًا.

وإنَّما فرقنا بين هذا البابِ والبابِ الأوَّلِ؛ لأنَّ (الجميع) و(عامّة) اسمانِ مُتصرِّفانِ، تقولُ: كيفَ عامَّتُكُمْ؟ وهؤلاءِ قومٌ جميعٌ.

[النوع الثالث - أبواب التوكيد]

[الباب الأوَّل: التوكيد لما قبله]

هذا بابُ ما ينتصِبُ من المصادرِ توكيدًا لما قبلهُ، وذلك قولُكَ: هذا عبدُ اللهِ حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقولُ. وزعم الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ قولهُ: هذا القولُ لا قولَكَ، إنَّما نَصْبُهُ كنصبِ (غَيْرَ ما تقولُ)؛ لأنَّ (لا قولَكَ في ذلك المعنىٰ؛ ألا ترىٰ أنَّكَ تقولُ: هذا القولُ لا ما تقولُ، فهذا في موضعِ نصبٍ. فإذا قُلْتَ: لا قولَكَ، فهو في موضعِ: لا ما تقولُ.

[الباب الثاني- التوكيد لنفسه]

هذا بابُ ما يكونُ المصدرُ فيهِ توكيدًا لنفسِهِ نصبًا، وذلك قولُكَ: لهُ عليَّ ألفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا، وإنَّما صار توكيدًا لنفسه؛ لأنَّهُ حين قالَ: لهُ عليَّ، فقد أقرَّ واعترفَ، عُلِمَ أنَّهُ لقد حَلَفَ ولكنَّهُ قال: (عُرْفًا) وتوكيدًا كما أنَّهُ إذا قال: سِيرَ عليهِ، فقد عُلِمَ أنَّهُ كان سير، ثم قال: (سَيْرًا) توكيدًا.

فأمَّا المضافُ فقولُ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ، صُنْعَ اللهِ﴾[1]، وقالَ اللهُ تباركَ وتعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمنونَ بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشاءُ وهو العزيزُ الرَّحيمُ، وَعْدَ اللهِ لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ﴾[2]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿الذي أَحْسَنَ كُلَّ شيءٍ، خَلْقَهُ﴾[3]، وقالَ جلَّ ثناؤهُ: ﴿والمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، كتابَ اللهِ عليكُمْ﴾[4]. ومن ذلك: اللهُ أكْبَرُ دَعْوَةَ الحقِّ؛ لأنَّهُ لمَا قال عَزَّوَجَلَّ:(مَرَّ السَّحابِ) وقال: (أَحْسَنَ كُلَّ شيءٍ) عُلِمَ أنَّهُ خَلْقٌ وصُنْعٌ، ولكنَّهُ وكَّدَ وثبَّتَ للعبادِ، ولمَا قال: ﴿حُرِّمَتْ عليكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾ حتى انقضى الكلامُ، عَلِمَ المخاطبونَ أنَّ هذا مكتوبٌ عليهمْ، مثبَّتٌ عليهم، وقال: (كتابَ اللهِ) توكيدًا، كما قالَ: (صُنْعَ اللهِ)، وكذلك: (وَعْدَ اللهِ)؛ لأنَّ الكلامَ الذي قبلهُ وَعْدٌ وصُنْعٌ، فكأنَّهُ قال عَزَّوَجَلَّ: وَعْدًا وَصُنْعًا وَخَلْقًا وكتابًا، وكذلِكَ (دَعْوَةَ الحقِّ)؛ لأنَّهُ قد عُلِمَ أنَّ قولَك (اللهُ أكبرُ) دعاءُ الحقِّ، ولكنَّهُ توكيدٌ، كأنَّهُ قال: دعاءً حقًّا.

واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبلهُ من المصادرِ [أراد سيبويه أنَّ نصبه بعد تمام الكلام مثل قوله:(عشرون درهما)]

---

(١) سورة النمل ٨٨.

(٢) سورة الروم ٤، ٥، ٦.

(٣) سورة السجدة ٧.

(٤) سورة النساء ٢٤.

[أبواب استدراك في الحال]

[الباب الأوَّل- المصدر وما يجري مجراه]

في تركيب (أمّا كذا فكذا)

[أوّلًا- المصدر النكرة]:

هذا بابُ ما ينتصِبُ من المصادرِ؛ لأنّهُ حالٌ صارَ فيهِ المذكورُ، وذلكَ قولكَ: أمّا سِمَنًا فسَمينٌ، وأمَّا عِلْمًا فعالمٌ.

وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ‌اللَّهُ أنَّهُ بمنزلةِ قولكَ: أنتَ الرجلُ عِلْمًا ودِينًا، وأنتَ الرجلُ فهمًا وأدبًا، أي: أنتَ الرجلُ في هذهِ الحالِ، فانتصبَ المصدرُ لأنّهُ حالٌ مضمرٌ فيه.

ومِنْ ذلكَ قولُكَ: أمّا عِلْمًا فلا عِلْمَ له، وأمّا عِلْمًا فلا عِلْمَ عندهُ، وأمّا عِلْمًا فلا عِلمَ، وتضمرُ (له)؛ لأنّكَ إنّما تعني (رجلًا).

[ثانيًا- المصدر المعرفة]:

فإنْ أُدْخِلَتِ الألفُ واللّام رفعوا؛ لأنّهُ يمتنعُ من أنْ يكونَ حالًا.

وتقولُ: أمّا العِلْمُ فعالمٌ بالعِلْمِ، وأمّا العِلْمَ فعالمٌ بالعِلْمِ، فـ(النصبُ) على أنّكَ لم تجعلِ العِلْمِ الثاني العِلْمَ الأوَّلَ الذي لفظْتَ به قبلهُ، كأنّكَ قُلْتَ: أمّا العِلْمَ فعالمٌ بالأشياءِ. وأمّا (الرفعُ) فعلى أنّهُ جعلَ العِلْمَ الآخِرَ هو العِلْمَ الأوَّلَ، فصارَ كقولكَ: أمّا العِلْمُ فأنا عالمٌ بهِ.

[ثالثًا- الصفة التي تجري مجرى المصدر]:

وممّا ينتصبُ من الصفاتِ حالًا كما انتصبَ المصدرُ الذي يوضع موضعهُ ولا يكون إلا حالًا، قولهُ: أمّا صديقًا مصافيًا فليس بصديقٍ مصافٍ، وأمّا طاهرًا فليس بطاهرٍ، وأمّا عالمًا فعالمٌ. فهذا نصبٌ؛ لأنّهُ جعلهُ كائنًا في حالِ علمٍ خارجًا من حالِ طهورٍ ومصادقةٍ، والرفعُ لا يجوز هنا.

[الباب الثاني- الاسم في تركيب (أمَّا كذا فكذا)]

هذا بابُ ما يختارُ فيهِ الرفعُ ويكونُ فيه الوجهَ في جميعِ اللغاتِ، وزعمَ يونسُ أنَّهُ قولُ أبي عمرٍو، وذلك قولكَ: أمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدُ فذو عبدٍ، وأمَّا عبدانِ فذو عبدينِ.

[وجه الرفع]:

وإنَّما اختيرَ الرفعُ؛ لأنَّ ما ذكرْتَ في هذا البابِ أسماءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادرِ؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ: هو الرجلُ عِلْمًا وفقهًا، ولا تقولُ: هو الرجلُ خيلًا وإبلًا. فلمّا قبحَ ذلكَ جعلوا ما بعدهُ خبرًا لهُ، كأنَّهُم قالوا: أمَّا العبيدُ فأنتَ فيهم أو أنتَ منهم ذو عبيدٍ، أي: لكمنَ العبيدِ نصيبٌ، كأنَّكَ أردْتَ أنْ تقولَ: أمَّا من العبيدِ أو أمَّا في العبيدِ فأنتَ ذو عَبيدٍ.

[الأمثلة]:

وأمَّا قولهُ: أما العبدُ فأنتَ ذو عبدٍ فكأنَّهُ قالَ: أمَّا في العبدِ فأنتَ ذو عبدٍ. وكأنَّكَ قُلْتَ: أمَّا العبيدُ فهم لكَ، وأمَّا العبدُ فهو لكَ؛ لأنَّكَ ذلكَ المعنى تريدُ.

[الباب الثالث- (الأسماء) التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده(*)]

هذا بابُ ما ينتصِبُ من الأسماءِ التي ليستْ بصفةٍ ولا مصادرَ، لأنَّهُ حالٌ يقعُ فيه الأمرُ فينتصِبُ لأنَّهُ مفعولٌ فيه، وذلك قولكَ: كلَّمتهُ فاهُ إلى فِيَّ، وبايعتهُ يدًا بيدٍ، كأنَّهُ قالَ: كلَّمتهُ مشافهةً، وبايعتهُ نقدًا، أي: كلَّمتهُ في هذهِ الحالِ.

(*) قال سيبويه في الباب نفسه:
«واعلمْ أنَّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده».
وسيأتي الكلام على (الصفات) التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده.
انظر: الباب السادس.

وبعضُ العربِ يقولُ: كلّمتهُ فوهُ إلىٰ فيَ، كأنَّهُ يقولُ: كلّمتهُ وفوهُ إلىٰ فيَّ، أي: كلّمتهُ وهذه حالهُ، فـ(الرفعُ) علىٰ قولهِ: كلّمتهُ وهذه حالهُ، و(النصبُ) علىٰ قولهِ: كلّمتهُ في هذه الحالِ، فانتصبَ لأنَّهُ حالٌ وقعَ فيهِ الفعلُ.

وأمَّا بايعتهُ يدًا بيدٍ، فليس فيهِ إلا النصبُ؛ لأنَّهُ لا يحسنُ أن تقولَ: بايعتهُ ويدُ بيدٍ، ولم يردأن يخبرَ أنَّهُ بايعهُ ويدُهُ في يدهِ، ولكنَّهُ أراد أن يقولَ: بايعتهُ بالتعجيلِ، ولا يبالي أقريبًا كان أم بعيدًا. وإذا قالَ: كلّمتهُ فوهُ إلىٰ فيَّ، فإنَّما يريدُ أنْ يخبرَ عن قربهِ منه، وأنَّهُ شافههُ.

[الباب الرابع- (الأسماء) ممَّا يكون سعرًا لمعرفة(*)]

هذا بابُ ما ينتصِبُ فيهِ الاسمُ؛ لأنَّهُ حالٌ يقعُ فيه السّعرُ وإن كنْتَ لم تلفظْ بفعلٍ، ولكنَّهُ حالٌ يقعُ فيه السّعرُ، فينتصِبُ كما انتصبَ لو كانَ حالًا وقعَ فيهِ الفعلُ؛ لأنَّهُ في أنَّهُ حالٌ وقعَ فيهِ أمرٌ في الموضعينِ سواءٌ، وذلك قولكَ: لكَ الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ. وإنْ شِئْتَ ألغيْتَ (لك)، فقُلْتَ: لكَ الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهمٍ كما قُلْتَ: فيها زيدٌ قائمٌ، رفَعْتَ.

وإذا قُلْتَ: الشاءُ لكَ، فإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ.

[الباب الخامس- (الأسماء) ممَّا يكون سعرًا لنكرةٍ]

هذا بابٌ يختارُ فيهِ الرفعُ والنصبُ لقبحهِ أنْ يكونَ صفةً، وذلك قولُكَ: مررْتُ ببُرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهمٍ قفيزٌ بدرهمٍ. وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم ينصبونَهُ، سمعناهم يقولونَ: العَجَبُ من بُرٍّ مررْنا بهِ قبلُ قفيزًا بدرهمٍ قفيزًا بدرهمٍ، فحملوهُ علىٰ المعرفةِ.

(*) انظر: تسمية الباب الخامس.

[الباب السادس- (الصفات النكرة) التي لا ينفرد منها شيء]

دون ما بعده

هذا بابُ ما ينتصِبُ من الصفات كانتصابِ الأسماء في البابِ الأوّلِ(*)، وذلك قولك: أبيعُكَهُ الساعةَ ناجزًا بناجزٍ، وسادوك كابرًا عن كابرٍ، فهذا كقولك: بعتُهُ رأسًا برأسٍ.

[الباب السابع- (الصفات المعرفة) التي لا ينفرد منها شيء]

دون ما بعده(**)

هذا بابُ ما ينتصِبُ فيه الصفةُ؛ لأنَّهُ حالٌ وقع فيه الألفُ واللّام، شبّهوهُ بما شُبِّهَ من الأسماءِ بالمصادرِ نحو قولك: (فاهُ إلى فيَّ).

وهو قولك: دخلُوا الأوّلَ فالأوّلَ، جَرَىٰ علىٰ قولكَ: واحدًا فواحدًا، ودَخَلُوا رَجُلًا رَجُلًا.

[وجوه إعرابه]:

وإنْ شئْتَ رفعْتَ فقُلْتَ: دخلوا الأوّلُ فالأوّلُ، جعلهُ بدلًا، وحملهُ على الفعلِ، كأنَّهُ قال: دخلَ الأوّلُ فالأوّلُ. وإنْ شئْتَ قُلْتَ: دخلوا رجلٌ فرجلٌ، تجعلهُ بدلًا كما قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِالنَّاصِيَةِ، ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ﴾[1].

(*) أي: الباب الثالث الذي فيه (الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده).

(**) هذا هو الباب الثاني من (الصفات). فأمّا الأوّل فهو في (الصفات النكرة) وهذا في (الصفات المعرّفة بالألف واللّام). وقد جاء الكلام عليهما بعد أنْ تحدّث عن (الأسماء) في الأبواب الثلاثة المتقدمة عليهما. وقد أجرىٰ هذين البابين من الصفات مجرىٰ (الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده).

(١) سورة العلق ١٥، ١٦.

[استطراد في إجراء (الفاء) و(الواو) على الاسم]:

وإذا أردْتَ بالكلامِ أنْ تجريَهُ على الاسمِ كما تجري النعتَ لم يجزْ أنْ تدخل (الفاءَ)؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ أخيكَ وصاحبِكَ، كان حسنًا، ولو قُلْتَ: مرَرْتُ بزيدٍ أخيك فصاحبِكَ، لم يجز. وكذلك لو قُلْتَ: زيدٌ أخوك فصاحبُكَ ذاهبٌ، لم يجز. ولو قُلْتَها بالواو حَسُنَتْ

[الباب الثامن - (الأسماء والصفات)]

التي تجيء لتفضيل شيء فيحال من أحواله

هذا بابُ ما ينتصِبُ من الأسماء والصفاتِ؛ لأنَّها أحوالٌ تقعُ فيها الأمورُ، وذلك قولُك: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا. فإنْ شئْتَ جعلتَهُ حينًا قد مضى، وإنْ شئْتَ جعلتَهُ حينًا مستقبلًا. وإنَّما قال الناسُ: هذا منصوبٌ على إضمارِ (إذا كانَ) في ما يُستقبلُ، و(إذْ كان) في ما مضى؛ لأنَّ هذا لمّا كان ذا معناهُ أشبهَ عندهم أنْ ينتصِبَ على (إذا كانَ)، و(إذْ كانَ). ولو كان على إضمارِ (كانَ) لقُلْتَ: هذا التَّمْرَ أطيبُ منهُ البُسْرَ؛ لأنَّ (كانَ) قد ينصبُ المعرفةَ كما ينصبُ النكرةَ، فليس هو على (كانَ)، ولكنَّهُ حالٌ.

*****
***
*

مختصر كتاب سيبويه

(على وَفْق تحقيق البكّاء)

القسم الأوّل

النحو

الجزء الثاني

إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله

أ. د. محمد كاظم البكّاء

مقدمة محقّق الكتاب

أ.د. محمد كاظم البكّاء

درس سيبويه أبواب الكلم والكلام وإسناد الفعل، وقد جعلناه (الجزء الأوَّل) من الكتاب، وفي هذا الجزء درس ما أسميناه (إسناد الاسم، وأحوال إجرائه على ما قبله) ومحوره علاقة الاسم بالاسم، فقد ضمّ دراسة بناء الخبر على المبتدأ، فكان (المجرى الأوَّل) في بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ نحو: زيد خلفك، والقتال يوم الجمعة، واستطرد في الكلام على الأحوال الأخرى لإجراء الاسم على ما قبله، ولم يستأنف الكلام على بناء الخبر على المبتدأ إلا في (المجرى السادس) ، وقد كان في بناء ما هو هو على المبتدأ، الذي اختتم به هذا الجزء. ويريد بـ(ما هو هو) ما كان مثل: عبد الله منطلق، فالمنطلق هو عبد الله، وعبد الله هو المنطلق. أمّا (المجرى الثاني) فقد درس فيه إضافة الاسم إلى ما قبله، نحو: تالله، ومررت بعبد الله، وفي (المجرى الثالث) تناول دراسة التوابع، فدرس إتباع الاسم ما قبله إذا كان نكرة، نحو: مررت برجل ظريف قبل،وإتباع الاسم ما قبله إذا كان معرفة، نحو: مررت بزيد الطويل، وإتباع الوصف ما قبله إذا كان صفة للآخر، أي: النعت السببي، نحو: مررت برجل ضارب أبوه رجلًا، وما يجوز فيه الإتباع وما يمتنع، وصفات المدح والذمّ. وأمّا (المجرى الرابع) فقد استطرد في الكلام على ما ينتصب على الحال؛ لأنّه وصف لما قبله، نحو: هذا عبد الله منطلقًا، مستدركا في (المجرى الخامس) الكلام على (ما لا يصحّ أن يكون صفة أو موصوفًا) نحو: هذا راقودٌ خلًّا. وهكذا يكتمل هذا الجزء في ستة أنواع من المجاري مستوفيًا دراسة أساليب الكلام في إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله، فهي إمّا أن يسند فيه الاسم إلى الاسم فهما مسند ومسند إليه، وإمّا أن يجرى الثاني على الأوَّل بإضافة أو إتباع، وقد يقع في صور أخرى مثل انتصابه حالًا أو غير حال. وهذا التخطيط لا نجده في مناهج النحويين المتأخرين الذين تناثرت في منهجهم دراسة هذه الموضوعات في

أبوب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرها على وجه لا يستطيع فيه طالب النحو أن يدرك أنواع العلاقات في ما بينها، وهي لدى سيبويه في أسلوب واحد من الكلام يمكن أن نعبّر عنه بالعلاقة: (اسم + اسم)، وهذه العلاقات (مبتدأ + خبر) وهو التركيب الإسنادي، أو (مضاف + مضاف إليه) وهو التركيب الإضافي، أو (متبوع + تابع) وهو تركيب الإتباع، أي: التوابع، وما يجري هذا المجرى من حال وغيره الذي يعبّر عن أحوال أخرى من إجراء الاسم على ما قبله، وهكذا نستطيع أن نكشف عن العلاقات في أساليب الكلام، ومن ثَمَّ نستطيع أن ندرك قواعد النحو التي تنظّم هذه الأساليب ونفهمها فهمًا صحيحًا، متمنيًّا أن يفيد طلبة اللغة والنحو من هذا المنهج في دراسة لغة القرآن الكريم، والله من وراء القصد.

●

الفهرست العام للجزء الثاني

(إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله)

رابعًا - ما ينتصب على الحال لمبتدأ بني عليه ظرف (فيها عبد الله قائمًا).

- باب استدراك في تسوية علم الجنس بالعلم في أمثلة الحال من المعرفة (هذا أبو الحارث منطلقًا).

- باب استدراك في ما كان بمنزلة العلم في أمثلة الحال من المعرفة (هذا ابن الصَّعق منطلقًا).

خامسًا - ما ينتصب على الحال لما كان بمنزلة (الذي) (هذا مَنْ أعرف منطلقًا).

* المجرى الخامس - ما لا يصحّ أن يكون صفة أو موصوفًا

أوَّلًا - ما كان نكرة لا توصف بمعرفة (هذا أوَّل فارس مقبلٌ / مقبلًا).

ثانيًا - ما كان معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا(مررت بكلّ قائمًا).

ثالثًا - ما يقبح أن يكون صفة لما قبله (التمييز) (هذا راقودٌ خلًّا).

رابعًا - ما كان مصدرًا ليس من اسم ما قبله وما أُجري مجراه (هو ابن عمّي دِنْيًا).

خامسًا - ما يقبح أن يوصف بما بعده (هذا قائمًا رجلٌ).

* المجرى السادس - بناء ما هو هو على المبتدأ وأحواله.

أولًا - بناء ما هو هو على المبتدأ (عبد الله منطلق).

ثانيًا - تقديم الخبر (فيها عبد الله).

ثالثًا - حذف الخبر (لولا عبد الله لكان كذا وكذا).

رابعًا - حذف المبتدأ (عبدُ الله، وربّي).

*

المجرى الأوَّل

من إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله

(بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ)(*)

أوَّلًا - بناء (الأماكن غير المختصة) على المبتدأ.

ثانيًا - بناء (الأماكن المختصة) على المبتدأ.

واستدراك في بناء (الأوقات) عليه.

(*) عالج سيبويه (المبتدأ والخبر) في هذا المجرى، ثم استأنف الكلام عليه في المجرى السادس.

أَوَّلا - [بناء الأماكن غير المختصة على المبتدأ](**)

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ من الأَماكِنِ والوَقْتِ[1]؛ وذاكَ لأنَّها ظُروفٌ تَقَعُ فيها الأشياءُ وَتَكُونُ فيها، فانْتَصَبَ لأَنَّهُ مَوْقُوعٌ فيها وَمَكُونٌ فيها.

فـ(المَكانُ) قَوْلُكَ: هُوَ خَلْفَكَ، وَهُوَ قُدَّامَكَ وَأَمَامَكَ، وَهُوَ تَحْتَكَ، وَقُبالَتَكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ.

[الأمثلة]:

وَمِنْ ذلِكَ قولُكَ أيضًا: هو ناحيةً مِنَ الدار، وَهُوَ ناحِيَةَ الدارِ، وَهُوَ ناحِيَتَكَ، وَهُوَ نَحْوَكَ، وَهُوَ مكانًا صالحًا، ودارُهُ ذاتَ اليمينِ، وَشَرْقِيَّ كذا. فهذا كُلُّهُ انْتَصَبَ على ما هُوَ فِيهِ وهو غيرُهُ.

[قولك: زيدٌ نحوَك، فيه (نحوَك) ظرف وقع فيه (هو) وأنَّ (زيدٌ) غير (نحوَك)، فليس هو، وليس مثل: زيدٌ كريمٌ، فيه (الكريم) هو (زيد) وزيدٌ هو الكريم؛ فهو هو، وهذان من مصطلحات سيبويه، والقاعدة فيه: ما كان هوهو فهو مرفوع، وينتصب ما ليس هو].

[ما لا يحسن أنْ يكون ظرفًا (الاسم المجرور)]:

واعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ، ولا كُلُّ مِكانٍ يَحْسُنُ أنْ يَكُونَ ظَرْفًا. فَممَّا لا يَحْسُنُ أَنَّ العَرَبَ لا تَقُولُ: هُوَ جوفَ المَسْجِدِ، ولا هُوَ داخِلَ الدارِ، ولا هُوَ خارجَ الدارِ، حتى

(**) تكلم على (الأماكن المختصة) في الباب الذي يليه.

(١) عنوان الباب في الكتاب (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)، ولكنَّه خصَّ (المكان) بالكلام في هذا الباب وفي الباب الذي يليه وسيأتي إلى (الوقت) في الاستدراك الذي يلي الباب الثاني.

تَقُولَ: هُوَ في جوفِها، وفي داخِلِ الدارِ، ومِنْ خارِجِها.

وَإِنَّما فُرِّقَ بَيْنَ (خَلْفَ) وما أَشْبَهَها، وَبَيْنَ هذِهِ الحروفِ؛ لأَنَّ (خلفَ) وما أَشْبَهَها للأماكِنِ التي تَلِي الأسماءَ مِنْ أَقْطارِها[1]، عَلَى هذا جَرَتْ عِنْدَهُمْ.

---

(١) قال الرمّاني (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - مجلد ٢/٤١):
«أمّا القطر فهو ناحية الزاوية المقابلة للزاوية التي بإزائها».
إنّها مواضع مختصة وليست مثل (خلف) وما أشبهها، أي: لها أقطار وحدود تحويها، مثل: البيت، والمدرسة، والمسجد.

[ثانيًا - بناء الأماكن المختصّة على المبتدأ]

هذا بابُ ما شُبِّهَ مِنَ الأَماكِنِ المختصَةِ بالمكانِ غيرِ المختصّ، شُبِّهَتْ بِهِ إذ كانَتْ تَقَعُ على الأَماكِنِ، وذلكَ قولُ العَرَب سَمِعْناهُ مِنْهُمْ: هوَ مِنِّي مَنْزِلَةَ الشَّغافِ، وهو مِنِّي مَنْزِلَةَ الوَلَدِ؛ وَيدُلُّكَ على أَنَّهُ ظَرْفٌ قولُكَ: هُوَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الوَلَدِ، فإنَّما أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ في ذلكَ المَوْضِعِ، فَصارَ كقولِكَ: مَنْزِلِي مكانَ كذا وكذا، وَهُوَ مِنِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ، وَأَنْتَ مِنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ، وذلِكَ إِذا دَنا فَلَزِقَ بِكَ مِنْ بينِ يَدَيْكَ.

[استدراك في بناء الأوقات على المبتدأ]

وَأَمَّا (الوَقتُ، والسَّاعاتُ، والأَيّامُ والشهورُ، والسِّنونَ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ مِنَ الأَزْمِنَةِ والأَحيانِ التي تَكُونُ في الدهرِ)(*) فهو قولُكَ: القِتالُ يومَ الجمعةِ، إذا جَعَلْتَ يومَ الجمعةِ ظَرْفًا، والهلالُ اللَيلَةَ. وإنَّما انْتَصَبا لأَنَّكَ جَعَلْتَهما ظَرْفًا، وَجَعَلْتَ (القتالَ) في يومِ الجمعة، و(الهلالَ) في اللَّيلَةِ.

وَإِنْ قُلْتَ: اللَّيلَةَ الهِلالُ، واليومَ القتالُ، نَصَبْتَ، التَقْديمُ والتَأْخيرُ في ذلك سَواءٌ. وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، فَجَعَلْتَ الآخِرَ الأَوَّلَ.

وَكذلك: اليومَ الجمعةُ، واليومَ السَّبْتُ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ. فأَمَّا: اليومُ الأَحدُ، واليومُ الاثنانِ، فَإِنَهُ لا يكُونُ إلا رَفْعًا، وكذلكَ إلى (الخميس)؛ لأَنَّهُ ليس بِعَمَلٍ فيهِ، كأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: اليومُ الأول والخامس، رَفْعُ كُلُّهُ، فصارَ بِمَنْزِلَةِ قولِكَ: العامُ عامُها.

(*) هذا هو النوع الثاني من بناء الظروف على المبتدأ، وقد أتمّ سيبويه الكلام على (بناء الأماكن)، وههنا الكلام على (الأوقات).

المجرىٰ الثاني

من إسناد الاسم وأَحوال إجرائه علىٰ ما قبله

(وجَرّ الاسم بالإضافة إلىٰ ما قبله)

[أنواع الجر بالإضافة]

هذا باب الجرّ، والجرُّ إنّما يكونُ في كلّ اسمٍ مُضافٍ إليهِ. وَاعْلَمْ أنَّ المُضاف إليهِ يَنجَرُّ بثلاثةِ أشياء:

- بشيءٍ ليسَ باسمٍ ولا ظَرْفٍ.
- وبشيءٍ يكونُ ظَرْفًا.
- وباسمٍ لا يكونُ ظَرْفًا.

١- فأمَّا (الذي لَيْسَ باسمٍ ولا ظَرْفٍ) فقولُكَ: مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ، وهذا لِعَبدِ اللهِ، وما أنتَ كزَيدٍ، ويا لَبَكْرٍ، وَتاللهِ لأفعَلَنَّ ذاكَ، وَمِنْ، وفي، وَمُذْ، وَعَنْ، وَرُبَّ، وما أشْبَهَ ذلكَ، وكذلكَ: أخَذْتُهُ عَنْ زيدٍ، وَإلى زيدٍ، [أي: الجرّ بالحروف، وقد سمّاها سيبويه حروف الإضافة.

٢- وأمّا (الحروفُ التي تكونُ ظَرْفًا) فنحو: خَلْفَ، وَأمامَ، وَقُدّامَ، ووراءَ، وفوقَ، وتحتَ، وَعِنْدَ، وقبلَ، ومَعَ، وعلى- لأنَّك تقولُ: مِنْ عَلَيْكَ كما تقولُ: مِنْ فَوْقِكَ، وذَهَبَ مِنْ مَعِهِ-، وَعَنْ أيضًا ظرفٌ بِمَنْزِلَةِ: ذاتِ اليمينِ، والنَّاحيةِ - ألا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ: مِنْ عَنْ يَمينِكَ، كما تَقُولُ: مِنْ ناحيةِ كذا وكذا -، وَقُبالَةَ، ومكانَكَ، ودونَ، وَقَبْلَ، وبَعْدَ، وَإزاءَ، وَحِذاءَ، وما أشْبَهَ هذا مِنَ الأمكنةِ والأزمِنةِ، وَذلك قولُكَ: أنتَ خَلْفَ عَبْدِ اللهِ، وقُدّامَ أخيكَ، وكذلكَ سائِرُ هذهِ الحروفِ. وهذه الظروفُ أسماءٌ، ولكنَّها صارَتْ مواضِعَ للأشياءِ.

٣- وَأمّا (الأسماءُ) فَنَحْوُ: مِثْلٍ، وَغيرٍ، وكُلٍّ، وَبَعْضٍ. وَمِثْلُ ذلكَ أيضًا الأسماءُ المختصَّةُ نحْوُ: حِمارٍ، وَجدارٍ، وَمالٍ، وَأفْعَلَ نحْوَ قَوْلِكَ: هذا أعْمَلُ النَّاسِ، وما أشْبَهَ هذا مِنَ الأسماءِ كلِّها، وذلِكَ قولُكَ: هذا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ.

[معنى الإضافة في حروف الجرّ]:

وَأَمّا الباءُ وَما أَشْبَهها[1] فَلَيْسَتْ بظروفٍ ولا أسماءٍ، ولكنَّها يُضافُ بِها إلى الاسمِ ما قَبْلَهُ أو ما بَعْدَهُ، فَإذا قُلْتَ: يا لَبَكْرٍ فَإِنَّما أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ(ما يَعْمَلُ في المُنادَىٰ مِنَ الفِعْلِ المُضْمَرِ مُضافًا إلى (بكرٍ)باللّام. وَإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ، فَإِنَّما أَضَفْتَ (المرورَ) إلى (زيدٍ) بالباءِ، وكذلك: هذا لِعبْدِ اللهِ، وَاذا قُلْتَ: أَنْتَ كَعَبْدِ اللهِ، فقد أضفْتَ إلى (عبدِاللهِ) الشبهَ بالكافِ، واذا قلت: أخذته من عبدِاللهِ، فَقَدْ أَضَفْتَ (الأَخْذَ) إلى (عَبْدِ الله) بِمِنْ. واذا قُلْتَ: مُذْ زَمانٍ، فَقَدْ أَضَفْتَ (الأَمْرَ) إلى (وَقْتٍ مِنَ الزمانِ) [بِمُذْ]، وَاذا قُلْتَ: أَنْتَ في الدارِ، فَقَدْ أَضَفْتَ (كينونَتَكَ في الدارِ) إلى (الدارِ) بفي، واذا قُلْتَ: فيكَ خَصْلَةُ سَوْءٍ فقد أضفْتَ (الرداءة) بفي، واذا قلت: رُبَّ رجلٍ يَقُولُ ذاكَ، فَقَدْ أَضَفْتَ (القولَ) إلى (الرجُلِ) بِرُبَّ، وَاذا قُلْتَ: باللهِ وواللهِ، وتاللهِ، فإنَّما أَضَفْتَ (الحلفَ) إلى (الله) عَزَّوَجَلَّ كما أَضَفْتَ (النداءَ) باللّام إلى (بَكْرٍ) حِينَ قُلْتَ: يا لَبَكْرٍ، وكذلكَ: رَوَيْتُهُ عَنْ زيدٍ، أَضَفْتَ (الروايةَ) إلى (زيدٍ) بِعَنْ.

---

(١) أي: ما كان مثل (مررت بعبد الله). انظر: أنواع الجر بالإضافة رقم (١).

المجرى الثالث

من إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله

(إتباع الاسم ما قبله)

أوّلا - إتباع الاسم ما قبله إذا كان نكرة.

ثانيا - إتباع الاسم ما قبله إذا كان معرفة.

ثالثا - إتباع الوصف ما قبله إذا كان صفة للآخر (النعت السببيّ).

رابعا - ما يجوز فيه الإتباع من الصفات.

خامسا - ما يمتنع فيه الإتباع من الصفات.

سادسا - صفات المدح والذّم.

[أَوَّلًا- إتباع الاسم ما قبله إذا كان نكرة]

[الباب الأَوَّل - نعت النكرة]

[أنواع التوابع]:

هذا بابُ مَجرى النَّعتِ على المنعوتِ، والشَّريكِ على الشريكِ، والبَدَلِ على المُبْدَلِ مِنْهُ، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

[النعت]:

فَأَمَّا النَّعْتُ الذي جَرَىٰ على المنعوتِ فقولُكَ: مَرَرْتُ برجُلٍ ظريفٍ قَبْلُ، فصارَ النعتُ مجرورًا مِثْلَ المنعوتِ: لأَنَّهما كالاسمِ الواحدِ. وَإِنَّما صارا كالاسمِ الواحدِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لم تُرِدِ الواحِدَ مِنَ الرجالِ الذينَ كُلُّ واحدٍ منهم رَجُلٌ، ولكنَّكَ أَرَدْتَ الواحِدَ مِنَ الرجالِ الذين كُلُّ واحدٍ مِنْهُمْ رَجُلٌ ظريفٌ، فهو نَكِرةٌ. وَإِنَّما كانَ نَكِرَةً لأَنَّهُ مِنْ أُمَّةٍ كُلُّها لَهُ مِثْلُ اسمِهِ، وَذلكَ أَنَّ الرجالَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمْ رجلٌ، والرِّجالُ الظرفاءُ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمْ رجلٌ ظريفٌ، فاسمُهُ يَخْلِطُهُ بأُمَّتِهِ حتى لا يُعْرَفَ منها.

فَإِنْ أَطَلْتَ النَّعْتَ فَقُلْتَ: مَرَرتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ، فَأَجْرِهِ على أَوَّلِهِ.

[الأمثلة]:

١- وَمِنَ النعْتِ أيضًا: مَرَرْتُ برجل أَيِّما رجلٍ، فـ(أَيُّما) نَعْتٌ للرجلِ في كمالِهِ، كأَنَّهُ قالَ: مَرَرْتُ برجلٍ كاملٍ.

٢- ومنه(*): مَرَرْتُ برجلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ، فهذا نَعْتٌ للرجلِ بإحسابِهِ إِيَّاكَ مِنْ كُلِّ رجلٍ، وكذلك: كافيكَ مِنْ رَجُلٍ.

(*) الأمثلة (٢) مما فيه معنى الفعل.

٣/أ ومن النعت أيضًا(*): مَرَرْتُ برجلٍ مِثْلِكَ، فـ(مِثْلُكَ) نَعْتٌ على أَنَّكَ قُلْتَ: هو رَجُلٌ كما أَنَّكَ رَجُلٌ، ويكونُ نَعْتًا أيضًا على أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْكَ ولم يَنْقصْ عَنَكَ في شيءٍ مِنَ الأمورِ، ومِثْلُهُ: مَرَرْتُ برجلٍ مِثْلِكَ: أي صورتُهُ شبيهةٌ بصورتِكَ، وكذلِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضَرْبِكَ وَشِبْهِكَ، وكذلِكَ: نَحْوِكَ. يُجْرَيْنَ في المعنى والإعراب مُجْرًى واحِدًا، وَهُنَّ مُضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لِنكِرَةٍ.

٣/ب- وَمنه: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شرٌّ مِنكَ، فهو نعتٌ له على أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ.

وَمنْهُ: مَرَرْتُ بِرجُلٍ خَيْرٍ مِنكَ، فهو نَعْتٌ له بأَنَّهُ قد زادَ على أنْ يكونَ مِثْلَهُ.

وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بَرَجُلٍ غَيْرِكَ فـ(غَيْرِكَ) نَعْتٌ يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ مَنْ نَعَتَّهُ بـ(غَيْرٍ) وبَيْنَ (مَنْ أَضَفْتَها إليهِ) حَتَّى لا يكونَ مِثْلَهُ، أو يكونَ مَرَّ باثنينِ. وَمِنْهُ: مَرَرْتُ برجلٍ آخَرَ، فـ(آخَرَ) نَعْتٌ على نَحْوِ (غَيْرٍ).

٣/ج- وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، نَعَتَّ (الرَّجُلَ)بـ(حُسْنِ وَجْهِهِ)، ولم تَجْعَلْ فيهِ (الهاءَ) التي هي إضمارُ الرَّجُلِ، كما تَقُولُ: حَسَنٌ وَجْهُهُ؛ لأَنَّهُ إذا قِيلَ (حَسَنُ الوَجْهِ)، عُلِمَ أَنَّهُ لا يعني مِنَ الوجوهِ إلا وَجْهَهُ.

٣/ د - ومما يكون نعتا لنكرة: مررتَ على ناقةٍ عُبْرِ الهَواجِرِ.

٣/هـ- وَممَّا يَكُونُ مُضافًا إلى المعرفةِ، وَيَكُونُ نَعْتًا للنكرةِ الأسماءُ التي أُخِذَتْ مِنَ الفِعْلِ، فأُرِيدَ بِها معنى التنوينِ، مِنْ ذلكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضارِبِك، فهو نَعْتٌ على أَنَّهُ (سَيَضْرِبُهُ)، كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا، ولكن حُذِفَ التنوينُ استخفافًا.

٣/و- وَمِنْ ذلِكَ قولُ العَرَبِ: لي عشرونَ مِثْلَهُ، ومائةٌ مِثْلِهِ، فأَجَرَوا ذلكَ بمنزلةِ عشرين درهما ومائة درهمٍ.

(*) مجموعة الأمثلة (٣) ما كان مضافًا إلى معرفة، وهو صفة للنكرة.

٤- وَمِنَ النعتِ أيضًا: مَرَرْتُ برجلٍ إمَّا قائِمٍ وَإمّا قاعِدٍ، فقد أعلمهم أنَّهُ ليس بِمُضْطَجِعٍ، ولكنه شَكَّ في القيامِ والقعودِ، وَأَعْلَمَهُمْ أنَّهُ على أحَدِهِما.

وَمنَ النعتِ أيضًا: مَرَرْتُ برجلٍ لا قائِمٍ ولا قاعِدٍ، جُرَّ لأنَّهُ نعتٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ قائِمٍ، وكأنَّكَ تُحدِّثُ مَنْ في قَلْبِهِ أنَّ ذاكَ الرَّجُلَ قائِمٌ أو قاعِدٌ فَقُلْتَ: لا قائِمٍ ولا قاعِدٍ، لِتُخرِجَ ذلكَ مِنْ قَلْبِهِ.

٥- ومِنْهُ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، جميلِهِ، جُرَّ لأنَّهُ حَسَنُ الخاصَةِ جَميلُها، و(الوَجْهُ) ونحوهُ خاصٌ. ولو كانَ حَسَنَ العامَةِ لَقَالَ: حَسَنٍ جميلٍ.

٦- وَمِنْهُ: مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ أي: صاحِبِ مالٍ.

٧- وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلِ صِدْقٍ، منسوبٍ إلى الصَّلاحِ، كأنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ. وكذلك: مَرَرْتُ برجلٍ رَجُلِ سَوْءٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ فاسدٍ؛ لأنَّ الصدقَ صلاحٌ، والسَّوءَ فَسَادٌ. وليس (الصدقُ) ههنا بصدقِ اللِّسانِ؛ لو كانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ لكَ أنْ تَقُولَ: هذا ثوبُ صِدْقٍ، وحمارُ صِدْقٍ، وكذلك (السَّوْءُ) ليس في معنى سُؤْتُهُ.

٨- وَمِنَ النَّعْتِ أيضًا: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مِثْلَيْنِ، فتفسيرُ (المِثْلَينِ) أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مِثْلُ صاحِبِهِ. ومِثْلُ ذلكَ (سِيّانِ) و(سَواءٌ).

وَمِنْهُ: مَرَرْتُ برجلينِ مِثْلِكَ، أيْ: كُلُّ واحدٍ مِنهما مِثْلُكَ، وَوَجْهٌ آخَرُ على أنَّهما جميعًا مِثْلُكَ. وكُلُّ ذلكَ جَرٌّ.

٩-وَمِنْهُ: مَرَرْتُ برجلينِ سَواءٍ، على أنَّهما لم يَزِيدا على رجلينِ ولم يَنقصَا مِنْ رجلينِ، وكذلك: مَرَرْتُ بدرهمٍ سَواءٍ.

١٠- وَمِنْهُ أيضًا: مَرَرْتُ برجلَيْنِ مُسْلِمٍ وكافرٍ، جَمَعْتَ الاسمَ، وَفَرَّقْتَ النَّعْتَ. وَإنْ شِئْتَ كانَ (المسلمُ) و(الكافِرُ) بدلًا، كأنَّهُ أجابَ مَنْ قالَ: بأيِّ ضَرْبٍ مَرَرْتَ؟ وَإنْ شاءَ

رَفَعَ، كَأَنَّهُ أجابَ مَنْ قالَ: فَما هما؟ فالكلامُ على هذا، وَإنْ لم يَلْفظ بِهِ المُخاطَبُ؛ لأَنَّهُ إنَّما يجري كلامُهُ على قَدَرِ مَسْأَلِتِكَ عِنْدَهُ لو سَأَلْتَهُ.

وَمثالُ ما يجيءُ في هذا البابِ على الابتداءِ وعلى الصفةِ والبدلِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ في فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقاتِلُ في سَبِيلِ اللهِ وأُخْرَىٰ كافِرَةٌ﴾[1]، ومِنَ الناسِ مَنْ يَجرُّ، والجَرُّ على وَجْهَيْنِ: على الصفةِ، وعلى البدلِ.

١١- وَمِنْهُ أيضًا: ما مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، وما مَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ بل لَئِيمٍ، أبْدَلْتَ الصفةَ الآخِرَةَ مِنَ الصفةِ الأولى، وَأَشْرَكْتَ بينهما (بَلْ) في الإجراءِ على المنعوتِ.

وَمِثْلُهُ: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ، أبْدَلْتَ الآخِرَ مِنَ الأَوَّلِ فَجَرَىٰ مَجْراه في (بَلْ). وَمِنْ ذلكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرحمٰنُ وَلَدًا سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ﴾[2]. فالرَّفْعُ ههنا بَعْدَ النَّصْبِ كالرَّفعِ بَعْدَ الجَرِّ، وَإنْ شِئْتَ كانَ الجَرُّ على أَنْ يكونَ بدلًا على (الباء).

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّ (بَلْ)، و(ولا بَلْ)، و(لكنْ) يُشْرِكْنَ بَيْنَ النَّعْتَيْنِ فَيَجْرِيانِ على المنعوتِ، كما أَشْرَكْتَ بينهما (الواوُ)، و(الفاءُ)، و(ثُمَّ)، و(أَوْ)، و(لا)، و(إمَّا)، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

١٢- وَممَّا جاءَ نَعْتًا على غيرِ وَجْهِ الكلامِ: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرَّفْعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفْصَحِهِم، وهو القياسُ؛ لأَنَّ (الخَرِبَ) نَعْتُ (الجُحْرِ) و(الجُحْرُ) رَفْعٌ، ولكنَّ بعضَ العَرَبِ يجرُّهُ، وليس بنعتٍ لـ(الضبِّ) ولكنَّهُ نَعْتٌ للذي أُضِيفَ إلى (الضَّبِّ)، فَجَرَوه؛ لأَنَّهُ نكرةٌ كـ(الضَّبِّ)، وَلأَنَّهُ في موضعٍ يَقَعُ فيهِ نَعْتُ (الضَّبِّ)، ولأَنَّهُ صَارَ هو و(الضبِّ) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

---

(١) سورة آل عمران ١٣.
(٢) سورة الأنبياء ٢٦.

[تعقيب]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يَقُولونَ: إلا: (هذانِ جُحرا ضبٍّ خَربانِ)؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (الضَبَّ) واحِدٌ، و(الجُحْرُ) جُحْرانِ، وَإنَّما يَغلطونَ[1] إذا كانَ الأخِرُ بِعدَّةِ الأوّلِ، وكانَ مُذَكّرًا مِثْلَهُ أو مؤنَّثًا، وقالوا: (هذهِ جِحَرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ)؛ لأنَّ (الضِّبابَ) مُؤنَّثَةٌ، ولأنَّ (الجِحَرَةَ) مُؤنَّثَةٌ، والعِدَّةُ واحِدةٌ فَغَلِطُوا[2].

[الباب الثاني - العطف]

[العطف بالواو]:

هذا بابُ ما أَشْرَكَ بَيْنَ الاسمَيْنِ في الحرفِ الجارِّ، فَجَريا عليهِ كما أَشْرَكَ بَيْنَهما في النَّعْتِ فَجَريا على المنعوتِ، وذلك قَوْلُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ وحمارٍ قَبْلُ، فالواو أَشْرَكَتْ بينهما في الباءِ فَجَرَيَا عليهِ، وَلَمْ تَجْعَلْ للرجُلِ منزلةً بتقديمِكَ إيّاهُ يكونُ بِها أولى مِنَ الحِمارِ، كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهما. فالنفيُ في هذا أَنْ تَقُولَ: ما مَرَرْتُ برجلٍ وحِمارٍ، أي: ما مَرَرْتُ بِهما، وَلَيسَ في هذا دليلٌ على أَنَّهُ بَدَأَ بشيءٍ قَبْلَ شيءٍ، ولا بِشيءٍ مَعَ شيءٍ؛ لأَنَّهُ يَجوزُ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بزيدٍ وَعَمرٍو، والمبدوءُ بِهِ في المرورِ عَمْرٌو، وَيجوزُ أَنْ يكونَ زيدًا، وَيجوزُ أَنْ يكونَ المرورُ وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدةٍ؛ فالواوُ تَجْمَعُ هذهِ الأشياءَ على هذهِ المعاني. فإذا سَمِعْتَ المتكلّمَ يتكلّمُ بهذا أَجَبْتَهُ على أيِّها شِئْتَ؛ لأنَّها قَدْ جَمَعَتْ هذهِ الأشياءَ.

وَقَدْ تَقُولُ: مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرٍو، على أَنَّكَ مَرَرْتَ بِهما مرورَيْنِ، وليسَ في ذلك دليلٌ على المرورِ المبدوءِ بِهِ، كأَنَّهُ يَقُولُ: وَمَرَرْتُ أيضًا بعمرٍو. فنفيُ هذا: ما مَرَرْتُ بزيدٍ، وما مَرَرْتُ بعمرٍو، وسنبيّنُ النفيَ بحروفِهِ في مَوْضِعِهِ إنْ شاءَ اللهُ.

---

(١) يراد بالغلط الحمل على التوهم.

(٢) أي: أنَّ الخليل لا يجيز الجرّ على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التعريف والتنكير والنوع والعدد، ولكنّ سيبويه يجيز الحمل على الجوار مع أمن اللبس.

[العطف بالفاء]:

وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بزيدٍ فعمرٍو، ومَرَرْتُ برجلٍ فامرأةٍ، فالفاءُ أَشْرَكَتْ بينَهما في المرورِ، وَجَعَلَتْ الأَوَّلَ مبدُوءًا بِهِ.

[العطف بثُمَّ]:

وَمِنْ ذلكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ثُمَّ امرأةٍ، فالمرورُ ههنا مروران، وَجَعَلَتْ (ثُمَّ) الأَوَّلَ مَبْدُوءًا بِهِ، وأَشْرَكَتْ بينهما في الجرِّ.

[العطف بأو]:

وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ أو امرأةٍ، فـ(أَوْ) أشركَتْ بَيْنَهما في الجرِّ، وَأَثبتَتِ المرورَ لأَحَدِهما دونَ الآخِرَ، وَسَوَّتْ بينهما في الدَّعوى.

[استطراد في نفي حروف العطف]:

فجواب (الفاء): ما مَرَرْتُ بزيدٍ فعمرٍو، وجواب (ثُمَّ): ما مَرَرْتُ بزيدٍ ثُمَّ عَمرٍو، وجوابُ (أَوْ) إنْ نَفَيْتَ الاسمينِ: ما مَرَرْتُ بواحدٍ منهما، وَإِنْ أَثْبَتَّ أَحَدَهما قُلْتَ: ما مَرَرْتُ بفلانٍ.

[العطف بلا]:

وَمِنْ ذلكَ: مَرَرْتُ برجلٍ لا امرأةٍ، أَشْرَكَتْ بَيْنَهما (لا) في الباءِ، وأَحَقَّتِ المرورَ للأَوَّلِ، وَفَصَلَتْ بينهما عِنْدَ مَنْ الْتَبَسَا عليهِ، فَلَمْ يدرِ بأَيِّهما مَرَرْتَ.

[الباب الثالث - البدل من النكرة]

[بدل الغلط]:

هذا بابُ المُبْدَلِ مِنَ المُبْدَلِ مِنْهُ، والمُبْدَلُ يُشْرِكُ المُبْدَلَ مِنْهُ في الجرِّ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ حِمارٍ، فهو على وجهٍ مُحالٌ، وعلى وَجْهٍ حَسَنٌ. فَأَمَّا المُحالُ فَأَنْ تَعْنِيَ

أنَّ الرجلَ حِمارٌ، وَأَمّا الذي يحسنُ فهو أنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ برجلٍ، ثُمَّ تُبدِلُ (الحمارَ) مكانَ (الرجلِ)، فَتَقُولَ: حِمارٍ. إمّا أنْ تكونَ غَلِطْتَ أو نَسِيتَ فاسْتَدْرَكْتَ، وَإمّا أنْ يَبْدُو لَكَ أنْ تُضرِبَ عَنْ مرورِكَ بالرجلِ وَتَجْعَلَ مكانَهُ مرورَكَ بالحمارِ بعدما كُنْتَ أَرَدْتَ غَيْرَ ذَلك.

[لا بَلْ]:

ومثلُ ذلكَ قولُكَ: لا بَلْ حِمارٍ.

بَلْ]:

وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ بَلْ حمارٍ، وهو على تفسيرِ (مَرَرْتُ برجلٍ حمارٍ).

[بَلْ ولكنْ]:

وَمِنْ ذلكَ: ما مَرَرْتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ، وما مَرَرْتُ برجلٍ ولكنْ حمارٍ، أَبْدَلْتَ الآخِرَ مِنَ الأَوَّلِ وَجَعَلْتَهُ مَكانَهُ. وَقَدْ يَكُونُ فيه الرفعُ، وَمن ذلكَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرحمٰن وَلَدًا سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمونَ﴾[1]. فهذا على أنَّهم قَدْ كانوا ذَكَرُوا (الملائِكةَ) قَبْلَ ذلك بهذا، وعلى الوجهِ الآخرِ[2].

[تعقيب]:

والمعرفةُ والنكرةُ في (لكنْ)، و(بَلْ)، و(لا بَلْ) سواءٌ[3].

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٦.

(٢) إنَّ الرفع في الآية الكريمة على إضمار اسم، وهو ههنا (الملائكة)، والتقدير (بل الملائكةُ عبادٌ مكرمون)، وهذا وجهٌ، أمّا الوجه الآخر فهو على تقدير إضمار ما لم تذكر:(هم عبادٌ مكرمون).

(٣) إنَّ أمثلة هذا الباب من النكرة؛ ولذلك أراد أنْ ينبّه على أنَّ المعرفة في هذا الباب تجري مجرى النكرة، كأن تقول: ما مررتُ بعبدِ اللهِ بل زيدٍ. وههنا ينبغي أن نعلم أنَّ العلاقة بين البدل والمبدل منه هي التقابل: (الخطأ والصواب في أمثلة الغلط والإضراب، أو الشك واليقين، أو النفي والإثبات، أو النكرة والمعرفة نحو: مررت برجلٍ عبدالله)، وأنَّ بعض الحروف قد تتوسط بين البدل والمبدل منه.

[أَوْ]:

وَمِنَ المُبْدَلِ أيضًا قولُكَ: قَدْ مَرَرْتُ برجلٍ أو امرأةٍ، إنَّما ابتدأ بيقينٍ، ثُمَّ جَعَلَ مكانَهُ شَكًّا أَبْدَلَهُ مِنْهُ، فصارَ الأوَّلُ والآخِرُ الادِّعاءُ فيهما سَواءً، فهذا شبيهٌ بقولِهِ: ما مَرَرْتُ بزيدٍ ولكنْ عمرٍو، ابتدَأ بنفيٍ ثُمَّ جَعَلَ مكانَهُ يقينًا.

[أَمْ]:

وأمّا قولُهم: أ مَرَرْتَ برجلٍ أمِ امرأةٍ؟ إذا أَرَدْتَ معنى (أيُّهما مَررْتَ بِهِ؟).فإنَّ (أَمْ) تُشرِكُ بَيْنَهما كما أَشْرَكَتْ بينهما (أو).

[كيفَ]:

وَأَمَّا: ما مَرَرْتُ برجلٍ فكيفَ امرأةٌ، فَزَعَمَ يونسُ أَنَّ الجَرَّ خَطَأٌ، وَقَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ أينَ. وَمَنْ جَرَّ هذا فهو يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: ما مَرَرْتَ بعبدِ اللهِ فَلِمَ أخيهِ، وَمَا لَقِيتَ زيدًا مَرَّةً فَكَمْ أبا عمرٍو؟ يُريدُ: فَلِمَ مَرَرْتَ بأخيهِ؟ وفَكَمْ لَقِيتَ أبا عمرٍو؟.

[تعقيب]:

وَاعْلَمْ أَنَّ المعرفةَ والنكرةَ في بابِ الشَّريكِ والبَدلِ سواءٌ[1]. وَاعْلَمْ أَنَّ المنصوبَ والمرفوعَ في الشَّركةِ والبَدَلِ كالمجرور[2].

---

(١) عقد سيبويه أمثلة العطف (الباب الثاني) والبدل (الباب الثالث) على النكرة، وأراد ههنا أن ينبّه على أنَّ المعرفة في هذين البابين تجري مجرى النكرة.

(٢) عقد سيبويه أمثلة العطف (الباب الثاني) والبدل (الباب الثالث) على ما كان مجرورًا، وأراد ههنا التنبيه على أنَّ المنصوب والمرفوع فيهما كالمجرور، وذلك قولك في البدل مثلًا: ما سافر زيد بل عمرٌو، وما رأيت زيدًا بل عمرًا.

[ثانيًا- إتباع الاسم ما قبله إذا كان معرفةً]

[الباب الأوَّل- نعت المعرفة]

[تمهيد في أنواع المعرفة]:

هذا(*) بابُ مَجْرىٰ نَعْتِ المعرفةِ عليها، فالمعرفةُ خمسةُ أشياءَ: الأسماءُ التي هي أعلامٌ خاصّةٌ، والمُضافُ إلىٰ المعرفةِ إذا لَمْ تُرِدْ معنىٰ التنوين(١)، والألِفُ واللَّام، والأسماءُ المبهمةُ، والإضمارُ.

[١- العَلَم]:

فَأمَّا (العلامةُ اللازمةُ المختصّةُ) فنحوُ: زيدٍ، وعمرٍو، وَعبدِ اللهِ، ومَا أشْبَهَ ذلكَ. وَإنَّما صارَ معرفةً؛ لأنَّهُ اسمٌ وَقَعَ عَلَيْهِ يُعْرَفُ بِهِ بِعَيْنِهِ دونَ سائِرِ أُمَّتِهِ.

[٢- المضاف]:

وَأمَّا (المضافُ إلىٰ المعرفةِ) فنحوُ قولِكَ: هذا أخوكَ، وَمَرَرْتُ بأبيكَ، وما أشْبَهَ ذلكَ. وَإنَّما صَارَ معرفةً بالكافِ التي أُضِيفَ إليها؛ لأنَّ (الكافَ) يُرادُ بها الشيءُ بِعينِهِ دونَ سائِرِ أُمَّتِهِ.

[٣- الألف واللَّام]:

أمَّا (الألِفُ واللَّام) فنحوُ: الرجلِ، والفرسِ، والبعيرِ، وما أشْبَهَ ذلكَ. وَإنَّمَا صَارَ مَعْرِفَةً؛ لأنَّكَ أرَدْتَ بالألِفِ واللَّام الشيءَ بعينِهِ دونَ سائِرِ أُمَّتِهِ.

(*) قبله «بسم الله الرحمٰن الرحيم»، وقد افتتح بها المحقّق عبد السلام محمد هارون (الجزء الثالث) علىٰ تجزئته، وهي تجزئة غير صحيحة.

(١) يريد الإضافة المعنوية التي تفيد التعريف، وليست الإضافة اللفظية التي يراد بها معنىٰ التنوين التي تقع بين الوصف ومعموله نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، والأصل: هذا ضاربٌ زيدًا.

[٤- الأسماء المبهمة]:

وَأَمَّا (الأسماءُ المبهمةُ) فنحوُ: هذا، وهذِهِ، وهذانِ، وهاتانِ، وهؤلاءِ، وذلكَ، وتِلْكَ، وذانِكَ، وتانِكَ، وأولئِكَ، وما أَشْبَهَ ذلكَ. وَإِنَّما صارَتْ معرفةً لأنَّها صارَتْ أسماءَ إشارَةٍ إلى الشيءِ دونَ سائِرِ أُمَّتِهِ.

[٥- الإضمارُ]:

وَأَمَّا (الإِضمارُ) فنحوُ: هُوَ، وإِيَّاهُ، وَأَنتَ، وَأَنَا، ونحنُ، وأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وهُنَّ، وَهُمْ، وهِيَ والتاءُ التي في (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتَ) و(فَعَلْتِ)، وما زِيدَ على التاء نحو قولِكَ: فَعَلْتُما، وَفَعَلْتُمْ، وَفَعَلْتُنَّ، والواو التي في (فَعَلُوا)، والنونُ والألِفُ اللَّتانِ في (فَعَلْنا) في الاثنينِ والجميعِ، [والنونُ في (فَعَلْنَ)]، والإضمارُ الذي ليستْ له علامةٌ ظاهرةٌ نحوُ: قَدْ فَعَلَ ذلكَ، والألفُ التي في (فعَلا)، والكافُ والهاءُ في (رَأَيْتُكَ) و(رَأَيتُهُ)، وما زِيدَ عليهما نحو: رَأيتُكما، وَرَأَيْتُكُمْ، وَرَأَيْتُهما،وَرَأَيْتُهُمْ،وَرَأَيْتُكُنَّ،وَرَأَيْتَهُنَّ،والياءُ في (رَأَيْتَني)، والألف والنونُ اللَّتانِ في (رَأَيْتَنا) و(غُلامِنا)، والكافُ والهاءُ اللَتانِ في(بِكَ) و(بِهِ) و(بِها)، وما زِيدَ عَلَيْهِنَّ نحو قولِكَ: بِكُما، وَبِكُمْ، وَبِكُنَّ، وبِهِما، وبِهِمْ، وَبِهِنَّ، والياءُ التي في (غلامي) و(بي). وإِنَّما صارَ الإِضمارُ معرفةً؛ لأَنَّكَ إِنَّما تُضْمِرُ اسمًا بعد ما تَعْلَمُ أَنَّ مَنْ تُحَدِّثُ قَدْ عَرَفَ مَنْ تَعْني وما تَعْني، وَأَنَّكَ تُريدُ شيئًا يَعْلَمُهُ.

*

[نعت المعرفة]:

وَاعْلَمْ أَنَّ المعرفةَ لا توصَفُ إلا بمعرفةٍ، كما أَنَّ النَّكِرَةَ لا توصَفُ إلا بنكرةٍ.

١- واعْلَمْ أَنَّ (العَلَمَ الخاصَّ مِنَ الأَسماءِ) يُوصَفُ بثلاثةِ أَشياءَ: بالمضافِ إلى مِثْلِهِ، وبالألف واللَّام، وبالأَسماءِ المُبْهَمَةِ.

فَأمّا المُضافُ فنحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ أخِيكَ، والألف واللّام نحوُ قولِكَ: مَرَرْتُ بزيدٍ الطويلِ، وما أشْبَهَ هذا مِنَ الإضافةِ والألفِ واللّام. وأمّا المُبْهَمَةُ فنحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ هذا، وبعمرٍو ذاكَ.

٢- و(المُضافُ إلى المعرفةِ) يُوصَفُ بثلاثةِ أشياءَ: بِما أُضِيفَ كإضافَتِهِ، وبالألفِ واللّام، وبالأسماءِ المبهمةِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بصاحِبِكَ أخي زيدٍ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ الطويلِ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ هذا.

٣- وأمّا (الألفُ واللّام) فيوصَفُ بالألفِ واللّام، وَبِما أُضِيفَ إلى الألفِ واللّام؛ لأنَّ ما أُضِيفَ إلى الألفِ واللّام بمنزلةِ الألفِ واللّام، فَصَارَ نَعْتًا كما صارَ المُضافُ إلى غيرِ الألفِ واللّام صِفةً لِما ليس فيه الألفُ واللّام نحو: مررتُ بزيدٍ أخيكَ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بالرجلِ الجميلِ النبيلِ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ ذي المالِ.

٤-وَاعْلَمْ أنَّ (المُبْهَمَةَ) تُوصَفُ بالأسماءِ التي فيها الألفُ واللّام، والصفات التي فيها الألف واللّام جميعًا. وَإِنَّما وُصِفَتْ بالأسماءِ التي فيها الألِفُ واللّام؛ لأنَّها والمُبْهَمَةَ كشيءٍ واحدٍ، والصفاتُ التي فيها الألفُ واللّام هي بِمَنْزِلَةِ الأسماءِ في هذا الموضعِ، ولَيْسَتْ بِمَنْزِلةِ الصفاتِ في زيدٍ وعمرٍو، إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ الطويلِ؛ لأنّي لا أُريدُ أنْ أجْعَلَ هذا اسمًا خاصًّا ولا صفةً لَهُ يُعْرَفُ بها، وكأنَّكَ أرَدْتَ أنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بالرجلِ، ولكنَّكَ إنّما ذَكَرْتَ (هذا) لِتُقرِّبَ بِهِ الشيءَ وتُشيرَ إِلَيْهِ؛ وَيَدُلّكَ على ذلكَ أنّكَ لا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهذَينِ الطويلِ والقصيرِ، وأنتَ تُريدُ أنْ تَجْعَلَهُ مِنَ الاسمِ الأوّلِ بِمَنزلَةِ (هذا الرجُلِ)، ولا تَقُولُ: مَرَرْتُ بهذا ذي المالِ كما قُلْتَ: مَرَتُ بزيدٍ ذي المالِ.

[تعقيب]:

واعْلَمْ أنَّ صِفاتِ المعرفةِ تجري من المعرفةِ مَجْرى صِفاتِ النكرةِ مِنَ النكرةِ،

وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بِأَخَويكَ الطويلينِ، فليسَ في هذا إلا الجَرُّ كما ليسَ في قولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ طويلٍ إلا الجَرُّ.

وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بأخويكَ الطويلِ والقصيرِ، وَمَرَرْتُ بِأخويكَ الرّاكعِ والساجِدِ، ففي هذا البدلُ، وفي هذا الصفةُ، وفيه الابتداءُ كما كانَ ذلكَ في: مَرَرْتُ برجلينِ صالحٍ وطالحٍ.

[الأمثلة]:

١- وَمِنَ الصفةِ: أنتَ الرجلُ كُلُّ الرجلِ، وَمَرَرْتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ. فَإِنْ قُلْتَ: هذا عبدُ اللهِ كُلُّ الرجلِ، أو هذا أخوكَ كُلُّ الرجلِ. فليسَ في الحُسْنِ كالألفِ واللّامِ؛ لأنَّكَ إنَّما أَرَدْتَ بهذا الكلامِ: هذا الرجلُ المبالغُ في الكمالِ، ولَم تُرِدْ أنْ تَجْعَلَ (كُلُّ الرجلِ) شيئًا تُعرِّفُ بِهِ ما قَبْلَهُ، وَتُبيّنُهُ للمُخاطَبِ كقولِكَ: (هذا زيدٌ).فإذا خِفْتَ أنْ يكونَ لم يُعْرَفْ قُلْتَ: (الطويل)، ولكنَّكَ بَنَيْتَ هذا الكلامَ على شيءٍ قَدْ أَثْبَتَّ مَعْرِفَتَهُ، ثُمَّ أَخْبَرْتَ أَنَّهُ مُسْتَكْمِلٌ للخِصالِ.

٢- وَمِثْلُ ذلكَ قولُكَ: هذا العالِمُ حَقُّ العالِمِ، وهذا العالِمُ كُلُّ العالِمِ، إنَّما أرادَ أنَّهُ مستحقٌّ للمبالغةِ في العِلْمِ. فإذا قالَ: هذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ، فَإنَّما يريدُ معنى: هذا عالِمٌ جِدًّا، أي: هذا قد بَلَغَ الغايةَ في العِلْمِ.

واعْلَمْ أَنَّ المنصوبَ والمرفوعَ تجري معرفَتُهما وَنَكِرَتُهما في جميعِ الأشياءِ كالمجرورِ[1].

---

(١) عقد سيبويه هذا الباب على كلِّ ما كان مجرورًا من الأمثلة، وههنا يوضح أنَّ المنصوب والمرفوع يجريان مجرى المجرور، كأن تقول: رأيت زيدًا أخاك وحضر زيدٌ أخوك.

[الباب الثاني- بدل المعرفة]

هذا بابُ بدلِ المعرفةِ من النكرةِ، والمعرفةِ مِنَ المعرفةِ، وقَطْعِ المعرفةِ مِنَ المعرفةِ مُبْتَدَأَةً.

[بدل المعرفة من النكرة]:

أَمَّا (بدلُ المعرفةِ مِنَ النكرةِ) فقولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ عبدِ اللهِ، كأنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ أو ظَنَّ أَنَّهُ يُقالُ لَهُ ذاكَ، فَأَبدلَ مكانَهُ ما هو أَعْرَفُ مِنْهُ. وَمِثْلُ ذلكَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[1]. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ عبدُ اللهِ، كأنَّهُ قِيلَ لَكَ: مَنْ هو؟ أو ظَنَنْتَ ذلكَ.

[بدل المعرفة من المعرفة]:

وَأَمَّا (المعرفةُ التي تكونُ بدلًا مِنَ المعرفةِ) فهو قولُكَ: مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ زيدٍ. إِمَّا غَلَطْتَ فَتَدارَكْتَ، وإِمَّا بدا لَكَ أَنْ تُضرِبَ عن مرورِكَ بالأَوَّلِ، وَتَجْعَلَهُ للآخِرِ.

[قطع المعرفة]:

وأَمَّا (الذي يجيءُ مبتدًا) نحو: مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ أخوكَ، كأنَّهُ قِيلَ لَهُ: مَنْ هُوَ؟ أو قالَ: مَنْ عبدُ اللهِ، فقالَ: أخوكَ.

---

(١) سورة الشورى ٥٢، ٥٣.

[ثالثًا- إتباع الوصف ما قبله إذا كان صفة للآخر]

(أبواب النعت السببيّ)

[الباب الأوّل- النعت السببيّ باسم الفاعل واسم المفعول]

هذا بابُ ما يَجْرِي عليهِ صفةُ ما كانَ من سببِهِ، وَصِفَةُ ما الْتَبَسَ بِهِ، أو بشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ كَمَجْرىٰ صِفَتِهِ التي خَلَصَتْ لَهُ.

[١- ما كان عاملًا]:

هذاما كانَ مِنْ ذلكَ عَمَلًا، وَهُوَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ أبوهُ رجلًا، وَمَرَرْتُ برجلٍ ملازِمٍ أبوهُ رجلًا. وَمِنْ ذلكَ أيضًا: مَرَرْتُ برجلٍ ملازمٍ أباهُ رَجلٌ.

[٢- ما كان اسمًا]:

وَإنْ جَعَلْتَهُ اسمًا لم يكنْ فيه إلا الرَّفعُ علىٰ كلِّ حالٍ، تَقُولُ: مَرَرْتُ برجلٍ ملازِمُهُ رجلٌ، أي: مَرَرْتُ برجلٍ صاحبُ ملازَمَتِهِ رجلٌ، فَصَارَ هذا كقولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ أخوهُ رجلٌ.

[الباب الثاني- النعت السببيّ بالصفة المشبّهة]

هذا بابُ ما جَرَىٰ مِنَ الصفاتِ غيرِ العملِ (*) علىٰ الاسمِ الأوَّلِ إذا كانَ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوهُ، وَمَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ أخوهُ، وما أَشْبَهَ هذا، نحوُ: المسلِمِ، والصالحِ، والشَّيخِ، والشَّابِّ.

وَإنَّما أُجْرِيَتْ هذهِ الصفاتُ علىٰ الأوَّلِ حَتَّىٰ صارَتْ كأنَّها لَهُ؛ لأنَّكَ قَدْ تَضَعُها في

(*) يقصد بالصفات غير العمل اسم الفاعل واسم المفعول التي جُعِلَتْ اسمًا، أي: غير عامل، وقد أجرىٰ الصفة المشبَّهة مجراها.

موضع اسمِهِ فيكونُ منصوبًا ومجرورًا وَمرفوعًا والنَعْتُ لِغَيْرِهِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بالكريمِ أبوهُ.

[الباب الثالث - النعت السببيّ بالأسماء التي تُؤَوّل بالصفة]

هذا بابُ الرَّفْعُ فيهِ وَجْهُ الكلامِ، وهو قولُ العامّة[1]، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بسرجٍ خَزٍّ صُفَّتُهُ، وَمَرَرْتُ بصحيفةٍ طينٌ خاتَمُها، وَمَرَرْتُ برجلٍ فِضّةٌ حِلْيَةُ سَيْفِهِ. وَإنّما كانَ الرفعُ في هذا أحسنَ مِنْ قِبَلِ أنّهُ ليس بصفةٍ[2].

[الباب الرابع - النّعت السببيّ بالأسماء المركّبة]

هذا بابُ ما جَرَىٰ مِنَ الأسماءِ التي تكونُ صِفةً مَجْرَىٰ الأسماءِ التي لا تكونُ صِفَةً، وذلكَ: أَفْعَلُ مِنْهُ ومِثْلُكَ وأخواتُها، وَحَسْبُكَ مِنْ رَجلٍ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، وَأَيُّما رَجُلٍ، وأبو عَشَرَةٍ، وأَبٌ لكَ، وأخٌ لكَ، وصاحِبٌ لكَ، وكُلُّ رجلٍ، وأفْعَلُ شيءٍ نحو: خيرُ شيءٍ، وَأفضَلُ شيءٍ، وأفْعَلُ ما يكونُ، وأَفْعَلُ مِنْكَ.

وَإنّما صارَ هذا بمنزلةِ الأسماءِ التي لا تكونُ صفةً مِنْ قِبَلِ أنّها لَيْسَتْ بفاعِلةٍ[3]، وَأنّها ليستْ كالصفاتِ غيرِ الفاعلةِ نحو: حَسَنٍ وطويلٍ وكريمٍ[4]؛ وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ خيرٌ مِنْهُ أبوهُ، وَمَرَرْتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، وَمَرَرْتُ برجلٍ أبٌ لكَ صاحِبُهُ، وَمَرَرْتُ برجلٍ حَسْبُكَ مِنْ رجلٍ هو، وَمَرَرْتُ برجلٍ أيُّما رجلٍ هو.

---

(١) قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:
«أي: عامّة العرب، لا العوام من الناس».
(٢) أي: إنّه اسم. إذا سمع منهم: (خزٌّ صُفَّتُهُ) يحمل على (ليّنة)، وقد يقال للشيء اللين: إنّه خزّ، يريد: ليّن. كأنّهم قالوا: هو ليّن.
(٣) أي: إنّها ليست كاسم الفاعل نحو: ضارب وملازم.
(٤) أي: الصفات المشبّهة.

[الباب الخامس - النّعت السببيّ من الأسماء المفردة]

[التي لا تؤوّل بالصفة]

هذا بابُ ما يَكُونُ مِنَ الأَسماءِ صِفَةً مفردًا، وليس بفاعلٍ، ولا صفةٍ تُشَبَّهُ بالفاعلِ كالحَسَنِ وأشباهِهِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بحيَّةٍ ذراعٌ طولُها، وَمَرَرْتُ بثوبٍ سَبْعٌ طولُهُ، وَمَرَرْتُ برجلٍ مائةٌ إبِلُهُ، فهذهِ تكونُ صفاتٍ كما كانتْ (خيرٌ مِنْكَ) صِفَةً؛ يدلُّكَ على ذلكَ قولُ العَرَبِ: أَخَذَ بنو فلانٍ من بَني فلانٍ إبلًا مائةً، فَجَعَلُوا (مائةً) وصفًا، واختير الرفع فيه.

[أمثلة مستدركة على أبواب النعت السببيّ]:

١- فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بدابَّةٍ أَسَدٌ أبوها، فهو رفعٌ؛ لأنَّكَ إنَّما تخبرُ: أنَّ أباها هذا السبعُ(*).

٢- وَتَقُولُ: ما رَأَيْتُ رَجلًا أبغَضَ إليهِ الشَّرُّ مِنْهُ إِلَيْهِ، وما رأيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِهِ. وَلَيْسَ هذا بمنزلةِ (خيرٌ منه أبوهُ)؛ لأنَّهُ مُفَضَّل (للأَبِ) على الاسمِ في (مِنْ)، وأنتَ في قولِكَ: أَحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِهِ، لا تُريدُ أَنْ تُفَضِّلَ (الكُحْلَ) على الاسمِ الذي في (مِن)، ولا تَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ عَن أنْ يكونَ

(*) اتضح لنا أنَّ دراسة التركيب اللّغوي لأمثلة النعت السببي أنَّ (الابتداء) وجهٌ جائزٌ في بعض الأمثلة، ومنها الأمثلة المستدركة برقم (١)، وهذا يكشف عن أنَّ هذه الأنواع هي في الأصل جمل إسنادية أي: أنّها من المبتدأ وما يبنى عليه، فقوله: مررت بدابة أسدٌ أبوها، أصله (أبوها أسدٌ)، وهذا معنى قول سيبويه: «إنّما تخبر أنَّ أباها سبعٌ». وقد تنبّه على ذلك المستشرق (برجستراسر) في (التطور النحوي، ٩٧) وجعل قولهم: مررت برجل كثيرٌ أعداؤه، كأنّه (مررتُ برجل أعداؤه كثير).

مِثْلَهُ، ولكنَّكَ زَعَمْتَ أنَّ (للكحلِ) ههنا عملًا وهيئةً لَيْسَتْ له في غيرِهِ مِنَ المواضِعِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ما رأيْتُ رجلًا عاملًا في عينِهِ الكحلُ كَعَملِهِ في عينِ زيدٍ، وما رَأَيْتُ رجلًا مُبَغَّضًا إليهِ الشَّرُّ كما بُغِّضَ إلىٰ زيدٍ.

[باب استطراد في إجراء الصفة مجرىٰ الفعل مع فاعله]

هذا بابُ ما جَرَىٰ من الأسماءِ التي مِنَ الأفعالِ وما أَشْبَهَهَا من الصفاتِ التي لَيْسَتْ بِعَمَلٍ نحوُ: الحَسَنِ والكريمِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ مَجْرَىٰ الفِعْلِ إذا أَظْهَرْتَ بَعْدَهُ الأسماءَ أو أَضْمَرْتَها(*)، وذلك قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ أبواهُ.

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فَعَلَىٰ هذا المثالِ تَجْرِي هذِهِ الصِّفاتُ، وكذلِكَ: شابٌّ وشيْخٌ وَكَهْلٌ، إذا أَرَدْتَ: شابَّيْنِ وشيْخَيْنِ وكهلينِ، تقولُ: مَرَرْتُ برجلٍ كَهْلٍ أصحابُهُ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٢/٤٧٩، ٤٨٠):

«قال أبو سعيد: مبني هذا الباب علىٰ ما تقدم من توحيدِ الفِعْلِ، وحقيقةُ الفِعْلِ أنَّهُ لا يثنىٰ ولا يجمع، ولو كانَ الفِعْلُ يُثنىٰ ويجمع لكانَ إذا فَعَلَهُ فاعِلُهُ مرتين ثُنِّيَ وفاعله واحدٌ».

[رابعًا- ما يجوز فيه الإتباع من الصفات]

هذا بابُ إجراءِ الصفةِ فيهِ على الاسمِ في بعضِ المواضعِ أَحسنُ، وَقَدْ يَسْتَوي فيهِ إجراءُ الصفةِ على الاسمِ وأنْ تَجْعَلَهُ خبرًا فَتَنْصبَهُ(*). فَأَمَّا ما اسْتَوَيا فيهِ فَقَوْلُهُ: مَرَرْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائدٍ بِهِ، إنْ جَعَلْتَهُ وصفًا وَإِنْ لَمْ تَحْمِلْهُ على (الرَّجُلِ) وَحَمَلْتَهُ على الاسمِ المُضْمَرِ المَعْروفِ، نَصَبْتَهُ، فَقُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِدًا بِهِ، كَأَنَّهُ قالَ: مَعَهُ بازٌ صائدًا بِهِ.

[تعقيب]: واعْلَمْ أَنَّكَ إذا نَصَبْتَ في هذا البابِ، فَقُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِدًا بِهِ غدًا[1]، فالنَّصْبُ على حالِهِ[2].

(*) قال الرُّمّاني (شرح كتاب سيبويه -مخطوط-، مجلد ٢/٨٦):

«باب الصّفة التي يجوز فيها الإتباع، وترك الإتباع».

وقال المُبرّد (المقتضب، ٣/٢٦١):

«هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال».

(١) قال القرطبي (شرح عيون كتاب سيبويه -مخطوط-، ٢٨):

«إنّما أدخل (غدًا) من أجل أنّ اسم الفاعل إذا كان في معنى (فَعَلَ) لم يكن حالًا، ولا يكون منوّنا متعديا. لا يجوز: مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا أمس، ولا: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربًا عمرًا أمس، على أنْ يريد (بضارب) معنى الضرب، وإنّما يتعدى إذا كان بمعنى الفعل المضارع كما أشبه الفعل المضارع في الإعراب».

(٢) قال القرطبي (المصدر نفسه):

«وأمّا قوله (فالنصب على حاله) إنّما يعني أنّ النّصبَ باقٍ على حاله لا يعاقبه الرّفعُ».

[خامسًا - ما يمتنع فيه الإتباع من الصفات]

[الباب الأوَّل - ما لا ينصب على الصِّفة]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ فيه الاسمُ؛ لأنَّهُ لا سَبيلَ لَهُ إلى:

أنْ يكونَ صِفَةً(*)، وذلِكَ قولُكَ: هذا رجلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قائِمينِ. فهذا يَنْتَصِبُ؛ لأنَّ (الهاءَ) التي في (مَعَهُ) معرفةٌ، فأشْرَكَ بَيْنَهُما، كأنَّهُ قالَ: مَعَهُ امرأةٌ قائِمينِ. وَممَّا لا يجوزُ فيهِ الصِفةُ: فوقَ الدّارِ رَجُلٌ وقد جِئْتُكَ برجلٍ آخَرَ عاقِلَينِ مُسْلِمَيْنِ.

[الباب الثاني - ما ينصب على الحال]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ؛ لأنَّهُ حالٌ صَارَ فيها المسؤولُ والمسؤولُ عَنْهُ، وذلكَ قولُكَ: ما شأنُكَ قائِمًا؟ وما شأنُ زيدٍ قائِمًا؟ ومَا لأخيكَ قائمًا؟. فهذا حالٌ قد صارَ فيه، وانْتَصَبَ بقولِكَ: (ما شأنُكَ) كما يَنْتَصِبُ (قائِمًا) في قولِكَ: (هذا عبدُ اللهِ قائِمًا) بِما

(*) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه -مخطوط-، مجلد ٢/٩٢):
«باب الصفة التي يمتنع فيها الإتباع».
قال السيرافي ما ملخصه (شرح كتاب سيبويه -مخطوط-، ٢/٥٠٩):
جملة هذا الباب أن يتقدم اسمان أو أسماء أعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين، فلا يمكن جمع صفاتها أو تثنيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأوّل، فيحمل على شيء يجتمعان فيه.
أقول: يبدو لنا أنَّ أمثلة هذا الباب في نوعين:
١- ما يمتنع فيه إجراء الصفة بسبب اختلاف ما يتقدّم من الأسماء من حيث التعريف والتنكير نحو: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين؛ لأنَّ (الهاء) التي في (معه) معرفة فأشرك بينهما - على حدّ قول الكتاب-.
٢- ما يمتنع فيه إجراء الصفة بسبب اختلاف الإعراب وقد أشار إليه السيرافي، ومثاله في الكتاب: فوقَ الدار رجلٌ وقد جئتك برجلٍ آخر عاقلينِ مسلمينِ.

قَبْلَهُ. وفيه معنى (لِمَ قُمْتَ) في (ما شأنُكَ) و(مالَكَ)، قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[1]. وَمِثْلُ ذلكَ: مَنْ ذا قائِمًا بالبابِ؟ على الحالِ، أي: مَنْ ذا الذي هو قائِمٌ بالبابِ، هذا المعنى تُرِيدُ.

---

(١) سورة المدثر ٤٩.

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥١٧):

«كأنّه أنكر إعراضهم، فوبّخهم على السبب الذي أدّاهم إلى الإعراض، فأخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ».

[سادسًا - صفات المدح والذَّمّ]

[الباب الأوّل - ما ينتصب على التعظيم والمدح]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ على التعظيمِ والمدحِ. وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ صِفَةً فجرى على الأوّلِ، وَإِنْ شِئْتَ قَطَعْتَهُ فابْتَدَأْتَهُ، وذلكَ قولُكَ: الحمدُ للهِ الحميدَ هُوَ، والحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ، والمُلْكُ للهِ أهْلَ المُلكِ. وَلو ابْتَدَأْتَهُ فَرَفَعْتَهُ كانَ حَسَنًا وَسَمِعْنا بعضَ العَرَبِ يَقُولُ: ﴿الحَمْدُ للهِ رَبُّ العالَمِينَ﴾[1]، فَسَأَلْتُ عنها يونسَ فَزَعَمَ أَنَّها عَرَبِيَّةٌ.

وَمِثْلُ ذلكَ قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ والمُؤْمِنونَ يُؤْمِنونَ بِما أُنزِلَ إِلَيْكَ وما أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكاةَ﴾[2]. فلو كانَ كُلُّهُ رُفِعًا كانَ جَيِّدًا، فأمَّا ﴿المؤتونَ﴾ فَمَحْمُولٌ على الابتداءِ. وَقالَ جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿وَلٰكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ والْيَوْمِ الآخِرِ والملائِكَةِ والكِتابِ والنَّبِيِّينَ وآتَى المالَ على حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى واليَتامَى والمَساكِينَ وابْنَ السَّبِيلِ والسَّائِلِينَ وفي الرِّقابِ وأقامَ الصَّلاةَ وآتَى الزَّكاةَ والمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إذا عاهَدُوا والصَّابِرِينَ في البأساءِ والضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأْسِ﴾[3].

---

(١) سورة الفاتحة ١.
قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وقرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة كما في تفسير أبي حيّان ١٩/١».

(٢) سورة النساء ١٦٢.
قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وقرأ ابن جبير، وعمرو بن عبيد، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار وعصمة عن الأعمش، ويونس، وهارون عن أبي عمرو: ﴿والمقيمون﴾ بالرَّفع. وكذا هو في مصحف ابن مسعود، وروى أنها كذلك في مصحف أُبيّ. تفسير أبي حيان ٣٩٥/٣».

(٣) سورة البقرة ١٧٧.
قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب: ﴿والصابرون﴾ عطفًا على ﴿الموفون﴾. تفسير أبي حيان ٧/٢».

فَلَوْ رَفَعَ (الصَّابِرِينَ) علىٰ أَوَّلِ الكلامِ كان جَيِّدًا. وَلَو ابْتَدَأَهُ فَرَفَعَهُ علىٰ الابتداء كانَ جَيِّدًا كما ابْتَدَأْتَ في قَوْلِهِ: [والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ][1].

[تعقيب]:

١- وَاعْلَمْ أَنَّهُ ليسَ كُلُّ موضعٍ يجوزُ فيهِ التعظيمُ، ولا كُلُّ صِفَةٍ يَحْسُنُ أنْ يُعظَّم بِهَا: لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ أخيكَ صاحبَ الثيابِ أو البَزَّازَ، لَمْ يكنْ هذا مِمَّا يُعَظَّمُ بِهِ الرَّجُلُ عِنْدَ النَّاسِ ولا يُفَخَّمُ بِهِ.

٢- وَلَيْسَ كُلُّ شيءٍ مِنَ الكلامِ يكونُ تعظيمًا للهِ عَزَّوَجَلَّ يكونُ تعظيمًا لغيرِهِ من المخلوقِينَ[*]:

[الباب الثاني- ما يَنْتَصِبُ علىٰ الشتم]

هذا بابُ ما يَجْرِي مِنَ الشَّتْمِ مَجْرىٰ التعظيمِ وما أَشْبَهَهُ، وذلك قولك: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يُرِدْ أنْ يُكَرِّرَهُ ولا يُعَرِّفَكَ شيئًا تُنكِرُهُ، ولكنَّهُ شَتَمَهُ بذلكَ.

[الأمثلة]:

١- وَبَلَغَنا أنَّ، بَعْضَهُمْ قَرَأَ هذا الحَرْفَ نَصْبًا: ﴿وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[2] لَمْ

---

(١) أشار إلى الآية السابقة.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٢٣، ٥٢٤):

«يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المُعَظَّم: (أحدهما) أنْ يكون الذي عُظِّمَ به فيه مدح وثناء ورفعة. و(الآخر) أنْ يكون المعظَّم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرّر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصحّ أن يورد بعدها التعظيم. وهذا معنى ما ذكره سيبويه».

(٢) سورة اللهب ٤.

يَجْعَلْ (الحمَالَةَ) خبرًا للمرأةِ، ولكنَّهُ كأَنَّهُ قالَ: (أذكُرُ حمَالةَ الحطَبِ) شَتْمًا لها، وَإِنْ كانَ فِعْلًا لا يُسْتَعْمَلُ إظهارُهُ.

[استطراد في الترحم]:

وَمِنْ هذا التَرَحُّمُ، والترَحُّمُ يكونُ بالمسكينِ والبائِسِ ونحوِهِ. ولا يكونُ بِكُلِّ صِفَةٍ ولا كُلِّ اسمٍ، ولكنْ تَرَحَّمْ بِما تَرَحَّمُ بِهِ العَرَبُ. وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهُ يقولُ: مَرَرْتُ بِهِ المسكينِ، على البدلِ، وفيه معنى الترحُّمِ، وَبَدَلُهُ كبدلِ: مَرَرْتُ بِهِ أخيكَ، وقالَ أيضًا: يكونُ مَرَرْتُ بِهِ المسكينُ، على: (المسكينُ مَرَرْتُ بِهِ)، وهذا بمنزلةِ: لَقِيتُهُ عبدُ اللهِ، إذا أرادَ: (عبدُ اللهِ لَقِيتُهُ). وهذا في الشِّعْرِ كثيرٌ.

المجرى الرابع

من إسناد الاسم وأحوال إجرائِه على ما قبله

(ما ينتصب على الحال لأنَّه وصف لمعرفة)

أوَّلًا - ما ينتصب على الحال لمعرفة بُنيت على مبتدأ.

ثانيًا- ما ينتصب على الحال لمعرفة عُطفت على نكرة.

ثالثًا- ما يرتفع أو ينتصب على الحال لما عُرِّف بال المبنيّ على مبتدأ.

رابعًا- ما ينتصب على الحال لمبتدأ بُني عليه ظرف.

خامسًا- ما ينتصب على الحال لما كان بمنزلة (الذي).

[أوَّلًا - ما ينتصب على الحال لمعرفة بنيت على مبتدأ]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ؛ لأنَّهُ خبرٌ(*) للمعروف المبنيّ على ما هُوَ قَبْلَهُ من الأسماء المبهمة - والأسماءُ المبهمةُ(**): (هذا، وهذانِ، وهذِهِ، وهاتانِ، وهؤلاءِ، وذلكَ، وذانِكَ، وتلك، وتانِكَ، وتِيكَ، وأُولئِكَ)، و(هو، وهي، وهُما، وهُمْ، وهُنَّ) وما أَشْبَهَ هذهِ الأسماءَ-، وما يَنْتَصِبُ لأنَّهُ خبرٌ للمعروفِ المبنيّ على الأسماءِ غيرِ المُبْهَمَةِ.

[المبتدأ اسم مبهم]:

[١- اسم إشارة]:

فأمَّا المبنيُّ على الأسماءِ المبهمةِ فقولُكَ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا، وهؤلاءِ قومُكَ منطلقينَ، وذاك عبدُ اللهِ ذاهبًا، وهذا عبدُ اللهِ معروفًا. (فهذا) اسمُ مبتدأ يُبْنَىٰ عَلَيْهِ ما بَعْدَهُ وهو (عبدُ اللهِ)، وَلَمْ يَكُنْ ليكونَ هذا كلامًا حتىٰ يُبْنَىٰ عليه أو يُبْنَىٰ علىٰ ما قَبْلَهُ.

فالمبتدأُ مُسْنَدٌ والمبنيّ عليه مُسْنَدٌ إليهِ؛ فَقَدْ عَمِلَ (هذا) في ما بَعْدَهُ كما يَعْمَلُ

(*) يعبّر سيبويه عن الحال بالخبر، لكونه وصفًا وخبرًا عن صاحبه.

(**) استطراد في بيان المقصود بالأسماء المبهمة.

وقال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٣١، ٥٣٢):

«ترجم الباب بما ضمّنه من الأسماء المبهمة، وفصلها،ومثلها، ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرة: (هو، وهي، وهما، وهم، وهنّ)، وإنّما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما، ولأنّه بني عليها مسائل في الباب. وعلى أنّ أبا العباس المبرّد قال: علامات الإضمار كلّها مبهمة، والمبهم على ضربين: منه ما يقع مضمرًا، ومنه ما يقع غير مضمر، وإنّما صارتْ كلّها مبهمة من قبل أنّ (هو وأخواتها) و(هذا وأخواتها) تقع على كلّ شيء، ولا تفصل شيئًا من شيء من الموات والحيوان وغيره».

الجارُ والفِعْلُ في ما بَعْدَهُ. والمعنى: أنَّكَ تُرِيدُ أنْ تُنبِّهَهُ لَهُ (منطلقًا)، لا تُرِيدُ أنْ تعرِّفَهُ (عبدَ اللهِ) لأنَّكَ ظَنَنْتَ أنَّهُ يَجْهَلُهُ، فكأنَّكَ قُلْتَ: انظُرْ إليهِ منطلقًا، فـ(منطلقٌ) حالٌ قَدْ صارَ فيها (عبدُ اللهِ)، وحالَ بَيْنَ (منطلقٍ) و(هذا) كما حالَ بَيْنَ (راكِبٍ) و(الفِعْل) حِينَ قُلْتَ: جاءَ عبدُ اللهِ راكبًا، صارَ (جاءَ) لـ(عبدِ الله) وصارَ (الراكِبُ) حالًا، فكذلك (هذا).و(ذاك) بمنزلةِ (هذا) إلا أنَّكَ إذا قُلْتَ: (ذاكَ) فأنت تُنَبِّهُهُ لشيءٍ مُتَراخٍ، و(هؤلاءِ) بمنزلة (هذا)، و(أولئك) بمنزلةِ (ذاكَ)، و(تلكَ) بمنزلةِ (ذاكَ). فكذلكَ هذهِ الأسماءُ المبهمةُ التي تُوصَفُ بالأسماء التي فيها الألفُ واللَّام.

[٢- ضمير رفع]:

وأمَّا (هو) فَعَلامةُ مُضْمَرٍ، وهو مبتدأ، وحالُ ما بَعْدَهُ كحالِهِ بَعْدَ (هذا)، وذلكَ قولُك: هو زيدٌ معروفًا، فَصَارَ (المعروفُ) حالًا؛ وذلكَ أنَّكَ ذَكَرْتَ للمُخاطَبِ إنسانًا كانَ يَجْهَلُهُ أو ظَنَنْتَ أنَّهُ يَجْهَلُهُ فكأنَّكَ قُلْتَ: أثبتْهُ أو الزَمْهُ معروفًا، فصارَ (المعروفُ) حالًا كما كانَ (المنطلقُ) حالًا حِينَ قُلْتَ: هذا زيدٌ منطلقًا(*). والمعنى: أنَّكَ أرَدْتَ أنْ توضِحَ أنَّ المذكورَ (زيدٌ) حِينَ قُلْتَ (معروفًا). ولا يَجُوزُ أنْ تَذْكُرَ في هذا الموضعِ إلا ما أشْبَهَ (المعروفَ)؛ لأنَّهُ يُعرِّفُ ويؤكِّدُ؛ فَلَو ذُكِرَ هنا (الانطلاقَ) كانَ غيْرَ جائِزٍ؛ لأنَّ (الانطلاقَ) لا يوضِحُ أنَّهُ (زيدٌ)، ولا يؤكِّدُهُ. ومعنى قولِهِ (معروفًا): (لا شَكَّ)، وليس

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٣٤):
«واعلم أنَّ النصب في: هذا زيد منطلقا، على غير وجه النصب في قولنا: هو زيد معروفا. وَيُبَيِّنُ ذلك لك أنَّك لا تقول: هو زيد منطلقا، فعلمت أنَّ النصب فيهما مختلف. أمَّا النصب في هذا عبد الله... إلخ، فقد ذكرناه. وأمَّا نصب: هو زيد معروفا، فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبَّرت به، وذلك أنَّك إذا قلت: (هو زيد) فقد خبَّرت بخبر يحتمل أنْ يكون حقًّا وأنْ يكون باطلًا، وظاهر الأخبار يوجب أنَّ المخبر يحقِّق ما خُبِّر به، فإذا قال: هو زيدٌ معروفًا، فكأنَّه قال: لا شكَّ فيه وكأنَّه قال: أحقّ ذلك، والعامل فيه (أحق) وما أشبهه».

ذا في (منطلقٍ).وكذلكَ: هو الحقُّ بَيِّنًا، ومعلومًا؛ لأنَّ ذا ممَّا يُوضِّحُ ويُؤَكِّدُ بِهِ (الحقُّ).

[تعليق]:

وَقَدْ يكونُ (هذا) وصواحبُهُ بمنزلةِ (هو)، يُعَرِّفُ بِهِ، تَقُولُ هذا عبدُ اللهِ فاعرِفْهُ، إلا أنَّ (هذا) لَيْسَ علامةً للمُضْمَرِ، ولكنَّكَ أَرَدْتَ أنْ تُعرِّفَ شيئًا بحضرتِكَ.

وَقَدْ تَقُولُ: هو عبدُ اللهِ، وأَنا عبدُ اللهِ، فاخِرًا أو مُوعِدًا، أي: (اعرِفْنِي) بِما كُنْتَ تَعْرِفُ، وبما كانَ بَلَغَكَ عَنِّي، ثُمَّ تُفَسِّرُ الحالَ التي كانَ يَعْلَمُهُ عليها، أو تَبْلُغُهُ فَتَقُولُ: أنا عبدُ اللهِ كريمًا جوادًا، وهو عبدُ اللهِ شجاعًا بطلًا.

وَتَقُولُ: إنِّي عُبَيْدُ اللهِ- مُصَغِّرًا نَفْسَهُ لِرَبِّهِ- ثُمَّ تُفَسِّرُ حالَ العُبَيْدِ، فتقولُ: (آكِلًا كما تأْكُلُ العبيدُ).

[المبتدأ غير مبهم]:

وَأَمَّا ما ينتصِبُ لأنَّهُ خبرٌ مبنيٌّ على اسمٍ غيرِ مبهمٍ، فقولُكَ: أخوكَ عبدُ اللهِ معروفًا. هذا يجوزُ فيهِ جميعُ ما جازَ في الاسمِ الذي بَعْدَ (هو) وأخواتِها.

[ثانيًا - ما ينتصب على الحال لمعرفة عطفت على نكرة]

هذا بابُ ما غَلَبَتْ فيه المعرفةُ النكرةَ، وذلك قولُكَ: هذان رجلانِ وعبدُ اللهِ منطلِقينَ، وَإِنَّما نَصَبْتَ (المنطلقينَ)؛ لأَنَّهُ لا سَبيلَ إلى أَنْ يكونَ صفةً لـ(عبد اللهِ)، ولا أنْ يكونَ صِفةً للاثنينِ. فلَمَّا كانَ ذلكَ محالًا جَعَلْتَهُ حالًا صارُوا فيها، كأَنَّكَ قُلْتَ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هذانِ رجلان وعبدُ اللهِ منطلقانِ؛ لأَنَّ (المنطلقَينِ) في هذا الموضع من اسم (الرجلينِ) فَجَرَيا عليهِ.

وَتَقُولُ: هذهِ ناقةٌ وَفَصيلُها راتِعَيْنِ، وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهم: هذهِ ناقةٌ وفصيلُها راتعانِ.

[باب استدراك]

[باب ما يجوز فيه الرفع ممَّا ينتصب في المعرفة]

هذا بابُ ما يجوزُ فيهِ الرَّفْعُ ممَّا يَنْتَصِبُ في المعرفةِ، وذلك قولُكَ: هذا عبدُ اللهِ منطلِقٌ، حَدَّثنا بذلكَ يونسُ وأبو الخطّابِ عَمَّنْ يُوثَقُ بِهِ مِنَ العَرَبِ. وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ رَفْعَهُ يكونُ على وَجْهَيْنِ:

١- (فَوَجْهٌ): أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: هذا عبدُ اللهِ، أَضْمَرْتَ (هذا) أو (هو)، كأَنَّكَ قُلْتَ: هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ.

٢- و(الوَجْهُ الآخَرُ): أَنْ تَجْعَلَهُما جميعًا خبرًا لـ(هذا)، كقولِكَ: هذا حلْوٌ حامضٌ، لا تُريدُ أَنْ تَنقضَ الحلاوةَ، ولكنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّهُ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ. وقالَ الله جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾(١)، وَزَعَمُوا أَنَّها في قراءةِ ابنِ مسعودٍ: ﴿وهذا بَعْلي شَيْخٌ﴾(٢).

---

(١) سورة المعارج ١٥، ١٦.

(٢) سورة هود ٧٢.

[ثالثًا - ما يرتفع، أو يَنْتَصِبُ على الحال]

[لما عُرِّفَ بِال المبنيّ على مبتدأ]

هذا بابُ ما يَرْتَفِعُ فيهِ الخبرُ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ على مُبْتَدأ، أو يَنْتَصِبُ فيه الخبرُ؛ لأنَّهُ حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدأ:

[حالة الرفع]:

فأمَّا (الرفعُ) فقولُكَ: هذا الرجلُ منطلقٌ، فـ(الرجلُ) صِفَةٌ لـ(هذا)[1]، وهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، كأنَّك قُلْتَ: هذا منطلِقٌ.

[حالة النَّصب]:

وَأمَّا (النَّصْبُ) فقولُكَ: هذا الرجلُ منطلقًا، جَعَلْتَ (الرَّجلَ) مبنيًّا على (هذا)، وَجَعَلْتَ الخبرَ حالًا لَهُ قَدْ صارَ فيها، فَصَارَ كقولِكَ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا. وَإِنَّما تُرِيدُ في هذا الموضعِ أنْ تُذَكِّرَ المخاطَبَ برجلٍ قَدْ عَرَفَهُ قَبْلَ ذلكَ، وهو في الرَّفْعِ لا يُريدُ أنْ يُذَكِّرَهُ بِأحَدٍ، وَإِنَّما أشارَ فقالَ: هذا مُنْطَلِقٌ، فَكأنَّ ما يَنْتَصِبُ مِنْ أخْبارِ المعرفةِ يَنْتَصِبُ على أنَّهُ حالٌ مفعولٌ فيها.

[تعقيب]:

وَأمَّا قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2] فَإِنَّ (الحقَّ) لا يكونُ صِفَةً لـ(هُوَ)؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ (هُوَ) اسمٌ مُضْمَرٌ، والمُضْمَرُ لا يُوصَفُ بالمُظْهَرِ أبدًا؛ لأنَّهُ قَدْ استغنى عَنِ الصِّفَةِ.

وَإِنَّما تُضْمِرُ الاسمَ حِينَ تَسْتَغْنِي بالمعرفةِ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ في هذا الرَّفْعُ كما كانَ في (هذا الرَّجُلُ)؛ ألا تَرَىٰ أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهُوَ الرَّجُلِ، لَمْ يَجُزْ ولم يَحْسُنْ، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بهذا الرَّجلِ كانَ حَسَنًا جميلًا.

---

(١) أي: عطف بيان أو نعت على تأويل المشار إليه.

(٢) سورة فاطر ٣١. هذا التعقيب يبيّن أنَّ هذه الآية لا يصح فيها الرفع.

[رابعًا: ما ينتصب على الحال لمبتدأ بني عليه ظرف]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ فيهِ الخبرُ لأَنَّهُ خبرٌ لمعروفٍ يَرْتَفِعُ على الابتداءِ، قَدَّمْتَهُ أو أَخَّرْتَهُ، وذلك قولُكَ: فيها عبدُ اللهِ قائِمًا، وعبدُ اللهِ فيها قائِمًا.

* **[النَّصب (الظرف مستقرّ)]:**

فـ(عبدُ الله) ارتفعَ بالابتداء؛ لأَنَّ الذي ذَكَرْتَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ليس بِهِ، وإنَّما هو موضِعٌ لَهُ، ولكنَّهُ يَجْرِي مجرى الاسمِ المبنيّ على ما قَبْلَهُ؛ ألاَ تَرَىٰ أَنَّكَ لو قُلْتَ: (فيها عبدُ اللهِ) حَسُنَ السُّكوتُ، وكانَ كلامًا مستقيمًا كما حَسُنَ واستُغني في قولِكَ: هذا عبدُ اللهِ. وَتقولُ: (عبدُ اللهِ فيها) فَيَصِيرُ كقولِكَ: عبدُ اللهِ أخوكَ، إلا أَنَّ (عبدَ اللهِ) يَرْتَفِعُ مُقَدَّمًا كانَ أو مُؤَخَّرًا بالابتداءِ[1]، ويدلُّكَ على ذلكَ أَنَّكَ تَقُولُ: إنَّ فيها زيدًا، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قولِكَ: إنَّ زيدًا فيها؛ لأَنَّ (فيها) لمّا صارَتْ مُسْتَقَرًّا لـ(زيدٍ) يَسْتَغْنِي بِهِ السُّكُوتُ وَقَعَ موقِعَ الأسماءِ. كما أَنَّ قولَكَ: عبدُ اللهِ لَقِيتُهُ، يَصِيرُ (لَقِيتُهُ) فيهِ بِمَنْزِلَةِ الاسمِ، كأَنَّكَ قُلْتَ: عبدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ، فَصَارَ قولُكَ: (فيها) كقولِكَ: (اسْتَقَرَّ عبدُ اللهِ)، ثُمَّ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ على أَيَّةِ حالٍ اسْتَقَرَّ فَقُلْتَ: (قائمًا)، فـ(قائمٌ) حالٌ مُسْتَقَرٌّ فيها.

* **[جواز الرَّفع (الظرف ملغى)]:**

وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت: فيها عبد الله قائمٌ.

[تعليق]:

فجميعُ ما يكونُ ظرفًا تُلْغِيهِ إنْ شِئْتَ؛ لأَنَّهُ لا يكونُ آخِرًا إلا على ما كانَ عَلَيْهِ

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٤٣):
«مذهب سيبويه أنَّ الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف أو قدمْتَهُ. وقال الكوفيون: إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم بضمير له مرفوع في الظرف المتأخر. فكان من حجة سيبويه في ذلك أنَّا إذا أدخلنا (إنَّ) نصبنا الاسم وإنْ كان قبله ظرف كقولنا: إنَّ في الدارِ زيدًا».

أَوَّلًا قَبْلَ الظَّرْفِ، وذلكَ قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، فهذا بمنزلةِ قولِكَ: زيدٌ قائِمٌ فيها، إذا جَعَلْتَ كلامَكَ أَوَّلًا قَبْلَ الظَّرفِ ويكونُ مَوْضِعَ الخَبَرِ دونَ الاسمِ، فَجَرَىٰ في أحدِ الوجهين مَجْرىٰ ما لا يَسْتَغْني عليه السُّكوتُ كقولِكَ: فِيكَ زيدٌ راغِبٌ، فَرَغْبَتُهُ فيهِ.

وَقَدْ قُرِئَ هذا الحرفُ علىٰ وَجْهَيْنِ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذينَ آمَنُوا في الحياةِ الدُّنيا خالِصَةً يَوْمَ القِيامَةِ﴾(١) بالرَّفعِ والنَّصْبِ(*).

[استدراك علىٰ أمثلة الحال من المعرفة](**):

وَممَّا يَنْتَصِبُ لأَنَّهُ حالٌ وَقَعَ فيهِ أمرٌ قولُ العَرَبِ: هُوَ رَجلُ صدقٍ معلومًا ذاكَ، وَهُوَ رَجلُ صدقٍ معروفًا ذاكَ، وَهُوَ رَجلُ صدقٍ بَيِّنًا ذاكَ، كأَنَّهُ قالَ: هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحُهُ، فَصَارَ حالًا وَقَعَ فيهِ أمرٌ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: هو رجلُ صدقٍ، فَقَدَ أَخْبَرْتَ بأمرٍ واقعٍ، ثُمَّ جَعَلْتَ ذلكَ الوقوعَ علىٰ هذهِ الحالِ، ولَوْ رَفَعْتَ كانَ جائِزًا علىٰ أنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هو رجلٌ معروفٌ صلاحُهُ.

[باب استدراك في تسوية علم الجنس بالعلم]

[في أمثلة الحال من المعرفة](٢):

هذا بابٌ مِنَ المعرفةِ يكونُ فيهِ الاسمُ الخاصُّ شائِعًا في الأُمَّةِ ليسَ واحدٌ مِنْها أَولىٰ بِهِ مِنَ الآخَرِ، ولا يُتَوَهَّمُ بِهِ واحِدٌ دونَ آخَرَ لَهُ اسمٌ غيرُهُ، نحوُ قولِكَ لِلأَسَدِ: أبو

---

(١) سورة الأعراف ٣٢.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٢/٥٤٧):

«(هي) عند سيبويه مبتدأ، و(للذين آمنوا) خبره، و(خالصة) منصوب على الحال، والعامل فيها (اللام) على تقدير (استقرّ)، وإنّما يقع مثل هذا فيما علم ووثق به».

(**) انظر: المجرىٰ الرابع - أوّلا، وفيه الحال لمعرفة، وههنا استدراك في الحال لنكرة مخصوصة.

(٢) تناول (المجرىٰ الرابع)، أمثلة الحال من المعرفة، فذكر منها العلم، والمعرّف بالألف واللام. وههنا استدرك في (علم الجنس).

الحارثِ، وأُسامةُ؛ وللثَّعْلَب: ثُعالةُ، فكُلُّ هذا يَجْري خَبَرُهُ مَجْرىٰ خَبَرِ (عبدِ اللهِ) ومعناهُ: إذا قُلْتَ: هذا أبو الحارثِ، أو هذا ثُعالَةُ، أنَّكَ تُرِيدُ: هذا الأسَدُ، وهذا الثَّعْلَبُ. وليس معناهُ كمعنىٰ (زيدٍ) وَإنْ كانا معرفةً وكان خَبَرُهُما نَصْبًا؛ مِنْ قِبَلِ أنَّكَ إذا قُلْتَ: هذا زيدٌ، فـ(زيدٌ) اسمٌ لمعنىٰ قولِكَ: هذا الرَّجُلُ، فكَأنَّكَ إذا قُلْتَ: هذا زيدٌ، قُلْتَ: هذا الرَّجُلُ الذي مِنْ حِلْيَتِهِ وَمِنْ أمْرِهِ كذا وكذا بِعَيْنِهِ، فاخْتُصَّ هذا المعنىٰ باسمِ عَلَمٍ يَلْزَمُ هذا المعنىٰ، وَإذا قُلْتَ: هذا أبو الحارثِ، فَإنَّما تُريدُ: هذا الأسَدُ، أي: هذا الذي سَمِعْتَ باسمِهِ، أو هذا الذي قَدْ عَرَفْتَ أشْباهَهُ، ولا تُريدُ أنْ تُشِيرَ إلىٰ شيءٍ قَدْ عَرَفَهُ بِعَيْنِهِ قَبْلَ ذلكَ كَمَعْرِفَتِهِ زيدًا، ولكنَّهُ أرادَ هذا الذي كُلُّ واحدٍ مِنْ أُمَّتِهِ لَهُ هذا الاسمُ، فاختُصَّ هذا المعنىٰ باسمٍ كما اخْتُصَّ الذي ذَكَرْنا بزيدٍ.

[باب استدراك في ما كان بمنزلة العلم]

[في أمثلة الحال من المعرفة][*]:

هذا بابُ ما يكونُ فيه الشيءُ غالبًا عليه اسمٌ يكونُ لِكُلِّ مَنْ كانَ مِنْ أُمَّتِهِ، أو كانَ في صِفَتِهِ مِنَ الأسماءِ التي تَدْخُلُها الألِفُ واللّامُ تكونُ نَكِرَتُهُ الجامِعَةَ لما ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ المعاني، وذلك قولُكَ: فلانُ بنُ الصَّعِقِ[1].

(*) تناول (المجرىٰ الرابع)، أمثلة الحال من المعرفة، فذكر العَلَم، والمعرّف بالألف واللام. وههنا استدراك فيما يغلب عليه الألف واللام بعد الاستدراك بالباب السابق في علم الجنس.

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٦٣):

«هو رجل من بني كلاب، وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ذكروا أنّه كان يطعم الناس بتهامة، فهبَّتْ ريح فسفت في جفانه التراب فشتمها؛ فرُمِيَ بصاعقة فقتلته... فعرف خويلد بـ(الصَّعِق) وغلب عليه وَشُهِرَ بِهِ... ثم عُرِفَ بعض أولاده بابن الصَّعِق، حتىٰ إذا ذُكِرَ (ابن الصَّعِق) لم يذهب الوهمُ إلىٰ غيره إلّا ببيانٍ».

[خامسًا - ما ينتصب على الحال]

[لما كان بمنزلة (الذي)]:

هذا بابُ ما يكونُ الاسمُ فيه بمنزلةِ(الذي) في المَعْرِفَةِ، إذا بُنِيَ على ما قَبْلَهُ، وَبِمَنْزِلَتِهِ في الاحتياج إلى الحشوِ، ويكونُ نكِرَةً بمنزلةِ (رَجُلٍ)(*)، وذلكَ قولُكَ: هذا مَنْ أعْرِفُ مُنْطَلِقًا، وهذا مَنْ لا أعرِفُ منطلقًا، أي: هذا الذي قد عَلِمْتُ أنِّي لا أعْرِفُهُ مُنْطَلِقًا، وهذا ما عندي مَهِينًا. و(أعْرِفُ) و(لا أعْرِفُ) و(عندي) حَشْوٌ لهما يَتِمّانِ بِهِ، فَيَصِيرَانِ اسمًا كما كانَ (الذي) لا يَتِمُّ إلا بِحَشْوِهِ.

[(مَنْ) و(ما) نكرتان]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (مَنْ) بِمَنْزِلَةِ (إنسانٍ)، وَجَعَلْتَ (ما) بمنزلةِ (شيءٍ) نَكِرَتَيْنِ، وَيَصِيرُ (مُنْطَلِقٌ) صِفَةً لـ(مَنْ)، و(مَهِينٌ) صِفَةً لـ(ما).

وأمَّا ﴿هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[1] فَرَفْعُهُ على وَجْهَيْنِ: على (شيءٌ لَدَيَّ عَتِيدٌ)، وعلى ﴿هذا بَعْلِي شَيْخٌ﴾.

(*) أي: إذا كان نكرةً فهو بمنزلة (رجل) وهي جملة اعتراضية وسيوضحها فيما بعد كلامه على ما كان بمنزلة الذي في المعرفة، ويجري مجرى قوله: هذا عبد الله منطلقا.

(١) سورة ق ٢٣.

المجرى الخامس

من إسناد الاسمِ وأحوال إجرائِهِ على ما قبله

(ما لا يصحّ أنْ يكون صفة أو موصوفا)

أوّلًا - ما كان نكرة لا توصف بمعرفة.

ثانيًا- ما كان معرفة لا توصف ولا تكون وصفا.

ثالثًا - ما يقبح أن يكون صفة لما قبله (التمييز).

رابعا- ما كان مصدرًا ليس من اسم ما قبله ولا ممًّا أُجري مجراه.

خامسًا- ما يقبح أن يوصف بما بعده.

[أوّلًا- ما كان نكرة لا توصف بمعرفة]

هذا بابُ ما لا يَكونُ الاسمُ فيهِ إلا نكرةً[1]،وذلك قولُكَ: هذا أوّلُ فارسٍ مُقْبِلٌ، وهذا كُلُّ متاعٍ عندكَ موضوعٌ، وهذا خيرٌ منْكَ مُقْبِلٌ[2].

وَممَّا يَدُلُّكَ على أَنَّهُنَّ نَكِرَةٌ أَنَّهُنَّ مُضافاتٌ إلى نَكِرَةٍ، وتوصَف بِهِنَّ النَّكِرَةُ، وذلك أَنَّكَ تَقُولُ في ما كانَ وَصْفًا: هذا رجلٌ خيرٌ مِنْكَ، وهذا فارسٌ أوّلُ فارسٍ، وهذا مالٌ كُلُّ مالٍ عندكَ[3].

[النَّصب في أمثلة الباب]:

وَمَنْ قالَ: هذا أوّلُ فارسٍ مُقْبلًا، مِنْ قِبَلِ أنّه لا يَسْتَطيعُ أنْ يَقُولَ: هذا أوّلُ الفارسِ، فَيُدْخِلَ عليه الألِفَ واللّامَ، فَصَارَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلةِ المعرفَةِ فلا يَنْبَغي لَهُ أنْ يَصِفَهُ بالنَّكِرَةِ، وَإنّما أرادُوا (مِنَ الفرسانِ) فَحَذَفُوا الكلامَ استخفافًا، وَجَعَلُوا هذا

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٧٧-٥٧٨):

«قصد سيبويه في هذا الباب إلى آخره ذكر أسماء لا تدخل عليها الألف واللام، وأنّها مع امتناع دخول الألف واللام عليها منكورة، بدلائل التنكير عليها، وجعل دلائل التنكير فيها أنّها توصف بالأسماء النكرات، وتوصف بها الأسماء النكرات».

(٢) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - مجلد ٢/١٢٨):

«وكلّ مفرد وقع موقع الجميع فإنّه لا يكون إلّا نكرة، ليدلّ بالاشتراك على معنى الجماعة، فيجوز: هذا كلّ رجل عندك، ولا يجوز هذا كلّ الرجل عندك؛ لما بيّنا. وتقول: هذا خيرٌ منك مقبل، عند الصفة، ولا يكون (خير منك وبابه) من (أفعل منك) إلّا نكرة يمتنع عليه دخول الألف واللام؛ لأنّه تضمن معنى ما فيه الفائدة من تقدير يزيد فضله على فضلك، وما فيه الفائدة لا يكون إلّا نكرة».

(٣) قال الرّماني (المصدر نفسه، مجلد ٢/١٢٨):

«ويجوز: هذا رجلٌ خيرٌ منك، على الصفة بالنكرة».

يُجْزِئهُمْ مِنْ ذلكَ، وَقَدْ يَجُوزُ نَصْبُهُ علىٰ نَصْبِ: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قَوْلُ عيسىٰ. وَزَعَمَ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ هذا جائِزٌ، وَنَصْبُهُ كَنَصْبِهِ في المعرفةِ، جَعَلَهُ حالًا ولم يَجْعَلْهُ وصفًا.

وَمِثْلُ ذلكَ: مَرَرْتُ برجلٍ قائِمًا، إذا جَعَلْتَ الممرورَ بِهِ في حال قِيامٍ. وَقَدْ يجوزُ علىٰ هذا: فيها رجلٌ قائِمًا، وهو قول الخليل. وَمِثْلُ ذلك: عَلَيْهِ مائَةٌ بِيضًا، والرَّفْعُ الوَجْهُ، وَعَلَيْهِ مائَةٌ عَيْنًا[1]، والرَّفْعُ الوَجْهُ.

---

(١) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«العين: الدينار والذهب».

[ثانيًا - ما كان معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ خَبَرُهُ[1]، لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ -وهي معرفةٌ لا تُوصَفُ ولا تكونُ وصفًا- وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بكلٍّ قائمًا، وَمَرَرْتُ ببعضٍ قائمًا وببعضٍ جالسًا[2].

وإنَّما خروجُهما مِنْ أنْ يكونا وصفًا أو موصوفينِ؛ لأنَّهُ لا يَحْسُنُ لَكَ أنْ تقولَ: مَرَرْتُ بكلِّ الصالحينَ، ولا ببعضِ الصالحينَ. قَبُحَ الوصفُ حينَ حَذَفُوا ما أضافُوا إليه؛ لأنَّهُ مخالفٌ لما يُضافُ شاذٌّ منه، فلم يجرِ في الوصفِ مجراهُ. كما أنَّهم حِينَ قالُوا: يا أللهُ، فخالفوا ما فيه الألفَ واللَّام لم يَصِلوا أَلِفَهُ وأثبتوها.

وَصَارَ معرفةً، لأنَّهُ مضافٌ إلى معرفةٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بكلِّهم وببعضهم، ولكنَّكَ حَذَفْتَ ذلكَ المضافَ إليه، فجازَ ذلكَ كما جازَ: لاهِ أبوكَ، تُرِيدُ: للهِ أبوكَ، فَحَذفُوا الألف واللَّامينِ[3].

[استطراد في (كلّ) و(بعض) وما أجري مجراهما]:

ولا يكونانِ وصفًا كما لم يكونا موصوفينِ، وإنَّما يوضعانِ في (الابتداء) نحوُ

---

(١) أي: ما يخبر به عنه، ومنه (الحال) فإنّه خبر عن صاحبه.

(٢) أراد بهذا الباب أنَّ (كلًّا) و(بعضًا) وما أجري مجراهما هي معارف بتقدير، وهذه المعارف لا توصف ولا تكون وصفًا، وإنّما ينتصب ما بعدها خبرًا عنها، أي: حالًا.

(٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٨٤):

«اللّامان المحذوفان عند سيبويه لام الجرّ واللام التي بعدها. وقال محمد بن يزيد: لام الجرّ هي هذه المبقاة، وكانت أولى بالتبقية عنده لأنّها دخلت لمعنًى. وفتحت لام الجرّ، لأنَّ لام الجرّ في الأصل مفتوحة. والصواب عندنا ما قاله سيبويه».

قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُلٌّ آتوهُ داخِرِينَ﴾[1]. فأمَّا (جميعٌ) فَيَجْري مجرىٰ (رجلٍ) ونحوِهِ في هذا الموضعِ، قالَ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جميعٌ لَدَيْنا مُحْضَرون﴾[2]. وقالَ: أَتيتُهُ والقومُ جميعٌ، وسَمِعْتُهُ من العَرَبِ، أي: مجتمعونَ.

(١) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«الآية ٨٧ من سورة النمل. وهذه قراءة جمهور القراء. وقراءة حفص وحمزة وخلف ووافقهم الأعمش ﴿أتوه﴾ بقصر الهمزة وفتح التاء فعلًا ماضيًا. إتحاف فضلاء البشر ٣٤٠».

(٢) سورة يسٓ ٣٢.

[ثالثًا - ما يقبح أن يكون صفة لما قبله (التمييز)]

هذا بابُ ما يَنْتَصِب؛ لأَنَّهُ قبيحٌ أن يكونَ صفةً(*)، وذلك قولُكَ: هذا راقودٌ خلًّا، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: راقودُ خَلٍّ، وراقودٌ من خَلٍّ.

[مصطلح التمييز لم يعرف في عهد سيبويه، وإنما استقرّ في القرن الرابع الهجري زمن ابن السراج المتوفى ٣١٦هـ]

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٨٧):
«ولم يذكر سيبويه نصبه من أيّ وجه، إلّا أنَّ القياس يوجب ما ذكرته، ومثله: لي ملؤه -يعني: الإناءَ- عسلًا، وعندي رطلٌ من الزيت، وتقديره: لي ما يملأ الإناءَ من العسل، ولي ما يملأ الرطل من الزيت، وكذلك القول في: عشرين درهمًا، كأنّك قلت: ما يقادر العشرين من الدراهم، إلّا أنّهم اقتصروا، وردّوه من تعريف الجنس إلى واحد منه منكور للدلالة على الجنس فسمّوه (تمييزًا)».

[رابعًا - ما كان مصدرًا ليس من اسم ما قبله وما أُجري مجراه]

هذا بابُ ما ينتصِبُ؛ لأنَّه ليس من اسمِ ما قَبْلَهُ، ولا هو هو، وذلك قولُكَ: هو ابن عَمِّي دِنْيًا، وهو جاري بيتَ بيتَ. فهذهِ أحوالٌ قَدْ وَقَعَ في كلِّ واحدٍ منها شيءٌ، وانْتَصَبَ؛ كما عَمِلَ (عشرونَ) في (الدرهم) حينَ قُلْتَ: عشرون درهمًا؛ لأنَّ (الدرهمَ) ليس من اسمِ (العشرين)، ولا هو هو.

وَمِثْلُ ذلكَ: هذا درهمٌ وزنًا ومِثْلُ ذلك: هذا حَسِيبٌ جِدًّا، ومثلُ ذلكَ: هذا عربيٌّ حَسْبَهُ، كأنَّهُ قالَ: هو عربيٌّ اكتفاءً. فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّمُ بِهِ، وَلَزِمَتْهُ الإضافةُ كما لَزِمَتْ (جَهْدَهُ) و(طاقَتَهُ). وما لَمْ يُضَفْ مِنْ هذا وَلَمْ تدخلْهُ الألف واللّام، فهو بمنزلةِ ما لَمْ يُضَفْ في ما ذَكَرْنا مِنَ المصادرِ نحو: لقيتُهُ كِفاحًا، وأتيتُهُ جِهارًا.

ومِثْلُ ذلكَ: هذهِ عشرونَ مِرارًا، وهذهِ عشرونَ أضعافًا وقد زَعَمَ يونسُ أنَّ قومًا يقولُونَ: هذهِ عشرونَ أضعافُها، وهذه عشرونَ أضعافٌ، أي: مضاعفةٌ، والنَّصْبُ أكثرُ.

وَمِثْلُ ذلك: هذا درهمٌ سواءً، كأنَّكَ قُلْتَ: هذا درهمٌ استواءً، فهذا تمثيلٌ وَإِنْ لم يُتَكَلَّمْ بِهِ، قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[1].

[ما أُجري مجرى المصادر]:

وهذا شيءٌ يَنْتَصِبُ على أَنَّهُ ليسَ من اسمِ الأوَّلِ ولا هو هو، وذلك قولُكَ: هذا عربيٌّ مَحْضًا، وهذا عربيٌّ قلبًا، فصارَ بمنزلةِ (دِنْيًا) وما أَشْبَهَهُ مِنَ المصادرِ وغيرِها.

والرَّفْعُ فيهِ وَجْهُ الكلامِ، وَزَعَمَ يونسُ ذلكَ، وذلكَ قولُكَ: هذا عَرَبِيٌّ مَحْضٌ، وهذا عربيٌّ قَلْبٌ، كما قُلْتَ: هذا عربيٌّ قُحٌّ، ولا يكون (القُحُّ) إلا صِفَةً.

---

(١) سورة فصلت ١٠.

تعليق:

واعْلَمْ أَنَّ الشيءَ يُوصَفُ (بالشيءِ الذي هو هو وهو من اسمه)، وذلكَ قولُكَ: هذا زيدٌ الطويلُ، ويكونُ (هو هو وليس من اسمِه) كقولِكَ: هذا زيدٌ ذاهبًا، ويُوصَفُ (بالشيءِ الذي ليس بِهِ[1] ولا مِنْ اسمِهِ) كقولِكَ: هذا درهمٌ وزنًا، ولا يكونُ إلا نَصْبًا.

---

(١) أي: ليس هو هو.

[خامسًا - ما يقبح أن يوصف بما بعده]

[الباب الأوّل - ما أفرد فيه المستقرّ أو الموضع]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ؛ لأنَّهُ يَقْبُحُ أنْ يوصفَ بِما بَعْدَهُ وَيُبْنَىٰ علىٰ ما قَبْلَهُ، وذلك قولُكَ: هذا قائِمًا رَجُلٌ، وفيها قائِمًا رَجُلٌ. لمَا لَمْ يَجُزْ أنْ تُوصَفَ الصِّفَةُ بالاسمِ، وَقَبُحَ أنْ تَقُولَ: فيها قائِمٌ، فَتَضَعَ الصفةَ موضعَ الاسمِ كما قَبُحَ: مَرَرْتُ بقائِمٍ، وأتاني قائِمٌ، جَعَلْتَ (القائِمَ) حالًا، وكانَ المبنيُّ على الكلامِ الأوّلِ ما بَعْدَهُ(*). وَلَوْ حَسُنَ أنْ تَقُولَ: فيها قائِمٌ، لجازَ: (فيها قائِمٌ رجلٌ)، لا علىٰ الصِّفةِ ولكنَّهُ كأنَّهُ لمَا قالَ: فيها قائِمٌ، قِيلَ لَهُ: مَنْ هو؟ وما هو؟ فقالَ: (رجلٌ) أو (عبدُ اللهِ)، وقد يجوزُ علىٰ ضَعْفِهِ.

وَحُمِلَ هذا النَّصْبُ علىٰ جوازِ: فيها رجلٌ قائِمًا، وصارَ حينَ أُخِّرَ وَجْهَ الكلامِ فرارًا من القُبْحِ.

[الباب الثاني - ما يكرّر فيه المستقرّ توكيدًا]

[المعرفة]:

هذا بابُ ما يُثَنَّىٰ فيهِ المُسْتَقَرُّ توكيدًا. وليستْ تثنيتُهُ بالتي تَمْنَعُ الرَّفْعَ حالَهُ قَبْلَ التثنيةِ، ولا النَّصْبَ ما كانَ عليهِ قَبْلَ أنْ يُثَنَّىٰ[1]، وذلك قولُكَ: فيها زيدٌ قائمًا فيها. فإنَّما انْتَصَبَ (قائمٌ) باستغناءِ زيدٍ بـ(فيها).

فَإنْ أَرَدْتَ أنْ تُلْغِيَ (فيها) قُلْتَ: فيها زيدٌ قائمٌ فيها، كأنَّكَ قُلْتَ: زيدٌ قائِمٌ فيها فيها، فَيَصيرُ بمنزلةِ قولِكَ: فيكَ زيدٌ راغِبٌ فيكَ.

(*) أي: المبني علىٰ (هذا)، أو (فيها) هو (رجلٌ).

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٦٠١):

«جعل سيبويه تثنية الظروف وهي تكريرها بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ، وجعل التكرير توكيدًا للأوّل لا يغيّر شيئا من حكمه فيما يكون خبرًا وما لا يكون خبرًا».

[النكرة]:

وَتقولُ في النَّكِرَةِ: في دارِكَ رجلٌ قائِمٌ فيها، فتجري (قائمٌ) على الصِّفة. وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: فيها رَجُلٌ قائِمًا فيها، على الجوازِ كما يجوزُ فيها رجلٌ قائِمًا. وَإن شِئْتَ قُلْتَ: أخوكَ في الدارِ ساكنٌ فيها، فَتَجْعَلَ (فيها) صفةً للساكنِ.

المجرى السادس

من إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله

(بناء ما هو هو على المبتدأ وأحواله)

أوّلًا - بناء ما هو هو على المبتدأ.

ثانيًا - تقديم الخبر.

ثالثًا - حذف الخبر.

رابعًا - حذف المبتدأ.

[أوَّلًا - بناء ما هو هو على المبتدأ](*)

هذا بابُ الابتداءِ، فالمبتدأُ: كُلُّ اسمٍ ابْتُدِئَ لِيُبْنَى عليهِ كلامٌ. و(المُبتدأُ) و(المبنيُّ عليه)[1] رَفْعٌ؛ فالابتداءُ لا يكونُ إلا بالبناءِ عليه. فالمبتدأُ: الأوَّلُ، والمَبْنِيُّ: ما بَعْدَهُ عليه، فهو (مُسْنَدٌ) و(مُسْنَدٌ إليه)[2].

[أنواع خبر المبتدأ]:

واعْلَمْ أنَّ المبتدأَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ أنْ يكونَ المبنيُّ عَلَيْهِ شيئًا (هو هو)، أو يكونُ في (مكانٍ)، أو (زمانٍ)[3]. وهذه الثلاثةُ يُذْكَرُ كُلُّ واحدٍ منْها بَعْدَ ما يُبْتَدَأُ.

[بناء ما هو هو]:

فَأمَّا (الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هو هو) فإنَّ المبنيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بهِ كما ارتفَعَ هو بالابتداءِ، وذلكَ قولُكَ: عبدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ؛ ارتَفَعَ (عبدُ اللهِ)؛ لأنَّه ذُكِرَ لِيُبْنَى عليهِ (المنطلِقُ)، وارْتَفَعَ (المنطلِقُ)؛ لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمَنْزِلَتِهِ. [بناء ما هو هو: عبد الله هو المنطلق، والمنطلق هو عبد الله].

(*) تقدّم في الباب الأوّل من هذا الجزء الكلام على بناء (الأماكن) و(الأوقات) على المبتدأ، وههنا استأنف الكلام على بناء (ما هو هو)، ليكتمل الكلام على المبتدأ والخبر.

(1) المبنيّ عليه، أي: الخبر.

(2) شاع لدى المعربين تسمية المبتدأ (المسند إليه)، وتسمية الخبر (المسند)، والعكس هو الصحيح. انظر: ١٦٧.

(3) أنواع الخبر في كتاب سيبويه:

أوَّلًا- ما يكون مكانا، نحو: هو خَلْفَكَ.

ثانيًا- ما يكون زمانا، نحو: الهلالُ الليلةَ.

ثالثًا- ما يكون هو هو، نحو: عبدُ اللهِ منطلقٌ.

ومن أمثلته، نحو: فيها زيدٌ. انظر مؤلفنا في الكتاب: ١/٢٢٠، ٢/٢٣٦.

ونحو: زيدٌ ضربته. انظر مؤلفنا في الكتاب: ١/١٣٧، ٢/١٨١.

[تأخير المبتدأ]:

وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يَسْتَقْبِحُ أَنْ يَقُولَ: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لَمْ تَجْعَلْ (قائِمًا) مُقَدَّمًا مَبْنِيًّا على المبتدأ كما تُؤَخِّرَ وَتُقَدِّمُ، فَتَقُولُ: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو، و(عمرٌو) على (ضَرَبَ) مُرْتفِعٌ. وكانَ الحدُّ أنْ يكونَ مُقَدَّمًا ويكونَ (زيدٌ) مُؤَخَّرًا، وكذلك هذا: الحَدُّ فيه أنْ يكونَ الابتداءُ فيه مُقَدَّمًا. وهذا عربيٌّ جَيِّدٌ، وذلك قولُكَ: تميميٌّ أنا، وَمَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، ورجلٌ عبدُ اللهِ، وَخَزٌّ صُفَّتُكَ.

[ثانيًا- تقديم الخبر]

هذا بابُ ما يَقَعُ موقِعَ الاسم المبتدأ، ويسدّ مَسدَّهُ؛ لأنَّهُ مُسْتقَرٌ لما بَعْدَهُ ومَوْضِعٌ[1]، ولكنْ كلُّ واحدٍ منهما لا يُسْتَغْنَىٰ به عن صاحِبِهِ. فلمَّا جُمِعا استغنىٰ عليهما السكوتُ حتىٰ صارا في الاستغناءِ كقولِكِ (هذا عبدُ اللهِ)، وذلكَ قولُكَ: فيها عبدُ اللهِ. وَمِثْلُهُ: ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وَأينَ زيدٌ، وكيفَ عبدُ اللهِ، وما أَشْبَهَ ذلك.

فمعنىٰ (أيْنَ): في أيِّ مكانٍ، و(كيف): علىٰ أيَّةِ حالةٍ. وهذا لا يكونُ إلا مبدوءًا بِهِ قَبْلَ الاسمِ؛ لأنَّها من حروفِ الاستفهام، فَشُبِّهتْ بـ(هَلْ) و(ألف الاستفهامِ)؛ لأنَّهنَّ يَسْتَغْنَينَ عن الألِفِ، ولا يكنَّ كذلك إلا استفهاما.

[تقديم الخبر: هذا الباب يخالف فيه سيبويه النحويين كافة، فهو عنده أنَّ المبتدأ هو: المستقرّ والخبر عبد الله، أي: متعلّق الجار والمجرور هو المبتدأ، فليس ثمة تقديم وتأخير، وهو الصواب؛ لأنَّك تجيب عن سؤال هو: ما المستقرّ فيها؟، وجوابه المستقرّ فيها عبدُ اللهِ].

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٦٠٧):

«جملة هذا الباب أنَّ المبتدأ الذي خبره ظرف من مكان أو زمان، فرفع الاسم علىٰ ما كان وهو متأخر».

والذي يتضح من عبارة سيبويه أن ليس ثمة تقديم وتأخير؛ لأنَّ المستقرَّ (فيها) يقع موقع الاسم المبتدأ.

[ثالثًا- حذف الخبر]

هذا بابٌ مِنَ الابتداءِ يُضْمَر فيه ما يُبْنىٰ علىٰ الابتداءِ، وذلك قولُكَ: لولا عبدُ اللهِ لكانَ كذا وكذا. أمَّا (لكان كذا وكذا) فحديثٌ مُعَلَّقٌ بحديثِ (لولا). وأمَّا (عبدُ الله) فإنَّهُ مِنْ حديثِ (لولا)، وارْتَفَعَ بالابتداءِ كما يَرْتَفِعُ بالابتداءِ بَعْد (ألِفِ الاستفهام) كقولِكَ: أزيدٌ أخوكَ؟. إنَّما رَفَعْتَهُ علىٰ ما رَفَعْتَ عليه (زيدٌ أخوكَ) غيرَ أنَّ ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ. وكأنَّ المبنيَّ عليه الذي في الإضمارِ كانَ في مكانٍ (كذا وكذا)، فكأنَّه قالَ: لولا عبدُ اللهِ كانَ بذلك المكانِ، ولولا القتالُ كانَ في زمانٍ كذا وكذا، ولكنَّ هذا حُذِفَ حين كثُرَ استعمالهم(*) إيّاهُ في الكلامِ كما حُذِفَ الكلامُ مِنْ (إمّا لا). زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهم أرادُوا: (إنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فافْعَلْ كذا)، وكذا (إمّا لا)[1]، ولكنَّهم حَذَفُوهُ لِكَثْرَتِهِ في الكلامِ.

[استطراد]:

وَمِثْلُ ذلك (حينئذٍ الآنَ) إنَّما تُرِيدُ (واسمَعِ الآنَ)[2]، و(ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ، شيئًا)

(*) أقول: كونه وجودًا عامًا هو سبب الحذف، وكذلك: لاريب فيه، وفي الدار رجل؛ فلو قلت: في الدار رجل يدرس، فليس ثمة حذف، وإنما الجار والمجرور متعلق بالفعل (يدرس)، وهو وجود خاص.

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٤):

«معنى هذا الكلام: أنَّ رجلًا لزمته أشياء يفعلها فامتنع منها، فرضي منه صاحبه ببعضها، فقال: افعل هذا إمّا لا، أي: افعل هذا إنْ لا تفعل جميع ما يلزمك. وزاد (ما) علىٰ (إنْ)، وحذف الفعل وما يتصل به».

(٢) قال السيرافي (المصدر نفسه، ٣/٤):

«أي: كان الشيء الذي ذكر حينئذٍ واسْمَعِ الآنَ».

أي: دعِ الشَكَّ عَنْكَ)[1]؛ فَحُذِفَ لكثرةِ استعمالِهِمْ.

وَما حُذِفَ في الكلامِ لكثرةِ استعمالِهِمْ كثيرٌ، وَمِنْ ذلكَ: هَلْ مِنْ طعامٍ؟ أي، هل من طعام في زمانٍ أو مكانٍ، وإنَّما يُريد هل طعامٌ؛ فـ(مِنْ طعامٍ) في موضع (طعامٌ) كما كانَ: (ما أَتاني مِنْ رَجُلٍ) في موضعِ (ما أتاني رَجُلٌ)، وَمِثْلُهُ جوابُهُ: (ما مِنْ طعامٍ).

(١) قال السيرافي (المصدر نفسه، ٣/٤):

«هذا الحرف ما فسّره من مضى إلى أن مات المبَرد. وفسّره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك، فقال: معناه على كلام قد تقدّم، كأنّ قائلًا قال: زيد ليس بغافلٍ عني. فقال المجيب: (بلى، ما أغفله، انظر شيئًا) أي: تفقّدْ أمْرَكَ، فاحتجّ به على الحذف، يريد: حذف (انظر) الناصب (شيئًا)».

[رابعًا - حذف المبتدأ]

هذا بابٌ يكونُ المبتدأُ فيه مُضمَرًا ويكونُ المبنيُّ عَلَيْهِ مُظهَرًا، وذلكَ أَنَّكَ رَأَيْتَ صورةَ شخصٍ، فصارَ آيةً لَكَ علىٰ معرفةِ الشخص، فَقُلْتَ: عبدُ اللهِ وربِّي، كأنَّكَ قُلْتَ: ذاكَ عبدُ اللهِ، أو هذا عبدُ اللهِ. أو سَمِعْتَ صوتًا، فَعَرَفْتَ صاحِبَ الصوتِ، فصارَ آيةً لَكَ علىٰ مَعْرِفَتِهِ، فَقُلْتَ: زيدٌ وربِّي. أو مَسَسْتَ جَسَدًا، أو شَمِمْتَ رِيحًا فَقُلْتَ: (زيدٌ) أو (المِسْكُ). أو ذُقْتَ طعامًا، فَقُلْتَ: (العسلُ). وَلَوْ حُدِّثْتَ عَنْ شمائِلِ رَجُلٍ، فصارَ آيةً لَكَ علىٰ مَعْرِفَتِهِ لَقُلْتَ: (عبدُ اللهِ)، كأنَّ رجلًا قالَ: مَرَرْتُ برجلٍ راحِمٍ للمساكينِ بارٍّ بوالدَيْهِ، فَقُلْتَ: فلانٌ واللهِ.

*****
***
*

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكّاء)

القسم الأوَّل

النحو

الجزء الثالث

الإسناد الذي بمنزلة الفعل

(الحروف الخمسة، كم، النداء، النفي بلا، الاستثناء)

أ. د. محمد كاظم البكّاء

مقدمة محقِّق الكتاب

أ. د. محمد كاظم البكّاء

درس سيبويه في قسم النحو من الكتاب أبواب الكلم والكلام، وإسناد الفعل، وقد جعلناه (الجزء الأوَّل) منه، ثم تبعه (الجزء الثاني) وهو في إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله. وتابعنا سيبويه في الكتاب فوجدناه قد تابع دراسة أبواب الحروف الخمسة، وكم، والنداء، والنفي بلا، ثم الاستثناء، وقد وجدنا جميع هذه الأبواب بمنزلة الفعل في العمل النحوي؛ ولذلك جعلناها في جزء يستقل بها وهو هذا الجزء الذي أسميناه (الإسناد الذي بمنزلة الفعل)، قال سيبويه في الحروف الخمسة: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل في ما بعدها، كعمل الفعل في ما بعده، وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل»، وعمل (العشرين) عبارة استعملها سيبويه للتعبير عن أمور عديدة، منها أنَّها تعمل عمل اسم الفاعل في ما بعده، فهو يقول في عملها: «عملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدًا؛ لأنَّ (زيدًا) ليس من صفة الضارب ولا محمولًا على ما حمل عليه الضارب». وعليه عمل (كم)، قال سيبويه: «واعلمْ أنَّ (كم) تعمل في كلِّ شيء، حسن للعشرين أن تعمل فيه». وقال في (النداء): «اعلمْ أنَّ النداء: كلُّ اسم مضاف إليه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب»، وقال في موضع آخر: «صار (يا) بدلًا من اللَّفظ بالفعل»، وقد حمل عمل (لا) النافية على عمل (إنَّ)، قال: «(لا) تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها». وقال في (الاستثناء): «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا؛ لأنَّه مخرج ممَّا أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا». وهذا قول الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ وهذا التتابع لهذه الأبواب في كتاب سيبويه يكشف عن العلاقات في ما بينها في عملها في حين تناثرت هذه الموضوعات النحوية

في منهج النحويين المتأخرين على وجه لا تدرك أنَّها في أسلوب واحد من الكلام يمكن أن نعبِّر عنه بالعلاقة: (أداة بمنزلة الفعل + اسم منصوب أو في محل نصب). وهكذا نستطيع أن نكشف عن العلاقات في أساليب الكلام؛ ومن ثَمَّ نستطيع أن ندرك قواعد النحو التي تنظم هذه الأساليب ونفهمها فهمًا صحيحًا، متمنيًا أن يفيد طلبة اللغة والنحو من هذا المنهج في دراسة لغة القرآن الكريم، والله من وراء القصد.

❁

الفهرست العام للجزء الثالث

(الإسناد الذي بمنزلة الفعل)

رابعًا - أبواب استدراك في حروف النداء وفي ما أجري مجرىٰ النداء.

خامسًا - أبواب استطراد في ما يعرض للمنادىٰ (الترخيم).

النفي بـ(لا):

أوَّلًا - أحكام النفي بـ(لا).

ثانيًا - المنفي المضاف بلام الإضافة (لك). (لا غلامَ لك).

ثالثًا - ثبوت التنوين في الأسماء المنفية (لا خيرًا منه لك).

رابعًا - وصف المنفيّ الذي قد ينوّن (لا غلامَ ظريفًا لك).

خامسًا - وصف المنفيّ الذي لزم التنوين (لا رجلَ اليومَ ظريفًا).

سادسًا - وصف المنفيّ الذي لزم النون (لا غلامينِ ظريفينِ لك).

سابعًا - ما يجرىٰ علىٰ موضع (لا) (فلسنا بالجبال ولا الحديدا).

ثامنًا - نفي النكرة وما نزّل منزلتها ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾.

تاسعًا - نفي المعرفة (لا غلامَ لك ولا العباسُ).

عاشرًا - (لا) غير عاملة (لا مرحبًا ولا أهلًا).

الاستثناء:

أوَّلًا - تمهيد في أدوات الاستثناء.

ثانيًا - أبواب الاستثناء بـ(إلا).

ثالثًا - أبواب الاستثناء بما فيه معنىٰ (إلا)

الحروف الخمسة

(الحروف المشبّهة بالفعل)

أوّلًا - عمل الحروف الخمسة.

ثانيًا - حذف خبر الحروف الخمسة.

ثالثًا - الحمل على اسم إنّ وأخواتها.

رابعًا - وصف اسم إنّ وأخواتها.

خامسًا- نصب الحال في الحروف الخمسة(*).

(*) هذه العنوانات بين أقسام الكتاب زدناها لغرض التصنيف المنهجي.

[أوَّلًا - عمل الحروف الخمسة]

هذا بابُ الحروفِ الخمسةِ التي تَعْمَلُ في ما بَعْدَها كَعَمَلِ الفِعْلِ في ما بَعْدَهُ، وهي مِنَ الفِعْلِ بِمَنْزِلةِ (عِشرينَ) مِنَ الأسماءِ التي بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ(*)، وهي: (إنَّ)، و(لكنَّ)، و(لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، و(كأنَّ)، وذلك قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ، وَإنَّ عمرًا مسافِرٌ، وإنَّ زيدًا أخوك، وكذلكَ أخواتُها[1].

وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنها عَمِلَتْ عَمَلَيْنِ: الرَّفعَ والنَّصبَ، كما عَمِلَتْ (كانَ) الرَّفْعَ والنَّصْبَ حينَ قُلْتَ: كانَ أخاك زيدٌ.

[الأمثلة]:

١- وتَقولُ إنَّ فيها زيدًا قائمًا، وَإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ على إلغاءِ (فيها).

٢- ونحو قولِهِ تعالى جدّه: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ﴾[2] أي: (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمْثَلُ).

٣- واعْلَمْ أنَّهُمْ يَقولُونَ: إنْ زيدٌ لَذاهِبٌ، وَإنْ عمرٌو لخيرٌ مِنْكَ. لمّا خَفَّفَها جَعَلَها

(*) أراد بالأسماء التي بمنزلة الفعل اسم الفاعل واسم المفعول وما يعمل عمل الفعل.

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٦٠٧):

«شبّه سيبويه هذه الحروف في نصب ما بعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها، وجعل منزلتها من الفعل في الشبه كمنزلة (عشرون) في نصبها ما بعدها من (ضاربين)... فإذا قال: هذه عشرون درهمًا، فتقديره: (هذه الدراهم تقادر أو تساوي أو تماثل أو توازن عشرين)».

[لقد وهم السيرافي، فإنَّ النصب بعشرين بسبب تمام الكلام بالنون؛ ولثقل هذه العوامل؛ ولذلك تقول: إنما المؤمنون أخوة؛ حين أبعدت تأثيرها الصوتي بـ(ما)].

(٢) سورة محمد ٢١.

بمنزلةِ (لكنْ) حِينَ خَفَّفها، وَألْزَمَها (اللَّام)؛ لئلا تَلْتَبِسَ بـ(إنْ) التي هي بمنزلةِ (ما) التي تَنْفي بِها.

وقالَ تعالى ذِكْرُهُ: ﴿وإنْ كلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُون﴾[1] إنَّما هي (الجميعُ) و(ما) لَغْوٌ، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإنْ وَجَدْنا أكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾[2]، ﴿وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذِبِينَ﴾[3].

---

(١) سورة يس ٣٢.

قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«وهي قراءة جمهور السبعة، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: (لما) بلا تشديد. والقول فيها كالقول في الآية السابقة».

(٢) سورة الأعراف ١٠٢.

(٣) سورة الشعراء ١٨٦.

[ثانيًا - حذف خبر الحروف الخمسة]

هذا بابُ ما يَحْسُنُ عليه السكوتُ في هذهِ الحروفِ الخمسةِ؛ لإضمارِكَ ما يكونُ مستَقَرًّا لها وموضِعًا لو أظْهَرْتَهُ، وذلكَ: إنَّ مالًا وَإنَّ وَلَدًا وَإنَّ عددًا، أي: إنَّ لهم مالًا. فالذي أضْمَرْتَ (لَهُمْ).

وَيَقُولُ الرجلُ للرجلِ: هل لكمْ أحَدٌ إنَّ الناسَ ألْبٌ عليكم، فَيَقُولُ: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا، أي: إنَّ لنا[1].

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/١٧):

«قال الفراء: إنَّما تحذف مثل هذا إذا كرِّرت (إنَّ)؛ ليعرف أنَّ أحدهما مخالف للآخر عند من يظنّه غير مخالف. ويحكي أنَّ إعرابيًا قيل له: الزَّبابَةُ الفأرةُ؟ فقال: إنَّ الزبابةَ وإنَّ الفارةَ، أي:إنَّ هذه مخالفة لهذه».

أقول: لعلها «النبابة» -بالذال-؛ لأنَّ (الزبابة) جنس من الحشرات يكثر في أوربة الشمالية.

[ثالثًا - الحمل على اسم إنَّ وأخواتها]

هذا بابُ ما يكونُ محمولًا(*) على (إنَّ)، فَيُشارِكُ فيها الاسمَ الذي وَلِيها ويكونُ محمولًا على الابتداءِ.

[العطف بالواو]:

فَأَمَّا ما حُمِلَ على الابتداءِ فقولُكَ: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وَإنَّ زيدًا منطلِقٌ وسعيدٌ. فـ(عمرٌو) و(سعيدٌ) يرتفعانِ على وجهينِ، فَأَحَدُ الوجهينِ حَسَنٌ والآخرُ ضعيفٌ:

فَأَمَّا الوجهُ الحسنُ فأنْ يكونَ محمولًا على الابتداءِ؛ لأَنَّ معنى (إنَّ زيدًا منطلقٌ): زيدٌ منطلِقٌ، وَ(إنَّ) دَخَلَتْ توكيدًا، كأَنَّهُ قالَ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ وعمرٌو. وفي القرآنِ مِثْلُهُ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(1).

وَأَمَّا الوجهُ الآخرُ الضَّعيفُ فَأَنْ يكونَ محمولًا على الاسمِ المُضْمَرِ في (المنطلِقِ) و(الظَّريفِ). فإذا أَرَدْتَ ذلكَ، فَأَحْسَنُهُ أَنْ تَقُولَ: منطلقٌ هو وعمرٌو، وَإنَّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو.

[التوكيد]:

وَإذا قُلْتَ: إنَّ زيدًا فيها، وَإنَّ زيدًا يقولُ ذاكَ، ثُمَّ قُلْتَ: (نَفْسُهُ) فالنَّصْبُ أَحْسَنُ. وَإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَحْمِلَهُ على المُضْمَرِ فَعَلَ: (هو نَفْسُهُ).

[العطف بلا]:

وَإذا قُلْتَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عمرٌو، فتفسيرُهُ كتفسيرِهِ مَعَ

(*) يعني (الحمل) - ههنا - العطف والتوكيد.

(1) سورة التوبة ٣.

وَإذا قُلْتَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عمرٌو، فتفسيرُهُ كتفسيرِهِ مَعَ (الواوِ). وإذا نَصَبْتَ فتفسيرُهُ كَنَصْبِهِ مَعَ (الواوِ)، وذلكَ قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عَمْرًا.

وَإذا قُلْتَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عمرٌو، فتفسيرُهُ كتفسيرِهِ مَعَ (الواوِ). وإذا نَصَبْتَ فتفسيرُهُ كَنَصْبِهِ مَعَ (الواوِ)، وذلكَ قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عَمْرًا.

[تعليق]:

واعْلَمْ أنَّ (لَعَلَّ) و(كأنَّ) و(لَيْتَ) ثلاثَتَهُنَّ يجوزُ فيهِنَّ جميعُ ما جازَ في (إنَّ)، إلا أنَّهُ لا يُرْفَعُ بَعْدَهُنَّ شيءٌ على الابتداءِ؛ وَمِنْ ثَمَّ اختارَ النّاسُ: لَيْتَ زيدًا مُنْطَلِقٌ وعمرًا"(*)، وَقَبُحَ عندهم أنْ يحمِلُوا (عمرًا) على المُضْمَرِ حَتّى يقولوا: (هو). وَلم تَكُنْ (لَيْتَ) واجبةً ولا (لَعَلَّ) ولا (كأنَّ) فَقَبُحَ عندهم أنْ يُدْخِلوا الواجبَ في موضع التَّمني، فَيَصيرُوا قَدْ ضَمُّوا إلى الأَوَّلِ ما ليسَ على معناهُ بمنزلةِ (إنَّ). (ولكنَّ) بمنزلةِ (إنَّ)"(*).

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٢٣):

«حَمْلُ المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغيّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي، فلذلك لم يحملوه على الابتداء. ألا ترى أنّا لو قلنا: ليت زيدًا منطلقٌ وعمرٌو مقيمٌ، على عطف جملة على جملة، كان (عمرو مقيم) خارجًا عن التمني».

[رابعًا - وصف اسم إنَّ وأخواتها]

هذا بابُ ما تستوي فيه الحروفُ الخمسةُ، وذلكَ قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلقٌ العاقِلُ اللَّبيبُ، فـ(العاقِلُ اللَّبيبُ) يرتفعُ علىٰ وجهينِ: علىٰ الاسم المُضمَر في (منطلقٌ)، كأنَّهُ بدلٌ مِنهُ، فيَصيرُ كقولِكَ مَرَرْتُ بِهِ زيدٍ، إذا أَرَدْتَ جوابَ (بِمَنْ مَرَرْتَ؟)، فكأنَّهُ قيلَ لَهُ: مَنْ ينطلِقُ؟ فقالَ: زيدٌ العاقلُ اللَّبيبُ. وَإنْ شاءَ رَفَعَهُ علىٰ: مَرَرْتُ بِه زيدٌ، إذا كانَ جوابَ (مَنْ هو؟) فتقولُ: زيدٌ، كأنَّهُ قِيلَ له: مَنْ هو؟ فقالَ: العاقلُ اللَّبيبُ.

[وجه النَّصب]:

وَإنْ شاءَ نَصَبَهُ علىٰ الاسمِ الأوَّلِ المنصوبِ.

[جواز الوجهين]:

وَقَدْ قَرأَ النَّاسُ هذهِ الآيةَ علىٰ وجهينِ: ﴿قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بالحقِّ عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾[1]، و﴿عَلَّامَ الغُيُوبِ﴾[2].

---

(١) سورة سبأ ٤٨.

(٢) قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«وقراءة الرّفع هي قراءة الجمهور. وقراءة النصب لعيسىٰ، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبي حيوة، وحرب عن طلحة. تفسير أبي حيان ٧/٢٩٢».

[خامسًا - نصب الحال في الحروف الخمسة]

هذا بابٌ يَنْتَصِبُ فيهِ الخَبَرُ بَعْدَ الأحرفِ الخمسةِ انتصابَهُ إذا كانَ ما قَبْلَهُ مبنيًا على الابتداءِ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ في أنَّهُ حالٌ، وأنَّ ما قَبْلَهُ قد عَمِلَ فيه، وَمَنَعَهُ الاسمُ الذي قَبْلَهُ أنْ يكونَ محمولًا على (إنَّ)، وذلكَ قولُكَ: إنَّ هذا عبدُ اللهِ منطلقًا(*)، وقالَ اللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[1]، وقد قرأها بعضُ النّاسِ: ﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ واحِدَةٌ﴾[2] حَمَلَ (أُمَّتُكُمْ) على (هذه)، كأنّه قال: (إنَّ أُمَّتَكُمْ كُلُّها أُمَّةٌ واحِدَةٌ).

[وجه الرّفع]:

وَتَقُولُ: إنَّ هذا الرجلَ منطلقٌ، فيجوزُ في (المنطلق) هنا ما جازَ فيهِ حِينَ قُلْتَ: هذا الرجلُ منطلقٌ إلا أنَّ (الرجلَ) هنا يكونُ خبرًا للمنصوبِ وصفةً لهُ، وهو في تلك الحالِ يكونُ صفةً لمبتدأ أو خبرًا لهُ

واعْلَمْ أنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يغلطونَ[3] فيَقُولونَ: إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ، وَإنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ[4]؛ وذلكَ أنَّ معناهُ معنى الابتداءِ، فيُرى أنَّهُ قالَ: (هُمْ).

(*) انظر: (المجرى الرابع من الجزء الثاني).

(1) سورة الأنبياء ٩٢. وفي سورة المؤمنين٥٢: ﴿وَإِنَّ هذهِ...﴾ بالواو في أولها.

(2) قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«ورفع (أمتكم) مع نصب (أمّة) هي قراءة الجمهور. ونصبها مع رفع (أمّة) هي قراءة الحسن. تفسير أبي حيان ٦/٣٣٧».

(3) يغلطون، أي يتوهمون عامدين.

(4) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٣٤):

«قد ذكر بعض النحويين أنَّ الغلط إنّما وقع في (أنّهم أجمعون)؛ لأنَّ لفظ (هم) يكون للرفع في قولك: هم قائمون، وأشباه ذلك، فتوهموا أنّهم في تقديرهم أجمعون، وجعل (أنّك وزيد) في معنى (أنت وزيد ذاهبان)، والغلط فيه أنَّ (ذاهبان) خبر الكاف في (أنّك) وهو منصوب بـ(أنَّ) و(زيد) وهو مرفوع بالابتداء، وخبر (إنَّ) يرتفع بغير الذي يرتفع به خبر الابتداء. ولو قال: أنّك ذاهب وزيد، كان من أجود الكلام على ما بينّاه. وفي مذهب الكوفيين (أنّك وزيد ذاهبان) جائز لا غلط فيه».

كَمْ وما أُجري مجراها

أوَّلًا- كم في الاستفهام والخبر.

ثانيا- ما جرىٰ مجرىٰ كم في الاستفهام.

ثالثا- ما ينصب نصب كم من المقادير.

رابعًا-ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير.

خامسًا- ما ينصب بنعم وبئس والتعجب.

[أَوَّلًا- كم في الاستفهام والخبر]

هذا بابُ (كم): اعْلَمْ أنَّ لـ(كَمْ) موضعَين: فأحدُهما: (الاستفهامُ)، وهو الحرفُ المُسْتَفْهَمُ بِهِ بِمنزلةِ (كيفَ) و(أينَ). والموضِعُ الآخَرُ: (الخَبَرُ) ومعناهُ معنى (رُبَّ).

وهي تكونُ في الموضعينِ اسمًا فاعلًا (*)، ومفعولًا، وظرفًا، ويُبْنَى عَلَيها.

[كم في الاستفهام]:

أمَّا(كم)في الاستفهام إذا أُعمِلَتْ في ما بَعْدَها فهي بِمنزلةِ اسمٍ يَتَصرَّفُ في الكلامِ مُنوَّنٍ قد عَمِلَ في ما بعده؛ وذلك الاسمُ (عشرونَ) وما أَشْبَهَهَا نحو: ثلاثينَ وأربعينَ.

وَإذا قالَ لك رَجُلٌ: كَمْ لَكَ؟ فَقَدَ سألَكَ عن عددٍ؛ لأنَّ (كَمْ) إنَّما هي مسألَةٌ عَنْ عددٍ هاهنا، فعلى المجيبِ أنْ يَقُولَ: عشرونَ أو ما شاءَ ممَّا هو أسماءٌ لِعدَدٍ. فإذا قالَ لكَ: كَمْ لَكَ درهمًا؟ فَفسَّرَ ما يَسْأَلُ عَنْهُ، قُلْتَ: عشرونَ درهمًا، فَعَمِلَتْ (كم) في (الدراهِمِ) عَمَلَ (العشرينَ) في (الدرهِمِ). و(لكَ) مبنيَّةٌ على (كَمْ)[1].

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/٤٤):

«(كم) لا تكون فاعلة؛ لأنَّها أوَّل الكلام في اللفظ، فإذا كان الفعل لها فإنَّما يرتفع ضميرها وهي مرفوعة بالابتداء. وإنَّما سمَّاها فاعلة؛ لأنَّ الفعل في المعنى لها».

أقول: قال سيبويه فيما يأتي من هذا الباب:

«(وكم) رجلًا أتاك»، أقوى من (كم أتاك رجلًا)، و(كم) هاهنا فاعلة»، وقال: «لأنَّها لا تكون إلَّا مبتدأة، ولا تؤخّر فاعلة ولا مفعولة».

سمَّاها (فاعلة)؛ لأنها على تقدير (أتاك عشرون رجلًا)، وأعربها (مبتدأ) في نحو: (كم جريبًا أرضك)؛ لأنَّها على تقدير (عشرون جريبًا أرضك) وهكذا. وإنَّما قُدِّمَتْ على الفعل؛ لأنَّها من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

(١) أي: (كم) مبتدأ، و(لك) خبر.

وَسَأَلْتُهُ عن: على كم جذعٍ بيتُكَ مبنيٌّ؟ فقالَ: القياسُ النَّصْبُ، وهو قولُ عامَّةِ النّاسِ. فَأَمَّا الذين جَرُّوا فَإِنَّهم أرادوا معنى (مِنْ)، ولكنَّهم حَذَفُوها ههنا تخفيفًا على اللِّسانِ، وَصَارَتْ (على) عِوَضًا منها.

[استطراد في الحذف والتعويض]:

وَمِثْلُ ذلكَ: اللهِ لا أَفْعَلُ. وَإذا قُلْتَ: لاها اللهِ لا أَفْعَلُ، لم يكنْ إلا الجرُّ وذلكَ أَنَّهُ يُرِيدُ: (لا واللهِ)، ولكنَّهُ صار (ها) عوضًا مِنَ اللَّفظِ بالحرفِ الذي يَجُرُّ، وعاقَبَهُ.

وَمِثْلُ ذلك: آللهِ لَتَفْعَلَنَّ؟ إذا اسْتَفْهَمْتَ. أَضْمَرُوا الحرف الذي يَجُرُّ وَحَذَفُوا تخفيفًا على اللِّسانِ، وصارَتْ أَلِفُ الاستفهامِ بدلًا منه في اللَّفْظِ معاقِبًا.

[كم في الخَبَر]:

١- [وجه الجرّ بالإضافة (قول سيبويه)]:

واعْلَمْ أَنَّ (كَمْ) في الخبرِ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ يَتَصَرَّفُ في الكلامِ غيرِ مُنَوَّنٍ، يَجُرُّ ما بَعْدَهُ إذا أُسْقِطَ التنوينُ، وذلك الاسمُ نحْوُ: (مائتي درهمٍ)، فانْجَرَّ (الدرهمُ)؛ لأَنَّ التنوينَ ذَهَبَ ودَخَلَ في ما قَبْلَهُ. والمعنى معنى (رُبَّ)، وذلكَ قولُكَ: كَمْ غُلامٍ لكَ قد ذَهَبَ.

[٢- وجه النّصب]:

واعْلَمْ أَنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يُعْمِلُونَها في ما بَعْدَها في الخَبَرِ كما يُعْمِلُونَها في الاستفهامِ، فَيَنْصِبُونَ بِها كأَنَّها اسمٌ مُنَوَّنٌ. وَيَجُوزُ لها أَنْ تَعْمَلَ في هذا المَوْضِعِ في جميعِ ما عَمِلَتْ فيه (رُبَّ) إلاَّ أَنَّها تَنْصِبُ لأَنَّها مُنَوَّنَةٌ. ومعناها مُنَوَّنَةً وغيرَ مُنَوَّنَةٍ سواءٌ؛ لأَنَّهُ لو جازَ في الكلامِ أو اضْطُرَّ شاعِرٌ فقالَ: ثلاثةٌ أثوابًا، كانَ معناهُ معنى (ثلاثةُ أثوابٍ).

[٣- وجه الجرّ بإضمار الجارّ (قول الخليل)]:

وَقَدْ قالَ بعْضُهم: (كم) على كُلِّ حالٍ مُنَوَّنَةٌ، ولكنَّ الذين جَرُّوا في الخَبَرِ أضْمَرُوا (مِنْ) كما جازَ لَهُمْ أَنْ يُضْمِرُوا (رُبَّ).

[استطراد في إضمار الجارّ]:

وَزَعَمَ الخليلُ أنَّ قَوْلَهم: لاهِ أبوكَ، وَلَقِيتَهُ أمسِ، إنَّما هو على: للهِ أبوكَ، وَلَقِيتَهُ بالأمسِ، ولكنَّهم حذفُوا الجارَ والألِفَ واللّام تخفيفًا على اللِّسانِ.

[أمثلة الباب]:

[١- وجه النصب]:

وَقَالَ: إذا فَصَلْتَ بَيْنَ (كَمْ) وَبَيْنَ الاسمِ بشيءٍ، اسْتَغْنَى عليهِ السكوتُ أم لَمْ يَسْتَغنِ، فاحْمِلْهُ على لُغَةِ الذينَ يَجْعَلُونَها بِمَنْزِلَةِ اسمٍ مُنوَّنٍ؛ لأنَّهُ قَبِيحٌ أنْ تَفْصِلَ بينَ الجارّ والمجرورِ؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارّ، فصارا كأنَّهما كلمةٌ واحدةٌ.

[٢- وجه الرفع]:

وَإنْ شاءَ رَفَعَ، فَجَعَلَ (كم) البِرارَ التي نالَهُ فيها الفَضْلُ، فارْتَفَعَ (الفَضْلُ) بـ(نالني)، فَصَارَ كقولِكَ: (كَمْ قَدْ أتاني زيدٌ)، فـ(زيدٌ) فاعلٌ، و(كَمْ) مفعولٌ فيها، وهي (البِرارُ) التي أتاهُ فيها، وليسَ (زيدٌ) مِنَ (البِرارِ).

[٣- وجه الجرّ]:

وَقد يجوزُ في الشِّعْرِ أنْ تَجُرَّ، وَبَيْنَها وَبَيْنَ الاسمِ حاجِزٌ، فَتَقُولُ: كَمْ فيها رَجُلٍ.

[ثانيًا- ما جرى مجرى كم في الاستفهام]

كنايات العدد

[كذا وكذا]:

هذا بابُ ما جَرَىٰ مَجْرَىٰ (كم) في الاستفهامِ، وذلك قولُكَ: لَهُ كذا وكذا درهمًا، وهو مبهمٌ في الأشياءِ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ)، وهو كنايةٌ للعددِ بِمنزلةِ (فلانٍ) إذا كَنَيْتَ بِهِ في الأسماءِ، وكقولِكَ: كانَ مِنَ الأمرِ ذَيَّةَ وَذَيَّةَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ، وَكَيْتَ وَكَيْتَ. صارَ ذا بمنزلةِ التنوينِ؛ لأنَّ المجرورَ بمنزلةِ التنوينِ.

[كأيِّنْ]:

وكذلكَ: كَأَيِّنْ رجلًا قَدْ رَأَيْتُ، زَعَمَ ذلكَ يونسُ، وكَأَيِّنْ قد أتاني رَجلًا، إلا أَنَّ أكثرَ العَرَبِ إنَّما يتكلَّمون بها مَعَ (مِنْ)، قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَأَيِّن مِن قَرْيَةٍ﴾[1]. أَلْزَموها (مِنْ) لأنَّها توكيدٌ، فَجُعِلَتْ كأنَّها شيءٌ يتمُّ بِهِ الكلامُ، وصارَ كالمَثَلِ. وَمِثْلُ ذلكَ: ولا سِيَّما زيدٍ[2]، فَرُبَّ توكيدٍ لازِمٌ حتىٰ يَصِيرَ كَأنَّهُ من الكلمةِ. و(كَأَيِّنْ) معناها معنىٰ (رُبَّ). وَإنْ حَذَفْتَ (مِنْ) و(مَا) فَعَرَبِيٌّ[3].

[تعقيب]:

وقالَ: (كذا) و(كأيِّنْ) عملتا في ما بعدهما كعملِ (أَفْضَلِهم) في (رجلٍ) حينَ قُلْتَ:

---

(١) سورة الحج ٤٨، سورة الطلاق ٨.

(٢) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«أي في لزوم (ما) الزائدة للتوكيد».

(٣) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«أي: إنْ حذفت (من) من (كأيِّنْ) و(ما) مع (لا سيما)».

أفضلُهم رجلًا، فصارَ (أيٌّ) و(ذا) بمنزلةِ التنوينِ كما كانَ (هم) بمنزلةِ التنوينِ[1].

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كأنَّهم قالُوا: لَهُ كالعددِ درهمًا، وكالعددِ مِنْ قريةٍ[2]. فهذا تمثيلٌ وَإِنْ لَمْ يُتكلَّمْ بِهِ.

وَإِنَّما تجيءُ (الكافُ) للتشبيه، فتصيرُ وما بعدها بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، من ذلكَ قولُكَ: (كأَنَّ)، أَدْخَلْتَ (الكافَ) على (أَنَّ) للتشبيه.

---

(١) أراد (هم) في قولك (أفضلهم)، وقصد أنَّ اللفظ يتم بها كما يتم بالتنوين؛ فالعامل إذًا هو تمام اللفظ نحو قولك (هذه عشرون درهمًا).

(٢) أراد الإشارة إلى الآية الكريمة ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾.

[ثالثًا- ما ينصب نصب كم (تمييز المقادير)]

هذا بابُ ما يَنْصِبُ نَصْبَ (كَمْ) إذا كانتْ مُنَوَّنَةً في الخبرِ والاستفهامِ، وذلك ما كانَ مِنَ المقاديرِ، وذلكَ قولُكَ: ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سَحابا، ولي مثْلُهُ عبدًا، وما في الناس مِثْلُهُ فارسًا، وعليها مِثْلُها زُبْدًا.

وذلك أنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: لي مِثْلُهُ مِنَ العبيدِ، ولي مِلْؤُهُ مِنَ العَسَلِ، وما في السماءِ موضعُ كفٍّ مِنَ السَحابِ، فحذفَ ذلكَ تخفيفًا كما حذَفَهُ مِنْ (عشرين) حينَ قالَ: (عشرون درهمًا)، وصارتِ الأسماءُ المضافُ إليها المجرورةُ بمنزلةِ التنوينِ.

[رابعًا- ما يَنْتَصِبُ انتصابَ الاسمِ بعد المقاديرِ]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ انتصابَ الاسمِ بعد المقاديرِ، وذلكَ قولُك: وَيْحَهُ رَجُلًا، ولله دَرُّهُ رجلًا، وَحَسْبُكَ بِهِ رجلًا، وما أشبهَ ذلكَ[1] "- وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: وَيْحَهُ مِنْ رجلٍ، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ، ولله دَرُّهُ مِنْ رَجلٍ، فَدخولُ (مِنْ) ههنا كدخولِها في (كَمْ) توكيدًا- وانْتَصَبَ (الرجلُ)[2]؛ لأنَّهُ ليس مِنَ الكلامِ الأوَّلِ، وَعَمِلَ فيه الكلامُ الأوَّلُ، فَصارَتْ (الهاء) بمنزلةِ لتنوينِ. وَمَعَ هذا أيضًا أنَّكَ إذا قُلْتَ: (وَيْحَهُ) فقد تَعَجَّبْتَ وَأَبْهَمْتَ، مِنْ أيِّ أمورِ الرَّجلِ تَعَجَّبْتَ؟ وأيُّ الأنواع تَعَجَّبْتَ منه؟ فإذا قُلْتَ: (فارسًا) أو (حافظًا) فقد اخْتَصَصْتَ وَلَمْ تُبْهِمْ، وَبَيَّنْتَ في أيِّ نوعٍ هو.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/٥٩):
«جميع ما ذكر في هذا الباب من (الهاءات) إنمـا هو ضمير ما قد ذكر. وإنما يجري ذكر رجل زيد أو عمرو، فيثنى عليه ويذكر اللفظ الذي يستحق به المدح، فيقال: ويحه رجلًا. فإذا قلت ذلك دَلَّكَ على أنه محمود في الرجال متعجب من فضله. وإذا قلت: (ويحه فارسًا) دللت على أنه متعجب منه في فروسيته».
(*) ههنا استطراد في بيان حالة الجر بـ(من).
(٢) يشير إلى أمثلة الباب نحو: ويحه رجلًا.

[خامسًا- نِعْمَ وبِئْسَ وما جرىٰ مجراهما]

هذا بابُ ما لا يَعْمَلُ في المعروفِ إلا مُضْمرًا[1]؛ وذلكَ لأنَّهم بَدَأُوا بالإضمارِ لأنَّهم شَرَطُوا التفسيرَ. وذلكَ نَوَوْا، فجرىٰ ذلك في كلامِهِمْ هكذا كما جَرَتْ (إنَّ) بمنزلةِ الفعلِ الذي تقدَّمَ مفعولُهُ قَبْلَ الفاعِلِ، فَلَزِمَ هذا هذه الطريقَةَ في كلامِهِمْ كما لَزِمَتْ (إنَّ) هذهِ الطريقةَ في كلامِهِمْ[2].

[أوَّلًا- نعم وبئس]:

وما انْتَصَبَ في هذا البابِ فإنَّهُ يَنْتَصِبُ كانتصابِ ما انْتَصَبَ في (بابِ حَسْبُكَ بِهِ، وَوَيْحَهُ)، وذلكَ قولُهُمْ: نِعْمَ رَجُلًا عبدُ اللهِ، كأنَّكَ قُلْتَ: حَسْبُكَ بِهِ رجلًا عبدُ اللهِ؛ لأنَّ المعنىٰ واحدٌ.

[ثانيًا- رُبَّه]:

وَمِثْلُ ذلكَ: رُبَّهُ رجلًا، كأنَّكَ قُلْتَ: (وَيْحَهُ رجلًا) في أنَّه عَمِلَ في ما بعده كما عَمِلَ (وَيْحَهُ) في ما بعده لا في المعنىٰ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/٦٦، ٦٧):

«رَدَّ أبو العباس محمد بن يزيد علىٰ سيبويه ترجمة الباب وَألزمه فيه لمناقضة؛ لأنَّه قال: (هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمرًا) ثم جاء بعده: (نعم لرجل عبد الله)، فجاء بـ(الرجل) مظهرًا. والذي أراد سيبويه: أنَّه لا يعمل في المعروفِ إلَّا مضمرًا إذا بنىٰ ذلك المعروف علىٰ أن يفسَّر بما بعده، ولا يكون ذلك إلَّا مضمرًا، وشبَّهه بقولك: إنَّه كرام قومك، وإنَّه ذاهبة أمتك. فـ(الهاء) إضمار الحديث الذي يأتي بعده، ولا يجيء إلا مضمرًا؛ لأنَّه قد لزمه التفسير، وكذلك الاسم الذي تعمل فيه (نِعْمَ). وما يبنىٰ علىٰ التفسير لا يكون إلا مضمرًا».

(٢) أي: أنَّك إذا قلت: نعم رجلًا عبدُ الله، قدمت المنصوب علىٰ المرفوع كما تفعل في مدخولي (إنَّ).

[استدراك]:

وأمّا قولهم: نِعْمَ الرَّجلُ عبدُ اللهِ، فهو بمنزلةِ (ذَهَبَ أخوهُ عبدُ اللهِ) عَمِلَ (نِعْمَ) في (الرجلِ) ولم يَعْمَلْ في (عبدُ الله). وإذا قالَ: عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ، فهو بمنزلةِ (عبدُ اللهِ ذهَبَ أخوهُ)، كأنّهُ قالَ: نِعْمَ الرَّجلُ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ هو؟ فقالَ: عبدُ اللهِ. وَإذا قالَ: (عبدُ اللهِ) فَكَأنّهُ قِيلَ لَهُ: ما شأنُهُ؟ فقالَ: نِعْمَ الرَّجُلُ.

واعْلَمْ أنَّ (نِعْمَ) تُؤَنَّثُ وَتُذكَّرُ، وذلكَ قولُكَ: نِعْمتِ المرأةُ. وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: نِعْمَ المرأةُ، كما قالوا: ذَهَبَ المرأةُ. والحذفُ في (نِعْمَتْ) أكثرُ.

وَأصْلُ (نِعْمَ) و(بِئْسَ): (نَعِمَ) و(بَئِسَ)، وهما الأصلانِ اللذانِ وُضِعا في الرَّداءةِ والصلاحِ، ولا يكونُ منهما فِعْلٌ لغيرِ هذا المعنى.

[ثالثًا- حَبَّذا]:

وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ (حَبّذا) بمنزلةِ (حَبُّ الشيءُ)، ولكنَّ (ذا) و(حَبَّ) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ نحو (لولا)، وهو اسمٌ مرفوعٌ[1] كما تقولُ: يا ابنَ عَمَّ، فـ(العمُّ) مجرورٌ[2]؛ ألا تَرَىٰ أنّكَ تقولُ للمؤنَّثِ (حَبّذا) ولا تقولُ: (حَبَّذِهِ)؛ لأنّهُ صارَ مَعَ (حَبَّ) على ما ذَكَرْتُ لَكَ، وصارَ المُذكَّرُ هو اللازمُ؛ لأنّهُ كالمَثَلِ.

---

(١) قال القرطبي (تفسير عيون كتاب سيبويه -مطبوع- ١٥٧):
«غلط بعض النحويين ممن رأى هذا التفسير الذي ذكره الخليل فظنّ أنّ قوله مردود على (حبّذا)، فجعل (حبّذا) مبتدأ وما بعده مبنيّ عليه. وليس كذلك إنّما أراد بقوله: (وهو اسم مرفوع) (ذا) الموصول به (حبّ) كما أنّ (العم) في قوله: (يا ابن عم) مجرور، و(ذا) في قولك: (حبذا زيد) هو الفاعل المبني على(حبّ) بمنزلة (حبّ الشيءُ)، و(حَبُّ) في هذا التمثيل فعل، وكذلك هو فعل أيضًا إذا وُصِلَ».

(٢) أي: أنّ (حبّ) و(ذا) اسم واحد كما تقول: (يا ابن عم)، فـ(العم) مجرور، ولكنّه جعل مع (ابن) بمنزلة اسم واحد كقولك (يا أحَدَ عَشَرَ). انظر: ٢/٢١٤ هارون.

[رابعًا- أَيَّما]:

(أَيُّما) تكونُ صِفةً للنكرةِ، وحالًا للمعرفةِ، وتكونُ استفهامًا مبنيًّا عليها ومبنيَّةً على غيرِها، ولا تكونُ لِتَبيينِ العَددِ ولا في الاستثناءِ، نحو قولِكَ: أتوني إلا زيدًا؛ ألاَ ترىٰ أنَّكَ لا تَقُولُ: لَهُ عشرونَ أيَّما رجلٍ، ولا: أَتَوْني إلا أَيَّما رجلٍ، فالنَّصْبُ في (لي مِثلُهُ رجلًا) كالنَّصب في (عشرينَ رجلًا)؛ فـ(أَيُّما) لا تكونُ في: (لي مثلُهُ أيَّما رجلٍ)، ولا في الاستثناءِ، ولا يَخْتَصُّ بها نوعٌ من الأنواعِ، ولا يُفَسَّرُ بها عددٌ.

و(أَيُّما فتًى)[1] استفهامٌ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ: (سُبحانَ اللهِ مَنْ هو وما هو!). فهذا استفهامٌ فيه معنىٰ التعجّبِ. ولو كانَ خبرًا لم يَجُزْ ذلك؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ في الخبرِ أَنْ تَقُولَ: (مَنْ هو) وَتَسْكُتَ.

[استدراك على أمثلة الباب الثالث]:

١- فَإذا قُلْتَ: له عَسَلٌ مِلءُ جَرَّةٍ، وعليهِ دَيْنٌ شَعْرُ كلبينِ، فالوجهُ الرَّفعُ؛ لأَنَّه وصفٌ. والنَّصْبُ يجوزُ كنصبِ: عليه مائةٌ بيضًا، بعد التَّمامِ[2].

٢- وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لي مِثْلُهُ عبدٌ[3]، فَرَفَعْتَ. وهي كثيرةٌ في كلامِ العَرَبِ. وَإنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ على أنَّهُ صفةٌ، وَإنْ شِئْتَ كانَ على البدلِ.

---

(١) أشار إلى موضع الشاهد السابق.

(٢) أي: بعد تمام اللفظ. يريد: أنّه انتصب انتصاب (الدرهم) بعد (عشرين) إذا قلت: عشرين درهمًا.

(٣) انظر: أمثلة الباب الثالث.

النِّـــداء

أوَّلًا - أبواب النداء وأحكامه.

ثانيا - أبواب النداء على وجه الاستغاثة والتعجب.

ثالثا - أبواب النداء على وجه الندبة.

رابعًا - أبواب استدراك في حروف النداء، وفي ما أجري مجرى النداء (الاختصاص).

خامسًا - أبواب استطراد في ما يعرض للمنادى (الترخيم).

[النِّداء: ظاهرة صوتية يراعى فيها الثقل والخفّة، فإذا كان المنادى لفظا واحدا رفع، وكان مبنيًا لملازمته أداة النداء، وإذا كان المنادى أكثر من لفظ (مركَّبا) فالوجه فيه النصب لطوله: تقول: يا ساعيَ البريدِ، ومنه: يا رجلا خذ بيدي، أي: النكرة غير المقصودة؛ لأنَّها على تقدير: يا رجلا أيّ رجل، فالمنادى مركَّب]

[أوَّلًا - أبواب النداء وأحكامه]

[الباب الأوَّل - النِّداء]

هذا (بابُ النِّداءِ). اعْلَمْ: أنَّ النِّداءَ (كُلُّ اسمٍ مُضافٍ فيه) فهو نَصْبٌ على إضمارِ الفِعْلِ المتروكِ إظهارُهُ، و(المفردُ) رفعٌ وهو في موضعِ اسمٍ منصوبٍ.

وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنهم نَصَبُوا (المضافَ) نحو: يا عبدَ اللهِ، ويا أخانا، و(النَّكِرَةَ) حينَ قالُوا: يا رجلًا صالحًا؛ حينَ طالَ الكلامُ كما نَصَبُوا: هو قَبْلَكَ وهو بَعْدَكَ[1]، ورفعوا (المفردَ) كما رفَعُوا: قَبْلُ وَبَعْدُ، وموضِعُهما واحدٌ، وذلك قولُكَ: يا زيدُ ويا عمرُو. وتركوا التنوينَ في المفرد كما تركوهُ في: (قَبْلُ) و(بَعْدُ).

[الأمثلة]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مَنْ قالَ: (يا زيدُ والنَّضْرَ) فَنَصَبَ، فإنَّما نَصَبَ لأنَّ هذا كانَ من المواضعِ التي يُرَدُّ فيها الشيءُ إلى أصْلِهِ(*).

فَأَمَّا العَرَبُ فَأكثَرَ ما رأيناهُمْ يقولونَ: (يا زيدُ والنَّضْرُ). وَقَرَأَ الأعرجُ: ﴿يا جِبالُ أوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾[2]، فرفَعَ. وَيقولونَ: (يا عَمرُو والحارثُ). وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو القياسُ.

---

(١) قال سيبويه (الكتاب ٣/١٠٢):

«وقال الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف، فهذه منصوبة؛ لأنَّ التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لمَّا طَال نُصِبَ ورُدَّ إلى الأصل كما فُعِلَ ذلك بـ(قبلُ) و(بَعْدُ)».

(*) أي: نصبه على موضع اسم منصوب بفعل مضمر وهو الأصل في النداء.

(٢) سورة سبأ ١٠.

[الباب الثاني - ما يرتفع من توابع المنادى المبهم]

[أيّ]:

هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ المفردُ فيهِ إلا رفعًا، ولا يَقَعُ في موقِعِهِ غيرُ المفردِ، وذلكَ قولُكَ: يا أَيُّها الرَجلُ[1] ويا أَيُّها الرَجلانِ، ويا أَيتُها المرأتانِ. فـ(أَيُّ) ههنا في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كقولِكَ: (يا هذا)، و(الرجلُ)وصفٌ له كما يكونُ وصفًا لـ(هذا). وَإِنَّما صارَ وصفُهُ لا يكونُ فيه إلا الرَّفعُ؛ لأنَّكَ لا تستطيعُ أنْ تَقُولَ: (يا أيُّ)، ولا: (يا أيُّها) وَتَسْكُتَ؛ لأنَّه مبهمٌ يَلزمُهُ التفسيرُ، فصارَ هو و(الرجل) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: (يا رَجلُ).

[أسماء الإشارة]:

واعْلَمْ أَنَّ الأَسماءَ المبهمةَ التي توصَفُ بالأسماء التي فيها الألِفُ واللَّام تُنَزَّلُ بمنزلةِ (أَيُّ)، وهي: (هذا، وهؤلاءِ، وأولئكَ)وما أَشْبَهَها. وتوصَفُ بالأسماءِ، وذلك قولُكَ: يا هذا الرَجلُ، ويا هذانِ الرَّجلانِ. صارَ المبهمُ وما بعده بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

فهذه الأسماءُ المبهمةُ إذا فَسَّرْتها تَصيرُ بمنزلةِ (أَيُّ)، كأنَّكَ إذا أَرَدْتَ أنْ تُفسِّرَها لم يَجُزْ لَكَ أنْ تَقِفَ عليها. وَإِنَّما قُلْتَ: يا هذا ذا الجُمَّةِ[2]؛ لأَنَّ (ذا الجُمَّةِ) لا توصَفُ بِهِ الأسماءُ المبهمةُ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٨٦، ٨٧):

«الأصل في دخول (يا أيها الرجل) أنهم أرادوا نداء (الرجل) وهو قريب من المنادى، فلم يكن نداؤه من أجل الألف واللام، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ، فادخلوا (أيُّ) وصلة إلى نداء (الرجل) على لفظه، وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا (الرجل) نعتًا له، وألزموها (ها) لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه في الكلام، وعوضًا من المحذوف منها. والذي حذف منها الإضافة كقولك: أيّ الرجلين... وقال سيبويه: جعلوا (ها) فيها بمنزلة (يا) وأكدوا التنبيه».

(٢) أي: نَصَبْتَ.

[الباب الثالث - ما ينتصب من توابع المنادى المبهم]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ على المدح والتعظيمِ أو الشتمِ؛ لأَنَّهُ لا يكونُ وصفًا للأوَّلِ ولا عطفًا عليهِ، وذلكَ قولُكَ: يا أيُّها الرجلُ وعبدَ اللهِ المسلمينَ الصالحينَ. وهذا بمنزلةِ قولِكَ: اصْنَعْ ما سَرَّ أباكَ وأَحَبَّ أخوكَ الرجلينِ الصالحينِ(١).

[من أمثلة الباب]:

وتقولُ: يا أيُّها الرجلُ وزيدُ الرَّجلَيْنِ الصالحيْنِ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ رَفْعَهُما مختلفٌ، وذلكَ أنَّ (زيدًا) على النداءِ، و(الرجلُ) نَعْتٌ. ولو كانَ بِمَنْزِلَتِهِ لَقُلْتَ: يا زيدُ ذو الجُمَّةِ، كما تَقُولُ: يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّةِ(*). وهو قولُ الخليلِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[استدراك في بعض أنواع النداء]:

١- [نداء ما فيه (أل)]:

واعلمْ أنَّه لا يجوزُ لكَ أنْ تناديَ اسمًا فيه الألِفُ واللَّام البَتَّةَ إلا أنَّهم قَدْ قالُوا: يا أللهُ اغفِرْ لي؛ وذلكَ مِنْ قِبَلِ أنَّهُ اسمٌ يَلْزِمُهُ الألِفُ واللَّام لا يُفارِقانِهِ، وَكَثُرَ في كلامِهِمْ فصارَ كأنَّ الألِفَ واللَّام فيه بمنزلةِ الألِفِ واللَّام التي مِنْ نفسِ الحرفِ.

[اللَّهُمَّ]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (اللَّهُمَّ) نداءٌ، و(الميمُ) ها هنا بَدَلٌ مِنْ (يا)، فهي ها هنا في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ - آخِرَ الكلمةِ بمنزلةِ (يا) في أوَّلِها. وأمَّا قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿اللَّهُمَّ

---

(١) إنَّ علة النّصب كونه نعتًا لمختلفين في الإعراب.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٩٦/٣):

«لا يجوز نعت (الرجل) و(زيد) بنعت واحد؛ لأنَّ (الرجل) معرب مرفوع، و(زيد) مبني على الضم... واستدل على اختلاف (الضم) في (الرجل) وفي (يا زيد) أنّك لا تقول: يا زيدُ ذو الجمّة، كما يقال: يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمّةِ».

فاطِرَ السَّمواتِ والأَرْضِ﴾[1] فَعَلى (يا). فَقَدْ صَرَّفوا هذا الاسمَ[2] على وجوهٍ لكثرتِهِ في كلامِهِمْ، ولأَنَّ لَهُ حالًا ليستْ لغيرِهِ.

[يا أَيّها]:

وأَمّا (الألِف والهاء) اللّتان لحِقتا (أيُّ) توكيدًا، فكأَنَّكَ كَرَّرْتَ (يا) مَرَّتينِ إذا قُلْتَ: (يا أَيُها)، وصارَ الاسمُ بينهما كما صارَ (هُوَ) بَيْنَ (ها) و(ذا) إذا قُلْتَ: (ها هو ذا).

[يا ألّتي]: شَبَّهَهُ بـ(يا أَلله).

٢- [نداء النكرة غير المقصودة]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا أَرَدْتَ النَّكِرةَ[3] فَوَصَفْتَ أو لَمْ تَصِفْ، فهذهِ منصوبةٌ؛ لأَنَّ التنوينَ لحِقَها فَطَالَتْ، فَجُعِلَتْ بمنزلةِ المُضافِ لمَا طالَ نُصِبَ وَرُدَّ إلى الأَصلِ كما فُعِلَ ذلك بـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ)، وكذلك نداءُ النَّكرةِ لمَا لحِقَها التنوينُ وطالَتْ، صارَتْ بمنزلةِ المُضَافِ.

[ورأينا: إنما أصله في قول الأعمى مثلا: يا رجلا، هو: يا رجلا أيّ رجل، فهو لم يناد رجلا مقصودا؛ فطال الكلام بالوصف، فنصب كما نصبوا قبلك وبعدك، انظر: الباب الأول]

- [المعرفة المنوّنة]:

أ- يقول: (يا مطرًا) يُشبِّهُهُ بقولِهِ: (يا رجلًا) يَجْعَلُهُ إذا نُوِّنَ وطالَ كالنَّكِرَةِ.

ب- و(يا عشرينَ رجلًا) كقولك: يا ضارِبًا رجلًا(*).

---

(١) سورة الزمر ٤٦.

(٢) أي: لفظ (الله).

(٣) أي: قصدت التنكير، بمعنى أنك تجعله واحدًا من أمّة، فلم تقصد شيئًا بعينه.

(*) هذا هو المثال الثاني ممّا ينوّن من المعرفة. وقد استطرد في الكلام على هذا المثال في موضع لاحقاً وضح فيه أنّ (يا ضاربا رجلًا) معرفة، وكذلك (يا عشرين رجلًا).

[الباب الرابع - المنادى العلم الموصوف بـ(ابن) و(بنت)]

هذا بابُ ما يكونُ الاسمُ والصّفة فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ يَنْضَمُّ فيه قبلَ الحرفِ المرفوعِ حرفٌ، ويَنْكَسِرُ فيه قَبْلَ الحرفِ المجرورِ الذي انضَمَّ قَبْلَ المرفوعِ، ويَنْفَتِحُ فيه قَبلَ المنصوبِ ذلك الحرفُ، وذلك قولُكَ: يا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو[1].

وإنّما حَمَلَهُمْ على هذا أنَّهُمْ أنزَلُوا الرَّفعةَ التي في [قولِكَ] (زيد)[2] بمنزلةِ الرَّفعةِ في (راء) (امرئٍ)، والجَرَّةَ بمنزلةِ الكسرةِ في (الرّاء)، والنَّصبةَ كفتحةِ (الرّاء)، وَجَعَلُوهُ تابعًا لـ(ابن)؛ ألَا تراهُمْ يَقُولونَ: هذا زيدُ بنُ عبدِ اللهِ، ويَقُولُونَ: هذهِ هِنْدُ بِنْتُ عَبْدِ اللهِ -فيمن صَرَفَ-، فتَركوا التنوينَ ها هنا؛ لأنّهم جَعَلُوهُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ[3] لَمّا كَثُرَ في كلامِهم. فكذلكَ جَعَلُوهُ في النداءِ تابعًا لـ(ابن).

[الباب الخامس - تكرار المنادى في حال الإضافة]

هذا بابٌ يكرَّرُ فيهِ الاسمُ في حالِ الإضافةِ فيكونُ الأوَّلُ بمنزلةِ الآخِرِ، وذلك قولُكَ: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا. زَعَمَ الخليلُ ويونسُ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ أنَّ هذا كُلَّهُ سَواءٌ، وهي لُغَةٌ لِلعَرَبِ جَيِّدَةٌ.

[تعقيب]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُٱللَّهُ: هو مِثْلُ (لا أبَا لَكَ)، قد عَلِمَ أنَّهُ لو لم يجئْ بحرفِ الإضافةِ قالَ: (لا أباكَ)، فتَرَكَهُ على حالِهِ الأُولى. و(اللّام) -هنا- بمنزلةِ الاسمِ الثاني في قولِهِ: (يا تَيْمَ - تَيْمَ - عَدِيٍّ)[4].

---

(١) أي: أنك تتبع الأوّل (زيد) الثاني (بنَ) في إعرابه؛ فأنت تتبع حركة الأوّل المبنيّ -والقياس فيه للرفع- حركة الثاني المعرب وهي الفتحة.

(٢) يريد المثال المتقدم: (يا زيدَ بنَ عمرو).

(٣) يريد أنَّ (بن) و(بنت) صفتان.

(٤) قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«قطعة من بيت جرير».

[الباب السادس - المنادىٰ المُضاف إلىٰ ياءِ المتكلِّم]

هذا بابُ إضافة المنادىٰ إلىٰ نَفْسِكَ[1]: اعْلَمْ أنَّ (ياءَ الإضافةِ) لا تَثْبُتُ في النّداء كما لم يَثْبتِ التنوينُ في المفردِ؛ لأنَّ (ياءَ الإضافةِ) في الاسم بمنزلةِ التنوينِ؛ لأنَّها بَدَلٌ مِنَ التنوين؛ ولأنَّهُ لا يَكونُ كلامًا حَتَّىٰ يكونَ في الاسم. كما أنَّ التنوين إذا لم يَكنْ فيه لا يكونُ كلامًا، فَحُذِفَ كما حُذِفَ التنوينُ إذًا، وَتُرِكَ آخرُ الاسمِ جرًّا؛ لِيُفْصَلَ بينَ الإضافة وغيرِها، وصارَ حذفُها هنا لكثرةِ النّداء في كلامِهمْ حيثُ اسْتَغْنَوا بالكسرةِ عَنِ الياء، وذلكَ قولُكَ: يا قَوْمِ لا بأسَ عليكم، وقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿يا عِبَادِ فاتَّقُونِ﴾[2].

[الباب السابع - ياء المتكلم في ما أُضيف إلىٰ المنادىٰ]

هذا بابُ ما تُضِيفُ إليهِ ويكونُ مُضافًا إليكَ قَبْلَ المُضافِ إلَيْهِ، وَتَثْبُتُ فيه الياءُ[*]؛ لأنَّهُ غيرُ منادًى، وإنَّما هو بمنزلةِ المجرورِ في غيرِ النّداءِ، وذلك قولُك يا ابنَ أخي، ويا ابنَ أبي، يَصِيرُ بمنزلَتِهِ في الخبرِ، وكذلكَ: يا غلامَ غلامي.

[اللُّغات الأُخر]:

١- وَقَالُوا: يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عَمَّ، فَجَعَلُوا ذلكَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ هذا أكثرُ في كلامِهِمْ مِنْ: (يا ابنَ أبي)، و(يا غلامَ غلامي).

٢- وَقدْ قالُوا أيضًا: يا ابن أُمِّ، ويا ابن عَمِّ.

كأنَّهم جَعَلُوا الأوَّلَ والآخِرَ اسمًا، ثُمَّ أضافُوا إلىٰ (الياء) كقولِكَ: (يا أَحَدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا). وَإنْ شِئتَ قُلْتَ: حذفُوا (الياءَ) لكثرةِ هذا في كلامِهِمْ.

---

(١) قال الرمّاني (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - مجلد، ٢/١٨٩):
«إضافة المنادىٰ إلىٰ ياء المتكلم».

(٢) سورة الزمر ١٦.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/١١٩):
«جملة هذا الباب في الاسم الذي أُضيف إليه المنادىٰ».

[ثانيًا - أبواب النّداء على وجه الاستغاثة والتعجب]

[الباب الأوّل - لام المستغاث بِهِ والمتعجَّب منه]

[الاستغاثة]:

هذا بابُ ما يكونُ النّداءُ فِيهِ مُضافًا إلى المنادى بحرفِ الإضافةِ، وذلكَ في (الاستغاثة) و(التعجب)، وذلك الحرفُ اللّامُ المفتوحةُ، وذلك قولُ الشاعرِ وهو مُهَلْهِلٌ:

[مديد]

●يا لَبَكْرٍ أَنْشِروا لي كُلَيبًا●

فاسْتغاثَ بِهِمْ لِيُنْشِرُوا لَهُ كُلَيبًا. وهذا مِنْهُ وعيدٌ وتَهَدُّدٌ. وأمَّا قولُهُ: (يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفِرارُ) فإنَّما اسْتغاثَ بِهِمْ لَهُمْ، أي: لِمَ تَفِرّونَ؟ استطالةٌ عليهم وَوَعِيدًا. وقالُوا: يا للهِ لِلْناسِ، إذا كانتِ الاستغاثةُ بهِ.

[التعجب]:

وقالُوا: يا لَلْعَجَبِ، ويا لَلْماءِ، لمَّا رَأَوا عجبًا أو رَأَوا ماءً كثيرًا، كأَنَّهُ يَقُولُ: تَعَالَ يا عَجَبُ، أو: تَعَالَ يا ماءُ، فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وزمانِكَ، وَمِثْلُ ذلكَ قولُهُمْ: يا لَلْدواهي، أي: تَعَالَيْنَ؛ فإِنَّهُ لا يُسْتَنْكَرُ لَكُنَّ؛ لأَنَّهُ مِنْ أيامِكُنَّ وأحيانِكُنَّ.

[تعقيب]:

١- وَكُلُّ هذا في معنى (التعجب) و(الاستغاثةِ)، وإلا لَمْ يَجُزْ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: يا لَزيدٍ، وأَنتَ تُحِدِّثُهُ لَمْ يَجُزْ.

٢- وَلَمْ يلْزِمْ في هذا البابِ إلا يا للتنبيهِ؛ لِئَلَّا تَلْتَبِسَ هذهِ اللَّامُ بلامِ التوكيد كقولِكَ: لَعَمْرٌو خيرٌ مِنْكَ. ولا يكونُ مَكانَ (يا) سِواها مِنْ حروفِ النّداء، نحو: أي،

وَهَيَا، وَأَيَا؛ لأنَّهُمْ أرادُوا أنْ يُمَيِّزوا هذا مِنْ ذلكَ البابِ الذي ليس فيه معنى استغاثةٍ ولا تَعَجُّبٍ.

١- وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ هذهِ (اللّام) بدلٌ مِنَ الزيادَةِ التي تكونُ في آخِرِ الاسمِ إذا أضَفْتَ، نحو قولِكَ: يا عَجبَاهْ، ويا بَكْراهْ، إذا اسْتَغَثْتَ أو تَعَجَّبْتَ، فصَارَ كُلُّ واحدٍ منهما يُعاقِبُ صاحِبَهُ كما كانتْ هاءُ (الجحاحجةِ) مُعاقبةً ياءَ (الجحاجيح)، وكما عاقَبَتِ الألِفُ في (يمانٍ) الياءَ في (يَمنيّ). ونحوُ هذا في كلامِهِمْ كثيرٌ، وسَتَرَاهُ إنْ شاء الله عَزَّوَجَلَّ.

[الباب الثاني - لام المستغاث له]

هذا بابُ ما تكونُ اللّام فيه مكسورةً؛ لأنَّهُ مَدْعوٌّ له هاهنا وهو غيرُ مدعوٍّ[1]، وذلكَ قولُ بعض العَرَبِ: يا لِلْعَجَبِ ويا لِلْماءِ[2]، و كأنَّهُ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: يا غَيْرَ الماءِ لِلْماءِ. وَعَلى ذلكَ قولُ أبي عمرٍو: يا وَيْلٌ لَكَ ويا وَيْحٌ لَكَ، كأنَّهُ نَبَّهَ إنسانًا، ثُمَّ جَعَلَ الوَيلَ له. كَسَرُوها؛ لأنَّ الاسمَ الذي بَعْدَها غيرُ منادًى، فَصَار بمنزلتِهِ إذا قُلْتَ: هذا لِزيدٍ.

[تعقيب]:

فـ(اللّام المفتوحةُ) أضافَتِ النّداءَ إلى المنادى المخاطَبِ. و(اللّام المكسورةُ) أضافَتِ المدعوَّ إلى مَا بعْدهُ لأنَّهُ سَبَبُ المدعوِّ؛ وذلكَ أنَّ المدعوَّ إنَّما دُعِيَ مِنْ أجلِ ما بَعْدَهُ؛ لأنَّهُ مَدْعوٌّ لَهُ.

---

(١) أي: غير منادى.

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/١٢٣):

«فإنْ قال قائل: لم كان فتح لام المدعوّ أولى من فتح لام المدعوّ له؟

قيل: لأنَّ المدعوّ لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة؛ لأنَّك إذا قلت: يا لِلمظلوم فمعناه: أدعوكم للمظلوم، فهو على منهاجه في غير النداء، والمدعوّ في دخول اللام عليه خارج عن القياس؛ لأنَّ المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تغيير لامه أولى».

[ثالثًا - أبواب النّداء على وجه النُّدبة]

[الباب الأوّل - ألِف الندبة التي يُفتح ما قبلها]

هذا بابُ النَدْبَةِ: اعْلَمْ أنَّ المندوبَ مدعوٌّ[1]، ولكنَّهُ مُتَفَجَّعٌ عليه[2]. فَإنْ شِئْتَ ألحقتَ في آخِرِ الاسمِ (الألفَ)؛ لأنَّ النُدبَةَ كأنَّهُمْ يترنَّمونَ فيها، وَإنْ شِئْتَ لم تُلْحِقْ كما لم تُلْحِقْ في النّداءِ.

واعْلَمْ أنَّ المندوبَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ أنْ يَكُونَ قَبْلَ اسمِهِ (يَا)، أو (وا) كما لَزِمَ (يا) المُسْتَغاثَ بِهِ، والمُتَعَجَّبَ مِنْهُ.

واعْلَمْ أنَّ (الألِفَ) التي تَلْحَقُ المندوبَ تُفْتَحُ كُلُّ حَرَكَةٍ قَبْلَها مكسورةً كانتْ أو مضمومةً؛ لأنَّها تابعةٌ لِلألِفِ، ولا يكونُ ما قَبْلَ الألِفِ إلا مفتوحًا.

[وازيدَاه]:

فَأمّا ما تَلْحَقُهُ الألِفُ فَقَولُكَ: وازيدَاهْ - إذا لَمْ تُضِفْ إلى نَفْسِكَ-.

[وازيدَيا]:

وَإنْ أضَفْتَ إلى نَفْسِكَ فهو سَواءٌ؛ لأنَّكَ إذا أضَفْتَ (زيدًا) إلى نَفْسِكَ فالدالُ مكسورةٌ، وإذا لم تضِفْ فالدالُ مضمومةٌ، فَفَتَحْتَ المكسورَ كما فَتَحْتَ المضمومَ. وَمَنْ قَالَ: (يا غُلامِيَ) وَقَرأَ: ﴿يا عِبادِيَ﴾ قَالَ: وازَيْدِيا - إذا أضافَ-؛ مِنْ قِبَلِ أنَّهُ إنَّما جاءَ بالألِفِ، فَألحَقَها الياءَ، وَحَرَّكَها في لُغَةِ مَنْ جَزَمَ الياءَ؛ لأنَّهُ لا ينجزمُ حرفانِ[3]، وَحَرَّكَها بالفتحِ؛ لأنَّهُ لا يكونُ ما قَبلَ الألِفِ إلا مفتوحًا.

---

(١) أي: منادى.

(٢) الندبة: تفجع ونوح من حزن وغمٌ يلحق النادب على المندوب عند فقده، وإنْ كان يعلم أنّه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي - مخطوط - ١٢٦/٣

(٣) أي: لا يلتقي ساكنان.

[واغُلامِيَهْ]:

وزَعَمَ الخليلُ أنَّهُ يجوزُ في النُّدبةِ: واغُلامِيَهْ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّهُ قَدْ يجوزُ أنْ أقولَ: واغلامِيَ، فأُبَيِّنَ (الياءَ) كما أُبيِّنُها في غَيْرِ النِّداءِ، وهي في غَيْرِ النِّداءِ مبَيَّنَةٌ فيها اللُّغتانِ: الفتحُ والوَقْفُ. وَمِنْ لُغَةِ مَنْ يَفْتَحُ أنْ يُلْحِقَ (الهاءَ) في الوقف حِينَ يُبَيِّنُ الحَرَكَةَ كما أُلحِقتِ (الهاءُ) بَعْدَ الألِفِ في الوَقْفِ؛ لأنْ يكونَ أوْضَحَ لها في قولِكَ: يا رَبّاهْ. فإذا بَيَّنْتَ الياءَ في النِّداءِ كما بَيَّنْتَها في غَيْرِ النِّداءِ، جازَ فيها ما جازَ فيها إذا كانَتْ غَيْرَ نداءٍ.

[وازيدُ ووازيدِ]:

وَإذا لم تُلْحِقِ الألِفَ قُلْتَ: وازيدُ - إذا لم تُضِفْ -، ووازيدِ - إذا أضَفْتَ -. وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: وازيدِي. والإلحاقُ وغيرُ الإلحاقِ عربيٌّ في ما زَعَمَ الخليل ويونس رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

[وا انقطاعَ ظَهْرِياهْ]:

وإذا أضَفْتَ المندوبَ وأضَفْتَ إلى نَفْسِكَ المُضافَ إليه المندوبَ، فالياءُ فيه أبدًا بَيِّنةٌ. وإنْ شِئْتَ ألحَقْتَ الألِفَ، وإنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحِقْ، وذلك قولُكَ: واانقطاعَ ظَهْرِياهْ، وواانقطاعَ ظهرِي. وَإنَّما لَزِمَتْهُ الياءُ؛ لأنَّهُ غيرُ منادًى.

[تعليق]:

واعْلَمْ أنَّكَ إذا وَصَلْتَ كلامَكَ، ذَهَبَتْ هذهِ الهاءُ في جميع النُّدْبَةِ كما تَذْهَبُ في الصلةِ إذا كانَتْ تُبَيِّنُ بهِ الحَرَكَةُ.

[الباب الثاني- ألِف الندبة التي تتبع ما قبلها]

هذا بابٌ تكون ألفُ النُدْبةِ فيه تابعةً لما قَبْلَها. إنْ كانَ مكسورًا فهي ياءٌ، وإن كانَ مضمومًا فهي واوٌ. وَإنّما جَعَلُوها تابِعَةً ليفرقوا بَيْنَ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، وَبَيْنَ الاثنينِ والجميع، وذلكَ قولُكَ: واظَهرهُوهْ- إذا أضَفْتَ (الظَّهر) إلىٰ مُذكَّر- وإنَّما جَعَلْتَها واوًا لِتَفرقَ بَيْنَ المُذَكَّرِ والمؤنَّثِ إذا قُلْتَ: واظَهْرَهاهْ. وَتَقُولُ: واظهْرَهُمُوهْ. وإنَّما جَعَلْتَ الألِفَ واوًا لتفرقَ بَيْنَ الاثنينِ والجميع، إذا قُلْتُ: واظَهْرَهُماهْ.

[الباب الثالث- ما لا تلحقه ألِف الندبة]

هذا بابُ مالا تلحقُهُ الألِفُ التي تَلْحَقُ المندوبَ، وذلكَ قولُكَ: وا زيدُ الظَرَيفُ والظريفَ. وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ أنْ يَقُولَ: (الظريفاهْ) أنَّ (الظَّريفَ) ليس بمنادًى. ولو جازَ هذا، لقُلْتَ: وا زيدُ أنتَ الفارسُ البَطَلاهْ؛ لأنَّ هذا غَيرُ منادًى كما أنَّ ذلكَ غيرُ نداءٍ.

[تعقيب]:

وليس هذا كقولِكَ: وأميرَ المؤمنيناهْ ولا مَثْلَ: واعَبْدَ قَيْساهْ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ المُضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ منفرد، والمُضاف إليه هو تمام الاسمِ ومُقْتَضاهُ ومِنَ الاسمِ. ألا تَرَىٰ أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (عبدًا) أو (أميرًا) وأنتَ تريدُ الإضافةَ لَمْ يَجُزْ لَكَ.

[الباب الرابع- ما لا يجوز أنْ يندب]

هذا بابُ ما لا يجوزُ أنْ يُنْدَبَ، وذلكَ قَوْلُكَ: وارَجُلاهْ ويا رَجُلاهْ. وَزَعَمَ الخليلُ ويونسُ رَحِمَهُمَااللَّهُ: أنَّهُ قبيحٌ، وَأنَّهُ لا يُقالُ. وقال الخليلُ: إنَّما قَبُحَ؛ لأنَّكَ أبْهَمْتَ. ألاَ تَرىٰ أنَّكَ لوْ قلتَ: (واهذاهْ) كان قبيحًا؛ لأنَّكَ إذا نَدَبْتَ فإنَّما ينبغي لَكَ أنْ تَفَجَّعَ بأعْرَفِ الأسماءِ، وَأنْ تَخُصَّ ولا تُبْهِمَ؛لأنَّ النُدْبَةَ علىٰ البيانِ. لأنَّكَ إذا نَدَبْتَ، فأنْتَ تُخْبِرُ أنَّكَ قَدْ وَقَعْتَ في عظيمٍ، وأصابَكَ جَسِيمٌ مِنَ الأمْرِ؛ فلا يَنْبَغي لَكَ أنْ تُبْهِمَ.

[الباب الخامس - ندب الاسمين]

هذا بابٌ يكونُ الاسمانِ فيهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ممطولٍ، وآخرُ الاسمينِ مضمومٌ إلى الأوَّلِ بالواوِ، وذلكَ قَوْلُكَ: وا ثلاثةً وثلاثيناهْ. وإنْ لَمْ تَنْدُبْ، قُلْتَ: يا ثلاثةً وثلاثينَ، كأنَّكَ قُلْتَ: يا ضاربًا رَجُلًا.

[تعقيب]:

وَلَيسَ هذا بمنزلةِ قولِكَ: يازيدُ وعمرُو، لأَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: يا زيدُ وعمرُو، جَمَعْتَ بَيْنَ اسمينِ كُلُّ واحدٍ منهما مُفْرَدٌ يُتَوَهَمُ على حِيالِهِ. وَإذا قُلْتَ: يا ثلاثةً وثلاثينَ، فَلَمْ تُفْرِدِ (الثلاثةَ) مِنَ (الثلاثينَ) لِتُتوهَمَ على حِيالِها، ولا (الثلاثينَ) مِنَ (الثلاثةِ). ألا تَرَىٰ أنَّكَ تَقُولُ: يا زيدُ ويا عمرُو، ولا تقولُ: يا ثلاثةُ ويا ثلاثونَ؛ لأنَّكَ لَمْ تُرِدْ أنْ تَجْعَلَ كُلَّ واحدٍ منهما على حيالِهِ، وَلَزِمَها النَّصبُ كما لَزِمَ (يا ضاربًا رجلًا) حِينَ طالَ الكلامُ.

[رابعًا- أبواب استدراك في حروف النداء وما أجري مجراه]

[الباب الأوَّل- استعمال حروف النداء]

[غير المندوب]:

هذا بابُ الحروفِ التي يُنَبَّهُ بها المدعُوُّ: فأمَّا الاسمُ غيرُ المندوبِ فيُنَبَّهُ بخمسةِ أشياءَ: بـ(يا)، و(أيا)، و(هيا)، و(أيْ)، وبـ(الألِف) نحو قولِكَ: أحارِبنَ عمرٍو إلا أنَّ الأربعةَ غيرَ الألِفِ قَدْ يَسْتَعْمِلونها إذا أرادوا أنْ يَمُدُّوا أصواتَهُم للشيءِ المتراخي عَنْهُمْ، والإنسانِ المُعْرِضِ عَنْهُمْ الذي يُرَوْنَ أنَّه لا يُقْبِلُ عليهم إلا بالاجتهادِ، أو النائِمِ المُسْتَثْقَلِ.

وَقَدْ يَسْتَعْمِلونَ هذه التي لِلْمَدِّ في مَوْضِعِ الألِفِ، ولا يَسْتَعْمِلونَ الألِفَ في هذهِ المواضعِ التي يَمُدّونَ فيها. وَقَدْ يجوزُ لَكَ أنْ تَسْتَعْمِلَ هذهِ الخمسةَ غَيْرَ (وا) إذا كان صاحِبُكَ قريبًا مِنْكَ مُقْبِلًا عليك توكيدًا.

وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ استغناءً كقولِكَ: حارِ بنَ كَعْبٍ، وذلكَ أنَّهُ جَعَلَهُمْ بمنزلةِ مَنْ هو مُقْبِلٌ عليهِ بحَضْرَتِهِ يُخاطِبُهُ.

[الباب الثاني- الاختصاص الجاري على حرف النداء]

هذا بابُ ما جَرَىٰ علىٰ حرفِ النّداءِ وصفًا لَهُ(*)، وَلَيْسَ بمنادًى يُنَبِّهُهُ غَيْرُهُ، ولكنّه اختُصَّ كما أنَّ المنادَىٰ مُخْتَصٌّ مِنْ بَيْنِ أُمَّتِهِ لأمْرِكَ وَنَهْيِكَ أو خَبَرِكَ. فالاختصاصُ أجْرِىَ هذا علىٰ حَرْفِ النِّداءِ، كما أنَّ (التسويةَ) أجْرَتْ ما ليس باسْتِخبارٍ ولا استفهامٍ علىٰ حَرْفِ الاستفهامِ؛ لأنَّكَ تسوِّي فيهِ كما تُسَوِّي في الاستفهامِ. فالتسويةُ أجْرَتْهُ علىٰ

(*) عنوانه عند الرمّاني (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- مجلد ٢/٢٠١):

«باب الجاري علىٰ طريقة النداء من غير أن يكون منادًى».

وعند السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/١٤٧):

«هذا باب ما جرىٰ علىٰ حرف النّداء وصفًا له أو صلة».

حَرْفِ الاستفهامِ، والاختصاص أَجْرَىٰ هذا علىٰ حَرْفِ النّداءِ، وذلكَ قولُكَ: ما أَدري أَفَعَلَ أَمْ لَمْ يَفْعَلْ، فجرىٰ هذا كقولِكَ: أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو، وأزيدٌ أَفْضَلُ أَمْ خالدٌ، إذا اسْتَفْهَمْتَ؛ لأنَّ عِلْمَكَ قد استوىٰ فيهما كما استوىٰ عليك الأمرانِ في الأَوَّلِ. فهذا نَظيرُ الذي جَرَىٰ علىٰ حَرْفِ النّداءِ- وذلكَ قولُكَ: أمّا أنا فَأَفْعَلُ كذا وكذا أَيُّها الرَّجلُ، ونَفْعَلُ نحن كذا وكذا أَيُّها القومُ. ولا تُدْخِلُ (يا) هاهنا، لأنَّكَ لَسْتَ تُنَبِّهُ غيْرَكَ.

[الباب الثالث- الاختصاص غير الجاري علىٰ حرف النّداء]

هذا بابٌ مِنَ الاختصاصِ يَجري علىٰ ما جَرىٰ عَلَيْهِ النّداءُ، فَيَجيءُ لَفْظُهُ علىٰ مَوْضِعِ النّداءِ نَصْبًا؛ لأنَّ مَوْضِعَ النّداءِ نَصْبٌ[1]، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النّداءِ، لأَنَّهُمْ لم يُجْرُوها علىٰ حروفِ النّداءِ، ولكنَّهم أَجْروها علىٰ ما حُمِلَ عليه النّداءُ، وذلك قولُكَ: إنّا- معْشَرَ العَرَبِ- نَفْعَلُ كذا وكذا، كأنَّهُ قالَ: (أعني)، ولكنَّهُ فِعْلٌ لا يَظْهَرُ ولا يُسْتَعْمَلُ كما لم يَكُنْ ذلكَ في النّداءِ؛ لأَنَّهُم اكْتَفَوا بِعِلْمِ المُخاطَبِ، وأَنَّهُمْ لا يُريدونَ أَنْ يَحْمِلوا الكلامَ علىٰ أَوَّلِهِ، ولكنَّ ما بَعْدَهُ محمولٌ علىٰ أَوَّلِهِ.

[معنىٰ التعظيم]:

وإذا صَغَّرْتَ الأَمْرَ، فهو بمنزلةِ تعظيم الأَمْرِ في هذا البابِ، وذلكَ قولُكَ: إنّا مَعْشَرَ الصعاليكِ لا قُوّةَ بِنا علىٰ المَروءةِ.

[تعقيب]:

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/١٥١، ١٥٢):

«ومعنىٰ قوله (فيجيء لفظه علىٰ موضع النداء نصبًا...) يريد: أنَّ موضع النّداء فعل يقصد به في التقدير إلىٰ المنادىٰ الغافل عنك، فتختصه لتعطفه علىٰ نفسك وكلامك له. والمنصوب في هذا الباب يعمل فيه فعل يقصد به الاختصاص علىٰ جهة الافتخار به والتفضيل له، والاسم الذي تنصبه في هذا الباب اسم يتقدم ذكره من أسماء المتكلم أو المخاطب، ويكون تقديرا لفعل كنحو: أريد، أو أعني، أو أختصّ».

وَزَعَمَ أَنَّ دخولَ (أَيِّ) في هذا البابِ يدلّ على أَنَّهُ محمولٌ على ما حُمِلَ عليه النّداءُ، يَعْني: أَيَّتُها العصابةُ، فكان هذا عندهم في الأَصْلِ أَنْ يَقُولُوا فيه: (يا)، ولكنَّهم خَزَلوها وَأَسْقَطوها حَينَ أَجْرَوهُ على الأَصْلِ.

[تعليق]:

وأكثرُ الأَسماءِ دخولًا في هذا البابِ (بنو فلانٍ)، و(مَعْشَرَ) مُضافةً، و(أَهْلُ البيتِ)، و(آلُ فلانٍ).

وَممَّا جاءَ وفيهِ معنى التعجّبِ كقولِكَ: (يا لَكَ فارسًا) وَإنَّما دعاهم له تعجّبًا؛ لأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنُ (لَكَ) أَنَّ المنادَى يكونُ فيهِ معنى (أَفْعِلْ بِهِ)، يعني: (يا لَكَ فارسًا). [أي: يا هنا دعائي لك من فارس، أو أعجبُ لك في هذه الحال]

[خامسًا- أبواب استطراد في ما يعرض للمنادى (الترخيم)]

[الباب الأوَّل- أحكام الترخيم]

[تعريفه]:

هذا بابُ الترخيمِ، والترخيمُ: حَذْفُ أواخِرِ الأسماءِ المفردةِ تخفيفًا كما حَذفوا غيْرَ ذلكَ مِنْ كلامِهِمْ تخفيفًا. وقد كَتَبْناهُ في ما مَضى، وَسَتَراهُ في ما بَقِيَ إنْ شاءَ اللهُ تَعالى.

[شروطه]:

١- واعْلَمْ أنَّ الترخيمَ لا يَكونُ إلا في النّداءِ[1] إلا أنْ يُضطَرَّ شاعِرٌ. وَإنَّما كانَ ذلكَ في النّداءِ لِكَثْرَتِهِ في كلامِهِمْ، فَحَذَفوا ذلكَ كما حَذَفُوا التنوينَ، وكما حَذَفُوا الياء مِنْ (قومي) وَنَحْوِهِ في النّداءِ.

٢- واعْلَمْ أنَّ الترخيمَ لا يكونُ في مُضافٍ إليهِ، ولا في وَصْفٍ؛ لأنَّهما غَيْرُ مُنادَيَيْنِ. ولا يُرَخَّمُ مُضافٌ ولا اسمٌ مُنَوَّنٌ في النداءِ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّهُ جرى على الأصْلِ وَسَلِمَ مِنَ الحذْفِ، حيثُ أُجْرِيَ مُجْراهُ في غيرِ النداءِ، إذا حَمَلْتَهُ على ما يَنْصِبُ[2]. ومع ذلك أنَّه إنَّما ينبغي أنْ يُحذَفَ آخِرُ شيءٍ في الاسمِ، ولا يُحْذَفُ قَبْلَ أنْ يَنْتَهِيَ إلى آخِرِهِ؛ لأنَّ المُضافَ إليهِ مِنَ الاسمِ الأوَّلِ بمنزلةِ الوَصْلِ مِنَ (الذي) إذا قُلْتَ: (الذي قالَ)، وبمنزلةِ التنوينِ في الاسمِ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ١/١٥٧):

«الاسم الذي يقع على الترخيم شرطه أنْ يكون منادى مفردًا معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف، أو تكون في آخره هاء التأنيث، وإنْ كان على ثلاثة أحرف. فإنْ نقص من هذه الشرائط شيء لم يجز ترخيمه».

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ١/١٥٨):

«وزعم الكسائي والفرّاء أنَّ المضاف يجوز ترخيمه، ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني، فيقولان: يا أبَ عِزْوَ، ويا آلَ عِكْرِمَ... وهذا عند سيبويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء».

٣- ولا تُرَخِّمُ مُسْتَغاثًا بِهِ إذا كانَ مجرورًا؛ لأَنَّهُ بمنزلةِ المضافِ إليْهِ.

٤- ولا تُرَخِّمُ المندوبَ؛ لأَنَّ علامَتَهُ مُسْتَعْمَلَةٌ، فإذا حَذَفوا، لَمْ يَحْمِلُوا عَلَيْهِ مَعَ الحَذْفِ التَّرْخِيمَ.

٥- وإذا ثَنَّيْتَ لم تُرَخِّمْ؛ لأَنَّها كالتنوينِ.

[حكمه]:

واعْلَمْ أَنَّ الحَرْفَ الذي يلي ما حَذَفْتَ ثابِتٌ على حَرَكَتِهِ التي كانتْ فيهِ قَبْلَ أَنْ تَحْذِفَ- إنْ كانَ فتحًا أو كسرًا أو ضَمًّا أو وَقْفًا-؛ لأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ ما بَقِيَ مِنَ الاسمِ اسمًا ثابتًا في النِّداءِ وغيرِ النِّداءِ، ولكنَّكَ حَذَفْتَ حَرْفَ الإعرابِ تَخفيفًا في هذا الموضعِ، وَبَقِيَ الحرفُ الذي يَلِي ما حُذِفَ على حالِهِ؛ لأَنَّهُ ليس عندهم حَرْفَ الإعراب، وذلكَ قولُكَ في (حارِثٍ): يا حارِ. وفي (سَلَمَةَ): يا سَلَمَ، وفي (بُرْثُنَ): يا بُرْثُ، وفي (هِرَقْلَ): يا هِرَقْ.

[الباب الثاني - ترخيم ما آخره هاء التأنيث (لغة مَنْ لا ينتظر)]

١- [أكثر من ثلاثة أحرف مع الهاء]:

هذا بابُ ما أواخِرُ الأسماءِ فيهِ الهاءُ: اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسمٍ كانَ مع الهاءِ ثلاثةَ أحْرفٍ أو أكثرَ مِنْ ذلك، كانَ اسمًا خاصًّا غالبًا[1]، أو اسمًا عامًّا لكُلِّ واحدٍ مِنْ أُمَّةٍ[2]، فَإنَّ حذفَ الهاءِ منه في النِّداءِ أكثرُ في كلامِ العربِ. فأمَّا ما كان اسمًا غالبًا فنحو قولِكَ: يا سَلَمَ أَقْبِلْ. وَأَمَّا الاسمُ العامَ فنحوُ قولِ العجّاج:

جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذيري

إذا أَرَدْتَ: يا سَلَمَةُ، ويا جاريةُ.

---

(١) أراد: الاسم العلم.
(٢) أراد: النكرة.

٢- [ما كان على ثلاثة أحرف]:

وأمَّا ما كانَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ مَعَ الهاءِ فنحوُ قولِكَ: يا شَا ارْجُني[1]، ويا ثُبَ أقبلي، إذا أَرَدْتَ: شاةً، وثُبَةً.

[وجه]:

واعْلَمْ أنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يُثْبِتُونَ الهاءَ، فيقولونَ: يا سَلَمَةُ أقْبِلْ، وبَعضُ مَنْ يُثْبِتُ يَقولُ: يا سَلَمَةَ أقْبِلْ.

[تعليق](*):

وَاعْلَمْ أنَّ العَرَبَ الذينَ يحذفُونَ في الوَصْلِ إذا وقَفُوا، قالُوا: يا سلَمَهْ، ويا طَلْحَهْ. وَإنَّما أَلحقوا هذِه الهاءَ ليُبَيِّنُوا حركةَ الميمِ والحاءِ، وصارتْ هذهِ الهاءُ لازمةً لهما في الوَقفِ.

[تعليق](*):

وَسَمِعْنا الثِّقَةَ مِنَ العَرَبِ يَقُولُ: يا حَرْمَلُ، يُرِيدُ: يا حَرْمَلَهْ، كما قالَ بَعْضُهُمْ: إرْمْ، يقِفونَ بِغَيْرِ هاءٍ.

٣-[ما كانت فيه الهاء بعد حرف زائد أو حرفين]:

واعْلَمْ أنَّ هاءَ التأنيث - إذا كانتْ بَعْدَ حَرْفٍ زائدٍ لَوْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَهُ حُذِفَ، أو بَعْدَ حرفيْنِ لو لم تكنْ بَعْدَهما حُذفا زائديْنِ - لم يُحْذَفْ غيرُها.

(١) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«يقال: شاة راجن: مقيمة في البيوت، ويقال أيضًا: رجن في العلف رجونًا إذا لم يعف منه شيئًا... الدجون وهو إلف البيت والإقامة به».
(*) موضوعه إلحاق هاء السكت ألِف الإطلاق مع حذف التاء.
(*) موضوعه عدم الإلحاق، أي: عدم إلحاق هاء السكت عند الترخيم.

[الباب الثالث - ترخيم ما آخره هاء التأنيث (لغة من ينتظر)]

هذا بابٌ يكونُ فيه الاسمُ بَعْدَما تُحْذَفُ منه الهاءُ بمنزلةِ اسمٍ يَتَصَرَّفُ في الكلامِ لم يَكُنْ فيه هاءٌ قط، قالَ بعضُ العَرَبِ إذا رَخَّموا: يا طَلْحُ ويا عَنْتَرُ. وَقَدْ يكونُ قولُ الشاعر: (يَدْعُونَ عَنْتَرُ)بمنزلةِ(حَيِّ)، لأَنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يُسَمُّونَهُ (عنترًا) في كُلِّ موضعٍ. ويكونُ أَنْ تَجْعَلَهُ بمنزلةِ (حَيِّ) بعدما حذفْتَ منه، وقد يكون (حَيُّ) أيضًا كذلك، يَجْعَلها بمنزلة ما ليس فيهِ هاءٌ بعدما تَحْذِفُ الهاءَ.

[تعقيب]:

وأَمّا قول العَرَبِ: يا فُلُ أَقْبِلْ، فإنَّهم لم يجعلوهُ اسمًا حَذَفوا منه شيئًا يَثْبت فيه في غير النِّداء، ولكنَّهم بَنَوا الاسمَ على حَرْفَيْنِ، وَجَعَلُوه بمنزلة (دَمٍ)، وهذا الاسمُ اختُصَّ بِهِ النِّداءُ. وإنَّما بُني على حرفينِ؛ لأَنَّ النِّداءَ موضعُ تخفيفٍ. ولم يَجُزْ في غيرِ النِّداءِ؛ لأَنَّهُ جُعِلَ اسمًا لا يكونُ إلا كنايةً لمنادًى ومعناهُ: يا رَجُلُ. وأَمّا (فُلانٌ) فإنَّما هو كنايةٌ عن اسم سُمِّيَ به المحدَّثُ عنه خاصّ غالب.

[الباب الرابع - ترخيم ما آخره هاء التأنيث بتغيير ما قبلها]

هذا بابٌ إذا حَذَفْتَ منه الهاءَ وَجَعَلْتَ الاسمَ بمنزلةِ ما لم تَكُنْ فيهِ الهاءُ، أَبْدَلْتَ حرفًا مكانَ الحرفِ الذي يلي الهاءَ. وَإنْ لم تَجْعَلْهُ بمنزلة اسمٍ ليس فيهِ الهاءُ لم يتغيَّرْ عن حالِهِ التي كانَ عليها قَبْلَ أَنْ تحذفَ، وذلك قولُكَ في (عَرْقُوَةَ) و(قَمَحْدُوَةَ)، إنْ جَعَلْتَ الاسمَ بمنزلةِ اسمٍ لم تكتنفيه الهاءُ على حالٍ: يا عَرْقِي ويا قَمَحْدِي؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ ليسَ في الكلامِ اسمٌ آخره كذا. وكذلك إنْ رخَّمْتَ (رَعُومَ)، وَجَعَلْتَهُ بهذهِ المنزلةِ قُلْتَ: يا رَعِي.

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّ ما يُجْعَلُ بمنزلةِ اسمٍ ليستْ فيه هاءٌ أَقَلُّ في كلامِ العَرَبِ. وتركُ الحرفِ

علىٰ ما كان عليهِ قَبْلَ أَنْ تُحْذَفَ الهاءُ، إلا أنَّهم قَدْ قالوا: يا صاحِ، وهم يُريدُونَ: يا صاحِبُ، وذلكَ لكثرةِ استعمالِهِمْ هذا الحَرْفَ، فَحَذَفوه كما قالوا: لم أُبَلْ، ولم يَكُ، ولا أدْرِ.

[الباب الخامس- ترخيم ما آخره حرفانِ زِيدا معًا]

هذا بابُ ما يُحْذَفُ مِنْ آخرِهِ حرفانِ، لأنَّهما زيادةٌ واحدةٌ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ زائدٍ، وذلكَ قولُكَ في (عُثْمانَ): يا عُثْمَ أقبِلْ، وفي (مروان): يا مَرْوَ أقبِلْ، وفي (أسماء): يا أَسْمَ أقبِلْ. وكذلكَ ترخيمُ رجلٍ يُقالُ له (مُسْلِمونَ) بِحَذْفِ الواو والنونِ جميعًا، وكذلك رجلٌ اسمُهُ (مُسْلِمانِ): تحذفُ الألِفَ والنونَ.

[الباب السادس- ترخيم ما آخره حرفان أوَّلهما زائد]

هذا بابٌ يكونُ فيه الحرفُ الذي مِنْ نفسِ الاسمِ، وما قَبْلَهُ بمنزلةِ زائدٍ وَقَعَ وما قَبْلَهُ جميعًا، وذلك قولُكَ في (مَنْصُورٍ): يا مَنْصُ أقبِلْ، وفي (عمّارٍ): يا عَمَّ أقبِلْ، وفي رجلٍ اسْمُهُ (شِمْلال): يا شِمْلَ أقبِلْ، وفي رجلٍ اسمُهُ (عَنْتَرِيسٌ): يا عَنْتَرِ أقبِلْ، وذلكَ لأنَّكَ حَذَفْتَ الآخِرَ كما حَذَفْتَ الزائدَ.

[الباب السابع- ترخيم المضعّف]

هذا بابٌ يُحَرَّكُ فيهِ الحَرْفُ الذي يَلِيهِ المحذوفُ(*)، لأنَّهُ لا يَلْتَقِي ساكنانِ، وهو قولُكَ في رجلٍ اسمُهُ (رادٌّ): يا رادِ أقبِلْ. وَإنَّما كانتِ الكسرةُ أولىٰ الحركاتِ بِهِ، لأنَّهُ لو لَمْ يُدْغَمْ كانَ مكسورًا فَلَمَّا احْتَجْتَ إلىٰ تحريكِهِ، كانَ أولىٰ الأشياءِ بِهِ ما كانَ لازمًا لَهُ لولَمْ يُدْغَمْ، [أراد حركة الحرف الأول في ادغامه].

(*) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه، ٣/٣):
«باب ترخيم ما يحرّك فيه الحرف لالتقاء الساكنين».

[الباب الثامن- ترخيم الأسماء المركَّبة](*)

هذا بابُ الترخيمِ في الأسماءِ التي كُلُّ اسمٍ منها مِنْ شيئينِ كانا بائنينِ، فَضُمَّ أَحدُهما إلىٰ صاحِبِهِ، فَجُعِلا اسمًا واحدًا وذلكَ مِثْلُ: حَضْرَمَوْتَ، وَمَعْدِي كَرِبَ، فَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَحْذِفُا لكلمةَ التي ضُمَّتْ إلىٰ الصدرِ رأسًا.

[تعقيب]:

واعْلَمْ أَنَّ الحكايةَ لا تُرَخَّمُ، وذلكَ نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

[الباب التاسع- الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر]

هذا بابُ ما رَخَّمَتِ الشعراءُ في غيرِ النداءِ اضطرارًا، قال الراجِزُ:

وَقَدْ وَسَطْتُ مالِكًا وَحَنْظَلا

قوله (حنظلا)، رخَّم (حنظلة) في غير النداء ضرورة.

(*) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه، ٣/٤):
«باب ترخيم الاسم المركَّب من اسمين».

النّفي بـ(لا)

أوّلًا- أحكام النفي بـ(لا).

ثانيًا- المنفي المضاف بلام الإضافة (لك).

ثالثًا- ثبوت التنوين في الأسماء المنفية.

رابعًا- وصف المنفي الذي قد ينّون.

خامسًا- وصف المنفي الذي لزم التنوين.

سادسًا- وصف المنفي الذي لزم النّون.

سابعًا- ما يجري على موضع (لا).

ثامنًا- نفي النكرة وما نزّل منزلتها.

تاسعًا- نفي المعرفة.

عاشرًا- (لا) غير عاملة.

[أوّلًا - أحكامُ النفي بـ (لا)]

هذا بابُ النفي بـ(لا). و(لا) تَعْمَلُ في ما بَعْدَها، فَتَنْصِبُهُ بغيرِ تنوينٍ[1]، ونَصْبُها لِما بَعْدَها كَنَصْبِ (إنَّ) لما بَعْدَها[2]. وتَرْكُ التنوينِ لِما تَعْمَلُ فيه لازِمٌ؛ لأنَّها جُعِلَتْ وما تَعْمَلُ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ نحو (خَمْسَةَ عَشَرَ)؛ وذلك لأنَّها لا تُشْبِهُ سائِرَ ما يَنْصِبُ ممَّا ليس باسمٍ وهو الفِعْلُ وما أُجْرِيَ مجراهُ؛ لأنَّها لا تَعْمَلُ إلا في نكرةٍ.

فـ(لا) لا تَعْمَلُ إلا في نكرةٍ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّها جوابٌ في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللهُ في قولِكَ: هَلْ مِنْ عَبْدٍ أو جاريةٍ؟ فَصارَ الجوابُ نكرةً، كما أنَّهُ لا يَقَعُ في هذهِ المسألةِ[3] إلا نكرةٌ.

واعْلَمْ أنَّكَ لا تفصِلُ بينَ (لا) وبين (المنفي) كما لا تَفْصِلُ بينَ (مِنْ) وبينَ (ما تَعْمَلُ فيه)؛فلا يجوزُ لَكَ أنْ تَقُولَ: لا فيها رجلٌ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط - ٣/٢٠٦):

«والذي عندي أنَّ الفتحة في الاسم بعد (لا) إعرابٌ، وهو مذهب سيبويه؛ لأنَّه قال: فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ».

أقول: لقد وهم السيرافي: إنَّ النصب فيها بناء لملازمتها (لا) كخمسة عشر وقد نبّه عليه سيبويه.

(٢) هاهنا تنبيه على تصنيف النفي بـ(لا) في (الإسناد الذي بمنزلة الفعل)-وأوّل أبوابه(إنَّ) وأخواتها- لأنَّها تعمل عملها.

(٣) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«المسألة: السؤال».

[ثانيًا- المنفي المضاف باللَّام (لك)]

هذا بابُ المنفيّ المضافِ بلامِ الإضافةِ: اعْلَمْ أنَّ التنوينَ يَقَعُ مِنَ المنفيِّ في هذا الموضعِ إذا قُلْتَ: لا غلامَ لَكَ، كما يَقَعُ مِنَ المضافِ إلى اسمٍ، وذلكَ إذا قُلْتَ: لا مِثْلَ زيدٍ.

[لا سيّما]:

واعْلَمْ أنَّ كُلَّ شيءٍ حَسُنَ لَكَ أنْ تُعْمِلَ فيه (رُبَّ) حَسُنَ لَكَ أنْ تُعْمِلَ فيه (لا)، وسَأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قولِ العَرَبِ: (ولا سيَّما زيدٍ). فزَعَمَ أنَّهُ مِثْلُ قولِكَ: ولا مِثْلَ زيدٍ، و(ما) لغوٌ، وقالَ: (ولا سيَما زيدٌ) كَقَوْلِهِمْ: (دَعْ، ما زيدٌ)، وكقولِهِ تعالى جدُّه ﴿مَثَلًا ما بَعُوضَةً﴾[1] فـ(سِيَّ) في هذا المَوْضِعِ بمنزلةِ (مِثْلِ)؛ فَمِنْ ثَمَّ عَمِلَتْ فيه (لا) كما تَعْمَلُ (رُبَّ) في (مِثْلٍ)، وذلكَ قولُكَ: رُبَّ مِثْلِ زيدٍ.

---

(١) سورة البقرة ٢٦.

[ثالثًا - ثبوت التنوين في الأسماء المنفية]

هذا بابُ ما يَثْبُتُ فيه التنوينُ مِنَ الأَسماءِ المنفيةِ؛ وذلكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ التنوينَ لَمْ يَصِرْ منتهى الاسمِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ حَرْفٌ قَبْلَ آخِرِ الاسمِ. وإنَّما يُحْذَفُ في النفيِ والنّداءِ منتهى الاسمِ، وذلكَ قولُكَ: لا خيرًا مِنْهُ لَكَ، ولا حَسَنًا وَجْهُهُ لَكَ، ولا ضاربًا زيدًا لكَ؛ لأَنَّ ما بَعْدَ (حَسَنٍ) و(ضاربٍ) و(خيرٍ) صارَ مِنْ تمامِ الاسمِ، فَقَبُحَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْذِفُوا قَبْلَ أَنْ يَنْتَهُوا إلى منتهى الاسمِ؛ لأَنَّ الحذْفَ في النفي في أَواخِرِ الأَسماءِ. وَمِثْلُ ذلكَ قولُكَ: لا عشرينَ درهمًا لَكَ.

[رابعًا - وصف المنفيّ الذي قد ينوّن]

هذا بابُ وصفِ المنفيّ: اعْلَمْ أنَّكَ إذا وَصَفْتَ المنفيَّ، فَإنْ شِئْتَ نَوَّنْتَ صفةَ المنفيّ وهو أكثرُ في الكلامِ، وإنْ شِئْتَ لم تنوّنْ، وذلكَ قولُكَ: لا غلامَ ظريفًا لَكَ، ولا غلامَ ظريفَ لَكَ.

فَأمَّا الذين نَوَّنُوا فَإنَّهم جَعَلُوا الاسَمَ و(لا) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وَجَعَلُوا صِفَةَ المنصوبِ في هذا الموضع بمنزلتِهِ في غيرِ النفي. وَأمَّا الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لَكَ، فَإنَّهم جَعَلُوا الموصوفَ والوصْفَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

فَإذا قُلْتَ: لا غلامَ ظريفًا عاقلًا لَكَ، فَأنتَ في الوصفِ الأوَّلِ بالخيارِ، ولا يكونُ الثاني إلا مُنَوَّنًا، مِنْ قِبَلِ أنَّهُ لا تكونُ ثلاثةُ أشياءٍ منفصلةٍ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ. وَمِثْلُ ذلكَ: لا غلامَ فيها ظريفًا، إذا جَعَلْتَ (فيها) صِفةً أو غيرَ صِفةٍ.

[خامسًا - وصف المنفي الذي لزم التنوين]

هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ فيهِ إلا مُنوَّنًا، وذلك قولُكَ: لا رَجُلَ اليومَ ظريفًا، ولا رَجُلَ فيها عاقِلًا، إذا جَعَلْتَ (فيها) خبرًا أو لَغوًا، ولا رَجُلَ فيك راغبًا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَكَ أنْ تَجْعَلَ الاسمَ والصِّفةَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ وقد فَصَلْتَ بينهما كما أَنَّهُ لا يجوزُ لَكَ أنْ تَفصِلَ بَيْنَ (عَشَرَ) و(خَمْسَةَ) في (خَمْسَةَ عَشَرَ).

[سادسًا - وصف المنفي الذي لزم النون]

هذا بابٌ لا تَسْقطُ فيه النُّونُ وَإِنْ وَلِيَتْ (لَكَ)، وذلك قولُكَ: لا غلامينِ ظريفينِ لَكَ، ولا مُسْلِمينِ صالحينِ لَكَ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (الظريفينِ) و(الصالحينِ) نَعْتٌ للمنفي وَمِنْ اسمِهِ، وليسَ واحِدٌ مِنَ الاسْمَيْنِ وَلِيَ (لا) ثُمَّ وَلِيَتْهُ (لك)، ولكنَّهما) وصفٌ وموصوفٌ، فليسَ للموصوفِ سبيلٌ إلى الإضافةِ. وَلَمْ يَجُزْ ذلكَ في الوصفِ لأَنَّهُ ليس بالمنفيّ، وَإِنَّما هو صِفَةٌ، وَإِنَّما جازَ التخْفيفُ في النفي.

[سابعًا - ما يجري علىٰ موضع (لا)]

هذا بابُ ما جَرَىٰ علىٰ مَوْضِعِ المنفيّ لا علىٰ الحرفِ الذي عَمِلَ في المنفيّ، وَمِنْ ذلكَ قولُ العَرَبِ: لا مالَ لَهُ قليلٌ ولا كثيرٌ، رَفَعُوهُ علىٰ الموضعِ.

وَتَقُولُ: لا كالعشيَةِ عشيّةٌ، ولا كزيدٍ رجلٌ؛ لأَنَّ الآخِرَ هو الأوَّلُ، ولأَنَّ (زيدًا) (رجلٌ)، وصارَ (لا كزيدٍ)، كأنَّكَ قُلْتَ: لا أَحَدَ كزيدٍ، ثُمَّ قُلْتَ: (رجلٌ) كما تَقُولُ: لا مالَ لَهُ قليلٌ ولا كثيرٌ، علىٰ الموضعِ. ونَظِيرُ (لا كزيدٍ) في حَذْفِهِمِ الاسمَ قولُهُمْ: لا عليكَ، وإنَّما يريدُ: لا بأسَ عليك، ولا شيءَ عليكَ، ولكنَّهُ حَذَفَ لكثرةِ استعمالِهِمْ إيّاه.

[ثامنًا - نفي النكرة وما نُزِّل منزلتها]

هذا بابُ ما لا تُغيِّرُ فيه (لا) الأسماءَ عَنْ حالِها التي كانَتْ عليها قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ (لا)، ولا يجوزُ ذلكَ إلا أَنْ تُعِيدَ (لا) الثانيةَ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ جوابٌ لِقَولِهِ: أَغلامٌ عِنْدَكَ أَمْ جاريةٌ؟ إذا ادَّعَيْتَ أَنَّ أَحَدَهما عِنْدَهُ، فلا يَحْسُنُ إلا أَنْ تُعِيدَ (لا)، . فممَّا لا يتغَيَّرُ عن حالِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ عليه (لا) قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ذكرهُ ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنونَ﴾[1].

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّ المعارِفَ لا تَجْرِي مَجْرى النَّكِرةِ في هذا البابِ؛ لأَنَّ (لا) لا تَعْمَلُ في معرفةٍ أَبَدًا. وَتَقُولُ: قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ، تَجْعَلُهُ نَكِرةً قُلْتُ: فكيفَ يكونُ هذا، وَإنَّما أرادَ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقالَ: لأَنَّهُ لا يجوزُ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ (لا) في معرفةٍ، وَإنَّما تُعْمِلُها في النَّكِرَةِ، فَإذا جَعَلْتَ (أَبا حَسَنٍ) نَكِرَةً حَسُنَ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ (لا)، وَعَلِمَ المخاطَبُ أَنَّهُ قد دَخَلَ في هؤلاءِ المنكورِينَ (عليٌّ)، وَأَنَّهُ قَدْ غُيِّبَ عَنْها. فَإنْ قُلْتَ: إنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَنْفي كُلَّ مَنْ اسمُهُ عليٌّ؟ فَإنَّما أَرادَ أَنْ يَنْفِيَ منكورينَ كلُّهم في قضيَّتِهِ مثلُ عليٍّ، كأَنَّهُ قالَ: لا أمثالَ عليٍّ لهذهِ القضيَّةِ، وَدَلَّ هذا الكلامُ على أَنَّهُ ليس لها عليٌّ، وَأَنَّهُ قَدْ غُيِّبَ عنها.

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّكَ إذا فَصَلْتَ بَيْنَ (لا) وَبَيْنَ الاسمِ بِحَشْوٍ، لَمْ يَحْسُنْ إلا أَنْ تُعِيدَ (لا) الثانيةَ؛ فممَّا فُصِلَ بينه وبين (لا) بِحَشْوٍ قولُهُ جَلَّ ثناؤهُ: ﴿لا فِيها غَوْلٌ ولاهُمْ عَنْها يُنْزَفونَ﴾[2].

---

(١) سورة البقرة ٣٨، ٦٢، ١١٢، ٢٦٢، ٢٧٤؛ سورة آل عمران١٧٠؛ سورة المائدة ٦٩؛ سورة الأنعام٤٨؛ سورة الأعراف ٣٥؛ سورة يونس ٦٢؛ سورة الأحقاف ١٣.

(٢) سورة الصافات ٤٧.

[تاسعًا - نفي المعرفة]

هذا بابٌ لا تجوزُ فيه المعرفةُ إلا أنْ تُحْمَلَ على الموضعِ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ لـ(لا) أنْ تعملَ في معرفةٍ كما لا يجوزُ ذلكَ لـ(رُبَّ)، فَمِنْ ذلكَ قولُكَ: لا غُلامَ لَكَ ولا العَبَّاسُ. فَإِنْ قُلْتَ: أَحْمِلُهُ على (لا)، فَإِنَّهُ ينبغي لَكَ أَنْ تَقُولَ: رُبَّ غلامٍ لَكَ والعبّاسِ، وكذلكَ: لا غلامَ لكَ ولا أخوهُ.

الاستثناء

أوَّلًا - تمهيد في أدوات الاستثناء.

ثانيًا - أبواب الاستثناء بإلا:

١- وجوه الاستثناء بإلا.

٢- الاستثناء من المنفي.

٣- ما حمل على موضع العامل.

٤- الاستثناء المنفصل.

٥- الاستثناء المنقطع.

٦- الاستثناء على معنى (ولكن).

٧- المستثنى (أنَّ) و(أنْ) وصلتهما.

٨- الاستثناء من الموجب.

٩- الاستثناء الوصف.

١٠- تقديم المستثنى.

١١- العطف على المستثنى.

١٢- تكرار المستثنى.

١٣- ما يكون مبتدأ بعد إلا.

ثالثًا - أبواب الاستثناء مما فيه معنى (إلا):

١- الاستثناء بغير.

٢- حكم المعطوف على المستثنى بـ(غير).

٣- حذف المستثنى في (ليس غير) و(ليس إلا).

٤- الاستثناء بالأفعال.

[أوَّلًا - تمهيد في أدوات الاستثناء]

[الاستثناء بـ(إلا)]:

هذا بابُ الاستثناء: فحرفُ الاستثناءِ (إلا).

[ما فيه معنى (إلا)]:

وما جاءَ من الأسماء فيه معنى (إلا): فغيرٌ، وسوًى؛ وما جاءَ مِنَ الأفعالِ فيه معنى (إلا): فلا يكونُ، وليس، وَعَدَا، وَخَلاَ؛ وما فيه ذلك المعنى مِنْ حروفِ الإضَافةِ وليس باسمٍ: فحاشا، وَخَلا - في بعضِ اللّغاتِ -.وسأُبَيِّنُ لكَ أحوالَ هذهِ الحروفِ إنْ شاءَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الأوّلَ فالأوّلَ.

[ثانيًا - أبواب الاستثناء بـ(إلا)]

[الباب الأوَّل: وجوه الاستثناء]

هذا بابُ ما يكونُ استثناءً بـ(إلا):

اعْلَمْ أَنَّ (إلا) يكونُ الاسمُ بعدها على وَجْهَيْنِ:

(فأَحدُ الوجهينِ): أنْ لا تُغيِّرَ الاسمَ عَنِ الحالِ التي كانَ عليها قَبْلَ أنْ تَلْحَقَ.

و(الوَجْهُ الآخَر): أنْ يكونَ الاسمُ بعدها خارِجًا ممَّا دَخَلَ فيه ما قَبْلَهُ، عامِلًا فيه ما قَبْلَهُ مِنَ الكلامِ كما تَعْمَلُ (عشرونَ) في ما بَعْدَها إذا قُلْتَ: (عشرون درهمًا)[1].

فَأَمَّا الوجهُ الذي يكونُ فيهِ الاسمُ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ(إلا) (وهو الوجه الأول)، فهو أنْ تُدْخِلَ الاسمَ في شيءٍ تنفي عنه ما سِواهُ وذلك قولكَ: ما أَتاني إلا زيدٌ، وما لَقِيتُ إلا زيدًا، وما مَرَرْتُ إلا بزيدٍ، تُجْرِي الاسمَ مُجْراهُ إذا قُلْتَ: ما أَتاني زيدٌ، وما لَقِيْتُ زيدًا، وما مَرَرْتُ بزيدٍ، ولكنَّكَ أَدْخَلْتَ (إلا) لِتُوجِبَ الأفعالَ لهذهِ الأسماءِ ولِتَنْفِيَ ما سِواها، فصارَتْ هذه الأَسماءُ مُسْتثناةً.

[الباب الثاني - الاستثناء من المنفي]

هذا بابُ ما يكونُ المستثنى فيهِ بدلًا مِمَّا نُفِيَ عَنْهُ ما أُدْخِلَ فيهِ، وذلكَ قولُك: ما أَتاني أَحَدٌ إلا زيدٌ، وما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلا زيدٍ، وما رأَيتُ أحدًا إلا زيدًا. جَعَلْتَ المستثنى بدلًا مِنَ الأَوَّلِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ما مَرَرْتُ إلا بزيدٍ، وما لقيتُ إلا زيدًا، وما أَتاني إلا زيدٌ، كما أَنَّك إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ. فهذا وَجْهُ الكلامِ أنْ تَجْعَلَ المستثنى بدلًا مِنَ الذي قَبْلَهُ؛ لأَنَّكَ تُدْخِلَهُ فيها أَخْرَجْتَ منه الأَوَّلَ.

---

(١) أي: إنَّ العامل في الاستثناء هو(تمام الكلام) كما انتصب(درهمًا)بعد قولك(عشرون)، وتمامه بالنون. انظر: الدكتور محمد كاظم البكّاء، منهج سيبويه ٢٧٣-٢٧٥.

وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: ما أتاني القومُ إلا عمرٌو، وما فيها القومُ إلا زيدٌ، وليس فيها القومُ إلا أخوك، وما مَرَرْتُ بالقومِ إلا أخيك، (فالقوم) ههنا بمنزلة (أحد).

وَحَدَّثني يونسُ أَنَّ أَبا عمرو كانَ يقولُ: الوجهُ (ما أَتاني القومُ إلا عبدُ اللهِ)، ولكنَّ المستثنى في هذا الموضع مُبْدَلٌ مِنَ الاسمِ الأَوَّلِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهداءُ إلا أَنْفُسُهُمْ﴾[1].

[الباب الثالث - ما حُمِلَ على موضع العامل]

هذا بابُ ما حُمِلَ على مَوْضِعِ العامِلِ في الاسمِ والاسمِ لا على ما عَمِلَ في الاسمِ، ولكنَّ الاسمَ وما عَمِلَ فيهِ في مَوْضِعِ اسمٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ، وذلكَ قولُكَ: ما أَتاني مِنْ أحدٍ إلا زيدٌ، وما رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إلا زيدًا، وَمِثْلُ ذلكَ: ما أنتَ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (بشيءٍ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ في لغةِ بني تَميمٍ. فَلَمَّا قَبُحَ أَنْ تَحْمِلَهُ على (الباءِ)، صارَ كأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ اسمٍ مرفوعٍ، على أقيسِ الوجهينِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: ما أنتَ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبأُ بِهِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ما أَنتَ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ. وَتَقُولُ: لَسْتَ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعْبَأُ بِهِ، كأَنَّكَ قُلْتَ: لَسْتَ إلا شيئًا لا يُعْبَأُ بِهِ.

[البابُ الرّابع - الاستثناء المتَّصل]

هذا بابُ النَّصْبِ في ما يكونُ مُسْتَثنًى مُبْدَلًا. حَدَّثَنا بذلك يونسُ وعيسى جميعًا أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ الموثوقِ بعَرَبيَّتِهِ يَقُولُ: ما مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أَحَدٌ إلا زيدًا. وعلى هذا: ما رأيْتُ أَحدًا إلا زيدًا، فَيَنْصبُ (زيدًا) على غيرِ (رَأَيْتُ)، وعَمِلَ فيه ما قبله كما عَمِلَ (العشرونَ) في الدرهمِ، إذا قُلْتَ: (عشرونَ درهمًا).

وَمِثْلُهُ في الانقطاع مِنْ أَوَّلِه: إِنَّ لِفلانٍ واللهِ مالًا إلا أَنَّهُ شَقِيٌّ؛ فَإِنَّهُ لا يكونُ أَبَدًا على (إِنَّ لفلانٍ)، وهو في مَوْضعِ نَصْبٍ، وجاءَ على معنى (ولكنَّهُ شقيٌّ).

---

(١) سورة النور ٦.

[الباب الخامس - الاستثناء المنقطع]

هذا بابٌ يُختارُ فيه النَّصْبُ لأَنَّ الآخِرَ ليسَ منْ نوع الأَوَّلِ، وهو لغةُ أَهل الحجازِ، وذلكَ قولُكَ: ما فيها أَحَدٌ إلا حمارًا، جاؤوا بِهِ علىٰ معنىٰ (ولكنَّ حِمارًا)، وَكَرِهوا أَنْ يُبْدِلُوا الآخِرَ مِنَ الأَوَّلِ، فَيَصيرَ كأَنَّهُ مِنْ نوعِهِ، فَحُمِلَ علىٰ معنىٰ (ولكنَّ)، وَعَمِلَ فيهِ ما قَبْلَهُ كَعَمَلِ (العشرينَ) في (الدرهمِ).

[الأمثلة]:

ومِثْلُ ذلكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلا اتِّبَاعَ الظَّنِ﴾[1]، ومِثْلُهُ: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يُنْقَذونَ إلا رَحْمَةً مِنَّا﴾[2].

[الباب السادس - الاستثناء على (ولكنَّ)]

هذا بابُ ما لا يكونُ إلا علىٰ معنىٰ (ولكنَّ)[3]، فَمِنْ ذلك قولُهُ تعالىٰ جدّه: ﴿لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلا منْ رَحِمَ﴾[4] أي: (ولكنَ مَنْ رَحِمَ)، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَوْلا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمَانُها إلا قَوْمَ يونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾[5]، أي: (ولكنَ قومَ يونسَ لَمَّا آمنوا).

---

(١) سورة النساء ١٥٧.

(٢) سورة يس ٤٣.

(٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٢٨٤):
«هذا الباب يخالف الذي قبله في لغة بني تميم؛ لأنَّه لا يمكن فيه البدل، ولا حذف الاسم الأوّل منه في التقدير، كما أمكن في قول بني تميم إذا قلت: ما فيها أحدٌ إلّا حمارٌ، إذا قُدِّرَ: ما فيها حمارٌ، على الوجهين اللّذين ذكرناهما من قول بني تميم». انظر: (الباب الخامس).

(٤) سورة هود ٤٣.

(٥) سورة يونس، ٩٨.

[الباب السابع - المستثنى (أَنَّ) و(أَنْ) وصلتهما]

هذا بابُ ما تكون فيه (أَنَّ) و(أَنْ) مع صِلَتِهما بمنزلةِ غَيْرِهما مِنَ الأسماء، وذلكَ قولُكَ: ما أتاني إلا أنَّهُمْ قالوا كذا وكذا، فـ(أَنَّ) في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ، كأنَّهُ قالَ: ما أتاني إلا قولُهُمْ كذا وكذا. ومِثْلُ ذلكَ قولُهُمْ: ما مَنَعني إلا أَنْ يَغْضَبَ عليَّ فلانٌ.

[الباب الثامن - الاستثناء مِنَ الموجب]

هذا بابُ لا يكونُ المستثنى فيهِ إلا نَصْبًا؛ لأنَّهُ مُخْرَجٌ ممَّا أَدْخَلْتَ فيه غَيْرَهُ، فَعَمِلَ فيهِ ما قَبْلَه كما عَمِلَ (العشرونَ) في (الدرهمِ) حينَ قُلْتَ: له عشرونَ درهمًا. وهذا قولُ الخليلِ رَحِمَهُ اللَّهُ وذلكَ قولُكَ: أتاني القومُ إلا أباكَ، وَمَرَرْتُ بالقومِ إلا أباكَ، والقومُ فيها إلا أباكَ.

وَتَقُولُ: ما فيهم أحدٌ إلا وَقَد قالَ ذلك إلا زيدًا، كأنَّهُ قالَ: قَدْ قالوا ذلك إلا زيدًا.

[الباب التاسع - الاستثناء الوصف]

هذا بابُ ما يكونُ فيهِ إلا وما بَعدهُ وَصْفًا بمنزلةِ (مِثْلٍ)، (غَيْرٍ)، وذلك قولُكَ: لو كانَ مَعنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا.

والدليلُ على أنَّهُ وَصْفٌ أنَّك لَوْ قُلْتَ: لَوْ كانَ معنا إلا زيدٌ لَهَلَكْنا -وأنتَ تريدُ الاستثناءَ- لَكُنْتَ قَدْ أَحَلْتَ، ونظيرُ ذلكَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوْ كانَ فيهما آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا﴾[1]، وَمِثْلُ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي القاعِدونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[2]، وقولُهُ عَزَّوَجَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿صِراطَ الذينَ أنعمتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[3].

---

(١) سورة الأنبياء ٢٢.

(٢) سورة النساء ٩٥.

(٣) سورة الفاتحة ٧.

[ورأينا: أنَّ الأستثناء هو إخراج القليل من الكثير بمنظور حسابي نحو: جاء القوم إلا زيدًا، وليس في أمثلة الباب مثل هذا المعنى؛ فلزم الوصف]

[الباب العاشر - تقديم المستثنى]

هذا بابُ ما يُقَدَّمُ فيهِ المستثنى، وذلك قولُكَ: ما فيها إلا أباكَ أحدٌ، وما لي إلا أباكَ صَديقٌ.

فَإنْ قُلْتَ: ما أتاني أحدٌ إلا أبوكَ خيرٌ من زيدٍ، وما مَرَرْتُ بِأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ مِنْ زيدٍ، كانَ الرفعُ والجرُّ جائزَين، وَحَسُنَ البدلُ؛ لأنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الرّافِعَ والجارَّ، ثُمَّ أبْدَلتَهُ مِنَ المرفوعِ والمجرورِ، ثُمَّ وَصَفْتَ بعد ذلكَ.

وَقَدْ قالَ بَعْضُهم: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلا زيدًا خيرٍ منه، وكذلكَ: مَنْ لي إلا زيدًا صديقًا، ومالي أحَدٌ إلا زيدًا صديقٌ.

[الباب الحادي عشر - العطف على المستثنى]

هذا بابُ ما تكونُ فيهِ في المستثنى الثاني بالخيارِ، وذلكَ قولُكَ: مالي إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا وعمرٌو، وَمَنْ لي إلا أباكَ صديقٌ وزيدًا وزيدٌ.

أمَّا (النَّصبُ) فعلى الكلامِ الأوّلِ، وأمَّا (الرَّفْعُ) فَكَأنَّهُ قالَ: وعَمرٌو لي؛ لأنَّ هذا المعنى لا يَنْقُضُ ما تُرِيدُ في النَّصْبِ. وهذا قولُ يونسَ والخليلِ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

[الباب الثاني عشر - تكرار المستثنى]

هذا بابُ تثنيةِ المُستَثنى، وذلكَ قولُكَ: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا. ولا يجوزُ الرّفعُ في (عمرٍو)؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ المستثنى لا يكونُ بدلًا مِنَ المستثنى. وذلك أنَّكَ لا تُرِيدُ أنْ تُخرِجَ الأوّلَ مِنْ شيءٍ تُدْخِلُ فيه الآخِرَ.

وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: ما أتاني إلا زيدًا إلا عَمْرٌ، فَتَجْعَلُ الإتيانَ لـ(عمرٍو) ويكونُ (زيدٌ) مُنتَصِبًا مِنْ حيثُ انتَصَبَ (عَمرٌو). فَأَنْتَ في ذا بالخيارِ إنْ شِئْتَ نَصَبْتَ الأَوَّلَ وَرَفَعْتَ الآخِرَ، وَإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ الآخِرَ وَرَفَعْتَ الأَوَّلَ.

[الباب الثالث عشر - ما يكون مبتدأ بعد (إلا)]

هذا بابُ ما يكونُ مبتدأ بَعْدَ (إلا)، وذلكَ قولُكَ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلا زيدٌ خيرٌ مِنْهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أَنَّكَ أَدْخَلْتَ (إلا) لِتَجْعَلَ (زيدًا) خيرًا مِنْ جميعِ مَنْ مَرَرْتَ بِهِ. وَلَو قالَ: مَرَرْتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم، لجازَ أَنْ يكونَ قَدْ مَرَّ بناسٍ آخرينَ هم خيرٌ مِنْ (زيدٍ، فإنّما قالَ: (ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) لِيُخبِرَ أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ بأحدٍ يَفْضُلُ (زيدًا).

[مثال]: وَمِثْلُ ذلك قولُ العَرَبِ: واللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلكَ أَنْ أَفْعَلَ كذا وكذا، فـ(أَنْ أَفْعَلَ كذا وكذا) بمنزلةِ (فِعْلُ كذا وكذا)، وهو مبنيٌّ على (حِلُّ)، و(حِلُّ) مبتدأٌ، كأَنَّهُ قالَ: ولكِنْ حِلُّ ذلكَ أَنْ أَفْعَلَ كذا وكذا.

[ثالثًا - أبواب الاستثناء بما فيه معنى (إلا)]

[الباب الأوَّل: الاستثناء بـ(غير)]

[الاستثناء]:

هذا بابُ (غير): اعْلَمْ أنَّ (غيرًا) أبدًا سوى المضافِ إليْهِ، ولكنَّهُ يكونُ فيهِ معنى (إلا)، فيُجْرَى مُجْرى الاسمِ الذي بَعْدَ (إلا)، وهو الاسمُ الذي يَكُونُ داخلًا في ما يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ، وخارجًا ممَّا يَدْخلُ فيهِ غَيْرُهُ.

فأمَّا دخولُهُ في ما يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ: فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ، فَغَيْرُ زيدٍ هم الذينَ جاؤوا، ولكنْ فيهِ معنى (إلا)، فَصَارَ بمنزلةِ الاسمِ الذي بَعْدَ (إلا).وأمَّا خروجُهُ ممَّا يدخلُ فيه غيرُهُ: فما أتاني غيرُ زيدٍ. وَقَدْ يكونُ بمنزلةِ (مِثْل) لَيْسَ فيهِ مَعْنى (إلا).

[تعليق]:

وَكُلُّ موضعٍ جازَ فيهِ الاستثناءُ بـ(إلا) جاز بـ(غَيْر)، وَجَرى مجرى الاسمِ الذي بَعْدَ (إلا)؛ لأنَّهُ اسمٌ بمنزلتِهِ وفيهِ معنى (إلا).

[الباب الثاني- حكم المعطوف على المستثنى بـ(غير)]

هذا بابُ ما أُجرِيَ على موضعِ (غَيْر) لا على ما بَعْدَ (غَيْر): زَعَمَ الخليلُ ويونسُ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ جميعًا أنَّهُ يجوزُ: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو -والوجهُ الجرُّ- وذلكَ أنَّ (غيرُ زيد) في موضعِ (إلا زيدٌ) وفي معناهُ، فَحَمَلُوهُ على الموضعِ كما قالَ:

فَلَسْنا بالجبالِ وَلاَ الحديدا

فَلَمَّا كانَ في موضعِ (إلا زيدٌ) وكانَ معناهُ كمعناهُ، حَمَلُوهُ على الموضعِ؛ والدليلُ على ذلكَ أنَّكَ إذا قُلْتَ: (غَيْرُ زيدٍ) فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ: (إلا زيدٌ)؛ ألا تَرَى أنَّك تَقُولُ: ما أَتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو، فلا يَقْبُحُ الكلامُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو.

[الباب الثالث- حذف المستثنى في (ليس غير) و(ليس إلا)]

هذا بابٌ يُحْذَفُ المستثنى فيهِ استخفافًا، وذلك قولُكَ: (ليس غَيْرُ)، و(ليس إلا)، كأنَّهُ قالَ: ليس إلا ذاكَ، وليس غيرُ ذاك، ولكنَّهم حَذَفُوا ذلكَ تخفيفًا واكتفاءً بعلمِ المُخاطَبِ ما يَعْنِي.

[استطراد في الحذف]:

وَسَمِعْنا بَعْضَ العَرَبِ الموثوقِ بِهِمْ يَقُولُ: ما مِنْهم ماتَ حتى رأَيْتُهُ في حالِ كذا وكذا، وإنَّما يُريدُ: ما مِنْهُم واحدٌ ماتَ، وَمَثَلُ ذلكَ قولُهُ تعالى جدّهُ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكتابِ إلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[1].

[الباب الرابع- الاستثناء بالأفعال]

[ليس ولا يكون]:

هذا بابُ (لا يكونُ) و(ليس) وما أَشْبَهَهما. فإذا جاءَتا وفيهما معنى الاستثناءِ، فَإِنَّ فيهما إضمارًا، على هَذَا وَقَعَ فيهما معنى الاستثناءِ كما أَنَّهُ لا يَقَعُ معنى النهي في (حَسْبِكَ) إلا أَنْ يكونَ مبتدًا، وذلك قولُكَ: ما أتاني القومُ ليس زيدًا، وأتوني لا يكون زيدًا، وما أتاني أَحَدٌ لا يكونُ زيدًا، كأَنَّهُ حِينَ قالَ (أتوني)، صارَ المخاطَبُ عِنْدَهُ قد وَقَعَ في خَلَدِهِ أَنَّ بَعْضَ الآتينَ زيدٌ، حتى كأَنَّهُ قالَ: (بَعْضُهُمْ زيدٌ)، فَكَأَنَّهُ قالَ: ليس بعضُهم زيدًا، وَتَرَكَ إظهارَ (بَعْضٍ) استغناءً كما تَرَكَ الإظهارَ في(لاتَ حينَ). فهذه حالُهما في حالِ الاستثناءِ. وعلى هذا وَقَعَ فيهما الاستثناءُ؛ فأَجرِهما كما أجروهما.

[عدا وخلا]:

وأمَّا (عدا) و(خلا) فلا يكونانِ صفةً، ولكنْ فيهما إضمارٌ كما كانَ في (ليس) و(لا يكون)، وهو إضمارٌ قِصَّتُهُ فيهما قِصَّتُهُ في (لا يكون) و(ليس)، وذلكَ

---

(١) سورة النساء ١٥٩.

قولُكَ: ما أَتاني أَحَدٌ خلا زيدًا، وأتاني القومُ عدا عمرًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: جاوزَ بَعْضُهم زيدًا، إلا أنَّ (خلا) و(عدا) فيهما معنى الاسْتثناءِ، ولكنِّي ذَكَرْتُ (جَاوَزَ) لأُمَثِّلَ لَكَ بِهِ، وإنْ كانَ لا يُسْتَعْمَلُ في هذا الموضِعِ[1].

وَتَقُولُ: أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأَتَوْني ما خلا زيدًا، فـ(ما) ههنا اسمٌ، و(خلا) و(عدا) صلةٌ لَهُ، كأَنَّهُ قالَ: أَتَوْنِي ما جاوَزَ بَعْضُهم زيدًا، وما هم فيهم ما عدا زيدًا، كأَنَّهُ قالَ: ما هم فيها ما جاوزَ بعضُهم زيدًا، وكأَنَّهُ قالَ: إذا مَثَّلْتَ (ما خلا) و(ما عدا)، فَجَعَلْتَهُ اسمًا غيْرَ موصولٍ، قُلْتَ: أتوني مُجاوَزَتُهم زيدًا. مَثَّلْتَهُ بمصدرٍ ما هو في معناه كما فَعَلْتَهُ في ما مَضَى، إلا أنَّ (جاوَزَ) لا يَقَعُ في الاستثناء.

[تعقيب]:

١- وإذا قُلْتَ: أتوني إلا أَنْ يكونَ زيدٌ، فالرفعُ جَيِّدٌ بالغٌ، وهو كثيرٌ في كلامِ العَرَبِ؛ لأَنَّ (يكون) صلةٌ لِـ(أَنْ)، وليس فيها معنى الاستثناءِ، وَمَثَلُ الرَّفعِ قولُ الله تعالى عَزَّوَجَلَّ: ﴿إلا أَنْ تَكُونَ تِجارَةٌ عَنْ تراضٍ مِنكُمْ﴾(*). وَبَعْضُهم يَنْصِبُ على وَجْهِ النَّصْبِ في (لا يكونُ)، والرَّفع أكثرُ.

٢- وأَمَّا (حاشا) فليس باسمٍ، ولكنَّهُ حَرْفٌ يجُرُّ ما بعده كما تجُرُّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء.

* * * * *
* * *
*

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٢٢٦):
«إنْ قيل: لِمَ لَمْ يستثن بـ(جاوز) كما استثنى بـ(عدا) و(خلا)، و(جاوز) أبين وأجلى في المعنى، واليه ردّ سيبويه(عدا) و(خلا) لنا مثّلهما؟ فالجواب: أنَّ اللفظين قد يجتمعان في معنى، ثم يختصّ أحدهما بموضع لا يشاركه فيه الآخر كـ(العُمر)-أي بالضم-و(العَمر)-أي بالفتح-في البقاء ثُمَّ يختصّ المفتوح باليمين. وله نظائر كثيرة تجري هذا المجرى».

(*) سورة النساء ٢٩.

قال المحقّق عبد السلام محمد هارون: «وقراءة رفع ﴿تجارةٌ﴾ هي قراءة ما عدا الكوفيين وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي ﴿تجارةً﴾ بالنصب. تفسير أبي حيان ٣/٢٣١».

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكّاء)

القسم الأوَّل

النحو

الجزء الرابع

أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنوّن

(الضمائر، الاسم الناقص، ما لا ينصرف، الأسماء في باب الحكاية)

أ. د. محمد كاظم البكّاء

مقدمة محقِّق الكتاب

أ.د. محمد كاظم البكَّاء

درس سيبويه في قسم النحو أبواب الكلم والكلام وإسناد الفعل، وقد جعلناه (الجزء الأوَّل) منه، ثم تبعه (الجزء الثاني) وهو في إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله، وسمّينا (الجزء الثالث) الإسناد الذي بمنزلة الفعل وقد ضمّ أبواب الحروف الخمسة، وكم، والنداء، ولا النافية، والاستثناء متابعين أبواب الكتاب على ما وردت فيه. وجميع هذه الأجزاء الثلاثة قد درست أنواع الإسناد في النحو العربي. وبعد جهد اتضح لنا أنَّ الأمثلة على أحكام الإسناد بأنواعه الثلاثة السابقة قد خصّت الاسم المظهر التام المنوّن، نحو: زيد وعبد الله، وأنّه بعد ذلك قد تحدّث عن أحكام الإسناد باعتماد أنواع الاسم الأخرى، فشرع يدرس أحكام الإسناد مع الضمائر، ثم الاسم الناقص الذي يتمّ بحشو أو صلة نحو (الذي علّمني)، و(أنْ تصوموا)، وما لا ينصرف، والأسماء في باب الحكاية؛ فقد ضمّ هذا الجزء وهو (الجزء الرابع) بدائل الاسم المظهر المذكورة، وتابعنا فيه صاحب الكتاب وهو يستطرد على طريقته في الكلام على موضوعات النحو الأخرى ليستكمل القول فيها، فهو في أبواب (أنْ) -مثلًا- التي يسميها الاسم الناقص يستطرد في الكلام على أدوات نصب الفعل المضارع، ثم يتابع الكلام على أدوات الجزم والشرط، وهكذا. وفي هذا الجزء يتمّ الكلام على أبواب النحو في الكتاب، وقد ضمّ الموضوعات التي تمثّل الأبواب الرئيسة أو ما كان الكلام عليها استطرادًا واستدراكًا سائلين الله العلي القدير أن يجعل كتاب سيبويه في هذا الإصدار الذي بذلنا فيه جهدًا استغرق سنين طويلة مصدرًا رئيسًا للدرس النحوي، وأن يكون سهل التناول يرجع إليه جميع طلبة اللغة، والله من وراء القصد.

❁

الفهرست العام للجزء الرابع

أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنوّن

٩- باب الإبدال بضمير النصب وتوكيده.

١٠- باب الفصل بضمير الرفع.

١١- باب ما لا يصحّ فيه الفصل بالضمير.

الاسم الناقص:

أوّلا- أبواب الأسماء الموصولة.

ثانيًا- أبواب الحروف المصدرية مع الفعل المضارع.

ثالثًا- أبواب أدوات الشرط ممَّا كان بمنزلة (الذي).

رابعًا- أبواب (أنَّ) التي تكون اسمًا مع مدخولها.

خامسًا- أبواب (أم) و(أو) في التسوية.

ما لا ينصرف:

أوّلا- أبواب ما كان على وزن الفعل.

ثانيًا- أبواب التأنيث.

ثالثًا- أبواب ما كان على أمثلة الجمع.

رابعًا- أبواب الأسماء.

الأسماء في باب الحكاية.

أبواب الضمائر

هذا بابُ مجرى علاماتِ المضمرينَ، وما يجوزُ فيهنَّ كلّهنَّ. وَسَنُبَيِّنُ ذلكَ إنْ شاءَ الله تعالى.

[أوّلًا - أبواب ضمائر الرفع]

[الباب الأوّل - علامات ضمائر الرفع]

هذا بابُ علاماتِ المضمرينَ المرفوعينَ:

[ضمائر المتكلّم]:

اعْلَمْ أنَّ المضمرَ المرفوعَ إذا حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ فإنَّ علامَتَهُ (أنا)، وَإنْ حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ آخر قالَ: (نحنُ)، وَإنْ حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ آخرينَ قالَ: (نحنُ).

[ضمائر المخاطب]:

وأمّا المُضْمَرُ المُخاطَبُ فَعَلامَتُهُ إنْ كانَ واحدًا: (أنتَ)، وَإنْ خاطَبْتَ اثنينِ فعلامَتُهما: (أنتما)، وَإنْ خاطَبَ جميعًا فعلامَتُهُمْ: (أنْتُمْ).

[ضمائر الغائب]:

وأمّا المُضْمَرُ المحدَّثُ عَنْهُ فعلامَتُهُ: (هُوَ)، وَإنْ كان مُؤَنّثًا فَعَلامتُهُ: (هِيَ)، وَإنْ حَدَّثْتَ عن اثنينِ فَعَلامَتُهما: (هُما)، وَإنْ حَدَّثْتَ عَنْ جميعٍ فعلامَتُهُمْ: (هُمْ)، وإنْ كانَ الجميعُ جميعَ المؤنَّثِ فعلامَتُهُ: (هُنَّ).

[الباب الثاني - مواقع ضمير الرفع المنفصل]

هذا بابُ استعمالِهِمْ علامةَ الإضمارِ الذي لا يَقَعُ موقِعَ ما يُضْمَرُ في الفِعْلِ إذا لم يَقَعْ موقِعَهُ:

١- فَمِنْ ذلكَ قولُهُمْ: كيفَ أنتَ؟ وَأينَ هو؟ مِنْ قِبَلِ أنَّكَ لا تَقْدِرُ على (التاءِ) ههنا، ولا على الإضمارِ الذي في (فَعَلَ).

٢- وَمِثْلُ ذلكَ: نَحْنُ وأَنْتُمْ ذاهِبونَ؛ لأنَّكَ لا تَقْدِرُ هنا على (التاءِ والميمِ) التي في (فَعَلْتُمْ) كما لا تَقْدِرُ في الأوّلِ على (التاءِ) التي في (فَعَلْتَ).

٣- كذلكَ: جاءَ عبدُ اللهُ وأَنْتَ، لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ علىٰ (التاء) التي تكونُ في الفِعْلِ.

٤- وَتَقُولُ: فيها أَنْتُمْ، لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ علىٰ (التاء (والميم) التي في (فَعَلْتُمْ) ها هنا. وفيها هُمْ قيامًا، بتلكَ المنزلةِ، لأنكَ لا تَقْدِرُ هنا علىٰ الإضمارِ الذي في الفِعْلِ.

٥- وَمِثْلُ ذلك: أَمَّا الخبيثُ فأَنتَ، وأَمَّا العاقِلُ فهو، لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ هنا علىٰ شيءٍ مِمَّا ذَكَرْنا.

٦- وكذلكَ: كُنَّا وأنتم ذاهبينَ.

٧- وَمِثْلُ ذلكَ: أهو هو؟، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينا العِلْمَ﴾[1]، فَوَقَعَ (هو) هاهنا،

٨- وتقول: ما جاء إلا أنا.

٩- وكذلكَ: ها أنا ذا، وها نَحْنُ أُولاءِ، وها هو ذاكَ، وهاهُما ذانِكَ، وهاهُمْ أولئكَ، وها أنت ذا، وها أنتما ذانِ، وها أَنْتُمْ أُولاءِ، وها أَنْتُنَّ أُولاءِ، وهاهُنَّ أولئِكَ.

[تعقيب]:

وَقَدْ تكونَ (ها) في (ها أنت ذا) غَيْرَ مُقَدَّمةٍ، ولكنَّها تكونُ للتنبيهِ بمنزِلَتِها في (هذا)، يدلُّكَ علىٰ ذلكَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ها أَنْتُمْ هؤلاءِ﴾[2]. فلو كانتْ (ها) هاهنا هي التي تكونُ أوّلًا إذا قُلْتَ: (هؤلاءِ)، لَمْ تُعَدْ (ها) هاهنا بَعْدَ (أَنْتُمْ).

[تعقيب]:

وإنْ شِئْتَ لَمْ تُقدِّمْ (ها) في هذا البابِ، قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هؤلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾[3].

---

(١) سورة النمل ٤٢. الأصل ﴿كَأَنَّهُ هُوَ وأُوتِينَا العِلْمَ مِنْ قَبْلِها﴾.

(٢) سورة آل عمران ٦٦، ١١٩(هَا أنتمْ أُولاءِ)، سورة النساء ١٠٩، سورة محمد ٣٨.

(٣) سورة البقرة ٨٥.

[ثانيًا- أبواب ضمائر النصب]

[الباب الأوَّل- علامات ضمائر النصب]

هذا باب علامةِ المضمرينَ المنصوبينَ:

اعْلَمْ أنَّ علامةَ المضمرينَ المنصوبينَ(إيّا) ما لم تَقْدِرْ على (الكاف) التي في (رَأَيْتُكَ)، و(كُما) التي في (رَأَيْتُكُما)، و(كُمْ) التي في (رأَيْتُكُمْ)، و(كُنَّ) التي في (رَأَيْتُكُنَّ، و(الهاء) التي في (رَأَيْتُهُ)، و(الهاء) التي في (رَأَيْتُها، و(هما) التي في (رَأَيْتُهما)، و(هُمْ) التي في (رَأَيْتُهُمْ)، و(هُنَّ) التي في (رَأَيْتُهُنَّ، و(ني) التي في (رَأَيْتَني)، و(نا) التي في (رَأَيْتَنا).

فإنْ قَدَرْتَ على شيءٍ مِنْ هذهِ الحروفِ في موضعٍ، لم تُوقِعْ (إيّا) ذلكَ الموضِعَ؛ لأنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِها عن (إيّا)، كما اسْتَغْنَوا بـ(التاء) وأخواتِها في الرَّفع عن (أنتَ) وأخواتِها.

[الباب الثاني- مواقع ضمير النصب المنفصل]

هذا بابُ استعمالِهِمْ (إيّا) إذا لم تَقَعْ مواقِعَ الحروفِ التي ذَكَرْنا[1]، فَمِنْ ذلكَ قولُهُمْ: إيّاكَ رَأَيْتُ، وَإِيّاكَ أَعني، فَإِنَّما اسْتَعْمَلْتَ (إيّاك) هاهنا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لا تَقْدِرُ على (الكافِ)، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّا أَو إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَو فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[2]؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لا تَقْدِرُ على (كُمْ) ههنا. وتَقولُ: إنّي وإيّاكَ منطلقانِ؛ لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ على (الكافِ. ونظيرُ ذلكَ قولُهُ تعالى جدُّهُ: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلا إِيَّاهُ﴾[3].

---

(١) أي: ما ذكره في الباب السابق من ضمائر النصب المتصلة.

(٢) سورة سبأ ٢٤. الأصل «ظلال» وهو تحريف.

(٣) سورة الإسراء ٦٧. أي: لو قدرت على (الهاء) في (تدعون) كالتي في (رأيته) لم تقل: (إيّاه).

[الأمثلة]:

١- وَتَقُولُ: إنَّ إيَّاكَ رَأَيْتُ، كما تَقُولُ: إيَّاكَ رَأَيْتُ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ، فـ(أَفْضَلَهُمْ) مُنْتَصِبٌ بِـ(لَقيتُ).

هذا قولُ الخليلِ، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلامِ؛ لأَنَّهُ إنَّما يريدُ: إنَّهُ إيَّاكَ لَقِيتُ، فَتَرَكَ (الهاءَ)، وهذا جائزٌ في الشِّعْرِ. وإنْ قُلْتَ: إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ، فَنَصَبْتَ (أَفْضَلَهُمْ) بـ(إنَّ)، فهو قبيحٌ حتَّى تَقُولَ: (لقيتُهُ).

٢- وتَقُولُ: قَدْ جِئْتُكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ، فـ(أنتَ) الأُولى مُبْتَدَأٌ، والثانيةُ مبنيَّةٌ عليها، كأَنَّكَ قُلْتَ: فَوَجَدْتُكَ وَجْهُكَ طليقٌ. والمعنى: أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: (فَوَجَدْتُكَ أنتَ الذي أعرِفُ).

[الباب الثالث- الإضمار في ما جرى مجرى الفعل]

هذا بابُ الإضمارِ في ما جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ وذلكَ: إنَّ، ولعلَّ، ولَيْتَ، وأَخواتُها، ورُوَيدَ، ورُوَيدَك، وعَلَيْكَ، وَهَلُمَّ، وما أَشْبَهَ ذلكَ. فعلاماتُ الإضمارِ حالُهُنَّ هنا كحالِهِنَّ في الفِعْلِ، لا تَقْوى أَنْ تَقُولَ: عليكَ إيَّاهُ، ولا رُوَيدَ إيَّاهُ؛ لأَنَّكَ قَدْ تَقْدِرُ على (الهاءِ)، تَقُولُ: عَلَيْكَهُ، وَرُوَيْدَهُ. ولا تَقُولُ: عليكَ إيَّايَ؛ لأَنَّكَ قَدْ تَقْدِرُ على (ني)[1].

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/ ٣٦٣):
«ما في هذا الباب على ثلاثة أضرب في الاتصال أو الانفصال: فأقواها فيهما (إنَّ وأخواتها)؛ لأنهن أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح الآخر، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبه بالمفعول والخبر المرفوع المشبَّه بالفاعل...فوجب فيها ما وجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل، وبعدها (رويد) تقول: رويد زيدًا، ورويدك زيدًا...، وبعدهما (عليك) وهي أقوى في الفصل: يجوز عليكه وعليكني، وعليك إيَّاي، وعليك إيَّاه».

[ثالثًا - باب ضمائر الجَرّ]

[باب علامات ضمائر الجَرّ]

هذا بابُ علامةِ إضمارِ المجرورِ: اعْلَمْ أنَّ (أنْتَ) وأخواتِها لا يَكُنَّ علاماتٍ لمجرورٍ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ (أنْتَ) اسمٌ مرفوعٌ، ولا يكونُ المرفوعُ مجرورًا، ألا ترَىٰ أنَّكَ لو قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ وأنْتَ، لم يَجُزْ، ولو قُلْتَ: ما مَرَرْتُ بأحَدٍ إلا أنتَ، لم يَجُزْ. ولا يجوزُ (إيّا) أنْ تكونَ علامةً لمضمر مجرورٍ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ (إيّا) علامةٌ للمنصوبِ، فلا يكونُ المنصوبُ في موضعِ المجرورِ، ولكنَّ إضمارَ المجرورِ علاماتُهُ كعلاماتِ المنصوبِ التي لا تَقَعُ (إيّا) مواقعَنَّ إلا أنْ تُضِيفَ إلىٰ نَفْسِكَ نحو قولِكَ: (بِي)، و(لِي)، و(عندي).

[الأمثلة]:

وتقولُ: مَرَرْتُ بزيدٍ وَبِكَ، وما مَرَرْتُ بأحَدٍ إلا بِكَ، أعَدْتَ مَعَ المُضْمَرِ (الباءَ)؛ مِنْ قِبَلِ أنَّهُمْ لا يتكلَّمونَ بـ(الكافِ) وأخواتِها مُفْرَدَةً، فلذلكَ أعادُوا الجارَّ مع المُضْمَرِ.

[رابعًا - أبواب أحكام الضمائر]

[الباب الأوَّل - اتصال ضمائر النصب]

هذا بابُ إضمارِ المفعولَيْنِ اللَّذينِ تَعَدَّىٰ إليهما فِعْلُ الفاعلِ:

[ضمير المتكلم مع غيره]:

اعْلَمْ أنَّ المفعولَ الثاني قد تكونُ علامَتُهُ إذا أُضمِرَ في هذا البابِ العلامةَ التي لا تَقَعُ (إيَّا) مَوْقِعَهَا، وقد تكونُ علامَتُهُ - إذا أُضمِرَ - (إيَّا). فَأَمَّا علامةُ الثاني التي لا تَقَعُ (إيَّا) مَوْقِعَها فقولُكَ: أعطانِيهِ، وأعطانِيكَ، فهذا هكذا إذا بَدَأَ المتكلِّمُ بنفسِهِ. فَإِنْ بَدَأَ بالمخاطَبِ قَبْلَ نفسِهِ فقالَ: أعطاكَنِي، أو بدأَ بالغائِبِ قَبْلَ نَفْسِهِ، فقالَ: قَدْ أعطاهونِي، فهو قبيحٌ لا تَكَلَّمُ بِهِ العَرَبُ، ولكنَّ النحويينَ قاسُوهُ. وَإِنَّما قَبُحَ عند العَرَبِ كراهيةَ أنْ يَبْدَأَ المتكلِّمُ في هذا الموضعِ بِالأَبْعَدِ قَبْلَ الأَقْرَبِ، ولكنْ تَقُولُ: أعطاكَ إيايَ، وأعطاهُ إيايَ، فهذا كلامُ العَرَبِ.

[المخاطب والغائب]:

فَإِذا كانَ المفعولانِ اللَّذانِ تَعَدَّىٰ إليهما فِعْلُ الفاعلِ مخاطبًا وغائبًا، فَبَدَأْتَ بالمخاطَبِ قَبْلَ الغائِبِ، فَإِنَّ علامةَ الغائِبِ العلامةُ التي لا تَقَعُ موقِعَها (إيَّا)، وذلكَ قولُهُ: أعْطَيْتُكَهُ، وَقَدْ أعطاكَهُ، وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[1]. فهذا هكذا إذا بَدَأْتَ بالمخاطَبِ قَبْلَ الغائِبِ.

[المفعولان كلاهما غائب]:

فَإِذا ذَكَرْتَ مفعولَيْنِ كلاهما غائِبٌ، فَقُلْتَ: أَعطاهوها، وأَعطاهاهُ، جازَ، وهو

(١) سورة هود ٢٨؛ الأصل «فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ» ساقطة.

عربيٌّ. ولا عليكَ بِأَيِّهما بَدَأْتَ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهما كلاهما غائِبٌ. وهذا أيضًا ليس بالكثيرِ في كلامِهم. والكثيرُ في كلامِهِمْ: (أعطاهُ إيّاهُ).

[تعليق]:

وَتَقُولُ: حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَحَسِبْتُني إِيَّاهُ؛ لأنَّ (حَسِبْتُنِيهِ) و(حَسِبْتُكَهُ) قليلٌ في كلامِهِمْ؛ وذلكَ لأنَّ (حَسِبْتُ) بمنزلةِ (كانَ)، إنَّما يَدخلانِ على المُبتَدَأ والمبنيِّ عَلَيْهِ، فَيكُونانِ في الاحتياجِ على حالٍ؛ ألا تَرَى أنَّكَ لا تَقْتَصِرُ على الاسمِ الذي يَقَعُ بعدهما كما لا تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ مُبْتَدًا. والمنصوبانِ بَعْدَ(حَسِبْتُ)بمنزلةِ المرفوعِ والمنصوبِ بعد (ليس) و(كانَ). وكذلكَ الحروفُ التي بِمَنْزِلةِ (حَسِبْتُ) و(كانَ)"(*).

[الباب الثاني - أحكام اتّصال الضمير]

هذا بابٌ لا تجوزُ فيهِ علامةُ المُضْمَرِ المُخاطَبِ، ولا علامةُ المضمرِ المتكلّم، ولا علامةُ المُضْمَرِ المُحدَّثِ عَنْهُ الغائِبِ، وذلكَ أنّهُ لا يجوزُ لكَ أنْ تَقُولَ للمخاطَبِ: اضْرِبْكَ، وَلاَ اقْتُلْكَ، ولا ضَرَبْتَكَ. لمّا كانَ المخاطبُ فاعِلًا وَجَعَلْتَ مفعولَهُ نَفْسَهُ، قَبُحَ ذلكَ؛ لأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِقَوْلِهِمْ (أَقْتُلْ نَفْسَكَ) و(أَهْلَكْتَ نَفْسَكَ) عَنِ (الكافِ) هاهنا، وَعَنْ (إيّاكَ). وكذلكَ المتكلّمُ، لا يَجوزُ له أنْ يَقُولَ: أَهْلَكْتُني، ولا أُهْلِكُني؛ لأنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ مَفْعُولَهُ، فَقَبُحَ؛ وذلكَ لأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِقَوْلِهِمْ (أَنْفَعُ نفسي) عَنْ (ني) وَعَنْ (إيّايَ).

[الباب الثالث - علامة الإضمار للمتكلّم]

هذا بابُ علامةِ إضمارِ المنصوبِ المتكلّم، والمجرورِ المتكلِّم:

اعْلَمْ أَنَّ علامة إضمارِ المنصوبِ المتكلِّمِ (ني)، وعلامةَ إضمارِ المجرورِ المتكلِّمِ

(*) أراد بالحروف: (علمت) و(ووجدت) ونحوها.

(الياءُ)، أَلاَ تَرَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ إذا أَضْمَرْتَ نَفْسَكَ وأَنتَ منصوبٌ: ضَرَبَنِي، وقَتَلَنِي، وَإنَّنِي، ولعلَّنِي. وَتَقُولُ إذا أَضْمَرْتَ نَفْسَكَ مجرورًا: غلامِي، وعندِي، وَمَعِي.

[حذف نون الوقاية مع (إنَّ) وأخواتها]:

فَإِنْ قُلْتَ: ما بالُ العَربِ قَدْ قالَتْ: (إنِّي، وكأنِّي، ولعلِّي، ولكنِّي)؟ فَإِنَّهُ زُعِمَ أَنَّ هذِهِ الحروفَ اجْتَمَعَ فيها أَنَّها كثيرةٌ في كلامِهِمْ، وأنَّهم يَسْتثقلُونَ في كلامِهِمْ التضعيفَ. فَلَمَّا كَثُرَ استعمالُهُمْ إيَاها مَعَ تضعيفِ الحروفِ حَذَفُوا التي تلِي الياءَ(*). فَإِنْ قُلْتَ: (لعلِّي) ليس فيها نونٌ؟ فَإِنَّهُ زُعِمَ أَنَّ (اللَّام) قريبٌ مِنَ (النونِ)، وهِي أقربُ الحروفِ مِنَ (النونِ).

[حذف نون الوقاية مع اسم الفاعل]:

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عن (الضاربِي)، فقالَ: هذا اسمٌ ويدخلُهُ الجرُّ.

[الباب الرابع - الإضمار في (لولا) و(عسى)]

[لولا]:

هذا بابُ ما يكونُ مُضْمَرًا فيهِ الاسمُ متحوِّلًا عَنْ حالِهِ إذا أُظْهِرَ بَعْدَهُ الاسمُ، وذلك: لَوْلاَكَ، ولَوْلاَيَ. إذا أُضْمِرَ فيهِ الاسمُ جُرَّ، وإذا أُظْهِرَ رُفِعَ. ولو جاءَتْ علامةُ الإضمارِ على القياسِ، لَقُلْتَ: لولا أنتَ كما قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(1)، ولكنَّهم جَعَلُوهُ مُضمرًا مجرورًا. والدليلُ على ذلك أَنَّ (الياءَ) و(الكافَ) لا تكونانِ علامةَ مُضْمَرٍ مرفوعٍ.

(*) أي: نون الوقاية.

(1) سورة سبأ ٣١.

[عسى]:

وَأَمَّا قولُهُمْ: (عساكَ): فالكافُ منصوبةٌ. وقالَ الراجِزُ وَهُوَ رُؤْبَةُ:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عساكا

والدليلُ على أنَّها منصوبةٌ أَنَّكَ إذا عَنَيْتَ نَفْسَكَ، كانتْ علامتُكَ (ني).

[الباب الخامس - عطف الاسم الظاهر على الضمير]

هذا بابُ ما يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ في ما عَمِلَ فيه، وما يَقْبُحُ أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ في ما عَمِلَ فيهِ.

١- [المضمر المنصوب]:

أَمَّا ما يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَهُ المُظْهَرُ فهو المُضْمَرُ المنصوبُ، وذلكَ قولُكَ: رَأَيْتُكَ وزيدًا، وَإِنَّكَ وزيدًا منطلقانِ.

٢- [المضمر المرفوع]:

[ضمير المتكلّم]:

وأَمَّا ما يَقْبُحُ أَنْ يَشرَكَهُ المُظْهَرُ فهو المُضْمَرُ في الفِعْلِ المرفوعُ، وذلك قولُكَ: فَعَلْتُ وعبدُ اللهِ، وأَفْعَلُ وعبدُ اللهِ.

[تعليق]:

وَزَعَمَ الخليلُ أَنَّ هذا إِنَّما قَبُحَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذا الإضمارَ يُبْنَى عليهِ الفِعْلُ، فاسْتَقْبَحُوا أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ مُضمرًا يُغَيِّرُ الفِعْلَ عَنْ حالِهِ إذا بَعُدَ مِنْهُ.

وَإِنَّما حَسُنَتْ شِرْكَتُهُ المنصوبَ؛ لأَنَّهُ لا يُغَيِّرُ الفِعْلُ فيهِ عَنْ حالِهِ التي كانَ عليها

قَبْلَ أَنْ يُضْمَرَ، فَأَشْبَهَ المُظْهَرَ، وَصَارَ مُنْفَصِلًا عندهم بمنزلةِ المُظْهَرِ إذْ كانَ الفِعْلُ لا يَتَغَيَّرُ عَنْ حالِهِ قَبْلَ أَنْ يُضْمَرَ فيهِ.

[ضمير المخاطب]:

وأَمَّا (فَعَلْتَ فَإِنَّهم قَدْ غَيَّرُوهُ عَنْ حالِهِ في الإظهارِ، أُسْكِنَتْ فيهِ اللّامُ، فَكَرِهوا أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ مُضمرًا يُبْنَى له الفِعْلُ غَيْرَ بنائِهِ في الإظهارِ حَتَّى صارَ كأَنَّهُ شيءٌ في كلمة لا يُفارِقُها كأَلِفِ (أَعْطَيْتَ).

فَإِنْ نَعَتَّهُ حَسُنَ أَنْ يَشْرَكَهُ المُظْهَرُ، وذلكَ قولُكَ: ذَهَبْتَ أَنْتَ وزيدٌ، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وربُّكَ﴾[1] و﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[2]؛ (ضَرَبَ). وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لو شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنا ولا آباؤُنا ولا حَرَّمنا﴾[3]، حَسُنَ لِمكانِ (لا).

[تعليق على توكيد الضمير]:

واعْلَمْ أَنَّهُ قَبيحٌ أَنْ تَصِفَ المُضْمَرَ في الفعْلِ بـ(نَفْسِكَ) وما أَشْبَهَهُ(*)، وذلكَ أَنَّهُ قبيحٌ أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتَ نَفْسُكَ، إلا أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ. فإنْ قُلْتَ: فَعَلْتُمْ أجمعونَ، حَسُنَ؛ لأَنَّ هذا يَعَمُّ بِهِ. وإذا قُلْتَ (نَفْسُكَ) فَإِنَّما تُريدُ أَنْ تؤكِّدَ الفاعِلَ.

٣-[المضمر المجرور]:

وَمِمَّا يَقْبُحُ أَنْ يَشْرَكَهُ المُظْهَرُ علامةُ المُضْمَرِ المجرورِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ، وهذا أبوك وَعَمرٍو، كَرِهُوا أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ مُضمرًا داخلًا في ما قَبْلَهُ.

---

(١) سورة المائدة ٢٤.

(٢) سورة البقرة ٣٥؛ سورة الأعراف ١٩.

(٣) سورة الأنعام ١٤٨.

(*) أراد قبح توكيد الضمير بنفس ونحوه، فلا يصحّ لك أن تقول: درستَ نفسُكَ.

[الباب السادس - عدم الإضمار في بعض حروف الجرّ]

هذا بابُ ما لا يجوزُ فيه الإضمارُ مِنْ حروفِ الجرِّ، وذلك: (الكافُ) في: أنتَ كزيدٍ، و(حتّى)، و(مُذْ)، وذلك لأنَّهم استَغنَوا بقولِهِم: (مثلي) و(شبهي) عنه، فأسقَطوهُ، إلا أنَّ الشُعراءَ إذا اضطرّوا أضمَرُوا في (الكافِ)، فيُجْرونَها على القياسِ.

قالَ الشاعر العجّاجُ:

وأُمُّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْرَبَا

[الباب السابع - التوكيد بضمير الرّفع]

هذا بابُ ما تكون فيه (أنتَ)، و(أنا)، و(نحنُ)، و(هُوَ)، و(هِيَ)، و(هُمْ)، و(هُنَّ)، و(أنتُنَّ)، و(هُما) و(أنتُما)، و(أنتُمْ) وصفًا.

اعْلَمْ أنَّ هذهِ الحروفَ كلَّها تكونُ وصفًا للمضمرِ المجرورِ والمنصوبِ والمرفوعِ المُضمَرِينَ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بِكَ أنتَ، ورأيْتُكَ أنتَ، وانطلقْتَ أنتَ.

الاسم الناقص

أوّلا - أبواب الأسماء الموصولة.

ثانيًا - أبواب الحروف المصدرية مع الفعل المضارع.

ثالثًا - أبواب أسماء الشرط ممَّا كان بمنزلة (الذي).

رابعا - أبواب (أنَّ) التي تكون اسمًا مع مدخولها.

خامسا - أبواب (أم) و(أو) في التسوية.

[أَوّلًا- أَبواب الأَسماء الموصولة]

[الباب الأَوّل- (أيّ) و(مَنْ)]

[أيّ]:

هذا بابُ (أيٍّ)[1]: اعْلَمْ أنَّ (أيًّا)مضافًا وغيرَ مضافٍ بمنزلةِ (مَنْ)، ألاَ تَرَىٰ أنَّكَ تقولُ: أيٌّ أفضَلُ؟ وأيُّ القومِ أفضَلُ؟ فَصَارَ المُضافُ وغيرُ المُضافِ يجريانِ مجرىٰ(مَنْ) كما أنَّ (زيدًا) و(زيدَ مَناةَ) يجريانِ مجرىٰ (عمرٍو)، فحالُ المُضافِ في الإعرابِ والحُسْنِ والقُبْحِ كحالِ المُفْرَدِ. وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[2] فَحَسُنَ كَحُسْنِهِ مضافًا.

[مَنْ]:

وكذلكَ (مَنْ) تَجْرِي مَجْرىٰ (أيٍّ) في الذي ذَكَرْنا وَتَقَعُ مَوْقِعَهُ. وَسأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ: اضْرِبْ أيُّهُمْ أفْضَلُ؟ فقالَ: القياسُ النَّصْبُ كما تَقُولُ: اضْرِبْ الذي أفْضَلُ، لأنَّ (أيًّا) في غيرِ الجزاءِ والاستفهامِ بمنزلةِ (الذي) كما أنَّ (مَنْ) في غيرِ الاستفهامِ والجزاءِ بمنزلةِ (الذي).

وتفسيرُ الخليلِ رَحِمَهُ اللَّهُ ذلكَ الأوَّلَ بعيدٌ. إنَّما يجوزُ في شِعْرٍ أو في اضطرارٍ. ولو اتَّسَعَ هذا في الأسماءِ لجازَ أنْ تَقُولَ: اضْرِبِ الفاسِقُ الخبيثُ، تُرِيدُ: الذي يُقالُ له: الفاسِقُ الخبيثُ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط-٣/٤٣١):
«وهي تأتي للاستفهام والمجازاة وتكون بمعنىٰ (الذي)، فإذا كانت للاستفهام والمجازاة لم تحتج إلىٰ صلة، وإذا كانت بمعنىٰ (الذي) احتاجت إلىٰ صلة».
(٢) سورة الإسراء ١١٠.

[ورأينا: أنَّ جملة (أيّهمُ أفضل) جملة مستقلة تصلح جوابا لسؤال: من أضربُ؟، فالرفع على الابتداء والمبني عليه رفع]

[الباب الثاني - (أيّ) مضافًا بمعنى (الذي)]

هذا بابُ مَجْرَى (أيّ)(*) مُضافًا على القياسِ، وذلكَ قولُكَ: اضْرِبْ أيَّهم هو أفضَلُ، واضْرِبْ أيَّهم كانَ أفْضَلَ، واضْرِبْ أيَّهم أبوهُ زيدٌ. جَرَى هذا على القياس؛ لأنَّ (الذي) يَحْسُنُ هاهنا.

فَإنْ قُلْتَ: (اضْرِبْ أيُّهم عاقلٌ) رَفَعْتَ؛ لأنَّ (الذي عاقلٌ) قَبِيحٌ. فَإذا أَدْخَلْتَ (هُوَ) نَصَبْتَ؛ لأنَّ (الذي هو عاقلٌ) حَسَنٌ؛ ألاَ تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: هذا الذي هو عاقِلٌ، كانَ حَسَنًا.

[الباب الثالث - (أيّ) مضافًا إلى الأسماء الموصولة]

هذا بابُ (أيٍّ) مُضافًا إلى مالا يَكْمُلُ اسمًا إلا بصلةٍ(**)، فَمِنْ ذلكَ قولُكَ: أيُّ مَنْ رَأَيْتَ أفْضَلُ؛ فَـ(مَنْ) كَمَلَتْ اسمًا بـ(رَأَيْتَ)، فصارَ بمنزلةِ (القومِ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أيُّ القومِ أفْضَلُ، وأيُّهُمْ أفْضَلُ. وكذلك: (أيُّ الذين رأيتَ في الدارِ أفْضَلُ)، وَتَقُولُ: أيُّ الذين رأيتَ في الدارِ أفْضَلُ؟ لأنَّ (رَأَيْتَ) مِنْ صلةِ (الذينَ، و(فيها) متَّصِلَةٌ بـ(رَأَيْتَ)؛ لأنَّكَ ذَكَرْتَ مَوْضِعَ الرؤيةِ، فكأنَّكَ قُلْتَ أيضًا: (أيُّ القومِ أفْضَلُ) و(أيُّهُمْ أفضلُ).

(*) قال الرماني (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٨١/٣):
«باب (أيّ) الذي لا يصلح فيه البناء».

(**) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٤٣٩/٣):
«إذا أُضيفت (أيُّ) فلا تكون (مَنْ) إلا بمعنى (الذي)».

[الباب الرابع - إجراء (ذا) بمعنى (الذي)]

هذا بابُ إجرائِهِم (ذا) وَحْدَهُ بمنزلة (الذي)، وليس يكونُ كـ(الذي) إلا مَعَ (ما) و(مَنْ) في الاستفهامِ، فيكونُ (ذا) بمنزلة (الذي)، ويكونُ (ما) حرفَ الاستفهامِ، وإجرائِهِمْ إيّاهُ مع (ما) بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

[(ذا) بمنزلة (الذي)]:

أمّا إجراؤهُمْ (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولُكَ: ماذا رَأَيْتَ؟ فَيَقُولُ: (مَتَاعٌ حَسَنٌ).

[(ذا) ليست بمنزلة (الذي)]:

وأمّا إجراؤهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسمٍ واحدٍ فهُو قولُكَ: ماذا رَأَيْتَ؟ فَتَقُولُ: خيرًا؛ كأنَّكَ قُلْتَ: ما رَأَيْتَ؟ وَمِثْلُ ذلكَ قولُهُمْ: ماذا تَرَى؟ فتقولُ: خيرًا. وقالَ جَلَّ ثناؤهُ: ﴿ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالوا: خيرًا﴾[1].

---

(١) سورة النحل ٣٠.

قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«وقرأ زيد بن علي: ﴿خيرٌ﴾ بالرفع، أي: المنزلُ خيرٌ، فتطابق هذه القراءة تأويل من جعل(ذا) موصولة، ولا تطابق من جعل (ماذا) منصوبة لاختلافهما في الإعراب. تفسير أبي حيّان ٤٨٧/٥، ٤٨٨».

[ثانيًا- أبواب الحروف المصدرية مع الفعل المضارع]

[الباب الأوّل- (أَنْ) و(كي) و(لَنْ)](*)

هذا بابُ إعرابِ الأفعالِ المُضارِعَةِ لِلأسماءِ:

[أَنْ وكي]:

اعْلَمْ أنَّ هذهِ الأفعالَ لها حروفٌ تَعْمَلُ فيها فَتَنْصِبُها، لا تَعْمَلُ في الأسماءِ كما أنَّ حروفَ الأسماءِ التي تَنْصِبُها لا تَعْمَلُ في الأفعالِ، وهي: (أنْ)، وذلكَ قولُكَ: أُرِيدُ أنْ تَفْعَلَ، و(كي)، وذلكَ: جِئْتُكَ لِكَي تَفْعَلَ.

[لَنْ]:

و(لَنْ): فَأمّا الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَزَعَمَ أنّها (لا أنْ)، ولكنّهم حَذَفُوا لِكَثْرَتِهِ في كلامِهِمْ.

أَمّا زيدًا فَلَنْ أَضْرِبَ؛ لأنَّ هذا اسمٌ، والفعلُ صِلَةٌ، فَكَأَنَّهُ قال: أَمّا زيدًا فلا الضَرْبُ لَهُ(1).

[الباب الثاني- الحروف التي تضمر فيها (أَنْ)]

هذا بابُ الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها (أَنْ)، وذلكَ (اللّام) التي في قولِكَ: جِئْتُكَ لِتَفْعَلَ، و(حتّى)، وذلكَ قولُكَ: حَتّى تَفْعَلَ ذاكَ؛ فإنّما انْتَصَبَ هذا بِـ(أَنْ)، و(أَنْ) ههنا

(*) هذا الباب بداية الجزء الثالث من كتاب سيبويه في تجزئة المحقّق عبد السلام محمد هارون، ولا نرى له وجهًا من حيث التصنيف المنهجيّ للكتاب.

(1) نبّه صاحب الكتاب على أنّ (لَنْ أضْرِبَ) اسمٌ والفعل صلة؛ لأنّ هذا الباب من مجموعة الأبواب التي عقدت في الكلام على (الاسم الناقص). وهذا يعزّز صحة التصنيف المنهجي الذي نعمل بموجبه.

مُضْمَرَةٌ، وَلَوْ لَمْ تُضْمِرْها لَكانَ الكلامُ مُحالا؛ لأنَّ (اللّام) و(حَتّىٰ) إنَّما يعملانِ في الأسماءِ فَيَجُرّانِ، وليستا مِنَ الحروفِ التي تُضافُ إلىٰ الأفعال. فَإذا أَضْمَرْتَ (أَنْ) حَسُنَ الكلامُ؛ لأنَّ (أنْ) و(تَفْعَلَ) بمنزلة اسمٍ واحدٍ كما أنَّ (الذي) وَصِلَتَهُ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فإذا قُلْتَ: (هو الذي فَعَلَ)فكأنَّكَ قُلْتَ: (هو الفاعِلُ)، وإذا قُلْتَ: (أخشىٰ أنْ تَفْعَلَ)، فكأنَّكَ قُلْتَ: (أخشىٰ فِعْلَكَ)؛ أفَلاَ تَرَىٰ أنَّ (أنْ تَفْعَلَ) بمنزلة (الفِعْلِ). فَلَمّا أضْمَرْتَ (أنْ) كُنْتَ قد وَضَعْتَ هذينِ الحرفينِ موضعهما؛ لأنَّهما لا يَعْملانِ إلا في الأسماء ولا يُضافانِ إلا إليها، و(أنْ) و(تَفْعَلَ) بمنزلة (الفِعْلِ).

وبعضُ العربِ يَجْعَلُ (كَيْ)بمنزلة (حَتّىٰ)، وذلك أنَّهُمْ يقولونَ: (كَيْمَهْ) في الاستفهامِ، فَيُعْمِلُونَها في الأسماءِ كما قالُوا: حَتَّىٰ مَهْ؟، وَحتّىٰ مَتَىٰ؟، ولِمَهْ؟ فَمَنْ قالَ: (كَيْمَهْ) فَإنَّهُ يُضْمِرُ (أنْ) بَعْدَها. وأمَّا مَنْ أدْخَلَ عليها (اللّام) ولم يَكُنْ مِنْ كلامِهِ (كَيْمَهْ) فَإنَّها عندهُ بمنزلة (أنْ)، وتَدْخُلُ عليها(اللّام)كما تَدْخلُ علىٰ (أنْ). وَمَنْ قالَ: (كَيْمَهْ) جَعَلَها بمنزلة (اللّام).

[الباب الثالث- استطراد في حروف الجزم بعد النصب]

هذا بابُ مَا يَعْمَلُ في الأفعال فَيَجزمُها، وذلك: لَمْ وَلَمّا واللّام التي في الأمرِ، وذلك قولُكَ: لِيَفْعَلْ، و(لا) في النّهي، وذلكَ قولُكَ: لا تَفْعَلْ؛ فإنَّما هما بمنزلة (لَمْ).

واعْلَمْ أنَّ هذه (اللّام)، و(لا) في الدعاء بمنزلتهما في الأمرِ والنّهي، وذلكَ قولُكَ: لا يَقْطَعِ اللهُ يمينَكَ، ولَيْجْزِكَ اللهُ خيرًا.

واعْلَمْ أنَّ حروفَ الجزمِ لا تجزم إلا الأفعالَ، ولا يكونُ الجزمُ إلا في هذهِ الأفعالِ المضارعةِ للأسماء كما أنَّ الجرَّ لا يكون إلا في الأسماء.

[الباب الرابع- الأَفعال المضارعة في مواضع الأَسماء]

هذا بابُ وَجْهِ دخولِ الرَّفعِ في هذهِ الأَفعالِ المضارعةِ للأَسماءِ:

[الفعل المضارع المرفوع]:

اعْلَمْ أَنَّها إذا كانتْ في موضعِ (اسمٍ مبتدأ)، أو موضعِ (اسمٍ بُنِيَ على مبتدأ)، أو في موضعِ (اسمٍ مرفوعٍ غيرِ مبتدأ ولا مبنيٍّ على مبتدأ، أو في موضعِ اسمٍ مجرورٍ، أو منصوب)، فإنَّها مرتفعةٌ. وكينونَتُها في هذهِ المواضعِ أَلْزَمَتْها الرَّفعَ، وهي سببُ دخولِ الرَّفعِ فيها، وكينونتُها في موضعِ الأَسماءِ ترفعُها كما ترفعُ الاسمَ كينونتُهُ مبتدأً:

- فأَمَّا (ما كانَ في موضعِ المبتدأ) فقولُكَ: يقولُ زيدٌ ذاكَ.

[ويراد بالابتداء هنا هو ابتداء الكلام بها وتجردها من عوامل النصب والجزم، وفسّرها سيبويه كونها في موضع الاسم المبتدأ]

- وأَمَّا (ما كانَ في موضعِ المبنيِّ على المبتدأ) فقولُكَ: زيدٌ يقولُ ذاكَ.

- وأَمَّا (ما كانَ في موضعِ غيرِ المبتدأ ولا المبنيِّ عليهِ) فقولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ يقولُ ذاكَ، وهذا يومُ آتيك، وهذا زيدٌ يقولُ ذاكَ، وهذا رجلٌ يقولُ ذاك، وَحَسِبْتُهُ يَنْطَلِقُ فهكذا هذا وما أَشْبَهَهُ.

[الفعل المضارع مع (ما) المصدرية]:

وَمِنْ ذلكَ أيضًا: ائْتِنِي بَعْدَ ما تفرُغُ، فـ(ما) و(تَفرُغُ) بمنزلة (الفراغ)، و(تَفْرُغُ) صِلَةٌ، وهي مبتَدأَةٌ، وهي بمنزلتها في (الذي) إذا قُلْتَ: (بعَدْ الذي تَفْرُغُ) فـ(تَفْرُغ) في موضعِ مبتدأ، لأَنَّ (الذي) لا يَعْملُ في شيءٍ والأَسماءُ بعده مبتدأةٌ.

[الباب الخامس- (إذن)]

هذا بابُ (إذنْ):

اعْلَمْ أنَّ (إذنْ) إذا كانتْ جوابًا، وكانتْ مبتدأةً عَمِلَتْ في الفِعْلِ عَمَلَ (أُرى) في الاسمِ إذا كانتْ مبتدأةً، وذلكَ قولُكَ: إذنْ أجيئَكَ، وإذنْ آتيَكَ.

وَمِنْ ذلكَ أيضًا قولُكَ:إذن واللهِ أجيئَكَ، والقَسَمُ ههنا بمنزلتِهِ في (أُرى) إذا قُلْتَ: أُرى واللهِ زيدًا فاعلًا.

[(إذنْ) بين الواو أو الفاء وبين الفعل]:

واعْلَمْ أنَّ (إذنْ) إذا كانتْ بين (الفاء) و(الواو) وبين الفِعْلِ فإنَّكَ فيها بالخيارِ: إنْ شِئْتَ أعْمَلْتَها كإعمالِكِ (أُرى) و(حَسِبْتُ) إذا كانتْ واحدةٌ منهما بين اسمينِ، وذلكَ قولُكَ: زيدًا حَسِبْتُ أخاكَ وَإنْ شِئْتَ أَلْغَيتَ (إذنْ) كإلغائِكَ (حَسِبْتُ) إذا قُلْتَ: زيدٌ حَسِبْتُ أخوكَ. فَأمَّا (الاستعمالُ) فقولُك: فَإذَنْ آتيَكَ، وإذنْ أُكْرِمَكَ. وبَلَغَنا أنَّ هذا الحرفَ في بعضِ المصاحِفِ: ﴿وإذنْ لا يَلْبَثُوا خِلافَكَ إلا قليلا﴾[1]، وسَمِعْنا بعضَ العربِ قَرَأها فقالَ: ﴿وَإذَنْ لا يَلْبَثُوا﴾ وأمَّا(الإلغاءُ) فقولُكَ: فَإذنْ لا أَجِيئُكَ، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإذَنْ لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرا﴾[2].

[الباب السادس- (حتى) في النّصب والرّفع]

[النّصب]

هذا بابُ (حتَّى). اعْلَمْ أنَّ (حتى) تنصِبُ على وجهينِ:

١- فـ(أحدُهما):أنْ تجعلَ الدخولَ غايةً لمسيرك، وذلكَ قولُكَ: سِرْتُ حتى أدخُلَها، كأنَّكَ قُلْتَ: سِرْتُ إلى أنْ أدخلَها، فالنّاصِبُ للفِعْلِ ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كانَ غايةً.

---

(١) سورة الإسراء ٧٦. قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وقراءة النصب هذه هي قراءة أُبي وعبد الله بن مسعود تفسير أبي حيان ٦/ ٦٦».
(٢) سورة النساء ٥٣.

فالفِعلُ إذا كانَ غايةً نَصْبٌ، والاسمُ إذا كانَ غايةً جَرٌّ. وهذا قولُ الخليلِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- وأمَّا (الوجهُ الآخرُ): فَأَنْ يكونَ السَّيْرُ قد كانَ، والدخولُ لم يكُنْ، وذلك إذا جاءتْ مِثْلَ (كي) التي فيها إضمارُ (أنْ) وفي معناها، وذلك قولُكَ: كَلَّمْتُهُ حتّى يأمُرَ لي بشيءٍ.

[الرّفع]:

واعْلَمْ أنَّ (حتّى) يُرْفَعُ الفِعْلُ بعدها على وجهينِ:

١- تقولُ: سِرْتُ حتّى أدخلُها، تعني: أنّه كانَ دخولٌ مُتَّصِلٌ بالسيرِ كاتصالِهِ بِهِ بـ(الفاءِ) إذا قُلْتَ: سِرْتُ فأدخلُها، فـ(أدخلُها) ههنا على قولِكَ: هو يَدخلُ، وهو يَضرِبُ، إذا كُنتَ تُخبِرُ أنَّهُ في عملِهِ، وأنَّ عملَهُ لم يَنقطِعْ. فإذا قالَ: (حتّى أدخلُها)، فكأنَّهُ يقولُ سِرتُ فإذا أنا في حالِ الدخولِ، فـ(الدخولُ) متَّصِلٌ بالسيرِ.

٢- وأمَّا (الوجه الآخرُ): فإنَّهُ يكونُ(السَّيرُ) قد كانَ وما أشْبَهَهُ، ويكونُ (الدخولُ) وما أشْبَهَهُ الآنَ. فمِنْ ذلكَ: لقد سِرْتُ حتّى أدخلُها ما أُمْنَعُ، أي: حتّى إنّي الآنَ أدخلُها كيفما شِئْتُ. ومِثْلُ ذلكَ قولُ الرّجلِ: لقد رأى منّي عامًا أوّلَ شيئًا حتّى لا أستطيعُ أنْ أُكَلِّمَهُ العامَ بشيءٍ، ولقد مَرِضَ حتّى لا يَرجونَهُ.

[الباب السابع - (حتّى) في الاتّصال والغاية]

هذا بابُ الرّفعِ في ما اتَّصَلَ بالأوّلِ كاتّصالِهِ بـ(الفاءِ)، وما انتصبَ لأنّهُ غايةٌ[1]، تقولُ: سِرْتُ حتّى أدخلُها، وقد سِرْتُ حتّى أدخلُها، سواءٌ. وكذلك: إنّي سِرْتُ حتّى أدخلُها، في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ. فإنْ جَعَلْتَ الدّخولَ في كُلِّ ذا غايةً نَصَبْتَ.

وتقولُ: رَأيتُ عبدَ اللهِ سارَ حتّى يدخلُها، وأُرى زيدًا سارَ حتّى يدخلُها، وإنْ جَعَلْتَ الدخولَ غايةً، نَصبْتَ في ذا كُلِّهِ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/ ٥١٥):
«هذا الباب معتمد ذكر ما كان بعد (حتى) متصلًا بما قبله».

وَبَلَغنا أَنَّ مجاهدًا قَرَأَ هذهِ الآيَةَ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسولُ﴾(١) وهي قراءةُ أهلِ الحجازِ(*).

[الباب الثامن - الفاء]

هذا بابُ (الفاءِ):

اعْلَمْ أَنَّ ما انتصبَ في بابِ (الفاءِ) يَنْتَصِبُ على إضمارِ (أنْ). وما لم ينتصِبْ فَإِنَّهُ يَشْرَكُ الفعلَ الأوَّلَ في ما دَخَلَ فيهِ، أو يكونُ في موضعِ مبتدأ أو مبنيٍّ على مبتدأ، أو موضعِ اسمٍ ممَّا سوى ذلك. وسأبيِّنُ ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

فَمَثَلُ النَّصبِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(٢). وَمَثَلُ الرَّفعِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هذا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرونَ﴾(٣). وَإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ على وجهٍ آخرَ(٤)، كأنَّكَ قلتَ: (فأنتَ تُحدِّثُنا).

[الباب التاسع - الواو]

هذا بابُ (الواوِ):

اعْلَمْ أَنَّ (الواوَ) يَنْتَصِبُ ما بعدها في غيرِ الواجبِ مِنْ حيثُ انتصبَ ما بعد (الفاء)، وأنها قد تُشرِكُ بين الأوَّلِ والآخِرِ كما تُشرِك (الفاءُ)، وأنَّها يُسْتَقْبَحُ فيها أنْ تُشرِكَ بين الأوَّلِ والآخِرِ، كما اسْتُقْبِحَ ذلكَ في (الفاءِ)، وَأنَّها يجيءُ ما بعدها مرتفعًا منقطِعًا من الأوَّلِ كما جاءَ ما بعد (الفاءِ).

---

(١) سورة البقرة ٢١٤.

(*) قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

«وقراءة الرّفع هي قراءة نافع المدني كما في تفسير أبي حيّان ٢/١٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ١٥٦-١٥٧. وهي من يعنيه سيبويه بقوله: (أهل الحجاز)».

(٢) سورة فاطر ٣٦.

(٣) سورة المرسلات ٣٥، ٣٦.

(٤) يريد: ليس على الإشراك وإنّما على جعله في موضع مبنيّ على المبتدأ.

[اختلاف الواو والفاء]:

واعْلَمْ أنَّ(الواوَ) وَإنْ جَرَتْ هذا المجرىٰ فَإنَّ معناها ومعنىٰ (الفاء) مختلفانِ؛ فَلَو دَخَلَتِ (الفاءُ) ههنا لأفْسَدَتِ المعنىٰ، وَإنَّما أرادَ لا يجتمِعَنَّ النهيُ والإتيانُ، فَصَارَ (تأتي)علىٰ إضمارِ (أنْ).

وَتَقُولُ: لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللَّبنَ، فلو أدْخَلْتَ (الفاءَ) ههنا فَسُدَ المعنىٰ. وَإنْ شِئْتَ جَزَمْتَ علىٰ النهي في غيرِ هذا الموضعِ.

[الباب العاشر - (أو)]

هذا باب (أو):

اعْلَمْ أنَّ ما انتصبَ بعد (أو) فَإنَّهُ يَنْتَصِبُ علىٰ إضمارِ (أنْ) كما انتصبَ في (الفاء) و(الواوِ) علىٰ إضمارِها. ولا يُسْتَعْمَلُ إظهارُها كما لم يُسْتعملْ في (الفاءِ) و(الواوِ)، والتمثيلُ هاهنا مثلُهُ ثَمَّ، تقولُ إذا قالَ: لألزمنَّكَ أو تعطِيَني، كأنَّهُ قالَ: لَيَكُونَنَّ اللزومُ أو أنْ تُعْطِيَني.

واعْلَمْ أنَّ معنىٰ ما انتصبَ بعد (أوْ) علىٰ (إلا أنْ) كما كانَ معنىٰ ما انتصبَ بعد (الفاءِ) علىٰ غيرِ معنىٰ التمثيلِ تقولُ: لألزمَنَّكَ أو تَقْضيَني، ولأضْرِبَنَّكَ أو تَسْبِقَني، فالمعنىٰ: لألزمَنَّكَ إلا أنْ تَقْضِيَني، وَلأضْرَبَنَّكَ إلا أنْ تَسْبقَني، هذا معنىٰ النَّصبِ.

وقالَ تعالىٰ جدّه: ﴿سَتُدْعَوْنَ إلىٰ قومٍ أُولي بأسٍ شَديدٍ تُقاتِلُونَهُمْ أو يُسْلِمُونَ﴾[1]. وَإنْ شِئْتَ كانَ علىٰ الإشراكِ، وَإنْ شِئْتَ كانَ علىٰ: أو هم يُسْلِمون[2].

---

(١) سورة الفتح ١٦.

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٥٦٣/٣):

«الثاني عطف علىٰ الأول، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين: إمّا القتال وإمّا الإسلام. وذكر أنّ في بعض المصاحف ﴿أو يُسْلِمُوا﴾، و﴿يُسْلِمُوا﴾ نصب علىٰ معنىٰ (إلّا أنْ)، يجوز أنْ يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام».

[ثالثًا- أبواب أدوات الشرط ممَّا كان بمنزلة (الذي)]

[الباب الأوَّل - أسلوب الشرط]

[أدوات الشرط]:

هذا بابُ الجزاءِ، فما يُجازىٰ بِهِ مِنَ الأَسماءِ غَيْرِ الظروفِ: (مَنْ) و(ما) و(أَيُّهم)، وما يُجازىٰ به مِنَ الظروفِ: (أيُّ حِينٍ)، و(متىٰ)، و(أينَ)، و(أنّىٰ)، و(حيثُما) ومِنْ غيرِهما: (إنْ)، و(إذ ما).

[حيثما، وإذ ما]:

ولا يكونُ الجزاءُ في (حيثُ) ولا في (إذْ) حتّىٰ يُضَمَّ إلىٰ كُلِّ واحدٍ منهما (ما)، فَيَصِيرُ (إذْ) مع (ما)بمنزلةِ (إنَّما)، و(كأنَّما). وليستْ (ما) فيهما بِلَغْوٍ، ولكنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مَعَ (ما)بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ. فَممَّا كانَ مِنَ الجزاءِ بـ(إذْ ما) قول سَمِعْناهما مِمَّنْ يَرويهما عَنِ العَرَبِ، والمعنىٰ (إمّا).

[تعقيب علىٰ حيثما]:

وإنَّما مَنَعَ (حَيْثُ) أنْ يُجازىٰ بِها أَنَّكَ تَقُولُ: حَيْثُ تكونُ أكونُ، فـ(تكونُ) وَصْلٌ لها، كأنَّكَ قُلْتَ: المكانُ الذي تكونُ فيهِ أكونُ. وَيُبَيِّنُ هذا أنَّها في الخَبَرِ بمنزلةِ (إنَّما)و(كأنَّما)، وأنَّهُ يُبْتدأ بعدها الأسماءُ أنَّكَ تَقُولُ: حَيْثُ عبدُ اللهِ قائِمٌ زيدٌ، وأكونُ حَيْثُ زيدٌ قائِمٌ. فـ(حَيْثُ) كهذهِ الحروفِ التي تُبْتَدَأُ بعدها الأسماءُ في الخبرِ، ولا يكونُ هذا في حروفِ الجزاءِ. فإذا ضَمَمْتَ إلَيْها (ما) صارت بمنزلةِ (إنْ) وما أَشْبَهَها، ولم يَجُزْ فيها ما جازَ فيها قَبْلَ أنْ تجيءَ بـ(ما)، وصارَتْ بمنزلةِ (إمّا).

[مهما]:

وَسَأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ (مَهْما) فقالَ: هي (ما) إذا أَدْخَلْتَ معها: (ما) لغوًا

بمنزلتِها مع (متى) إذا قُلْتَ: متى ما تَأْتِنِي آتِكَ، وبمنزلتِها مَعَ (إنْ) إذا قُلْتَ: إمَّا تَأْتِنِي آتِكَ، وبمنزلتِها مَعَ (أَيْنَ) كما قالَ اللهُ جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الموتُ﴾(١)، وبمنزلتِها مع (أيّ) كما قالَ الله تعالى: ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسماءُ الحُسْنَى﴾(٢)، ولكنَّهم اسْتَقْبَحُوا أنْ يُكرِّروا لفظًا واحدًا فيَقُولوا: (ما ما)، فأَبْدَلوا (الهاءَ) مِنَ (الألِفِ) التي في الأولى. وقد يجوزُ أنْ تكونَ (مَهْ) كـ(إذْ) ضُمَّ إليها (ما).

[كيفَ]:

وسألْتُ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ قولِهِ: كيفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ، فقالَ: هي مُسْتَكْرَهَةٌ، وليستْ مِنْ حروفِ الجزاءِ، ومَخْرَجُها على الجزاءِ؛ لأَنَّ معناها: على أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ.

[إذا]:

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن (إذا)، ما مَنَعَهم أنْ يُجَازُوا بِها؟ فقالَ: الفِعْلُ في (إذا)، بمنزلتِه في (إذْ)، إذا قُلْتَ: (أ تذكُرُ إذْ تَقُولُ)، فـ(إذا) في ما يسْتَقْبِلُ بمنزلةِ (إذْ) في ما مَضَى. ويَبيِّنُ هذا أنَّ (إذا) تجيءُ وقتًا معلومًا؛ ألا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ: آتيكَ إذا احمرَّ البُسْرُ، كانَ حَسَنًا. ولو قُلْتَ: آتيكَ إنْ احمرَّ البُسْرُ، كانَ قبيحًا؛ فـ(إنْ) أبدًا مبهمةٌ، وكذلكَ حروفُ الجزاءِ. وإذا تُوصَلُ بالفِعْلِ، فالفِعْلُ في (إذا) بمنزلتِهِ في (حِينَ)، كأَنَّكَ قُلْتَ: الحينُ الذي تأتيني فيهِ آتيكَ فيهِ.

[عمل أدوات الشرط]:

واعْلَمْ أنَّ حروفَ الجزاءِ تجزِمُ الأفعالَ، وَيَنْجَزِمُ الجوابُ بما قبلَه. وَزَعَمَ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّكَ إذا قُلْتَ: إنْ تأْتِنِي آتِكَ، فـ(آتِكَ) انجزمَتْ بـ(إنْ تأتِني) كما تَنْجَزِمُ إذا كانَتْ جوابًا للأمرِ حينَ قُلْتَ: ائتِني آتِكَ.

---

(١) سورة النساء ٧٨.

(٢) سورة الإسراء ١١٠.

وَزَعَمَ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ (إنْ) هي أُمُّ حروفِ الجزاءِ، فسَأَلْتُهُ: لِمَ قُلْتَ ذلكَ؟ فقالَ: مِنْ قِبَلِ أَنّي أرى حروفَ الجزاءِ قد يتصرَّفْنَ فَيَكُنَّ استفهامًا، ومنها ما يُفارِقُهُ (ما) فلا يكونُ فيه الجزاءُ، وهذهِ على حالٍ واحدةٍ أبدًا لا تُفارِقُ المجازاةَ.

[جواب الشرط]:

واعْلَمْ أنَّهُ لا يكونُ جوابُ الجزاءِ إلا بفعلٍ أو بالفاءِ، فَأَمَّا الجواب بالفعلِ فنحوُ قولِكَ: إنْ تَأْتِنِي آتِكَ، وإنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، ونحوُ ذلكَ. وأَمَّا الجوابُ بالفاءِ فقولُكَ: إنْ تَأْتِنِي فأنا صاحِبُكَ. ولا يكونُ الجوابُ في هذا الموضعِ بـ(الواو) ولا بـ(ثُمَّ)؛ ألا ترى أنَّ الرجلَ يقولُ: افعلْ كذا وكذا، فتقولُ: فإذَنْ يكونُ كذا وكذا، ويَقُولُ: لم أُغَثْ أمسِ، فَتَقُولُ: فقد أتاكَ الغوثُ اليومَ. ولو أَدْخَلْتَ (الواوَ) و(ثُمَّ) في هذا الموضعِ تُريدُ الجوابَ، لم يَجُزْ[1].

وَسَأَلْتُ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَن قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2]، فقالَ: هذا كلامٌ مُعَلَّقٌ بالكلامِ الأَوَّلِ كما كانتِ (الفاءُ) معلَّقةً بالكلامِ الأَوَّلِ، وهذا ها هنا في موضعِ (قَنَطُوا) كما كانَ الجوابُ بـ(الفاءِ) في موضعِ الفِعْلِ. قالَ: ونظيرُ ذلك قولُهُ: ﴿سواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتونَ﴾[3] بمنزلةِ (أَمْ صَمَتُّمْ).

وَسأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ: (إنْ تَأْتِنِي أنا كريمٌ)، فقالَ: لا يكونُ هذا إلا أَنْ يَضْطَرَّ شاعِرٌ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (أنا كريمٌ) يكونُ كلامًا مبتدًا.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/ ٥٩٢، ٥٩٣):
«واختاروا (الفاء) دون (الواو) و(ثمّ)؛ لأنَّ حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلًا به، لأنّه بالشرط يستوجب ومن أجل وقوعه يقع، والفاء توجب ذلك؛ لأنّها في العطف بعد الذي قبله متصل به».

(٢) سورة الروم ٣٦.

(٣) سورة الأعراف ١٩٣.

وَتقولُ: إنْ تَأْتِنِي فَأُكْرِمُكَ، أي: فَأنا أُكْرِمُكَ، فلا بُدَّ مِن رَفْعِ (فَأُكْرِمُكَ) إذا سَكَتَّ عليهِ؛ لأنَّه جوابٌ، وإنَّما ارتفعَ لأنَّهُ مبنيٌّ على مبتدأ.

ومِثْلُ ذلكَ قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[1].

[الباب الثاني - أسماء الشرط التي بمنزلة (الذي)]

هذا بابُ الأسماءِ التي يُجازَى بها، وتكونُ بمنزلةِ (الذي)[*].

[(من) و(ما) و(أيّهم)]:

وتلكَ الأسماءُ: (مَنْ)، و(ما) و(أيُّهم). فإذا جَعَلْتَها بمنزلةِ (الذي)، قُلْتَ: ما تقولُ أقولُ، فيصيرُ (تقول) صلةً لـ(ما) حتى تكمل اسمًا[2]، فكأنَّكَ قُلْتَ: الذي تقولُ أقولُ، وكذلك: مَنْ يأتيني آتيهِ، وأيُّها تشاءُ أُعطيكَ.

[(مهما) ونحوها]:

وإذا قُلْتَ: أقولُ مهما تَقُلْ، وأكونُ حيثما تكُنْ، وأكونُ أينَ تكنْ، وآتيكَ متى تأتِني، وتلتبسُ بِها أنَّى تأتِها، لم يَجُزْ إلا في الشعرِ، وكانَ جزمًا. وإنَّما كانَ مِنْ قِبَلِ أنَّهم لم يجعلوا هذه الحروفَ بمنزلةِ ما يكونُ محتاجًا إلى الصلةِ حتى يكملَ اسمًا، وكانَ جزمًا[3].

---

(١) سورة المائدة ٩٥.

(*) قال الرمّاني (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - مجلد ١٣٣/٣):
«باب الأسماء التي تصلح فيها الصلة والجزاء».

(٢) ههنا تنبيه على أنَّ هذا الباب من أبواب الاسم الناقص مما يكمل بحشو أو صلة.

(٣) قال السيرافي ما ملخصه (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٦٠١/٣):
«أراد أنّه لا يصحّ رفع ما بعدهنّ من الأفعال؛ لأنّهنّ لا يكنّ بمنزلة (الذي) كما تكون (من) و(ما) و(أيّهم)، فيجعل الفعل بعدهنّ صلة لها فيرفع».

[الباب الثالث- إنَّ، كان]

هذا بابُ ما تكونُ فيه الأسماءُ التي يُجازىٰ بها بمنزلةِ (الذي)(*)، وذلك قولُكَ: إنَّ مَنْ يأتيني آتيهِ، وكان مَنْ يأتيني آتيهِ، وليس مَنْ يأتيني آتيه.

وإنَّما أذهبْتَ الجزاءَ ها هنا، لأنَّك أعملتَ (كانَ) و(إنَّ)، ولَم يَسُغْ لكَ أنْ تَدَعَ (كانَ) وأشباهَهُ معلَّقَةً لا تُعْمِلُها في شيءٍ، فَلَمَّا أعْملْتَهُنَّ ذهبَ الجزاءُ ولم يكنْ مِنْ مواضِعِهِ؛ ألا ترىٰ أنَّكَ لو جِئْتَ بـ(إنْ) و(متىٰ) تريد (إنَّ إنْ) و(إنَّ متىٰ) كانَ محالا. فهذا دليلٌ علىٰ أنَّ الجزاءَ لا ينبغي لَهُ أنْ يكونَ ها هنا بـ(مَنْ) و(ما) و(أيّ). فإنْ شَغَلْتَ هذه الحروفَ بشيءٍ، جازَيْتَ، فَمِنْ ذلكَ قولُكَ: إنَّهُ مَنْ يأتِنا نأتِهِ، وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يموتُ فِيها ولا يَحْيا﴾[1]، وَكُنْتُ مَنْ يأتِني آتِهِ.

فهذا يريدُ معنىٰ (الهاءِ)، ولا تُخَفِّفُ (أنْ) إلا عليهِ كما قالَ: قد عَلِمْتُ أنْ لا يقولُ ذاك، أي: أنَّهُ لا يقولُ. وقالَ جَلَّ ثناؤه: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إلَيْهِمْ قَوْلا﴾[2]، وليس هذا[3] بقويٍّ في الكلامِ كقوّةِ (أنْ لا يقولُ)؛ لأنَّ (لا) عِوَضٌ مِنْ ذهابِ العلامةِ؛ ألاَ تَرَىٰ أنَّهم لا يكادونَ يتكلَّمونَ بهِ بغيرِ (الهاءِ)، فيقولونَ: قد عَلِمْتُ أنْ عبدُ اللهِ منطلِقٌ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٥٩٦):

«هذه الأسماء التي يجازىٰ بها المذكورة في هذا الباب إنّما يجازىٰ بها إذا كانت مبتدأة في اللفظ غير واقع عليها عامل خافض ولا غيره».

(١) سورة طه ٧٤.

(٢) سورة طه ٨٩.

(٣) أراد دخول (أنْ) المخفّفة علىٰ الأسماء مثل قول الشاعر.

[الباب الرابع - إذ، ما، أمَّا وما أشبهها]

هذا بابٌ يذهبُ فيهِ الجزاءُ مِنَ الأسماءِ كما ذَهب في (إنَّ) و(كانَ) وأشباهِما، غيرَ أنَّ (إنَّ)، و(كانَ) عواملُ في ما بعدَهُنَّ، والحروفُ في هذا البابِ لا يُحدِثْنَ في ما بَعدهُنَّ من الأسماءِ ما أحْدَثَتْ (إنَّ) و(كان) وأشباهُهما؛ لأنَّها مِنَ الحروفِ التي تدخلُ على المبتدأ والمبنيِّ عليهِ، فلا تُغيِّرُ الكلامَ عَنْ حالِهِ. وسأُبيِّنُ لكَ كيفَ ذَهَبَ الجزاءُ فيهنَّ إنْ شاءَ اللهُ.

فَمِنْ ذلكَ قولُكَ: أتذْكُرُ إذْ مَنْ يأتينا نأتيهِ، وما مَنْ يأتينا نأتيه، وأمَّا مَنْ يأتينا فنحن نأتيه. وإنَّما كرهوا الجزاءَ ها هنا؛ لأنَّهُ ليس مِنْ مواضعِهِ، ألا تَرَىٰ أنَّهُ لا يَحسُنُ أنْ تقولَ: أتذكرُ إذْ إنْ تأتِنا نأتِكَ، كما لم يجزْ أنْ تقولَ: إنَّ إنْ تأتنا نأتِكَ. فلمَّا ضارعَ هذا البابُ (بابَ إنَّ وكانَ)، كرهوا الجزاءَ فيه.

وقد يجوزُ في الشعرِ أنْ يُجازَىٰ بعدَ هذه الحروفِ، فتقولُ: أتذكرُ إذْ مَنْ يأتِنا نأتِه. فإنَّما أجازوه، لأنَّ (إذْ) وهذهِ الحروفَ لا تغيِّرُ ما دخلتْ عليه عن حالِهِ قبلَ أنْ تجيءَ بها، على (مَنْ يأتِنا نأتِه)، ولا تغيِّرُ الكلامَ، كأنَّا قلنا: مَنْ يأتِنا نأتِهِ كما أنَّا إذا قُلْنا: إذْ عبدُ اللهِ منطلقٌ، واضطُرَّ شاعرٌ فقالَ: أتذكرُ إذْ إنْ تأتِنا نأتِكَ، جازَ لَهُ كما جازَ في (مَنْ).

[إذْ]:

وتقولُ: أتذكرُ إذْ نحنُ مَنْ يأتِنا نأتِهِ، فـ(نحنُ) فَصَلتْ بينَ (إذْ) و(مَنْ) كما فَصَلَ الاسمُ في (كانَ) بينَ (كانَ) و(مَنْ).

[إذا]:

وَتقولُ: مَرَرْتُ به فإذا مَنْ يأتيهِ يعطيهِ. وإنْ شِئْتَ جَزَمْتَ؛ لأنَّ الإضمار[1] يَحْسنُ

---

(١) يريد: (الحذف).

ها هنا، ألاَ تَرَىٰ أَنَّكَ تقولُ: مَرَرْتُ بِهِ فإذا أجملُ النَّاسِ، وَمَرَرْتُ بِهِ فإذا أَيُّما رجلٍ.فإذا أرَدْتَ الإضمارَ فكأنَّكَ قُلْتَ: فإذا هو مَنْ يأتِهِ يُعْطِهِ، فإنْ لم تُضمِرْ وَجَعَلْتَ (إذا) هي كـ(مَنْ)، فهي بمنزلة (إذْ) لا يجوزُ فيها الجزمُ[1].

[لا]:

وتقولُ: لا مَنْ يأتِكَ تُعْطِهِ، ولا مَنْ يُعطِك تأتِهِ؛ مَنْ قِبَلِ أَنَّ (لا) ليستْ) كـ(إذْ) وأشباهِها، وذلكَ لأنَّها لغوٌ بمنزلةِ (ما) في قولِهِ تعالىٰ جدّه: ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[2].

[ولكنْ]:

وتقولُ: ما أنا ببخيلٍ ولكنْ إنْ تأتِني أُعطِكَ، جازَ هذا وحَسُنَ؛ لأنَّكَ قد تُضمِرُ هاهنا كما تُضْمِرُ في (إذا)؛ ألاَ ترىٰ أنَّكَ تقولُ: ما رأيتُكَ عاقِلًا ولكنْ أحمقَ. وإنْ لم تُضْمِرْ تَرَكْتَ الجزاءَ كما فَعَلْتَ ذلكَ في (إذا).

[أَمَّا]:

وأَمَّا قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وأَمَّا إنْ كانَ مِنْ أَصحابِ اليمينِ فسلامٌ لَكَ مِنْ أَصحابِ اليمينِ﴾[3] فإنَّما هو كقولِكَ: أَمَّا غدًا فَلَكَ ذاكَ، وَحَسُنَتْ (إنْ كانَ)؛ لأَنَّهُ لم يجزمْ بها كما حَسُنَتْ في قولِهِ: أنتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٦١٠):

«وإنْ لم تقدّر بعد (إذا)، قلت: مررت به فإذا مَنْ يأتِيه يعطيه، (مَنْ) بمعنى (الّذي)، و(يأتيه) صلتها، و(يعطيه) خبرها، وهو بمنزلة: فإذا زيد يعطيك».

(٢) سورة آل عمران ١٥٩.

(٣) سورة الواقعة ٩٠، ٩١.

[الباب الخامس- حروف الجرّ]

هذا بابُ إذا أَلْزَمْتَ فيه الأَسماءَ التي تجازي بها حروفَ الجرِّ، لم تغيِّرْها عن الجزاءِ، وذلكَ قولُكَ: علىٰ أيِّ دابّةٍ أُحْمَلْ أركَبْهُ، وَبِمَنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ بِهِ. هذا قولُ يونسَ والخليلِ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ جميعًا.

فحروفُ الجرِّ لم تُغَيِّرْها عن حالِ الجزاء كما لم تُغيِّرْها عن حالِ الاستفهامِ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ تقولُ: بِمَنْ تَمُرُّ، وعلىٰ أيِّها أركَبُ؟ فلو غَيَّرَتْها عن الجزاء، غَيَّرَتْها عن الاستفهام.

[الباب السادس- ألِف الاستفهام]

هذا بابُ الجزاءِ إذا أُدخلْتَ فيه أَلِفَ الاستفهامِ، وذلكَ قولُكَ: أَإِنْ تأتِني آتِكَ، ولا تكتفي بـ(مَنْ) لأنّها حرفُ جزاءٍ، و(متىٰ) مثلُها؛ فَمِنْ ثَمَّ أُدخِلَ عليه الألِفُ، تقولُ: أمتىٰ تشتمْني أشتمْك، وأَمَنْ يفعلْ ذاكَ أَزُرْهُ؛ وذلكَ لأنّكَ أَدْخَلْتَ (الألِفَ) علىٰ كلامٍ قد عَمِلَ بعضُه في بعضٍ فلم يُغَيِّرْهُ، وإنّما (الألفُ) بمنزلةِ (الواوِ) و(الفاء و(لا) ونحوِ ذلكَ لا تغيِّرُ الكلامَ عن حالِهِ.

[الباب السابع- القَسَم]

هذا بابُ الجزاءِ إذا كانَ القَسَمُ في أوّلِهِ، وذلكَ قولُكَ: واللهِ إنْ أتيتَني لا أفعَلُ، لا يكونُ إلا معتمِدَةً عليه اليمينُ؛ ألا تَرَىٰ أنّكَ لو قُلْتَ: والله إنْ تأتِني آتِكَ، لم يَجُزْ، ولو قُلْتَ: واللهِ مَنْ يأتِني آتِهِ، كان مُحالًا. واليمينُ لا تكونُ لغوًا كـ(لا) و(الألفِ)؛ لأنَّ اليمينَ لآخِرِ الكلامِ، وما بينَهما لا يمنَعُ الآخِرَ أنْ يكونَ علىٰ اليمينِ. وإذا قُلْتَ: (أإنْ تأتِني آتِكِ) فكأنّكَ لم تذكرِ (الألِفَ)، واليمينُ ليست هكذا في كلامِهِمْ؛ ألاَ ترىٰ أنّكَ تقولُ: زيدٌ منطلقٌ، فلو أدخلْتَ اليمينَ غَيَّرْتَ الكلامَ.

[الباب الثامن- استطراد في ما يقع بين الشرط والجزاء](*)

[أوّلًا- ما يرتفعُ](**):

هذا بابُ ما يرتفِعُ بينَ الجَزْمَيْنِ، وينجزمُ بينَهما(1). فأمَّا ما يرتفعُ بينهما فقولُكَ: إنْ تأتِني تسألُني أُعطِكَ.

[حالات الجزم](*):

وسألْتُهُ عن قولِهِ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذلكَ يَلْقَ أثامًا يُضاعَفْ لَهُ العَذابُ يومَ القيامةِ﴾(2)، فقالَ: هذا كالأوَّلِ(3)؛ لأنَّ مضاعفةَ العذابِ هو لُقِيُّ الآثامِ.

(*) أتمّ سيبويه الكلام على أدوات الشرط ومنها ما يقع بمعنى (الذي) فيكون اسمًا ناقصًا. ومن هنا الباب استطراد في الكلام على الشرط ليستكمل القول فيه.

(**) الكلام ههنا على الفعل المجرد من حروف العطف الذي يقع بين فعلي الشرط والجزاء، والوجه فيه الرفع إلّا ما كان معناه موافقًا لمعنى فعل الشرط. وسيأتي الكلام على الفعل المقترن بحرف العطف.

(1) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٦٢٩):

«ما يقع بين فعلي الشرط والجزاء المجزومين من الفعل على قسمين: (أحدهما) معناه مخالفٌ لمعنى فعل الشرط. و(الآخر) معناه وتأويله معنى فعل الشرط. فإذا كان معناه وتأويله مخالفًا لفعل الشرط لم يجز فيه غير الرّفع».

وأقول: ما يقع بين فعلي الشرط والجزاء المجزومين على الوجه الآتي:

أوّلًا- ما يقع وهو مجرّد من حروف العطف، وهو قسمان:

١- ما كان معناه مخالفًا لمعنى فعل الشرط، وهو المرفوع، وذلك مثل: إنْ تأتِني تسألُني أعطِكَ؛ فالسؤال غير الإتيان.

٢- ما كان معناه موافقًا معنى فعل الشرط، وهو المجزوم، وذلك مثل: متى تأتِنا تقصدْنا أعطِكَ؛ على معنى القصد وهو الإتيان. وهذان القسمان اللّذان اقتصر عليهما السيرافي.

ثانيًا- ما يقع وهو مقترن بحرف العطف، وهو الذي ذكره سيبويه في هذا الباب.

(*) أي: حالات الجزم للفعل المجرد من حروف العطف الذي يقع بين فعل الشرط وجوابه، ومعناه موافق لمعنى فعل الشرط.

(2) سورة الفرقان ٦٨، ٦٩.

(3) أي: الشاهد السابق.

[ثانيًا- ما ينجزم]*:

وأمّا ما يَنْجَزِمُ بينَ المجزومينِ فقولُكَ: إنْ تَأْتِنِي ثُمَّ تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ، وإنْ تَأْتِنِي فَتَسْأَلْنِي أُعطِكَ، وإنْ تَأْتِنِي وَتَسْأَلْنِي أُعطِكَ؛ وذلكَ لأَنَّ هذهِ الحروفَ يُشْرِكْنَ الآخِرَ في ما دَخَلَ فيه الأَوَّلُ. وكذلك (أو) وما أَشْبَهَهُنَّ.

[حالات النّصب وغيره]:

وَسَأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عن قولِهِ: إنْ تأْتِنِي فتحدِّثَنِي أُحدثْكَ، وإنْ تأْتِنِي وتُحدِّثَنِي أُحدِّثْكَ، فقالَ: هذا يجوزُ والجزمُ الوَجْهُ. وَوَجْهُ نَصْبِهِ على أَنَّهُ حَمَلَ الآخِرَ على الاسمِ، كأَنَّهُ أرادَ: (إنْ يَكُنْ إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْكَ)، فَلَمَّا قُبحَ أَنْ يردَّ الفعلَ على الاسمِ، نَوَى (أَنْ)؛ لأَنَّ الفِعْلَ معها اسمٌ. وإنَّما كانَ الجزمُ الوَجْهَ؛ لأَنَّهُ إذا نَصَبَ، كانَ المعنى معنى الجزمِ في ما أرادَ مِنَ الحديثِ، فَلَمّا كانَ ذلك كانَ أَنْ يَحْمِلَ على الذي عَمِلَ في ما يَلِيهِ أولى، وَكَرِهُوا أَنْ يَتَخَطَّوا بِهِ مِنْ بابِهِ إلى بابٍ آخرَ إذا كانَ يُريدُ شيئًا واحِدًا.

واعْلَمْ أَنَّ (ثُمَّ) لا يُنْصَبُ بها كما يُنْصَبُ بـ(الفاءِ) و(الواوِ)، ولم يجعلوها ممَّا يُضْمَرُ بَعْدَهُ (أَنْ)، وليس يدخلُها مِنَ المعاني ما يدخلُ في (الفاءِ)، وليس معناها معنى (الواو)، ولكنَّها تُشْرِكُ ويُبْتَدَأُ بِها.

واعْلَمْ أَنَّ (ثُمَّ) إذا أَدْخَلْتَهُ على الفِعْلِ الذي بينَ المجزومَينِ، لم يَكُنْ إلا جزمًا، لأَنَّهُ ليس ممَّا يَنْصِبُ. وليس يَحْسُنُ الابتداءُ؛ لأَنَّ ما قَبْلَهُ لم يَنقطعْ، وكذلك (الفاءُ) و(الواو) و(أو) إذا لم تُرِدْ بِهِنَّ النَّصبَ.

فإذا انقضى الكلامُ ثُمَّ جِئْتَ بـ(ثُمَّ)، فَإِنْ شِئْتَ جَزَمْتَ، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وكذلكَ (الواوُ) و(الفاءُ). قالَ الله تعالى جدّه: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾[1]، وقالَ تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا

(١) سورة آل عمران ١١١. في الأصل «وإنْ لَمْ يقاتلوكم» وهو خطأ.

أمثالَكُمْ﴾(١) إلا أنَّه قَدْ يجوزُ النَّصْبُ بـ(الفاء) و(الواوِ)، وَبَلَغَنا أَنَّ بعضَهم قَرَأ: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعذِّبَ مَنْ يَشَاءُ واللهُ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ﴾(*).

وتقولُ: إنْ تأتِنِي فهو خيرٌ لَكَ وأُكْرِمُكَ، وإنْ تأتِني فأنا آتيكَ وأُحسِنُ إليكَ. وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنْ تُخْفُوها وَتُؤْتُوها الفُقَراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُمْ مِنْ سَيِّئاتِكُمْ﴾(٢). والرَّفعُ ههنا وجهُ الكلامِ، وهو الجيِّدُ؛ لأنَّ الكلامَ الذي بعد (الفاء) جَرَىٰ مجراهُ في غيرِ الجزاءِ. فجرىٰ الفعلُ هنا كما كانَ يَجْرِي في غَيْرِ الجزاءِ.

وَقَدْ بَلَغَنا أنَّ بعضَ القُرّاءِ قَرَأَ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ في طُغْيانِهِم يَعْمَهونَ﴾(٣)؛ وذلكَ لأنَّهُ حَمَلَ الفِعْلَ علىٰ موضعِ الكلامِ؛ لأنَّ هذا الكلامَ في موضعِ يكونُ جوابًا؛ لأنَّ أصْلَ الجزاءِ الفِعْلُ وفيهِ تَعْمَلُ حروفُ الجزاءِ، ولكنَّهم قد يَضعونَ في موضعِ الجزاءِ غَيْرَهُ. وَمَثَلُ الجزمِ ههنا النَّصْبُ في قولِهِ: [وافر]

فَلَسْنا بالجبالِ وَلا الحديدا

حَمَلَ الآخِرَ علىٰ موضعِ الكلامِ وموضعُهُ موضعُ نَصْبٍ كما كانَ موضِعُ ذاكَ(٤) موضعَ جزمٍ.

---

(١) سورة محمد ٣٨.

(*) سورة البقرة ٢٨٤.

«وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيدرة النصب فيهما على إضمار أن...» تفسير أبي حيان مجلد ٣٦٠/٢.

(٢) سورة البقرة ٢٧١.

قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

«وهذه القراءة التي اتفقت عليها مخطوطات سيبويه هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم.... وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم (ويكفرُ) بالرفع وبالياء. إتحاف فضلاء البشر ١٦٥...».

(٣) سورة الأعراف ١٨٦.

(٤) أراد بذلك موضع قوله تعالى ﴿فلاَ هادِيَ لَهُ﴾ وهو الجزم.

[الباب التاسع - استطراد في الجزاء بجواب الطلب]

[الأمر والنهي ونحوهما]

[وصف الباب]:

هذا بابٌ مِنَ الجزاءِ ينجزمُ فيهِ الفِعْلُ إذا كانَ جوابًا لأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهام، أو تمنٍّ أو عرض:

- فأمَّا الجَزْمُ بالأمرِ فقولُك: ائتني آتِكَ.
- وأمَّا ما انجزمَ بالنهي فقولُكَ: لا تفعلْ يكنْ خيرًا لَكَ.
- وَأمَّا ما انجزمَ بالاستفهام فقولُك: ألا تأتيني أحدِّثْك؟ وأينَ تكونُ أزُرْكَ؟
- وَأمَّا ما انجزمَ بالتمني فقولُك: ألا ماءَ أشرَبْهُ وليتَهُ عندنا يُحدِّثْنا.
- وأمَّا ما انجزمَ بالعرضِ فقولُكَ: ألا تَنْزِلُ تُصِبْ خيرًا.

وَإنَّما انجزمَ هذا الجوابُ كما انجزمَ جوابُ (إنْ تأتِني) بـ(إنْ تأتِني)؛ لأنَّهم جعلوهُ معلَّقًا بالأوَّلِ غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادُوا الجزاءَ كما أنَّ (إنْ تأتِني) غيرُ مستغنيةٍ عن (آتِكَ)(*).

وَممَّا جاءَ مِنْ هذا البابِ في القرآنِ وغيرِهِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عذابٍ أليمٍ، تُؤمِنونَ باللهِ ورسولِهِ، وتجاهِدونَ في سبيلِ اللهِ بأموالِكُمْ وأنْفُسِكُمْ، ذلكمْ خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(1)، فلَمَّا انقضتِ الآيةُ قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٦٤٤، ٦٤٥):

«جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كلّه» فقولُك: ائتني آتِكَ بمعنىً: إنْ يكنْ منك إتيانٌ آتِكَ.

(١) سورة الصف ١٠، ١١.

[تعليق]:

وليس كُلُّ موضعٍ تدخلُ فيه (الفاءُ) يَحْسُنُ فيهِ يقولُ: ما أتيتَنا فتحدِّثَنا، والجزاءُ ههنا مُحالٌ. وإنَّما قَبُحَ الجزمُ في هذا؛ لأنَّه لا يجئ فيهِ المعنى الذي يجئ إذا أدْخَلْتَ (الفاءَ).

وَسَمِعْنا عربيًا موثوقًا بعربيتِهِ يقولُ: (لا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبْ عليهِ). فهذا كقولِهِ: لا تدنُ مِنَ الأسدِ يأكُلْكَ.

وتقولُ: ذَرْهُ يَقُلْ ذاك، وذَرْهُ يقولُ ذاك، فالرَّفعُ من وجهينِ: (فأحدُهما) الابتداءُ، و(الآخَرُ) على قولِكَ: ذَرْهُ قائِلًا ذاك، فتجعلَ (يقولُ) في موضعِ (قائِلٍ).

فَمَثَلُ الجزمِ قولُ الله عَزَّوَجَلَّ وتباركَ وتعالى ذِكْرُهُ: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ﴾[1]، وَمَثَلُ الرَّفعِ قولُهُ تعالى جدُّهُ وتباركَ اسمُهُ ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[2].

[الباب العاشر- استطراد في ما ينزّل منزلة الأمر والنهي]

هذا بابُ الحروفِ التي تُنَزَّلُ بمنزلةِ الأمرِ والنهي؛ لأنَّ فيها معنى الأمـرِ والنـهي، فَمِنْ تلكَ الحروفِ: (حَسْبُكَ)، و(كَفْيُكَ)، و(شَرْعُكَ)، وأشباهُها. تقـولُ: حَـسْبُكَ يَـنَمِ الناسُ، ومثلُ ذلك: (اتقى اللهَ امرؤٌ وَفَعلَ خيرًا يُثَبْ عليهِ)[3]؛ لأنَّ فيه معنى: لِيتَّـقِ اللهَ امرؤٌ وَلْيَفْعَلْ خيرًا. وكذلك ما أشبهَ هذا.

---

(١) سورة الحجر ٣.

(٢) سورة الأنعام ٩١.

(٣) قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«هذا القول لبعض العرب كما في التصريح ٢/٢٤٣، وانظر: لأشموني ٣/٣١١، والنصّ فيهما: (فعلَ خيرًا) بإسقاط الواو».

[استدراك في مسائل عن الجزاء]:

١- وسألتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَصَدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصالِحِينَ﴾[1]؟

لمّا كان الفعلُ الذي قبله قد يكونُ جزمًا ولا (فاءَ) فيهِ، تكلَّمُوا بالثاني، وكأنَّهم قد جَزَمُوا قبله، فعلى ذلك توهَّموا هذا.

[ورأينا: قوله تعالى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ التقدير فيه (وإن أصدّقْ أكنْ من الصالحين) جزم (أكنْ) بشرط محذوف؛ علّق الكينونة من الصالحين على شرط التحقق، أمّا رأي الخليل - وتابعه سيبويه - فهو توهم حذف الفاء من (أصدّق) ليكون مجزوما وجزم (أكنْ) بالعطف عليه]

٢- وَسَأَلْتُهُ عن قوله: (أمّا أنتَ منطلقًا أنطلقْ مَعَكَ)، فَرَفَعَ؟

وهو قولُ أبي عمرٍو، وَحَدَّثَنا بِهِ يونسُ؛ وذلكَ لأَنَّهُ لا يُجازَىٰ بـ(أنْ)، كأَنَّهُ قالَ: (لأنْ صِرْتَ منطلقًا أنطلقُ مَعَكَ).

[الباب الحادي عشر- استطراد في دراسة الأفعال][*]

[باب القَسَم]

هذا بابُ الأفعالِ في القَسَمِ:

اعْلَمْ أَنَّ القَسَمَ توكيدٌ لكلامِكَ. فإذا حلَفْتَ على فعلٍ غيرِ منفيٍّ لم يَقَعْ لَزِمَتْهُ (اللّام)، وَلَزِمَتِ (اللّام) (النّونُ الخفيفةُ) أو (الثقيلةُ) في آخرِ الكلمةِ، وذلكَ قولُكَ: واللهِ لأَفْعَلَنَّ. وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ (النونَ) تلزمُ (اللّام) كلزومِ (اللّام) في قولِكَ:

---

(١) سورة المنافقين ١٠.

(*) استطرد سيبويه في دراسة أحوال الأفعال في أساليب متنوعة من الكلام استكمالًا للكلام على أحوال الأفعال في الجزاء، وهي ستة أبواب.

إنْ كانَ لَصالِحًا؛ فـ(إنْ) بمنزلةِ (اللَّام)[1]، و(اللَّام)[2] بمنزلةِ (النونِ) في آخرِ الكلمةِ.

واعْلَمْ أنَّ مِنَ الأفعالِ أشياءَ فيها معنى اليمينِ، يَجري الفعلُ بعدَها مجراهُ بعد قولِكَ (واللهِ)، وذلكَ قولُكَ: أُقْسِمُ لأَفْعَلَنَّ، وأَشْهَدُ لأَفعَلَنَّ، وأَقْسَمْتُ باللهِ عليكَ لَتَفْعَلَنَّ.

وإنْ كانَ الفعلُ قد وَقَعَ وَحَلَفْتَ عليهِ، لم تَزِدْ على (اللَّام)، وذلك قولُكَ: واللهِ لَفَعَلْتَ. وَسَمِعْنَا مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: واللهِ لَكَذَبْتَ، وواللهِ لَكَذَبَ؛ فـ(النونُ) لا تدخلُ على فعلٍ قد وَقَعَ، إنَّما تدخلُ على غيرِ الواجبِ.

[أسئلة]:

١- وسألْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّنَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[3]؟

فقالَ: (ما) هاهنا بمنزلة (الذي) وَدَخَلَتها (اللَّام) كما دَخَلتْ على (إنْ) حينَ قُلْتَ: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأَفْعَلَنَّ، و(اللَّام) التي في (ما) كهذه في (إنْ)، واللَّام التي في الفعلِ كهذهِ التي في الفعلِ ههنا. ومثلُ هذهِ اللَّام الأُولى (أنْ) إذا قُلْتَ: واللهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ.

٢- وسألْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ تباركَ وتعالى جدُّهُ: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[4]؟

---

(١) أي: لام القسم.
(٢) أي: واللام التي في (لصالحا).
(٣) سورة آل عمران ٨١.
(٤) سورة الروم ٥١.

فقالَ: هي في معنىٰ (لَيَفْعَلَنَّ)، كأنَّهُ قالَ: (لَيَظَلُّنَّ) كما تقولُ: واللهِ لا فَعَلْتُ ذاكَ أبدًا، تُريدُ مَعْنىٰ: (لا أفْعَلُ)"(*).

وقالُوا: لَئِنْ زُرْتَهُ ما يَقْبَلُ مِنك، وقالُوا: لَئِنْ فَعَلْتَ ما فَعَلَ، يريدُ معنىٰ: (ما هو فاعلٌ وما يَفْعَلُ) كما كانَ (لَظَلُّوا) مِثْلَ (لَيَظَلُّنَّ)، وكما جاءَتْ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُم أَمْ أَنْتُم صامِتونَ﴾[1] علىٰ قولِهِ: (أَمْ صَمَتُّمْ)، فكذلك جاء هذا علىٰ ما هو فاعِلٌ. وقالَ: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الذينَ أُوتُوا الكتابَ بِكُلِّ آيةٍ ما تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[2]، أي: ما هم تابِعين.

وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَئِنْ زالَتا إنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أحدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[3]، أي: ما يُمْسِكُهُما مِنْ أحَدٍ.

[تعقيب]:

[اللَّام بعد إنَّ]:

وأمَّا قولُهُ تبارَكَ وتعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4] فإنَّ (إنَّ) حرفُ توكيدٍ، فلها لامٌ كلامِ اليمينِ؛ لذلكَ أدخلوها كما أدخلوها في: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٤/ ٢١):
«لأنَّ المجازاة مبنية على يمين. وقد ذكرنا أنَّها إذا كانت كذلك، فالقسم يعتمد على جواب الشرط، وجواب الشرط إذا كان فعلًا فهو فعل مستقبل، فوجب الاستقبال لأنَّه مجازاة، ووجبت له اللام؛ لأنَّها جواب القسم، فصار حقّ اللفظ (ليظلُّنَّ)، ثم نقل إلى لفظ الماضي لأنَّ حروف المجازاة تسوّغ نقل لفظ الماضي إلى الاستقبال، وكذلك نقل لفظ الفعل بعد (ما) التي للمضي وهو معنى الاستقبال في قولك: لئن فعلت، تريد: ما هو فاعل وما يفعل، كما كان (لظلّوا) في معنى (ليظلُّنَّ)».

(١) سورة الأعراف ١٩٣.

(٢) سورة البقرة ١٤٥.

(٣) سورة فاطر ٤١.

(٤) سورة هود ١١١.

عَلَيْها حافِظٌ﴾[1]، وَدَخلَتِ (اللّام) التي في الفعلِ على اليمينِ، كأنَّهُ قالَ: إنَّ زيدًا لَمَا واللهِ لَيَفْعَلَنَّ. وقد يستقيمُ في الكلامِ: (إنَّ زيدًا لَيَضربُ ولَيذهبُ)ولم يَقَعْ (ضربٌ)، والأكثرُ على ألسنتِهِمْ -كما خبَّرْتُكَ- في اليمينِ؛ فَمِنْ ثَمَّ ألزمُوا (النونَ) في اليمينِ لئلا يَلْتَبِسَ بما هو واقعٌ. قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إنَّما جُعِلَ السَّبْتُ على الذينَ اخْتَلَفُوا فيهِ وَإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يومَ القيامةِ﴾[2].

[اللّام بعد علمت، وما أشبهها]:

قال لبيدٌ: [كامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

كأنَّهُ قالَ: (واللهِ لَتأتِيَنَّ) كما قالَ: قد عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللهِ خيرٌ منكَ. وقالَ: أظُنُّ لَتَسْبَقَنَّني، وأظنُّ لَيَقُومَنَّ، لأنَّهُ بمنزلةِ (عَلِمْتُ)[3]، وقالَ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[4]؛ لأنَّهُ موضعُ ابتداءٍ، ألا تَرَىٰ أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (بَدَا لَهُمْ أيُّهُم أفضلُ)، لَحَسُنَ كَحُسْنِهِ في (عَلِمْتُ)، كأنَّكَ قُلْتَ: ظَهَرَ لَهُمْ أهذا أفضَلُ أم هذا.

[الباب الثاني عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب الحروف العاملة التي لا تفصل بالأسماء]

[العوامل الناصبة]:

هذا بابُ الحروفِ التي لا تَقَدَّم فيها الأَسماءُ الفعلَ، فمن تلك الحروفِ الحروفُ العواملُ في الأفعالِ الناصبةُ؛ ألا ترىٰ أنَّك لا تقولُ: جئتُكَ كي زيدٌ يقولَ ذاكَ، ولا

---

(١) سورة طارق ٤.

«وقرأ الجمهور(إنْ) خفيفة، و(كلّ) رفعا لـ(ما) الخفيفة...» تفسير أبي حيان مجلد ٨/ ٤٥٤.

(٢) سورة النحل ١٢٤.

(٣) أي: بمنزلة (علمت).

(٤) سورة يوسف ٣٥.

خِفْتُ أَنْ زيدٌ يقولَ ذاكَ، فلا يجوزُ أَنْ تَفصِلَ بين الفعلِ والعاملِ فيهِ بالاسمِ كما لا يجوزُ أَنْ تَفصِلَ بين الاسمِ وبين (إنَّ وأخواتها) بفعلٍ.

[العوامل الجازمة]:

١- وممَّا لا تَقَدَّمُ فيهِ الأسماءُ الفعلَ الحروفُ العواملُ في الأفعالِ الجازمةُ، وتلك: (لَمْ)، و(لَمّا)، و(لا) التي تجزمُ الفعلَ في النَّهي، و(اللَّام) التي تجزمُ في الأمرِ؛ ألا ترىٰ أنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تقولَ: لَمْ زيدٌ يأتِكَ، فلا يجوزُ أَنْ تفصِلَ بينها وبينَ الأفعالِ بشيءٍ كما لم يَجُزْ أَنْ تفصِلَ بين الحروفِ التي تجرُّ وبين الأسماءِ بالأفعالِ؛ لأنّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ.

ولا يجوزُ أن تفصلَ بينها وبين الفعلِ بحشوٍ كما لا يجوزُ لك أَنْ تفصلَ بين الجارِّ والمجرورِ بحشوٍ إلا في شعرٍ، ولا يجوزُ ذلك في التي تعملُ في الأفعالِ فتنصبُ كراهةَ أَنْ تُشَبَّهَ بما يَعْمَلُ في الأسماءِ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تفصلَ بين الفعلِ وبين ما يَنْصِبُهُ بحشوٍ كراهيةَ أَنْ يُشبِّهوهُ بما يعملُ في الاسمِ؛ لأنَّ الاسمَ ليس كالفعلِ، وكذلك ما يعملُ فيه ليس كما يعملُ في الفعلِ؛ ألا ترىٰ إلىٰ كثرةِ ما يعملُ في الاسمِ وقلَّةَ هذا. فهذهِ الأشياءُ في ما يجزمُ أردأُ وأقبحُ منها في نظيرِها من الأسماءِ؛ وذلكَ أنَّك لو قُلْتَ: جئتُكَ كي بكَ يؤخَذَ زيدٌ، لم يَجُزْ، وصارَ الفصلُ في الجزمِ والنَّصبِ أقبحَ منه في الجرِّ لقلَّةِ ما يعملُ في الأفعالِ وكثرة ما يعملُ في الأسماءِ.

٢- واعْلَمْ أَنَّ (حروفَ الجزاءِ) يَقبحُ أَنْ تتقدَّمَ الأسماءُ فيها قبلَ الأفعالِ؛ وذلكَ لأنَّهم شبَّهوها بما يجزمُ ممَّا ذَكَرْنا إلا أَنَّ حروفَ الجزاءِ قد جازَ ذلكَ فيها في الشعرِ، لأنّ حروفَ الجزاءِ يدخلُها (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ)، ويكونُ فيها الاستفهامُ فَتَرْفَعُ فيها الأسماءُ، وتكونُ بمنزلةِ(الذي).فلمّا كانتْ تصرَّفُ هذا التصرُّفَ وتُفارِقُ الجزمَ، ضارَعَتْ ما يَجُرُّمن الأسماءِ التي إنْ شِئْتَ استعملْتَها غيرَ مضافةٍ نحو:

(ضاربِ عبدِ اللهِ)؛ لأنَّك إنْ شِئْتَ نَوَّنْتَ ونَصَبْتَ[1]، وإنْ شِئْتَ لم تُجاوِزِ الاسمَ

(١) أي تقول: (ضاربٌ عبدَ اللهِ).

العاملَ في الآخِرِ يعني (ضاربٍ)؛فلذلك لم تكنْ مِثْلَ (لم)، و(لا) في النهي، و(اللَّام) في الأمرِ؛ لأنَّهنَّ لا يفارقْنَ الجزمَ.

٣- وأمَّا سائِرُ حروفِ الجزاءِ فهذا فيهِ ضَعْفٌ في الكلامِ؛ لأنَّها ليستْ كـ(إنْ). فلو جاز في (إنْ) وقد جزمَتْ كانَ أقوىٰ إذْ جاز فيها (فَعَلَ).

[الباب الثالث عشر - استطراد في دراسة الأفعال]

[باب الحروف غير العاملة التي لا تفصل بالأسماء]

هذا بابُ الحروفِ التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ، ولا تغيِّرُ الفعلَ عن حالِهِ التي كانَ عليها قبلَ أنْ يكونَ قبلَهُ شيءٌ منها:

١- فَمِنْ تلكَ الحروفِ: (قَدْ) لا يُفْصَلُ بينَها وبينَ الفعلِ بغيرِهِ، وهو جوابٌ لقولِهِ (أَفَعَلَ؟) كما كانتْ(ما فَعَلَ) جوابًا لِـ(هَلْ فَعَلَ؟) إذا أخْبَرْتَ أنَّهُ لم يَقَعْ. و(لمَّا يفعلْ) و(قَدْ فَعَلَ): إنَّما هما[1] لقومٍ ينتظرونَ شيئًا؛ فَمِنْ ثَمَّ أَشْبَهَتْ (قَدْ) (لمَّا) في أنَّها لا يُفْصَلُ بينها وبينَ الفعلِ.

٢- ومِنْ تلكَ الحروفِ أيضًا: (سوف يَفْعَلُ)؛ لأنَّها بمنزلةِ (السين) التي في قولِكَ (سَيَفْعَلُ)، وإنَّما تدخلُ هذه (السينُ) علىٰ الأفعالِ، وإنَّما هي إثباتٌ لقولِهِ (لَنْ يَفْعَلَ)، فأَشْبَهَتْها في أنْ لا يُفْصَلَ بينها وبينَ الفِعْلِ.

٣- وَمِنْ تلكَ الحروفِ: (رُبَّما) و(قَلَّما) وأشباهُهما، جَعَلُوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، وهَيَّؤوها ليُذْكَرَ بعدها الفعلُ؛ لأنَّهم لم يكنْ لهم سبيلٌ إلىٰ (رُبَّ يقولُ، ولا إلىٰ (قَلَّ يقولُ)، فألحقوهما، وأخلصوهما للفعلِ.

ومِثْلُ ذلك: (هَلَّا) و(لولا) و(إلا) ألزموهُنَّ (لا)، وجَعَلُوا كُلَّ واحدةٍ مع (لا) بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، وأخلصوهُنَّ للفعلِ حيثُ دخلَ فيهن معنىٰ التحضيضِ.

---

(١) م «هو» وهو سهو.

٤-واعْلَمْ أَنَّهُ إذا اجتمعَ بعد حروفِ الاستفهام نحو: (هل) و(كيفَ) و(مَنْ) اسمٌ وفعلٌ، كانَ الفعلُ بأنْ يلي حرفَ الاستفهامِ أولى؛ لأنَّها عندهم في الأصلِ من الحروفِ التي يُذكَرُ بعدها الفعلُ، وقد بُيِّنَ حالُهُنَّ في ما مَضَى.

[الباب الرابع عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب الحروف التي يجوز أن تليها الأسماء أو الأفعال]

هذا بابُ الحروفِ التي يجوزُ أنْ تليها بعدها الأسماءُ، ويجوزُ أنْ تليَها بعدها الأفعالُ، وهي (لكنْ)، و(إنَّما)، و(كأنَّما)، و(إذْ)، ونحو ذلكَ؛ لأنَّها حروفٌ لا تعملُ شيئًا، فتركتِ الأسماءَ بعدَها على حالِها، كأنَّهُ لم يُذْكَرْ قبلها شيءٌ، فلم يُجاوَزْ ذا بها، إذْ كانتْ لا تُغيِّرُ ما دخلتْ عليه، فجعلوا الاسمَ أولى بِها من الفعلِ.

وسألْتُ الخليلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عن قولِ العربِ: «انتظِرْني كما آتيكَ، وارْقُبْني كما ألحَقُكَ»، فزَعَمَ أنَّ (ما) و(الكافَ) جُعِلتا بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، وَصُيِّرَتْ للفعلِ كما صُيِّرَتْ للفعلِ (رُبَّما)، والمعنى: لعلِّي آتيك؛ فمِنْ ثَمَّ لم ينصبوا بهِ الفعلَ كما لم ينصبوا بـ(رُبَّما).

[الباب الخامس عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب نفي الفعل]

[الماضي]:

هذا بابُ نفي الفعلِ: إذا قالَ: (فَعَلَ)، فإنَّ نفيَهُ (لم يفعلْ). وإذا قالَ: (قد فَعَلَ)، فإنَّ نفيَهُ (لَمَّا يفعلْ). وإذا قالَ: (لَقَدْ فَعَلَ)، فإنَّ نفيَهُ (ما فَعَلَ)؛ لأنَّهُ كأنَّه قالَ: واللهِ لَقَدْ فَعَلَ، فقالَ: واللهِ ما فَعَلَ.

[المضارع]:

وإذا قالَ: (هو يفعلُ)، أي: هو في حالِ فعلٍ، فإنَّ نفيَهُ(ما يفعلُ). وإذا قالَ: (هو يفعلُ) ولم يكنِ الفعلُ واقعًا، فنفيُهُ (لا يفعلُ). وإذا قالَ: (لَيَفْعَلَنَّ)، فنفيُهُ (لا يفعلُ)، كأنَّهُ قالَ: واللهِ لَيَفْعَلَنَّ، فَقُلْتَ: واللهِ لا يفعلُ. وإذا قالَ: (سوفَ يَفْعَلُ)، فإنَّ نفيَهُ (لن يفعلَ).

[الباب السادس عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب الإضافة إلى الأفعال]

١- هذا بابُ ما يُضافُ إلى الأفعالِ من الأسماء: يُضافُ إليها أسماءُ الدهرِ، وذلك قولُكَ: هذا يومُ يقومُ زيدٌ، وآتيكَ يومَ تقولُ ذلكَ، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هذا يومُ لا يَنْطِقُونَ﴾[1]، و﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]. وجازَ هذا في الأَزْمِنةِ، واطَّردَ فيها كما جازَ لِلْفِعْلِ أنْ يكونَ صفةً، وتوسَّعُوا بذلكَ في الدهرِ لكثرتِهِ في كلامِهِم، فلم يُخرِجوا الفِعْلَ من هذا كما لم يُخْرِجُوا الأسماءَ من أَلِفِ الوصلِ نحوَ (ابنٍ)، وإنَّما أصلُهُ للفعلِ وتصريفِهِ.

٢- وممَّا يُضافُ إلى الفعلِ أيضًا قولُكَ: ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ كانَ عندي، ومُذْ جاءني.

[تعقيب]:

ولا يُضافُ إلى الفعلِ غيرُ هذا كما أنَّ (لَدُنْ) لا تَنْصِبُ إلا في (غُدوة).

واطَّردَتْ الأفعالُ في (آية) اطّراد الأسماءِ في (أتقولُ)، إذا قُلْتَ: أتقولُ زيدًا منطلِقًا، شُبِّهتْ بـ(أتظنُّ).

---

(١) سورة المرسلات ٣٥.

(٢) سورة المائدة ١١٩.

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ في الأزمنةِ: (كانَ ذاكَ زَمَنَ زيدٌ أَميرٌ)؟

فقالَ: لَمَا كانتْ في معنىٰ (إذْ) أضافوها إلىٰ ما قد عَمِلَ بعضهُ في بعضٍ، كما يُدْخِلونَ (إذْ) علىٰ ما قد عَمِلَ بعضُهُ في بعضٍ ولا يغيّرونه، فشَبَّهوا هذا بذلكَ. ولا يجوزُ هذا في الأَزْمِنةِ حتىٰ تكونَ بمنزلةِ (إذْ). فإنْ قُلْتَ: يكونُ هذا يومَ زيدٌ أميرٌ، كانَ خطًا. حَدَّثَنا بذلك يونسُ عن العَرَبِ.

جملةُ هذا البابِ أَنَّ الزّمانَ إذا كانَ ماضيًا أُضِيفَ إلىٰ الفعلِ، وإلىٰ الابتداءِ والخبرِ؛ لأنَّه في معنىٰ (إذْ)، فأُضِيفَ إلىٰ ما يُضَافُ إليه (إذْ). وإذا كانَ لِما لم يَقَعْ، لم يُضَفْ إلا إلىٰ الأفعالِ؛ لأَنَّهُ في معنىٰ (إذا)، و(إذا) هذهِ لا تُضافُ إلا إلىٰ الأَفعالِ.

[رابعًا- أبواب (أَنَّ) التي تكون اسمًا مع مدخولها]

[الباب الأوَّل- (أَنَّ) و(إنَّ)]

[أَنَّ]:

أمَّا (أَنَّ) فهي اسمٌ، وما عملت فيه صلةٌ لها كما أنَّ الفعلَ صلةٌ لـ(أنِ) الخفيفةِ وتكونُ (أنْ) اسمًا[1]؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ: قد عَرَفْتُ أنَّكَ منطلقٌ، فـ(أنَّكَ) في موضعِ اسمٍ منصوبٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: قد عَرَفْتُ ذلكَ. وتقولُ: بلغني أنَّكَ منطلقٌ، فـ(أنَّكَ) في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: بلغني ذلكَ. فـ(أنَّ) الأسماءُ التي تعملُ فيها صلةٌ لها كما أنَّ (أنِ) الأفعالُ التي تعملُ فيها صلةٌ لها - ونظيرُ ذلك في أنَّهُ وما عَمِلَ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ لا في غيرِ ذلكَ قولُكَ: رأيْتُ الضاربَ أباهُ زيدٌ، فالمفعولُ فيه لم يُغَيِّرْهُ عن أنَّهُ اسمٌ واحدٌ بمنزلةِ (الرجلِ) و(الفتى)، فهذا في هذا الموضعِ شبيه بـ(أنَّ)؛ إذْ كانت مع ما عملت فيه بمنزلةِ اسم واحد[2]. فهذا ليُعلَمَ أنَّ الشيءَ يكونُ كأنَّهُ من الحرفِ الأوَّلِ وقد عَمِلَ فيه[*].

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٤/٤٤):
«(أنّ) وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر كما تكون (أنْ) المخففة وما بعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر. وتقع المشدّدة فاعلة، ومفعولة، ومبتدأة، ومخفوضة، ويعمل فيها جميع العوامل إلّا أنّها لا تقع مبتدأة في اللفظ».

(٢) هذه العبارة إنّما جاءت لتأكيد قوله: «لا في غير ذلك»، أي: إنّ التماثل والتشابه بين (أنّ) والأسماء التي تعمل فيها، و(أنْ) والأفعال التي تعمل فيها إنّما يقع في مثل هذا الموضع، أي: الموضع الذي لا يبتدأ به في اللفظ؛ وذلك أنّ (أنْ) تفارق (أنّ) في صحة الابتداء بها في اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾.

(*) أي: أنّ (الضارب أباه زيدٌ) بمنزلة اسم واحد وموقعه المفعول به. وهذا الاسم إنّما تركب من (أباه) وما عمل فيه، وهو (الضارب). أما (زيدٌ) فهو فاعل لاسم الفاعل.

[إنَّ]:

وأمَّا (إنَّ) فإنَّما هي بمنزلةِ الفعلِ لا يعملُ فيها ما يعملُ في (أنَّ) كما لا يعملُ في الفعلِ ما يعملُ في الأسماءِ، ولا تكونُ (إنَّ) إلا مبتدأةً، وذلك قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وإنَّكَ ذاهبٌ.

[الباب الثاني- (أنَّ) مع (ظنَّ) و(لولا) وغيرها]

[ظنَّ]:

تَقُولُ: ظَنَنْتُ أَنَّهُ منطلقٌ، فـ(ظَنَنْتُ) عاملةٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: ظَنَنْتُ ذاكَ، وكذلك: وَدَدْتُ أَنَّهُ ذاهبٌ؛ لأَنَّ هذا في موضعِ ذاك إذا قُلْتَ: وَدَدْتُ ذاكَ.

[لولا]:

وتقولُ: لولا أنَّهُ منطلقٌ لفعلْتُ، فـ(أنَّ) مبنيَّةٌ على (لولا) كما تُبنى عليها الأسماءُ(*).

[لو]:

وتقولُ: لو أَنَّهُ ذاهبٌ لكانَ خيرًا [له]، فـ(أنَّ) مبنيَّةٌ على (لو) كما كانتْ مبنيَّةً على (لولا)، كأنَّكَ قُلْتَ: (لو ذاك)، ثُمَّ جَعَلْتَ (أنَّ وما بعدها) في موضعِهِ. فهذا تمثيلٌ وإنْ كانوا لا يبنونَ على (لو) غيرَ (أنَّ) كما كان (تَسْلَمُ) في قولِكَ (بذي تَسْلَمُ) في موضعِ اسمٍ، ولكنَّهم لا يستعملونَ الاسمَ؛ لأنَّهم ممَّا(1) يستغنونَ بالشيءِ عن الشيءِ حتَّى

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/٥٠):

«يريد بها معقودة بـ(لولا) في المعنى الذي تقتضيه، و(لولا) مقدمة عليه، وليست عاملة فيه؛ لأنَّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء لا بـ(لولا)، ولزومها للاسم بعدها للمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به، فشُبِّهتْ به، ففتحت (أنَّ) ولم تكسر؛ لأنَّ (إنَّ) المكسورة إنَّما تدخل على مبتدأ مجرَّد لم يغيِّر معناه بحرفٍ قبله».

(1) أي: رُبَّما.

يكونَ المستغنَى عنه مُسْقَطًا. وقالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ﴾(١).

[مذ]:

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِ العربِ: ما رأيتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَني؟ فقالَ: (أَنَّ) في موضع اسمٍ، كأنَّهُ قالَ: مُذْ ذاكَ.

[أَمَّا]:

وتقولُ: أَمَا إِنَّهُ ذاهبٌ، وأَمَّا أَنَّهُ منطلقٌ، فسألْتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذلكَ؟، فقالَ: إذا قالَ: أَمَا أَنَّهُ منطلقٌ،فإنَّه يجعلُهُ كقولِكَ: حَقًّا أَنَّهُ منطلقٌ، وإذا قالَ: أَمَا إِنَّهُ منطلقٌ، فإنَّهُ بمنزلةِ قولِكَ (ألا)، كأنَّهُ قالَ: ألا إِنَّهُ ذاهبٌ.

[أَمَا]:

وتقولُ: أَمَا واللهِ أَنَّهُ ذاهبٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: قد علمْتُ واللهِ أَنَّهُ ذاهبٌ، وإذا قُلْتَ: أَمَا واللهِ إِنَّهُ ذاهبٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: ألا إِنَّهُ واللهِ ذاهبٌ.

[ثُمَّ]:

وتقولُ: قد عَرَفْتُ أَنَّهُ ذاهبٌ ثُمَّ أَنَّهُ مُعَجِّلٌ؛ لأَنَّ الآخِرَ شريكُ الأَوَّلِ في (عَرَفْتُ).وتقولُ: قد عَرَفْتُ أَنَّهُ منطلَقٌ بِهِ ثُمَّ إِنِّي أُخبِرُكَ أَنَّهُ معجِّلٌ؛ لأَنَّكَ ابتدأْتَ (إِنِّي)، ولم تجعلِ الكلامَ على (عَرَفْتُ).

[و]:

وتقولُ: رأيتُهُ شابًّا وإنَّهُ يومئذٍ يفخرُ، كأنَّكَ قُلْتَ: رأيْتُهُ شابًّا وهذه حالُهُ. تقولُ

---

(١) سورة الإسراء ١٠٠.

هذا ابتداءً ولم يُجْعَلِ الكلامُ على (رَأَيتُ).وإنْ شِئْتَ حَمَلْتَ الكلامَ على الفعلِ فَفَتَحْتَ [أي: فتحتَ الهمزة].

[ما]:

وسألْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ تعالى جدّه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، ما مَنَعَها أنْ تكونَ كقولِكَ: ما يُدْرِيكَ أنَّهُ لا يَفْعَلُ؟، فقالَ: لا يَحْسُنُ ذا في ذا الموضعِ، إنَّما قالَ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ثُمَّ ابتدأَ فأَوجبَ، فقالَ: ﴿إنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾. ولو قالَ (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ)، كانَ ذلك عذرًا لَهُمْ.

وأهلُ المدينةِ يقولونَ: ﴿أَنَّهَا﴾(*) فقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هي بمنزلةِ قولِ العربِ: ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تَشْتَري لنا شيئًا، أي: (لعلّكَ)، فكأنَّهُ قالَ: (لَعَلَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ).

[إنَّ لكَ]:

وتقولُ: إنَّ لكَ هذا عليَّ وأنَّكَ لا تُؤْذَى، كأنَّكَ قُلْتَ: وإنَّ لكَ أنَّكَ لا تُؤْذَى. وَإنْ شِئْتَ ابتدأْتَ ولم تحملِ الكلامَ على (إنَّ لكَ). وقد قُرِئ هذا الحرفُ على وجهَيْنِ، قالَ بعضُهم: ﴿وَإنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيها ولا تَضْحَى﴾[2]، وقالَ بعضُهم: ﴿وأَنَّكَ﴾(**).

---

(1) سورة الأنعام ١٠٩.

(*) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«انظر لهذه القراءة: تفسير أبي حيان ٤/٢٠١- ٢٠٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٥».

(2) سورة طه ١١٩. ب، هـ ﴿ولا تَضْحَى﴾ غير مذكورة. وتمام الآية التي قبلها: ﴿إنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فيها ولا تَعْرَى﴾.

(**) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«قرأ بكسر الهمزة نافع وأبو بكر، والباقون بفتحها. إتحاف فضلاء البشر ٣٠٨».

[تعقيب]:

واعْلَمْ أنَّهُ ليسَ يَحْسُنُ لـ(أَنَّ) أنْ تَلِيَ (إنَّ) ولا (أَنَّ)، كما قَبُحَ ابتداؤكَ الثقيلةَ المفتوحةَ، وحَسُنَ ابتداؤكَ الخفيفةَ؛ لأنَّ الخفيفةَ لا تزولُ عنِ الأسماءِ، والثقيلةُ تزولُ فَتُبْتَدأُ، ومعناها مكسورةً ومفتوحةً سواءٌ.

واعْلَمْ أنَّهُ ليس يَحْسُنُ أنْ تليَ (إنَّ) (أنَّ) ولا (أَنَّ) (إنَّ)؛ ألا ترىٰ أنَّكَ لا تقولُ: إنَّ أنَّكَ ذاهبٌ في الكتابِ، ولا تقول: قد عَرَفْتُ أنَّ إنَّكَ ذاهبٌ في الكتابِ، وإنَّما قَبُحَ هذا ههنا كما قَبُحَ في الابتداءِ(*)، ألا ترىٰ أنَّهُ يقبحُ أنْ تقولَ: أنَّكَ منطلقٌ بَلَغَني أو عَرَفْتُ؛ لأنَّ الكلامَ بعد (أنَّ) و(إنَّ) غيرُ مستغنٍ كما أنَّ المبتدأَ غيرُ مستغنٍ. وإنَّما كرهوا ابتداءَ (أنَّ)؛ لئلَّا يُشَبِّهوها بالأسماءِ التي تعملُ فيها (إنَّ)، ولئلا يُشبِّهوها بـ(أنِ) الخفيفةِ؛ لأنَّ (أنْ) والفعلَ بمنزلةِ مصدرٍ فِعْلِهِ الذي ينصبُهُ، والمصادرُ تعملُ فيها (إنَّ) و(أنَّ).

[لِمَ؟]:

ويقولُ الرجلُ للرجلِ: لِمَ فَعَلْتَ ذلك؟ فيقولُ: لِمَ أنَّهُ ظريفٌ؟ كأنَّهُ قالَ: قُلْتَ: لِمَهْ؟: لأنَّ ذاكَ كذلكَ.

[أَيْ]:

وتقولُ إذا أَرَدْتَ أنْ تُخبِرَ ما يَعْني المتكلِّمُ: أيْ إنِّي نَجِدٌ، إذا ابتَدَأْتَ كما تبتدِئ: أي أنا نجدٌ. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: أيْ أنِّي نجدٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: أيْ لأنِّي نجدٌ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٥٤/٤):
«لأنهما جميعًا للتأكيد ويجريان مجرىٰ واحدًا، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين (اللامِ) و(إنَّ). فإنْ فصلت بينهما أو عطفت حسن، فالفصل قولك: إنَّ لك أنَّك تحيا وتكرم والعطف قولك: إنَّ كرامتك عندي وأنَّك تعان. وعلى قراءة من قرأ: ﴿وأَنَّكَ لا تَظْمَأُ﴾ -سورة طه ١١٩- ومن كسر استأنف».

[الباب الثالث- تركيب (ذلك وأَنَّ)]

هذا بابٌ آخرُ مِنْ أبوابِ (أَنَّ):

تقولُ: ذلكَ وأَنَّ لكَ عندي ما أحبَبْتَ، وقالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾[1]، وقالَ عَزَّوَجَلَّ ثناؤه: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾[2]، وذلكَ لأَنَّها شَرِكَتْ (ذلك) في ما حُمِلَ عليهِ، كأنَّه قالَ: الأمرُ ذلك وأَنَّ الله. ولو جاءَتْ مبتدأةً، لجازَتْ، يدلُّكَ على ذلكَ قولُهُ تعالى جدّه: ﴿ذلكَ وَمَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ الله﴾[3]، فـ(مَنْ) ليس محمولاً على ما حُمِلَ عليه(ذلك)، فكذلكَ يجوزُ أَنْ يكونَ (إنَّ) منقطعةً من (ذلك).

[الباب الرَّابع- حذف الجارّ في (أَنَّ)]

هذا بابٌ آخرُ مِنْ أبوابِ (أَنَّ):تقولُ: جِئْتُكَ أَنَّكَ تُريدُ المعروفَ، إنَّما أَرادَ: جئْتُكَ لأَنَّكَ تريدُ المعروفَ، ولكنَّكَ حَذَفْتَ (اللَّام) هنا.

[الأمثلة]:

١- وسألْتُ الخليلَ رَحِمَهُٱللَّهُ عن قولِهِ تباركَ وتعالى: ﴿وأَنَّ هذهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وَأنا رَبُّكُمْ فاتقونِ﴾[4].

فقالَ: إنَّما هو على حذفِ (اللَّام)، كأنَّهُ قالَ: (ولأَنَّ هذهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وَأنا رَبُّكُمْ فاتقونِ)، وقالَ ونظيرُها:: ﴿لإيلافِ قُرَيْشٍ﴾[5]؛ لأَنَّهُ إنَّما هو: لذلكَ ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾.

---

(١) سورة الأنفال ١٨. ب، ه «موهِنٌ كيدَ الكافرينَ».

(٢) سورة الأنفال ١٤.

(٣) سورة الحج ٦٠.وجه الاستشهاد بالآية تقوية صحة عدم الحمل على (ذلك).

(٤) سورة الأنبياء ٩٢.

(٥) سورة قريش ١.

فإنْ حَذَفْتَ (اللَّام) مِنْ (أَنَّ) فهو نَصْبٌ كما أَنَّكَ لو حَذَفْتَ (اللَّام) من ﴿لإيلافِ﴾ كانَ نصبًا. هذا قولُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولو قَرَأُوها: ﴿وإنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً﴾ كانَ جيِّدًا، وقد قُرِئَ. ولو قُلْتَ: (جِئْتُكَ إنَّكَ تُريدُ المعروفَ) مبتدًا، كانَ جيِّدًا

٢-وقالَ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغلوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[1]، وقالَ تعالى اسمُهُ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قومِهِۦٓ أَنِّي لَكُمْ نذيرٌ مبينٌ﴾[2] إنَّما أرادَ: (بأَنِّي مغلوبٌ)، و(بِأَنِّي لكم نذيرٌ مبينٌ)، ولكنَّه حَذَفَ(الباءَ).وقالَ جلَّ ثناؤُهُ أيضًا: ﴿وَأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾[3] بمنزلةِ: ﴿وَأَنَّ هذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً﴾، والمعنى: (ولأَنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ فاتَّقونِ)، و(لأَنَّ المساجِدَ للهِ فلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحدًا). وَأَمَّا المفسِّرون فقالوا: على ﴿أُوحِيَ﴾[4] كما كانَ ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ﴾[5] على ﴿أُوحِيَ﴾. ولو قُرِئَتْ ﴿وَإِنَّ المَسَاجِدَ للهِ﴾، كانَ حَسَنًا.

[تعليق]:

ولو قالَ إنسانٌ: إنَّ (أَنَّ) في موضعِ جَرٍّ في هذهِ الأشياءِ، ولكنَّهُ حُذِفَ لَمَّا كَثُرَ استعمالُهُ في كلامهم، فجازَ فيه حذفُ الجارِّ كما حذفوا (رُبَّ) في قولِهِمْ:

[رجز]

●وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسوحاَ●

---

(١) سورة القمر ١٠.

(٢) سورة هود ٢٥. قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

"وهذه قراءة أبي عمر وابن كثير والكسائي وقرأ باقي السبعة: ﴿إِنِّي لكم﴾ بكسر الهمزة. إتحاف فضلاء البشر ٢٥٥".

(٣) سورة الجن ١٨.

(٤) سورة الجن ١.

(٥) سورة الجن ١٩.

لَكَانَ قولًا قويًا، وله نظائِرُ نحو قولِهِ: (لاهِ أبوكَ). والأَوَّلُ[1] قولُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
ويقوِّي ذلكَ قولُهُ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾؛ لأَنَّهم لا يقدِّمونَ (أَنَّ) وَيَبتدئونها ويُعملونَ فيها ما بعدها. إلا أَنَّهُ يُحتَجُّ بِأَنَّ المعنىٰ معنىٰ (اللَّام). فإذا كانَ الفعلُ أو غيرُهُ موصولًا إليهِ باللَّام، جازَ تقديمُهُ وتأخيرُهُ؛ لأَنَّه ليس هو الذي عَمِلَ فيه المعنىٰ، فاحتملوا هذا المعنىٰ كما قالَ: (حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ)؛ إذْ كانَ فيه معنىٰ الأمرِ. وسترىٰ مِثْلَهُ، ومنه ما قد مَضَىٰ.

[الباب الخامس- (أَنَّما) التي تكون اسمًا]

[أَنَّما]:

هذا بابُ (أَنَّما)، [و(إنَّما)]:اعلمْ أَنَّ كُلَّ موضعٍ تقع فيهِ)انَّ) تقع فيه (أَنَّما) وما ابتُدئَ بعدها صلةٌ لها كما أَنَّ الذي ابتُدئَ بعد (الذي) صلةٌ لهُ. ولا تكونُ هي عاملةً في ما بعدها كما لا يكونُ (الذي) عاملًا في ما بعده. فمِنْ ذلكَ قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[2]، فإنَّما وقعَتْ (أَنَّما) ههنا؛ لأَنَّكَ لو قُلْتَ: (أَنَّ إلهكُمْ إله واحدٌ)، و(أَنَّكَ تقتلُ النَّيامَ)، كانَ حسنًا. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (إنَّما تقتلُ النَّيامَ) على الابتداءِ، وَزَعَمَ ذلكَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[إنَّما]:

فَأَمَّا(إنَّما) فلا تكونُ اسمًا، وإنَّما هي في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمنزلةِ فعلٍ مُلْغًى، مثل: أشهدُ لَزيدٌ خيرٌ منكَ؛ لأَنَّها لا تعملُ في ما بعدها، ولا تكونُ إلا مبتدأةً.

---

(١) أي: كون المعنىٰ علىٰ إرادة (اللام).
(٢) سورة الكهف ١١٠، سورة فصلت ٦.

[الباب السادس- (أَنَّ) في موضع البدل]

هذا بابٌ تكونُ فيه (أنَّ) بدلًا[1] من شيءٍ هو الأوّل، وذلك قولُكَ: بَلَغَتْنِي قِصَّتُكَ أنَّكَ فاعلٌ، وقد بلغني الحديثُ أنّهم منطلقونَ، وكذلك (القِصَّةُ) وما أشْبَهها.

[الباب السابع- (أَنَّ) في نوع آخر من البدل]

هذا بابٌ تكونُ فيه (أنَّ) بدلًا من شيءٍ ليس بالأوّلِ، من ذلكَ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[2] فـ(أَنَّ) مُبْدَلَةٌ من (إحدى الطائفتينِ)، موضوعةٌ في مكانِها، كأنّكَ قُلْتَ: (وإذا يَعِدُكُمُ اللهُ إحدى الطائفتين لكم) كما أنّكَ إذا قُلْتَ: رأيْتُ متاعَكَ بعضَه فوقَ بعضٍ، فقد أبدَلْتَ الآخِرَ من الأوّلِ، وكأنَّكَ قُلْتَ: رأيْتُ بعضَ متاعِكَ فوقَ بعضٍ، وإنّما نَصَبْتَ (بعضًا)؛ لأنَّكَ أردْتَ معنى (رأيْتُ بعضَ متاعِكَ)

[الباب الثامن- بناء (أَنَّ) على ما قبلها]

هذا بابٌ من أبوابِ (أنَّ) تكونُ (أنَّ) فيه مبنيّةً على ما قبلَها، وذلك قولُكَ: أَحَقًّا أنَّكَ ذاهبٌ؟ وآلحقُّ أنّكَ ذاهبٌ؟ وكذلك: إنْ أخبرْتَ، فقلْتَ: حَقًّا أنَّكَ ذاهبٌ، والحقُّ أنَّكَ ذاهبٌ، وكذلك: أأكْبَرُ ظنّكَ أنَّكَ ذاهبٌ؟، وأَجَهْدَ رأيِكَ أنَّكَ ذاهبٌ؟ وكذلك هما في الخبرِ.

وسألْتُ الخليلَ رَحِمَهُ اللهُ فقلْتُ له:ما مَنَعَهم أنْ يقولُوا: أَحقًّا إنّكَ ذاهبٌ، على القلبِ، كأنّكَ قُلْتَ: إنّكَ ذاهبٌ حقًّا، وإنّكَ ذاهبٌ الحقَّ، وأإنّكَ منطلقٌ حقًّا؟. فقالَ:

---

(١) قال ابن خروف (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب -مخطوط- ٢٦):
«مسائل هذا الباب على بدل الاشتمال: ويراد ببدل الاشتمال ما دلَّ على معنى في متبوعه نحو: أعجبني زيدٌ علمُهُ».
(٢) سورة الأنفال ٧.

ليس هذا من مواضع (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) لا يُبْتَدأُ بها في كُلِّ موضعٍ. ولو جازَ هذا لجازَ: يومَ الجمعةِ إنَّكَ ذاهبٌ، تريدُ: إنَّكَ ذاهبٌ يومَ الجمعةِ، وَلَقُلْتَ أيضًا: لا محالةَ إنَّكَ ذاهبٌ، تُريدُ: إنَّكَ لا محالةَ ذاهبٌ، فلمّا لم يَجُزْ ذلك، حملوه على: أفي حقٍّ أنَّكَ ذاهبٌ، وعلى: أفي أكبرِ ظنِّكَ أنَّكَ ذاهبٌ، وصارتْ (أنَّ) مبنيّةً عليهِ، كما يُبنى (الرحيلُ) على (غدًا)، إذا قُلْتَ: غدًا الرّحيلُ.

[رأينا أنّها مسألة صوتية بلحاظ الانسجام الصوتي، فلو أدخل الفاء مثلا عادت إنَّ إلى الكسر: أمّا حقًّا فإنَّكَ ذاهبٌ؟]

[تعقيب]:

وسألته رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِمْ: **أمَّا حقًّا فإنَّكَ ذاهبٌ؟**

فقالَ: هذا جيّدٌ، وهذا الموضعُ من مواضعِ (إنَّ)؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ: أمَّا يومَ الجمعةِ فإنَّكَ راحلٌ، وأمَّا فيها فإنَّكَ داخلٌ. فإنّما جازَ هذا في (أمّا)؛ لأنَّ فيها معنى (يومَ الجمعةِ مهما يكنْ من شيءٍ فإنَّكَ ذاهبٌ)"(*).

وأمَّا قولُهُ تعالى جدّه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾[1] فإنَّ (جَرَمَ) عَمِلَتْ فيها؛ لأنّها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أنَّ لهم النّارَ، ولقد استحقَّ أنَّ لهم النّارَ.

وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ (لا جَرَمَ) إنّما تكونُ جوابًا لما قبلها من الكلامِ، يقولُ الرجلُ كانَ كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقولُ: لا جَرَمَ أنّهم سيندمونَ، أو أنَّهُ سيكونُ كذا وكذا.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/٨٠):
«وكذلك جميع الظروف المقدّمة التي بعدها(إنَّ)إذا دخلت قبلها (أمّا)، فكسرُ (إنَّ) حسنٌ. وإنْ لم تكن (أمّا)، فالفتح لا غير. وإنّما كسر مع دخول (أمّا)؛ لأنّها تسوّغ تقديم ما بعد (الفاء) على (الفاء)».

(١) سورة النحل ٦٢.

[الباب التاسع - (إنَّ) و(أَنَّ) بعد القول]

هذا بابٌ من أَبوابِ (إنَّ)، تقولُ: قالَ عمرٌو إنَّ زيدًا خيرٌ منكَ؛ وذلك لأنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تحكيَ قولَهُ. ولا يجوزُ أَنْ تُعْمِلَ (قالَ) في (إنَّ)، كما لا يجوزُ لكَ أَنْ تُعْمِلَها في (عمرٍو) وأشباهِهِ إذا قُلْتَ: قالَ زيدٌ عمرٌو خيرُ الناسِ، فـ(إنَّ) لا تعملُ فيها (قالَ)، كما لا تعملُ (قالَ) في ما تعملُ فيه (أَنَّ)؛ لأَنَّ (أَنَّ) تجعلُ الكلامَ شأنًا، وأنتَ لا تقولُ: قالَ الشأنَ متفاقِمًا كما تقولُ: زعمَ الشأنَ متفاقِمًا. فهذهِ الأشياءُ بعدَ (قالَ) حكايةٌ(١).

ومثلُ ذلكَ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تذبحوا بقرةً﴾(٢)، وقالَ الله تعالى جدّه أيضًا: ﴿قالَ الله إِنِّي مُنَزِّلُها عليكُمْ﴾(٣). وكذلكَ جميعُ ما جاءَ مِنْ ذا في القرآنِ.

[الباب العاشر - استطراد في (إنَّ) بعد (حتى) و(إذا)]

[حتى]:

هذا بابٌ آخرُ من أبواب (إنَّ)، وذلك قولُكَ: قد قالَهُ القومُ حتى إنَّ زيدًا يقولُهُ، وانطلقَ القومُ حتى إنَّ زيدًا لمنطلقٌ. فـ(حتى) هنا معلَّقةٌ لا تعملُ شيئًا في (إنَّ) كما لا تعملُ إذا قُلْتَ: حتى زيدٌ ذاهبٌ. فهذا موضعُ ابتداءٍ، و(حتى) بمنزلة (إذا). ولو أَرَدْتَ أَنْ تقولَ: (حتى أَنَّ) في ذا الموضعِ كُنْتَ مُحِيلًا؛ لأَنَّ (أَنَّ) وصِلتَها هنا بمنزلة (الانطلاقِ).

[إذا]:

وكذلكَ إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ فإذا إنَّهُ يقولُ إنَّ زيدًا خيرٌ منكَ.

---

(١) أراد (إنَّ) في الأمثلة السابقة.

(٢) سورة البقرة ٦٧.

(٣) سورة المائدة ١١٥.

[تعقيب]:

وتقولُ: قد عرفتُ أمورَكَ حتى أنَّكَ أحمقُ، كأنَّكَ قُلْتَ: عرفتُ أمورَكَ حتى حُمْقَكَ، ثُمَّ وضعْتَ (أنَّ) في هذا الموضع، هذا قولُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[الباب الحادي عشر - استطراد في (إنَّ) بعد (إلا) و(ما)]

[إلا]:

هذا بابٌ آخرُ من أبوابِ (إنَّ)، تقولُ: ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلا إنَّهُ مُكْرِمٌ لي؛ لأنَّهُ ليس هنا شيءٌ يعملُ في (إنَّ)، ولا يجوزُ أنْ تكونَ عليه (أنَّ)، وإنَّما تريدُ أنْ تقولَ: ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلا هو مكرمٌ لي، فكما لا تعملُ في ذا لا تعملُ في (إنَّ. ودخولُ اللَّام ههنا يدلُّكَ على أنَّهُ موضعُ ابتداءٍ، قالَ تعالى جدّه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلِينِ إلا إنَّهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ﴾[1].

وأمَّا قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وما مَنَعَهُمْ أنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إلا أَنَّهُمْ كَفَرُوا باللهِ﴾[2]، فإنَّما حَمَلَهُ على (مَنَعَهُمْ).

[ما]:

وتقولُ إذا أردْتَ معنى اليمينِ: أعْطيْتُهُ ما إنَّ شَرَّهُ خيرٌ من جيِّدِ ما معك، وهؤلاءِ الذين إنَّ أجبَنَهُمْ لأشجعُ من شُجَعانِكم، قالَ اللهُ تباركَ وتعالى: ﴿وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ أولي القُوَّةِ﴾[3] فـ(إنَّ) صلةٌ لـ(ما)، كأنَّكَ قُلْتَ: ما واللهِ إنَّ شرَّه خيرٌ من جيِّدِ ما معكَ.

---

(١) سورة الفرقان ٢٠.
(٢) سورة التوبة ٥٤.
(٣) سورة القصص ٧٦.

[الباب الثاني عشر - استطراد في (إنَّ) بعد (لام الابتداء)]

هذا بابٌ آخرُ من أبوابِ (إنَّ)، تقول أَشهدُ إنَّكَ لمنطلقٌ، فـ(أَشهدُ) بمنزلة قولكَ: واللهِ إنَّكَ لذاهبٌ، و(إنَّ) غيرُ عاملة فيها (أَشهدُ)؛ لأنَّ هذه (اللَّام) لا تُلحَقُ أبدًا إلا في الابتداء؛ ألا ترى أنَّك تقولُ: أشهدُ لَعبدُ اللهِ خيرٌ منك، كأنَّكَ قُلْتَ: واللهِ لعبدُ اللهِ خيرٌ منك، فصارتْ (إنَّ) مبتدأةً حينَ ذكرْتَ (اللَّام) هنا كما كانَ (عبدُ اللهِ)مبتدًا حينَ أدخلْتَ فيه (اللَّام). فإذا ذكرْتَ (اللَّام) هنـا، لم تكنْ إلا مكسـورةً كما أنَّ (عبد الله) لا يجوزُ هنا إلا مبتدًا.

ونظيرُ ذلك قولُ اللهِ تعالى جدّه: ﴿واللهُ يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبونَ﴾[1]، وقالَ: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَاداتٍ باللهِ إنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾[*]؛ لأَنَّ هذا توكيدٌ، كأنَّهُ قالَ: حَلَفَ باللهِ إنَّهُ لَمِنَ الصَّادقينَ.

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أشهدُ بأنَّكَ لذاهبٌ، غيرُ جائزٍ؛ من قبلِ أنَّ حروفَ الجرّ لا تُعلّقُ. وقالَ: أقولُ: أشهدُ إنَّهُ لَذاهبٌ وإنَّهُ لَمنطلقٌ، أُتبِعَ آخرُهُ أوَّلَهُ. وإنْ قُلْتَ: أشهدُ أنَّهُ ذاهبٌ وإنَّهُ لمنطلقٌ، لم يَجُزْ إلا الكسرُ في الثاني؛ لأنَّ (اللَّام) لا تدخلُ أبدًا على (أنَّ)، و(أنَّ) محمولةٌ على ما قبلها، ولا تكونُ إلا مبتدأةً بـ(اللَّام).

ونظيرُ (إنَّ) مكسورةً إذا لحقتها (اللَّام) قولُهُ تعالى جدُّه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾[2]، وقالَ جلَّ ثناؤه وتقدّس اسمه أيضًا: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[3]، فـ(إنَّكُمْ) هنا بمنزلة (أيُّكُمْ) إذا قُلْتَ: يُنَبِّئُهُمْ أيُّكُمْ أفضلُ.

---

(١) سورة المنافقين ١.

(*) سورة النور ٦. قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«وقراءة الكوفيين: ﴿أَرْبَعُ شَهَاداتٍ﴾ -بالرفع-».

(٢) سورة الصافات ١٥٨.

(٣) سورة سبأ ٧.

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلَهُ: ﴿إنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما تَدْعُونَ مِنْ دونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾[1]، فـ(ما) ههنا بمنزلة (أَيُّهُمْ)، و(يَعْلَمُ) معلَّقةٌ[2].

[كأَنَّ]:

وسألتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن (كأَنَّ)، فَزَعَمَ أَنَّها (إنَّ) لحقَتْها (الكافُ) للتشبيهِ، ولكنَّها صارتْ مع (إنَّ) بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، وهي نحوُ: كأيٍّ رجلًا، ونحوُ: له كذا وكذا درهمًا.

[إنَّهْ]:

وأمَّا قولُ العربِ في الجوابِ (إنَّهْ)، فهو بمنزلة (أَجلْ). وإذا وصلْتَ، قُلْتَ: إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة (أَجَلْ).

[الباب الثالث عشر - استطراد في (أَنْ) و(إنْ)]

[أَنْ](*):

هذا بابُ (أَنْ) و(إنْ)، فـ(أَنْ) مفتوحةٌ تكونُ على وجوهٍ (أحدُها): أَنْ تكونَ

---

(١) سورة العنكبوت ٤٢.
قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وقراءة ﴿ما تَدْعُونَ﴾ -بالتاء- هي قراءة جمهور القرّاء. وقرأ أبو عمرو وعاصم بخلاف عنه: ﴿ما يَدْعُونَ﴾ -بالياء- تفسير أبي حيّان ٧/ ١٥٣، وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٦».

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/ ١٠٢، ١٠٣):
«فيه وجهان: أحدهما أنْ تكون (ما) استفهاما، والعامل فيه (تدعون)، كأنَّه قيل: أيَّهم تدعون؟ وينصب (أيَّهم) بـ(تدعون). ويجوز أنْ يكون منصوبا بـ(يعلم)، وتكون (ما) بمعنى (الذي)، و(تدعون) صلتها، كأنَّه: يعلم الذين تدعون من دونه من شيء».

(*) قال ابن خروف (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ٢٣):
«(أنَّ) بمنزلة (أنْ) الناصبة في كونها موصولة، ولا يكونان اسمين إلَّا بصلاتهما».
وهذا يوضح علاقة هذا الباب بأبواب (أنْ).

فيه (أَنْ)، وما تعملُ فيهِ الأفعالُ بمنزلة مصادِرِها، و(الآخرُ): أنْ تكونَ فيهِ بمنزلة (أيْ)، و(وجهٌ آخرُ): تكونُ فيه لغوًا، و(وجهٌ آخرُ): هي فيه مخففة من الثقيلةِ. فأمَّا الوجهُ الذي تكونُ فيه لغوًا فنحوُ قولِكَ: لمَا أَنْ جاؤوا ذهبْتَ، وأَمَا واللهِ أنْ لو فعلْتَ لأكرمْتُكَ.

[إِنْ]:

وأمَّا (إنْ) فتكونُ للمُجازاةِ، وتكونُ أنْ يُبْتَدَأُ ما بعدَها في معنى اليمينِ، وفي اليمينِ كما قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2].

[الباب الرابع عشر- استطراد في (أنْ) المصدريّة]

هذا بابٌ من أبوابِ (أَنْ) التي تكونُ والفعلَ بمنزلة مصدرٍ[3]، تقولُ: أَنْ تأتيَني خيرٌ لكَ، كأنّكَ قُلْتَ: الإتيانُ خيرٌ لكَ. ومثلُ ذلكَ قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4] يعني: الصومُ خيرٌ لكم.

[تعليق]:

واعلمْ أنَّ (اللّام) ونحوَها من حروفِ الجرِّ قد تُحذفُ من (أَنْ) كما حُذِفَتْ من (أنَّ)، جعلوها بمنزلة المصدرِ حين قُلْتَ: فعلتُ ذاكَ حَذَرَ الشرِّ، أي: لحذرِ الشرِّ،

---

(١) سورة الطارق ٤.

(٢) سورة يس ٣٢.

قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«وهذه قراءة جمهور القرّاء. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ﴿لَمَّا﴾ بتشديد الميم بمعنى (إلّا). إتحاف فضلاء البشر ٣٦٤».

(٣) انظر: (الباب الثالث عشر)، الهامش (٣).

(٤) سورة البقرة ١٨٤.

ويكونُ مجرورًا على التفسيرِ الآخرِ.

ومثلُ ذلكَ قولُكَ: لا تفعلْ كذا وكذا أَنْ يُصيبَكَ أمرٌ تكرهُهُ، كأَنَّهُ قالَ: لأَنْ يُصيبَكَ أو من أجلِ أَنْ يُصِيبَكَ، وقالَ: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[1]، كأَنَّهُ قالَ: ألِأَنْ كانَ ذا مالٍ وبنينَ؟.

[الأمثلة]:

وقالَ جلَّ ثناؤه: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾[2]، ثُمَّ قالَ: ﴿أَن يَكْفُرُوا﴾ على التفسيرِ، كأَنَّهُ قيلَ له: ما هو؟ فقالَ: هو أَنْ يكفروا[3].

[تعقيب يوضح فيه أفعال المقاربة]:

وتقولُ: عَسَيْتَ أَنْ تفعلَ، فـ(أَنْ) هاهنا بمنزلتها في قولِكَ: قاربْتَ أَنْ تفعلَ، أي: قاربتَ ذاكَ، وهو بمنزلة: دنوْتُ أَنْ تفعلَ، واخلولقتِ السماءُ أَنْ تمطرَ، أي: لأَنْ تمطرَ. و(عسيتَ) بمنزلة (اخلولقتِ السماءُ)، ولا يستعملون المصدرَ هنا كما لم يستعملوا الاسمَ الذي الفعلُ في موضعِهِ كقولكَ: اذهبْ بذي تَسْلَمُ، ولا يقولونَ: عسيتَ الفعلَ، ولا عسيتَ للفعلِ.

ومنَ العربِ من يقولُ: عَسَى وعسيا وعَسَوا، وعَسَتْ وعَسَتا وعَسَيْنَ. فمن قالَ ذلكَ، كانتْ (أَنْ) فيهنَّ بمنزلتِها في (عَسَيْتُ) في أَنَّها منصوبةٌ.

واعْلَمْ أَنَّهم لا يستعملونَ: عسى فعلُكَ، استغنوا بـ(أَنْ تفعلَ) عن ذلكَ كما استغنى أكثرُ العربِ بـ(عسى) عن أَنْ يقولوا: عَسَيا وعَسَوا، وبـ(لو أَنَّهُ ذاهبٌ) عن (لو

---

(١) سورة القلم ١٤.

(٢) سورة البقرة ٩٠.

(٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/١٢٠، ١٢١):

«فـ(أن يكفروا) في موضع رفع على ظاهر كلامه، وموضعه كموضعه في قولنا: بئس رجلًا زيد، و(ما) في معنى (شيئًا)، و(اشتروا به) نعت لـ(ما). وإلى هذا ذهب الزجاج في معنى الآية».

ذهابُهُ). ومع هذا أَنَّهم لم يستعملوا المصدرَ في هذا البابِ كما لم يستعملوا الاسمَ الذي في موضعهِ(يَفْعَلُ) في (عسىٰ) و(كادَ)، فتُرِكَ هذا لأنَّ من كلامِهم الاستغناءَ بالشيءِ عن الشيءِ.

واعْلَمْ أنَّ من العربِ من يقولُ: عَسَىٰ يفعلُ، يُشَبِّهُها بـ(كادَ يفعلُ)، فـ(يَفْعَلُ) حينئذٍ في موضعِ الاسمِ المنصوبِ.

وأمَّا (كادَ) فإنَّهم لا يذكرونَ فيها (أنْ)، وكذلكَ: (كَرَبَ يفعلُ)، ومعناهما واحدٌ. يقولونَ: كَرَبَ يفعلُ، وكادَ يفعلُ، ولا يذكرونَ الأسماءَ في موضعِ هذهِ الأفعالِ؛ لما ذكرتُ لكَ في الكُرّاسةِ التي تليها.

ومثلُهُ: (جَعَلَ يقولُ)، لا تذكرُ الاسمَ ههنا، ومثلُهُ: أَخَذَ يقولُ.

فالفعلُ ههنا بمنزلة الفعلِ في(كانَ) إذا قلتَ: كانَ يقولُ، وهو في موضعِ اسمٍ بمنزلتِهِ ثَمَّ، وهو ثَمَّ خبرٌ كما أنَّهُ ههنا خبرٌ.

وتقولُ: يُوشِكُ أنْ تجيءَ، و(أنْ) محمولةٌ على (يُوشِكُ)، وتقولُ: تُوشِكُ أنْ تجيءَ، فـ(أنْ) في موضعِ نصبٍ، كأنَّكَ قلتَ: قاربْتَ أنْ تفعلَ. وقد يجوزُ: يوشِكُ يجيءُ، بمنزلة (عسىٰ يجيءُ).

فهذهِ الحروفُ التي هي لتقريبِ الأُمورِ شبيهٌ بعضُها ببعضٍ، ولها نحوٌ ليس لغيرِها من الأفعالِ.

[الباب الخامس عشر- (أنْ) التي بمنزلة (أيْ)]

هذا بابُ ما تكونُ فيه (أنْ) بمنزلة (أيْ)، وذلك قولُهُ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾[1]. زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهُ بمنزلة (أيْ)؛

(١) سورة ص ٦.

لأنَّكَ إذا قلتَ: انطلقَ بنو فلانٍ أنِ امشُوا، فأنتَ لا تريدُ أنْ تُخبِرَ أنَّهم انطلقوا بالمشي، ومثلُ ذلك: ﴿ما قُلْتَ لَهُمْ إلا ما أَمَرْتَني بِهِ أنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾[1]، وهذا تفسيرُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ومثلُ هذا في القرآنِ كثيرٌ.

[الأمثلة]:

١-وأمَّا قولُهُ: كتبتُ إليهِ أنِ افعَلْ، وأمرْتُهُ أنْ قُمْ، فيكونُ على وجهينِ:

[الأوّل]: على أنْ تكونَ (أنِ) التي تنصبُ الأفعالَ، ووصَلْتَها بحرفِ الأمرِ والنهي كما تصلُ (الذي) بـ(تَفْعَلُ) إذا خاطبْتَ حين تقولُ: أنتَ الذي تفعلُ، فوصلْتَ (أنْ) بـ(افعَلْ)؛ لأنَّهُ في موضعِ أمرٍ كما وصلْتَ(الذي) بـ(تقولُ) وأشباهِها إذا خاطبْتَ[2].

والدليلُ على أنَّها تكونُ (أنْ) التي تنصبُ، أنَّكَ تدخلُ (الباءَ)، فتقولُ: أوعزتُ إليهِ بـ(أنِ افعلْ)، فلو كانتْ (أيْ)، لم تدخلْها (الباءُ) كما تدخلُ في الأسماءِ.

[الثاني]: و(الوجهُ الآخرُ): أنْ تكونَ بمنزلةِ (أيْ) كما كانتْ بمنزلةِ (أيْ) في الأوّلِ.

٢-وأمَّا قولُهُ تعالى جدّهُ: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ﴾[3]، وآخرُ قولِهِمْ أنْ لا إله إلا اللهُ، فعلى قولِهِ: أنَّهُ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وعلى: أنَّهُ لا إله إلا اللهُ. ولا تكونُ (أنْ) التي تنصبُ الفعلَ؛ لأنَّ تلكَ لا يُبْتَدأُ بعدها الأسماءُ، ولا تكونُ (أيْ)؛ لأنَّ (أيْ) إنَّما تجئ بعد كلامٍ مستغنٍ، ولا تكونُ في موضعِ المبنيِّ على المبتدأ.

---

(١) سورة المائدة ١١٧.

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١٣٥/٤):
«إنْ قال قائل: (الذي) لا توصل بفعل الأمر، لا يجوز: الذي قم إليه زيد، فلم جاز وصل (أنْ) بفعل أمر؟... إنها توصل بما يصير معها مصدر، وهو الفعل المحض، فسواء كان أمرا أو خبرا؛ لأنَّ المعنى الذي يراد به يحصل فيه».

(٣) سورة يونس ١٠.

[الباب السادس عشر - استطراد في (أَنْ) المخفَّفة]

هذا بابٌ آخرُ (أَنْ) فيه مخفَفةٌ، وذلك قولُكَ: قد علمتُ أنْ لا تقولُ ذاك، وقد تيقَّنتُ أنْ لا تفعلُ ذاك، كأنَّه قالَ: أنَّه لا يقولُ، وأنَّكَ لا تفعلُ

ونظيرُ ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[1]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[2]، وقالَ أيضًا تعالى جدّه: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ أَنْ لا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِن فَضْلِ اللهِ﴾[3]، وزعموا أنَّها في مصحفِ أُبَيّ: ﴿أَنَّهُمْ لا يَقْدِرُونَ﴾. وليستْ (أَنْ) التي تنصبُ الأفعالَ تقعُ في هذا الموضعِ؛ لأنَّ ذا موضعُ يقينٍ وإيجابٍ.

---

(١) سورة المزمل ٢٠.

(٢) سورة طه ٨٩.

(٣) سورة الحديد ٢٩.

[خامسًا - أبواب (أم) و(أو) في التسوية](*)

[الباب الأوّل - مواضع (أم) و(أو)]

هذا بابُ (أَمْ) و(أَوْ):

أمَّا (أم) فلا يكونُ بها إلا استفهامًا، ويقعُ الكلامُ بها في الاستفهام على وجهين: على معنى (أيُّهما) و(أيُّهم)، وعلى أنْ يكونَ الاستفهامُ الآخَرُ منقطعًا من الأوَّل.

وَأمَّا (أوْ) فإنَّما تثبت بها بعضَ الأشياء، وتكونُ في الخبرِ. والاستفهامُ يدخلُ عليها على ذلك الحدِّ، وسأبيِّنُ لك وجوهَهُ إنْ شاءَ اللهُ.

[الباب الثاني- (أم) لطلب التعيين وإفادة التسوية]

[طلب التعيين]:

هذا بابُ (أَمْ) إذا كانَ الكلامُ بها بمنزلة (أيُّهم) و(أيُّها)، وذلك قولُكَ: أزيدٌ عندك أمْ عمرٌو؟ وأزيدًا لقيتَ أمْ بِشرًا؟ فأنت الآنَ مُدَّعٍ أنَّ عنده أحدَهما؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ: أيُّهما عندكَ، وأيَّهما لقيتَ، فأنت مُدَّعٍ أنَّ المسؤولَ قد لَقِيَ أحدهما أو أنَّ أحَدهما عنده إلا أنَّ عِلْمَكَ قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو. والدليلُ على أنَّ قولَكَ: أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو، بمنزلة قولِكَ: أيُّهما عندكَ، أنَّكَ لو قُلْتَ: أزيدٌ عندك أم بِشرٌ؟ فقالَ المسؤولُ: لا، كان محالًا كما أنَّهُ إذا قالَ: أيُّهما عندك، فقال: لا، فقد أحالَ.

(*) قال ابن هشام الأنصاري (مغني اللبيب ١/١٧):

«قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فترد لثمانية معانٍ: (أحدها) التسوية... والضابط أنَّها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾، ونحو: ما أبالي أقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ؛ ألا ترى أنَّهُ يصحُّ سواءٌ عليهم الاستغفارُ وعدمُهُ، وما أبالي بقيامِكَ وعدمِهِ».

وهذا هو السبب في إيراد أبواب (أم) و(أو) في التسوية من (أبواب الاسم الناقص)، أي: الذي يكمل بحشو أو صلة.

واعلمْ أنَّكَ إذا أردْتَ هذا المعنىٰ فتقديمُ الاسمِ أحسنُ؛ لأنَّكَ لا تسألُهُ عن اللُّقِيِّ، وإنَّما تسألُهُ عن أحدِ الاسمينِ: لا تدري أيُّهما هو، فبدأْتَ بالاسمِ؛ لأنَّكَ تقصدُ قَصْدَ أنْ يبيِّنَ لكَ أيُّ الاسمينِ في هذا الحالِ، وجعلْتَ الاسمَ الآخِرَ عديلًا للأوَّلِ، فصارَ الذي لا تسألُ عنه بينهما.

[إفادة التسوية]:

وَمن هذا البابِ قولُهُ: ما أُبالي أزيدًا لقيتَ أم عمرًا، وسواءٌ عليَّ أبِشْرًا كلَّمتُ أم عمرًا، كما تقولُ: ما أُبالي أيَّهما لقيتَ. وإنَّما جازَ حرفُ الاستفهامِ هنا؛ لأنَّكَ سوَّيْتَ الأمرينِ عليك[1] كما استويا حين قُلْتَ: أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو، فجرىٰ هذا علىٰ حرفِ الاستفهامِ كما جرىٰ علىٰ حرفِ النِّداءِ قولُهم: اللَّهُمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ.

وإنَّما لَزِمَتْ (أَمْ) ههنا؛ لأنَّكَ تريدُ معنىٰ (أيُّهما)؛ ألا ترىٰ أنَّكَ تقولُ: ما أُبالي أيُّ ذلك كانَ، وسواءٌ عليَّ أيُّ ذلك كانَ، فالمعنىٰ واحدٌ، و(أيُّ) ههنا تحسُنُ وتجوزُ كما جازتْ في المسألةِ.

ومثلُ ذلكَ: ما أدري أزيدٌ ثَمَّ أَمْ عمرٌو، وليتَ شعري أزيدٌ ثَمَّ أَمْ عمرٌو. فإنَّما أوقعْتَ (أَمْ) ههنا كما أوْقَعْته في الذي قبله؛ لأنَّ ذا يجري علىٰ حرفِ الاستفهامِ حيث استوىٰ علمُك فيهما كما جرىٰ الأوَّلُ؛ ألا ترىٰ أنَّكَ تقولُ: ليت شعري أيُّهما ثَمَّ، وما أدري أيُّهما ثَمَّ، فيجوزُ (أيُّ) ويحسُنُ كما جازَ في قولِكَ: أيُّهما ثَمَّ.

[استطراد في (أو)]:

وتقولُ: ما أدري أقامَ أو قعدَ، إذا أردْتَ: أنَّهُ لم يكنْ بين قيامِهِ وقعودِهِ شيءٌ، كأنَّه قالَ: لا أدَّعي أنَّه كانَ منه في تلك الحالِ قيامٌ ولا قعودٌ بعد قيامِهِ، أي: لم أَعُدَّ قيامَهُ قيامًا، ولم يستبِنْ لي قعودٌ بعد قيامِه، وهو كقولِ الرجلِ: تكلَّمَ ولم يتكلَّمْ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/ ١٥٠):
«سويت بين الأمرين جميعًا في منزلتهما عندك وهو أنهما عليك».

[الباب الثالث- استطراد في (أَمْ) منقطعة]

هذا بابُ (أَمْ) منقطعةً(*)، وذلك قولُك: أعمرٌو عندك أم عندك زيدٌ؟ فهذا ليس بمنزلة: أيُّهما عندك؟؛ ألا ترىٰ أنَّكَ لو قُلْتَ: أيُّهما عندكَ عندكَ؟ لم يستقمْ إلا علىٰ التكريرِ والتوكيد. ويدلُّكَ علىٰ أنَّ هذا الآخِرَ منقطعٌ من الأوَّلِ، قولُ الرجلِ: (إنَّها لَإِبلٌ)، ثُمَّ يقولُ: (أمْ شاءٌ ياقومُ)، فكما جاءتْ (أَمْ) ههنا بعد الخبرِ منقطعةً كذلكَ تجيءُ بعد الاستفهامِ، وذلك أنَّهُ حينَ قالَ: (أعمرٌو عندك)، فقد ظَنَّ أنَّهُ عنده، ثُمَّ أدركَهُ مثلُ ذلكَ الظنِّ في (زيد) بعد أنْ استغنىٰ كلامُهُ، وكذلك: إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ، إنَّما أدركَهُ الشكُّ حين مضىٰ كلامُه علىٰ اليقينِ.

[الأمثلة]:

١-وبمنزلة (أَمْ) ههنا قوله تعالىٰ جدّه وتبارك: ﴿آلم تَنْزِيلُ الكتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالَمِينَ أَمْ يقولونَ افْتَراهُ﴾[1]، فجاءَ هذا الكلامُ علىٰ كلامِ العربِ. قد عَلِمَ ذلك تبارك وتعالىٰ مِنْ قولِهِمْ، ولكنْ هذا علىٰ كلامِ العربِ لِيُعَرِّفوا ضلالتَهم.

٢-ومثلُ ذلكَ: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وهذهِ الأَنْهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذا الذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[2] كأنَّ فرعونَ قالَ: أفلا تُبصِرونَ أمْ أنتم بُصَراءُ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/ ١٥٥):

«شبَّه النحويون (أمْ) في هذا الوجه بـ(بَلْ)، ولم يريدوا بذلك أنَّ ما بعد (أمْ) محقَّق كما يكون ما بعد بل محققا، وإنَّما أرادوا أنَّ (أم) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدَّمها، كما أنَّ (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام تقدَّمها. والدليل علىٰ أنَّها ليست بمنزلة (بل) مجردة قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أم اتخذَ ممَّا يخلُقُ بناتٍ...﴾ سورة الزخرف ١٦، ولا يجوز أن تكون بمعنىٰ (بَلِ اتَّخذَ) تعالىٰ الله عن ذلك. وتقديره في اللفظ: (آتَّخذَ؟) بالألِف للاستفهام. والمعنىٰ الإنكار والردّ لما ادّعوه؛ لأنَّ ألِف الاستفهام قد تدخل للتقرير والردّ والإنكار والتوبيخ والتوعد».

(١) سورة السجدة ١، ٢.

(٢) سورة الزخرف ٥١، ٥٢.

فقولُهُ: ﴿أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هذا﴾ بمنزلة قولِهِ: أَمْ أَنتم بصراءُ؛ لأَنَّهم لو قالوا: أنتَ خيرٌ منه، كانَ بمنزلة قولِهِم: (نحنُ بصراءُ)عنده، وكذلك: (أَمْ أَنا خَيْرٌ) بمنزلتِهِ لو قالَ: أَمْ أَنتم بصراءُ.

٣-وَمثلُ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾(١) فقد عَلِمَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمسلمونَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لم يَتَّخِذْ ولدًا، ولكنَّه جاءَ على حرفِ الاستفهامِ ليُبَصِّروا ضلالَتَهم.

[الباب الرابع- استطراد في (أو) لطلب التعيين]

هذا بابُ (أَوْ)(*)، تقولُ: أَيُّهُمْ تضربُ أو تقتلُ؟ تُعْمِلُ أحدَهما، وَمَنْ يأتيك أو يحدِّثك أو يكرمُك؛ لا يكونُ ههنا إلا (أَوْ)؛ مِنْ قبلِ أَنَّكَ إِنَّما تستفهمُ عن الاسمِ المفعولِ، وإِنَّما حاجتُك إلى صاحبِك أَنْ يقولَ: فلانٌ.

وعلى هذا الحدِّ يجري (ما)، و(متى)، و(كيف)، و(كم)، و(أين).

[الأمثلة]:

وتقولُ: هل عندك شعيرٌ أو بُرٌّ أو تمرٌ؟ وهل تأتينا أو تحدِّثُنا، لا يكونُ إلا ذلك؛ وذاك أَنَّ (هل) ليست بمنزلة أَلِفِ الاستفهامِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: هل تضربُ زيدًا؟ فلا يكونُ أَنْ تدَّعي أَنَّ الضربَ واقعٌ، وقد تقولُ: أتضربُ زيدًا وأنت تدَّعي أَنَّ الضربَ واقعٌ، وممَّا يدلُّكَ على أَنَّ أَلِفَ الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أَنَّكَ تقولُ للرجلِ: أطربًا ! وأَنتَ تعلمُ أَنَّهُ قد طَرِبَ، ولكنْ قُلْتَ لتوبِّخَهُ وتقرِّرَهُ. ولا تقولُ هذا بعد (هَلْ).

---

(١) سورة الزخرف ١٦.

(*) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٨):
«باب أو في الاستفهام بـ(أيّ)».

[الباب الخامس- استطراد في (أَو) لطلب التصديق]

هذا بابٌ آخرُ من أبوابِ (أو)، تقول: أَلَقِيتَ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا؟، وأَعندك زيدٌ أو خالدٌ أو عمرٌو؟ كأنَّك قلتَ: أَعندك أحدٌ من هؤلاء؟ وذلك أنَّك لم تدَّعِ أنَّ أحدًا منهم ثَمَّ؛ ألا تَرَىٰ أنَّه إذا أجابك، قال: (لا) كما يجيبُكَ إذا قلتَ: أَعندك أحدٌ من هؤلاء؟

واعْلَمْ أنَّكَ إذا أردْتَ هذا المعنىٰ فتأخيرُ الاسمِ أحسنُ؛ لأنَّكَ إنَّما تسأل عن اللقاء علىٰ مَنْ وَقَعَ. ولو قُلْتَ: أزيدًا لقيتَ أو عمرًا أو خالدًا؟ وأزيدٌ عندك أو عمرٌو أو خالدٌ؟ كان هذا في الجوازِ والحسنِ بمنزلة تأخيرِ الاسمِ إذا أردْتَ معنىٰ (أيُّهما)، ومثلُ ذلك: ما أدري أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو؟ وليتَ شِعْرِي أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو؟ فهذا كُلُّهُ علىٰ معنىٰ (أيُّهما أفضلُ).

[الباب السادس- استطراد في (أَو) في غير الاستفهام]

هذا بابُ (أو) في غيرِ الاستفهامِ، تقولُ: جالسْ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، كأنَّكَ قلْتَ: جالسْ أحَدَ هؤلاء، ولم تُرِدْ إنسانًا بعينهِ، ففي هذا دليلٌ أنَّ كلَّهم أهلٌ أنْ يُجالَسَ، كأنَّكَ قُلْتَ: جالسْ هذا الضربَ من الناسِ.

[الأمثلة]:

وتقولُ: كُلْ لحمًا أو خبزًا أو تمرًا، كأنَّكَ قُلْتَ: كُلْ أَحَدَ هذهِ الأشياء، فهذا بمنزلة الذي قبله.

وَإِنْ نفيتَ هذا، قلتَ: لا تأكلْ خبزًا أو تمرًا أو لحمًا، كأنَّكَ قلْتَ: لا تأكلْ شيئًا منْ هذهِ الأشياء. ونظيرُ ذلك قولُهُ جَلَّ ذكرهُ: ﴿ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَو كَفُورًا﴾[1] أي: لا تُطِعْ أحدًا مِنْ هؤلاء.

(١) سورة الإنسان ٢٤.

وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّهُ يجوزُ: لأضرِبَنَّهُ أذهبَ أمْ مَكَثَ، وقالَ: الدليلُ على ذلك أنَّكَ تقولُ: لأضرِبَنَّهُ، أيٌّ ذلك كانَ. وإنَّما فارَقَ هذا (سواءً) و(ما أُبالي)؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ: سواءٌ عليَّ أذهبْتَ أمْ مكثْتَ، فهذا الكلامُ في موضعِ (سواءٌ عليَّ هذانِ). وإذا قُلْتَ: ما أُبالي أذهبْتَ أمْ مَكثْتَ، فهو في موضعِ (ما أُبالي واحدًا من هذينِ)(*). وأنتَ لا تريدُ أنْ تقولَ في الأوّلِ: لأضرِبَنَّ هذينِ، ولا تريدُ أنْ تقولَ تناهيْتُ هذينِ، ولكنَّكَ إنَّما تريدُ أنْ تقولَ: إنَّ الأمرَ يقعُ على إحدى الحالينِ. وإنْ قُلتَ: لأضرِبَنَّهُ أذهبَ أو مكثَ، لم يَجُزْ؛ لأنَّكَ لو أردْتَ معنى (أيُّهما)، قلْتَ: أمْ مكثَ، ولا يجوزُ (لأضرِبَنَّهُ أمكثَ)؛ فلهذا لا يجوزُ: لأضرِبَنَّهُ أذهبَ أو مكثَ كما يجوزُ: ما أدري أقامَ زيدٌ أو قعدَ، ألا ترى أنَّك تقولُ: (ما أدري أقامَ) كما تقولُ: (أَذَهَبَ)، وكما تقولُ: (أَعْلَمُ أقامَ زيدٌ)، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (لأضرِبَنَّهُ أذهبَ).

[الباب السابع- استطراد في الواو بعد ألِف الاستفهام]

هذا بابُ (الواوِ) التي تدخلُ عليها ألِفُ الاستفهامِ، وذلكَ قولُك: هل وجدْتَ فلانًا عند فلانٍ؟ فيقولُ: أَوَ هُوَ مِمَّنْ يكونُ ثَمَّ؟ أدخلْتَ ألفَ الاستفهامِ.

وهذه (الواو) لا تدخلُ على ألِفِ الاستفهامِ وتدخلُ عليها الألِفُ؛ فإنَّما هذا الاستفهامُ مستقبَلٌ بالألِفِ، ولا تدخلُ (الواوُ) على (الألِفِ) كما أنَّ (هل) لا تدخلُ على (الواوِ). فإنَّما أرادوا أنْ لا يُجْرُوا هذهِ (الألِفَ) مُجرى (هل) إذْ لم تكنْ مثلَها، و(الواو) تدخلُ على (هَلْ).

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ١٩١/٤):
«يريد أنَّ الذي بعد (سواء) بمنزلة خبر المبتدأ، والذي بعد (أُبالي) في موضع المفعول لـ(أبالي)، والذي بعد (لأضربنَّه) إنَّما أتى بعد تمام الكلام على وجه الشرط للكلام فاختير فيه (أو)».

[الباب الثامن - استطراد في دخول (أَم) على الاستفهام]

هذا بابُ تبيانِ (أَمْ)، لِمَ دخلتْ على حروفِ الاستفهامِ، ولم تدخلْ على الألِفِ؟! تقولُ: أَمْ مَنْ تقولُ؟ أَمْ هلْ تقولُ؟، ولا تقولُ: أَمْ أَتقولُ؟ وذاك لأنَّ (أَمْ) بمنزلة (الألِفِ)، وليستْ: أيّ: ومَنْ، ومَا، ومَتَىٰ بمنزلة (الألِفِ)، إنَّما هي أَسماءٌ بمنزلة: (هذا)، (وذاك) إلا أنَّهم تركوا ألِفَ الاستفهامِ ههنا؛ إذ كانَ هذا النحوُ من الكلام لا يقعُ إلا في المسألةِ. فلمّا علموا أنَّهُ لا يكونُ إلا كذلك استَغْنَوا عن (الألِفِ). وكذلك (هل) إنَّما تكونُ بمنزلة (قد)، ولكنَّهم تركوا (الألِفَ) إذْ كانتْ (هل) لا تقعُ إلا في الاستفهامِ.

ما لا ينصرف(*)

أوَّلًا - أبواب ما كان على وزن الفعل.

ثانيًا - أبواب التأنيث.

ثالثًا - أبواب ما كان على أمثلة الجمع.

رابعًا - أبواب الأسماء.

(*) اتضح لنا من دراسة أبواب ما لاينصرف عند سيبويه أنَّ علة المنع من الصرف هي (الثقل) لأسباب متنوعة؛ وستجد علة الثقل تطرد في أبواب الكتاب.

[أَوّلًا - أبواب ما كان على وزن الفعل]

[الباب الأوّل - ما كان على (أَفْعَل) صفةً]

هذا بابُ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ(*)، هذا بابُ (أَفْعَل).

اعلمْ أنَّ (أَفْعَل) إذا كانَ صفةً لم ينصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ؛ وذلك لأنَّها أَشْبَهَتِ الأَفعالَ نحو: (أَذْهَبُ) و(أَصْنَعُ).

قُلْتُ: فما بالُهُ لا ينصرفُ إذا كانَ صفةً في النكرةِ؟.

فقالَ: لأنَّ الصِّفَةَ أقربُ إلى الأفعالِ فاستثقلوا التنوينَ فيه كما استثقلوهُ في الأفعالِ، وأرادوا أنْ يكونَ في الاستثقالِ كالفعلِ، إذْ كانَ مثلَهُ في البناءِ والزيادةِ وضارَعَهُ، وذلكَ نحوُ: أَخْضَرَ، وأَحْمَرَ، وأَسْوَدَ، وأَبْيَضَ، وآدر.

فإذا حَقَّرْتَ قُلْتَ: أُخَيْضِر، وأُحَيْمِر، وأُسَيْوِد، فهو على حالِهِ قبلَ أنْ تحقِّرَهُ؛ مِنْ قبلِ أنَّ الزيادةَ التي بها أشبهتِ الفعلَ مع البناءِ ثابتةٌ، وأَشْبَهَ هذا من الفعلِ: (ما أُمَيْلِحَ زيدًا) كما أَشْبَهَ (أَحْمَرُ) (أَذْهَبُ).

[الباب الثاني-ما كان على (أَفْعَل) اسمًا وما أشبه الأفعال]

هذا بابُ (أَفْعَل) إذا كان اسمًا، وما أَشْبَهَ الأَفعالَ من الأَسماءِ التي في أوائِلها الزوائِدُ:

[أَفْعَل]:

فما كانَ من الأَسماءِ (أَفْعَلَ) فهو نحو: أَفْكَلَ، وأَزْمَلَ، وأَيْدَعَ، وأَرْبَعَ(**)، ولا ينصرفُ

(*) قال الأستاذ علي النجدي (سيبويه إمام النحاة ١٧٨):
«والقول في موانع الصرف يُتمّ ما قال قبلًا عن الاسم وأحواله في الإعراب».
(**) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«الأفكل: الرِّعدة، والأزمل: الصوت، والأيدع: صبغ أحمر».

في المعرفةِ؛ لأنَّ المعارفَ أثقَلُ، وانصَرَفتْ في النكرةِ لبُعدها من الأفعالِ، وتركوا صرفَها في المعرفةِ حيثُ أشبهتِ الفعلَ لثقلِ المعرفةِ عندهم.

[ما أشبه الأفعالَ الأخرى]:

١- [ما أوَّله ألِف أو ياء]:

وأمَّا ما أشْبَهَ الأفعالَ سوى (أفْعَلَ) فمثلُ: اليَرْمَعِ، واليَعْمَلِ -وهو جماعُ اليَعْمَلَة-، ومثلُ: أكْلُبَ، وذلكَ أنَّ (يَرْمَعَ) مثلُ: (يذهبُ)، و(أكْلُبُ) مثل: (أدْخُلُ)؛ ألا ترى أنَّ العربَ لا تصرفُ (أَغْصُرَ)،

ولغةُ بعضِ العربِ (يَعْصُرُ) لا يصرفونَه أيضًا، وتصرفُ ذلك في النكرةِ؛ لأنَّهُ ليس بصفةٍ.

وأمَّا (أوَّلُ) فهو (أفْعَلُ)؛ يدلّكَ على ذلك قولُهم: (هو أوَّلُ منه)، و(مررتُ بأوَّلَ منك)، و(الأولى). وإذا سمَّيْتَ الرجلَ بـ(ألُبَبَ) فهو غيرُ مصروفٍ، والمعنى عليه؛ لأنَّهُ من (اللُّبِّ)، وهو (أفْعَلُ). ولو لم يكنِ المعنى هذا، لكانَ (فَعْلَلَ).

٢- [ما أوَّله تاء]:

وممَّا يتركُ صرفُهُ لأنَّهُ يشبَّهُ بالفِعْلِ، ولا يُجْعَلُ الحرفُ الأوَّلُ منه زائدًا إلا بثبتٍ، نحو: تَنْضُبُ، وإنَّما (التاءُ) زائدةٌ؛ لأنَّه ليس في الكلامِ شيءٌ على أربعةِ أحرفٍ ليس أوَّلُهُ زائدةً يكون على هذا البناءِ، لأنَّهُ ليس في الكلامِ (فَعْلُل).

ومن ذلك أيضًا: تَرْتُبُ، وتُرْتَبُ - وقد يقالُ أيضًا: تُرْتُبُ - فلا يُصرفُ. ومن قالَ: (تُرْتُبٌ) فقد صرفَ؛ لأنَّه وإنْ كانَ أوَّلُهُ زائدًا فقد خرجَ من شبهِ الأفعالِ.

[تعقيب على ما أوَّله هاء بمنزلة الألِف]:

ولو سمَّيْتَ رجلًا (هَرائقَ)، لم تصرفْهُ؛ لأنَّ هذهِ (الهاءَ) بمنزلة (الألِفِ) زائدةٌ، وكذلك (هَرِقْ) بمنزلة (أقِمْ).

[الباب الثالث- ما كان على مثال (أَفْعَلُ مِنْكَ)]

هذا بابُ (أَفعَلُ مِنكَ): اعلمْ أنَّك إنَّما تركْتَ صرفَ (أَفْعَلَ منك) لأنَّه صفةٌ. فإنْ سمَّيْتَ رجلًا بـ(أَفعَل) هذا بغيرِ (مِنْكَ) صرفته في النكرةِ، وذلك نحوُ (أَحْمَدٍ)، و(أصغرٍ)، و(أكْبَرٍ)؛ لأنَّك لا تقولُ: هذا رجلٌ أصْغرُ، ولا: هذا رجلٌ أفضلُ، وإنَّما يكونُ هذا صفةً بـ(مِنْكَ). ولو سمَّيْتَهُ: (أفضَلَ مِنْكَ)، لم تصرفْه على حالٍ.

وأمَّا (أجمعُ)، و(أكْتَعُ) فإذا سمَّيْتَ رجلًا بواحدٍ منهما لم تصرفْه في المعرفةِ، وصرفْتَهُ في النكرةِ. وليس واحدٌ منهما في قولك: (مررْتُ بهِ أجْمَعَ أكْتَعَ) بمنزلة (أحْمَرَ)، لأنَّ (أحْمَرَ) صفةٌ للنكرةِ، و(أجْمَعُ) و(أكْتَعُ) إنَّما يُوصَفُ بهما المعرفة، فلم ينصرفا لأنَّهما معرفةٌ. و(أجْمَعُ) ههنا معرفةٌ بمنزلة (كُلِّهم).

[الباب الرابع- وزن (أَفْعَل) نفسه وما يجري مجراه]

[أَفْعَل]:

هذا بابُ ما لا ينصرفُ من الأمثلةِ وما ينصرفُ، تقولُ: كُلُّ (أَفْعَلٍ) يكونُ وصفًا لا تصرفُه في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وكُلُّ (أَفْعَلٍ) يكونُ اسمًا تصرفُه في النكرة. قُلْتُ: فكيف تصرفُه وقد قُلْتَ: لا أصرفُهُ؟ قالَ: مِنْ قِبَلِ أنَّ هذا مثالٌ يُمثَّلُ بـه، وزَعَمْتَ أنَّ هذا المثالَ ما كانَ عليه من الوصفِ لم يَجْرِ، فإنْ كانَ اسمًا، وليس بوصفٍ جرى.

ونظيرُ ذلك قولُكَ: كُلُّ (أَفعَلٍ) أردْتَ بهِ الفعلَ فهو نصبٌ أبدًا، فإنَّما زعمْتَ أنَّ هذا البناءَ يكونُ في الكلام على وجوهٍ، وصارَ (أَفْعَلُ) اسمًا، فكذلكَ منزلة (أَفْعَلَ) في المسألةِ الأولى، فلو لم تصرفْه ثَمَّ، لتركْتَ (أَفْعَلَ) ههنا نصبًا، فإنَّما (أفْعَلُ) ههنا اسمٌ بمنزلة (أَفْكَلٍ)، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: إذا كانَ هذا البناءُ وصفًا لم أصرفْهُ، وتقولُ: (أَفعَلُ) إذا كانَ وصفًا لم أصرفْهُ، فإنَّما تركْتَ صرفَهُ ههنا كما تركْتَ صَرْفَ (أفكَلَ) إذا كانَ معرفةً.

وتقولُ: إذا قلتَ: هذا رجلٌ أَفْعَلُ، لم أصرفْهُ على حالٍ؛ وذلك لأنَّك مثلْتَ به الوصفَ خاصَّةً، فصارَ كقولك: كُلُّ (أَفْعَلَ زيدٌ) نصبٌ أبدًا، لأنَّك مَثَّلْتَ بهِ الفِعْلَ خاصَّةً.

[فَعْلان]:

وكذلك إذا قُلْتَ: هذا رجلٌ فَعْلانُ، يكونُ على وجهينِ؛ لأنَّك تقولُ هذا المثالَ: إنْ كانَ عليه وصفٌ له (فَعْلى) لم ينصرفْ، وإنْ لم يكنْ له (فَعْلى) انصرفَ.

وليس (فَعْلان) هنا بوصفٍ مستعملٍ في الكلام له (فَعْلى)، ولكنَّه ها هنا بمنزلة (أَفْعَلٍ) في قولك: كُلُّ (أَفْعَلٍ) كانَ صفةً فأمرُهُ كذا وكذا.

[فِعْلى]:

وتقولُ: كُلُّ (فَعْلَى) أو (فِعْلَى) كانت ألفُها لغيرِ التأنيث انصرفَ، وإنْ كانتِ الألِفُ جاءتْ للتأنيثِ لم ينصرفْ. وإنْ شئتَ قُلْتَ: كُلُّ (فَعْلى) أو (فِعْلى) فلم ينوّنْ(*)؛ لأنَّ هذا الحرفَ مثالٌ. فإنْ شِئتَ أنَّثتَهُ، وجعلْتَ الألِفَ للتأنيثِ، وإنْ شئتَ صرفتَ، وجعلْتَ الألِفَ لغيرِ التأنيثِ.

[(فُعْلى)، و(فَعْلاء)]:

وتقولُ: كُلُّ (فُعْلَى) في الكلامِ لا ينصرفُ. وكُلُّ (فَعْلاءَ) في الكلامِ لا ينصرفُ؛ لأنَّ هذا المثالَ لا ينصرفُ في الكلامِ البتَّةَ.

[الباب الخامس - التسمية بالفعل]

هذا بابُ ما ينصرفُ من الأفعالِ إذا سمَّيْتَ به رجلًا. زعمَ يونسُ: أنَّكَ إذا سمَّيْتَ رجلًا بـ(ضارِبْ) من قولك: ضارِبْ وأنتَ تأمرُ فهو مصروفٌ. وكذلك إنْ سمَّيْتَهُ: (ضارَبَ)، وكذلك (ضَرَبَ)، وهو قولُ أبي عمرو والخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وذلك لأنَّها حيث

(*) أي: لا تقول: «فَعْلًى».

صارتْ اسمًا، وصارتْ في موضعِ الاسمِ المجرورِ والمنصوبِ والمرفوعِ، ولم تجئْ في أوائلها الزوائدُ التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء - إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماءُ عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوئلُها الأوائلَ التي هي في الأصل للأسماء - فصارتْ بمنزلة (ضارِبٍ) الذي هو اسمٌ، وبمنزلة (حَجَرٍ) و(تابَلٍ) كما أنَّ (يزيدَ) و(تغلبَ) يصيرانِ بمنزلة (تَنْضُبٍ) و(يعْمَلٍ) إذا صارتْ اسمًا.

[ثانيًا - أبواب التأنيث]

[الباب الأوَّل - ما لحقته ألِف التأنيث المقصورة]

هذا بابُ ما لحقته الألِفُ في آخره، فمنعه ذلك من الانصرافِ في المعرفةِ والنكرة، وما لحقته الألِفُ فانصرفَ في النكرةِ ولم ينصرفْ في المعرفةِ: أمّا ما لا ينصرفُ فيهما فنحو: حُبْلَى، وحُبَارَى، وجَمَزَى، ودِفْلَى، وشَرَوَى، وغَضْبَى؛ وذلك أنَّهم أرادوا أن يفرقوا بين الألِفِ التي تكونُ بدلًا من الحرفِ الذي هو من نفس الكلمةِ، والألِفِ التي تُلْحِقُ ما كان من بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ، وبين هذه الألِفِ التي تجيءُ للتأنيثِ(*).

[الباب الثاني - ما لحقته ألِف التأنيث الممدودة]

هذا بابُ ما لحقته ألِفُ التأنيث بعد ألِفٍ، فمنعه ذلك من الانصرافِ في النكرةِ والمعرفةِ، وذلك نحو: حَمراءَ، وصَفراءَ، وخَضراءَ، وصَحراءَ، وطَرفاءَ، ونُفَساءَ، وعُشَراءَ، وقُوَباءَ، وفُقهاءَ، وسابِياءَ، وحاوِياءَ، وكِبرياءَ، ومثله أيضًا: عاشوراءُ... فقد جاءت في هذه الأبنيةِ كلِّها للتأنيث.

[الباب الثالث - ما لحقته الألِف والنّون (فعلان / فعلى)]

هذا بابُ ما لحقته نونٌ بعد ألِفٍ فلم ينصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وذلك نحوُ: عَطْشَانَ، وسَكْرَانَ، وعَجْلانَ، وأشباهِها؛ وذلك أنَّهم جعلوا (النّونَ) حيث جاءتْ بعد

(*) القاعدة في هذا الباب أنَّ ما لحقته الألِف للتأنيث لا ينصرف في المعرفة والنكرة. فإذا كانت للإلحاق صرف مثل(معزى) نكرةً. وعند ابن الأنباري أنَّ أعلام المؤنث ثقيلة لعدم كثرة تداولها في كلام العرب

(ألِف) كألِف (حمراءَ)؛ لأنَّها على مثالِها في عِدّةِ الحروفِ والتحرّكِ والسكونِ - وهاتانِ الزائدتانِ قد اختصَّ بهما المذكَّرُ - ولا تَلْحَقُهُ علامةُ التأنيثِ كما أنَّ (حمراءَ) لم تؤنَّثْ على بناءِ المذكَّرِ، ولمؤنّثِ (سكرانَ) بناءٌ على حِدةٍ كما كانَ لمذكَّرِ (حمراءَ) بناءٌ.

[تعليق]:

واعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ لا ينصرفُ فإنَّ الجرَّ يدخله إذا أضفته، أو أدخلْتَ فيه (الألِفَ واللّام)؛ وذلك أنَّهم أمِنوا التنوينَ، وأجروه مُجرى الأسماءِ، وقد أوضحته في أوّلِ الكتاب بأكثر من هذا.

[ورأينا: أنَّ دخول الألِف واللّام أو الإضافة تؤدي إلى تغيير بنيته التي منعته من الصرف]

[الباب الرابع - استدراك على ما ليس في آخره علامة التأنيث]

[فُعَل / فُعِل]

[(فُعَل) معرفة معدول]:

وأمَّا (عُمَرُ) و(زُفَر) فإنَّما منعهم من صرفهما وأشباههما أنَّهما ليسا كشيءٍ ممَّا ذكرنا. وإنَّما هما محدودان عن البناءِ الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصلِ. فلمّا خالفا بناءَهما في الأصلِ، تركوا صرفهما؛ وذلك نحوُ: عامرٍ وزافرٍ.

[ثالثًا - أبواب ما كان على أمثلة الجمع]

[باب ما كان على مثال (مفاعِل) و(مفاعيل)]

هذا بابُ ما كان على مثال (مفاعيل) و(مَفاعِل): اعلمْ أنَّه ليس شيءٌ يكونُ على هذا المثالِ إلا لم ينصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ؛ وذلك لأنَّه ليس شيءٌ يكونُ واحدًا يكونُ على هذا البناءِ، والواحدُ أشدُّ تمكّنا وهو الأوَّل. فلمّا لم يكنْ هذا من بناءِ الواحدِ الذي هو أشدُّ تمكّنا وهو الأوَّل، تركوا صرفه؛ إذْ خرج من بناءِ الذي هو أشدُّ تمكّنا.

[رابعًا - أبواب الأسماء]

[باب الأسماء الأعجمية]

هذا بابُ الأسماءِ الأعجميةِ: اعلم أنَّ (إبراهيمُ)، و(إسماعيلُ)، و(إسحاقُ)، و(يعقوبُ)، و(هُرْمُزُ)، و(فيروزُ)، و(قارونُ)، و(فرعونُ)، وأشباهُ هذهِ الأسماءِ، فإنَّها لم تقعْ في كلامهم إلا معرفةً على حدِّ ما كانتْ في كلامِ العجمِ، ولم تمكَّنْ في كلامِ العربِ كما تمكَّنَ الأوَّلُ، ولكنَها وقعتْ معرفةً، ولم تكنْ من أسمائِهم العربيةِ فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائِهم العربيةِ كَنَهْشَلٍ، وشَعْثَمٍ، ولم يكنْ شيءٌ منها قبل ذلك اسمًا يكونُ لكلِّ شيءٍ من أُمَّةٍ. فلمّا لم يكنْ فيها شيءٌ من ذلك، استنكروها في كلامهم.

وأمَّا (صالحٌ) فعربيٌّ، وكذلك (شُعَيْبٌ).

وأمَّا (نوحٌ)، و(هودٌ)، و(لوطٌ) فتنصرف على كلِّ حال لخفّتها.

الأسماء في باب الحكاية

[باب الحكاية]

هذا بابُ الحكايةِ التي لا تُغَيَّر فيها الأسماءُ عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجلٍ يسمّى (تأبّط شرًّا): هذا تأبّط شرًّا، وقالوا: هذا بَرَقَ نَحْرُهُ، ورأيتُ بَرَقَ نَحْرُهُ، فهذا لا يَتغيَّرُ عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يكون اسمًا.

[تعليق]:

واعلمْ أنَّ الاسمَ إذا كان محكيًّا، لم يُثنَّ ولم يُجْمَعْ إلا أنْ تقول: كُلُّهم تَأَبَّطَ شرًّا، وكلاهما ذَرَّى حبًّا، لم تغيّرْهُ عن حاله قبل أنْ يكون اسمًا. ولو ثنَّيْتَ هذا أو جمعته، لثنيْتَ (أَحَقُّ الخيلِ بالركضِ المعارُ) إذا رأيْتَهُ في موضعين.

ولا تضيفه إلى شيءٍ إلا أنْ تقول: هذا تَأَبَّطَ شرًّا صاحبُكَ أو مملوكُكَ.

ولا تحقِّرْهُ كما لا تحقِّرُهُ قبل أنْ يكون علمًا: ولو سَمَّيْتَ رجلًا: (زيدٌ أخوكَ)، لم تحقِّرْهُ.

[تعليق]:

واعلمْ أنَّك لا تثنّي هذه الأسماءَ، ولا تجمعها، ولا تحقّرها، ولا ترخّمها، ولا تضيفها. والإضافة إليها كالإضافة إلى (تأبَّطَ شرًّا)؛ لأنها حكاياتٌ.

* * * * *
* * *
*

ثبت المراجع

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ابن خروف، علي بن محمد بن علي، مصورة نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الرقم ٥٣٠ تيمور.
- شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي، أبو نصر بن هارون، مصورة المتحف البريطاني، رقم ١١٥٦١.
- شرح كتاب سيبويه، الرماني، علي بن عيسى، مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، الرقم ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨ نحو.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، مصورة نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الرقم ٥٢٨ نحو تيمور.
- أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، الدكتور رمضان عبد التواب، مستل من المجلد الرابع والعشرين من مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م.
- تطور الدرس النحوي، الدكتور حسن عون، مصر، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، محاضرات عني بطبعها محمد حمدي البكري، مصر ١٩٢٩م مصورة مكتبة الدراسات العليا في مكتبة جامعة بغداد، ٨٠٥١.
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مصر، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٣م.
- سيبويه حياته وكتابه، الدكتور أحمد أحمد بدوي، مصر، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الأولى، فصلة من صحيفة دار العلوم، يناير ١٩٤٨م.
- شرح شواهد سيبويه - تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في مجازات العرب، الشنتمري، حاشية كتاب سيبويه السفلى، المطبعة الأميرية ببولاق - مصر ١٣١٧هـ.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، عالم الكتب، تاريخ المقدمة ١٩٦٦م.
- كتاب شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، العراق، النجف الأشرف، مطبعة الغري الحديثة، ١٩٧٤م.
- الكتاب - كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي)، الدكتور محمد كاظم البكّاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية في بيروت - لبنان، والمكتبة الأدبية المختصة في النجف الأشرف، ١٤٣٥هـ/٢٠١٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاجي خليفة، الاستانة ١٩٤٧م.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.

- معجم الأدباء، الحموي، تحقيق أحمد فريد الرفاعي، القاهرة ١٩٣٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة المدني.
- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، عبد الله محمد الدرويش، الناشر: دار يعرب.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، الدكتور محمد كاظم البكّاء، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٩م.

❁❁❁❁❁
❁❁❁
❁

الفهرس العام

القسم الأوَّل

الجزء الأوَّل

الموضـــــــوع | الصفحة

الموضــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة
الباب الثاني: حـــذف الفعـــل في غير الأمـــر والنَّـــهي ممَّا يكـــون في الأسماء بقرينة	٥٥
الباب الثالث: حذف الفعل جوازًا	٥٦
○ المجرىٰ الثالث من إسناد الفعل	٦١
أولًا: أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع الأسماء	٦٢
الباب الأوَّل: الأمر والتحذير	٦٢
الباب الثاني: ما يحمل علىٰ الفاعل والمفعول من: إيَّاكَ	٦٣
الباب الثالث: حذف الفعل لكثرته في كلامهم في الأمر والنهي	٦٣
النوع الثاني: حذف الفعل وجوبًا في غير الأمر والنهي	٦٤
الباب الأوَّل: حذف الفعل في بعض أساليب الكلام المشهورة	٦٤
الباب الثاني: حذف الفعل مع الواو (باب المفعول معه)	٦٥
الباب الثالث: عطف الواو التي بمعنىٰ (مع) علىٰ الاسم	٦٦
الباب الرابع: ما يحذف فيه الفعل لقبح الكلام	٦٦
ثانيًا: أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع المصادر في ابتداء الكلام	٦٨
النوع الأوَّل: الأبواب التي يراد بها تزجية الفعل وإثباته	٦٨
الباب الأوَّل: (المصادر النكرة غير المضافة) في الدعاء	٦٨
الباب الثاني: ما أُجريَ من (الأسماء)	٦٨
الباب الثالث: ما أُجريَ من (الصفاتِ) مجرىٰ المصادر في الدعاء	٦٨
الباب الرابع: (المصادرُ النكرةُ المضافةُ) في الدعاء	٦٩
الباب الخامس: (المصادرُ المتصرفة) في غير الدعاء	٦٩
الباب السادس: (المصادرُ غيرُ المتصرفةِ)	٧٠

الموضـــــــوع الصفحة

الجزء الثاني

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضــــــوع	الصفحة

الجزء الثالث

الموضـــــوع	الصفحة

الموضــــــوع	الصفحة
الباب الأوَّل: استعمال حروف النداء	١٩٨
الباب الثاني: الاختصاص الجاري على حرف النداء	١٩٨
الباب الثالث: الاختصاص غير الجاري على حرف النّداء	١٩٩
خامسًا: أبواب استطراد في ما يعرض للمنادى (الترخيم)	٢٠١
الباب الأوَّل: أحكام الترخيم	٢٠١
الباب الثاني: ترخيم ما آخره هاء التأنيث (لغة مَنْ لا ينتظر)	٢٠٢
الباب الثالث: ترخيم ما آخره هاء التأنيث (لغة من ينتظر)	٢٠٤
الباب الرابع: ترخيم ما آخره هاء التأنيث بتغيير ما قبلها	٢٠٤
الباب الخامس: ترخيم ما آخره حرفانِ زِيدا معًا	٢٠٥
الباب السادس: ترخيم ما آخره حرفان أوّلهما زائد	٢٠٥
الباب السابع: ترخيم المضعّف	٢٠٥
الباب الثامن: ترخيم الأسماء المركّبة	٢٠٦
الباب التاسع: الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر	٢٠٦
• النّفي بـ(لا)	٢٠٧
أولًا: أحكامُ النفي بـ(لا)	٢٠٨
ثانيًا: المنفي المضاف باللّام (لك)	٢٠٩
ثالثًا: ثبوت التنوين في الأسماء المنفية	٢١٠
رابعًا: وصف المنفيّ الذي قد ينوّن	٢١١
خامسًا: وصف المنفي الذي لزم التنوين	٢١٢
سادسًا: وصف المنفي الذي لزم النون	٢١٣
سابعًا: ما يجري على موضع (لا)	٢١٤

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الجزء الرابع

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع الصفحة



السلسلة المحكمة
(٢٩)

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

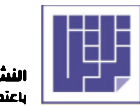
أبواب الكتاب في النحو والصرف

القسم الثاني: الصرف

أ.د. المتمرس/ محمد كاظم البكَّاء
أستاذ النحو والصرف
جامعة الكوفة - العراق

أ.د/ عبد الفتاح محمد حبيب
أستاذ النحو والصرف
جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

القاهرة ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م



النشر الرقمي
باعتماد المعهد

شعبان ١٤٤١هـ / إبريل ٢٠٢٠م

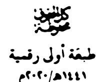
السنة الثالثة

السلسلة المحكمة (٢٩)

مكتبة تراثية شهرية تتغيّا الدخول بالتراث إلى العالم الرقمي دخولا يحافظ على هيبته وتقاليد نشره, كما تتغيّا ترسيخ هذا الدخول بتقديم نماذج لكبار المحققين من جهة, وتشجيع الشُداة بمراجعة أعمالهم علميّاً ومنهجيّاً وإخراجها بلُبوسٍ لائقٍ من جهةٍأخرى

○ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.
مختصر كتاب سيبويه اختصره: أ.د. محمد كاظم البكاء، أ.د. عبدالفتاح حبيب، قدّم له: أ.د. فيصل الحفيان - ط. ١. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م. المكتبة الرقمية، السلسلة المحكّمة (٢٩).

○ معهد المخطوطات العربية Institute of Arabic Manuscripts
٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.
ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج.م.ع.
هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٠٢٠٢)
فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٠٢٠٢)
البريد الإلكتروني: info@malecso.org
الموقع على الإنترنت: www.malecso.org



طبعة أولى رقمية
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

تقديم

مختصر كتاب سيبويه

(مقارَبة جديدة لنصٍّ عالمي)

الحمد لله الذي أعلى شأن العربية باختيارها لتكون لغة (قرآنه).

والحمد لله الذي حفظ العربية بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾.

والحمد لله الذي سخَّر للعربية خَلْقه من العرب وغير العرب، فألَّفوا في فقهها وفي أصواتها وفي نحوها وفي صرفها، فكان أول ما وصل إلينا (الكتاب) كتابًا، علا قدره، حتى نُعت بأنه (قرآن النحو).

والصلاة والسلام على سيدنا محمد؛ جرَت العربية على لسانه، كما لم تجر على لسان.

وبعد، فهذا مختصرٌ لكتاب سيبويه، لكن ليس أيِّ (كتاب) أقصد أنه مُرْتَهَنٌ بتلك الطبعة التي صدرت مؤخَّرًا، وهي طبعةٌ ذات خصوصية؛ ذلك أنها مغايرةٌ لجميع الطبعات السابقة منذ ديرنبورغ الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر، حتى هارون في القرن العشرين، وربما غيرهما. وما مغايرتُها إلا لأنها تنهج نهجًا خاصًا، في أنها تُضيف إلى المقاربة التحقيقية التقليدية التصنيفَ المنهجيَّ لمادة النص؛ تجزئتها في قسمين، ثم تصنيفَ أبوابها داخلَ كل قسم ثانيًا، ثم جَعْلَ كل قسم في أجزاء ثالثًا، وتحت كل جزء موضوعاتُه رابعًا. وما كان الأمرُ مجردَ قِشرة خارجية، بل إنه استبطانٌ لروح النص والفلسفة التي صدر عنها صاحبه، أدّى مَنْ نهد إليها ونهض بها (د. محمد كاظم البكّاء) طولُ معايشةٍ ومفاتشةٍ وتبتُّلٍ في محرابِ ذلك النصِّ العظيم الذي يُقْرَن بكتاب بطليموس في الفَلَك، وكتاب أرسطوطاليس في المنطق، أو هما يُقْرَنان به، سِيَّان.

إن القيمة الحقيقية لهذه الطبعة التي نقدِّم مختصرها؛ إنما تَكْمُن في ذلك البارق الذي لمع في ذهن (البكّاء)، فأولى عليه بيدَي المحبة للنص، وتعهَّده بالرعاية والعناية والمتابعة أكثر من عقدين من الزمان، حتى أثمر كشفًا لأستار من الحُجُب التي ضلَّلت العلماء في الماضي قرونًا طويلة، والتبست على الباحثين في الحاضر، فظنُّوا، بل اتَّهموا صاحبَ (الكتاب) على الرغم من إعجابهم وتقديرهم له بأنه أقامه على غير منهج؛ إذ هو خِلْوٌ من ناظم يسلك مادته في عِقْدٍ، وغرَّهم وأغراهم أنه - في ما رأوا - بلا خطبة (مقدمة) وبلا خاتمة!

رأى (البكّاء) وقرَّ في نفسه أن (الكتاب) منهجٌ قبل أن يكون مادة علمية؛ كل حبَّة من حبات عِقْده في موضعها الذي لو اختلف، شاهَ العِقْد كلُّه، ثم إنه منهجٌ يجمع إلى إحكامه الداخلي وترابطه العضوي، ميزةَ الإحاطة بأساليب العربية، حتى إنه لم يغادر منها أسلوبًا أو كاد، فاجتمع له وفيه رُكْنا العلم: منهجُه ومادَّتُهُ.

معذرةً إليكَ أيها القارئ؛ فقد كنتُ أبغي الحديث عن المختصر، أقْصُره عليه، بيدَ أني لم أستطع أنْ أمسكَ بعنان القلم، فانطلق لا يلوي يحملني إلى (الأصل) ليس مطلقًا بل في واحد بعينه من تجلِّياته؛ وذلك لأمرين:

أوَّلهما: وشيجةٌ تجعل العناق بين المختصر والأصل لازمًا لا فِكاك منه؛ إذ المختصرُ ابنٌ شرعيٌّ لذلك التجلِّي.

وآخِرهما لا أعرف - في حدود معرفتي غير القاطعة - أحدًا، لا في تراثنا ولا في العصر الحديث اختصر كتاب سيبويه، ولا ندري - على وجه اليقين - ما هو السبب، أو ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟ تُرى، هل هي الهيبة التي يتمتَّع بها هذا النصُّ المؤسِّس في حقل من أهم الحقول المعرفية (علم العربية)؟ أم هو منهجه (أو لا منهجه عند بعضهم) الذي قد يستعصي على الاختصار؟ أم هو لغته العلمية المبكِّرة، فمصطلحات العلم كانت في بِداءتها، ولعل من عزموا على الإقدام على هذه الخطوة الجريئة قد فكَّروا في جَدْوَى الاختصار.

وثَمَّ ما هو أهم وأبعدُ على من جاء بعدُ، فاللغةُ الاصطلاحية للعلم؛ علمِ النحو والعربية لم تتأخَّر كثيرًا حتى تبدَّلتْ كُلِّيًا، ولم تلبث اللغة الجديدة أنْ ذاعَتْ وطغَتْ طغيانًا فما عاد للغة القديمة حضور. وليس ذلك الذيوع والطغيان بِدْعًا، فلغةُ العلم؛ أيِّ عِلْم، تحكمُها خصائصُ البدايات، سواء في مفهوماتها وحدودها، أو في صياغاتها وتراكيبها، ثم يُنْضِجها اللاحقون، ويعيدون بناءها من جديد بتأثيرِ تَعاوُرِ النظر وتطوُّرِ العلم وقوانين الحياة المعرفية التي لا تعرف السكون، وإلا فقدت الروح.

هي أسئلة وافتراضات، ليس الغرضُ الإجابةَ عنها، أو التحقُّقَ من صِدْقها في سياق هذا التقديم.

بالمقابل عرفنا غيرَ مؤلِّف شَرَح الكتاب (السيرافي والرماني وغيرهما)، أو علَّق عليه (الفارسي وغيره) أو قاربَه مقاربةً قد تكون ذات طابع تحريري أو تنقيحي (ابن خروف) أو شَرَح شواهده (السيرافي أيضًا) هذا في التراث القديم، وهو يَصْدُق على المنجز الحديث. ولا شك أنَّه مع الشرح والتعليق والتحرير والتنقيح، ليس ثمة ما يدعو إلى إثارة افتراضات كالسابقة، فنصٌّ مثل سيبويه بظروفه التاريخية وبِنيتِه المنهجية والعلمية، من البَدهي، أن يكون محلًا لذلك، ومقصِدًا له.

ها نحن الآن مع (مختصر كتاب سيبويه) للدكتور محمد كاظم البكَّاء (العراق) والدكتور عبد الفتاح حبيب (مصر)، فقد نهد هذان الأستاذان الفاضلان لهذه المهمة الثقيلة على وفْق الرؤية التي كان رسمها البكَّاء - على ما أسلفنا-. وأحسب أنَّ الرؤية والعمل، كليهما كانا أشبه بـ(مغامرة) علمية نحن على وعي أنَّ من المبكِّر الحكم عليها بصورة نهائية وتقييمها تقييمًا حاسمًا؛ ذلك أن (الطبعة البكائية) لا تزال حدثًا جديدًا يحتاج إلى تراكم نظر علمي، و(المختصر) الذي بُني عليها نخطُّ الآن شهادة ميلاده. وعلى أيِّ حال فإن الذي لا شكَّ فيه أن الذي نتحدث عنه كان له الفضل في حَراك علمي مقدَّر يشهده الدرس النحوي عامة، والدرس (الكِتابي) خاصة.

نختم بما بدأنا به: اللَّهُمَّ لك الحمد على نعمة العربية، التي قال أحدهم (هو أبو علي الفارسي) وهو نحوي ولغوي عظيم: «لأن أُشتم بالعربية أحبُّ إليَّ من أن أُمدح بغيرها».

والله تعالى من وراء القصد دائمًا

وخَطَّهُ:

د. فيصل الحفيان

القاهرة في: ٢٩ من ربيع ثان ١٤٤٢هـ
١٤ من ديسمبر ٢٠٢٠م

مقدمة المختصر

لا شكَّ أنَّ كتاب سيبويه يمثّل الفكر النحوي للرعيل الأوَّل من النحاة العرب؛ إذ وضع بابه الأوَّل واصطلح على اسمه الإمام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثم استمر قرنين تتوالى أبوابه إلى زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تلقَّاه من شيوخه، وعهد به إلى تلميذه سيبويه (١٨٥هـ)، واستمرَ إلى زمن أبي بكر بن السرَّاج (٣١٦هـ) الذي أخذ مسائل من سيبويه ورتبها ترتيبًا منهجيًّا آخر في كتابه (الأصول في النحو) وقد شاع كتابه في دراسة النحو إلى زماننا متمثّلًا في شروح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ فأثر ذلك في حجب كتاب سيبويه وهو الذي لا ينافسه كتاب آخر، حتى قيل: من أراد أن يؤلف كتابًا مثل كتاب سيبويه فليستحِ، وقد رأينا أن نستأنف الدراسة والتدريس على وفق منهجه، فمن المعلوم أنَّه كتاب واسع في مادته وقد استوفى أبواب النحو بترتيب منطقي، ولذلك قرَرت اللجنة اعتماد منهجه لا مادته الغزيرة لاختصار مؤلف الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكّاء (كتاب سيبويه - تصنيف موضوعي وشرح وتحقيق علمي).

و(الكتاب) باختصار يبنى على أنَّ للكلام العربي أنواعًا من الإسناد هي: (المركَّب الفعلي: فعل + اسم) ويمثّل أبواب الإسناد في الجملة الفعلية، و(مركَّب اسمي) يمثّل أبواب الإسناد في الجملة الاسمية (اسم + فعل / اسم) والمركَّب الإضافي (مضاف + مضاف إليه) والمركَّب الإتباعي (المتبوع + التابع كالمنعوت والنعت)، أمَّا الإسناد الثالث فهو (المركَّب الذي بمنزلة الفعل: أداة + اسم، نحو: يا محمد)، فالكلام العربي عبارات أو مركَّبات ذات أنماط نحوية، ولكلّ نمط أسلوبه وشكله. وإنَّ علينا أن نتعلم هذه الأنماط أو الأساليب اللغوية.

ومن المناسب أن نوضح بمزيد من البيان الكلام على خصائص منهج سيبويه في دراسة النحو العربي، فهو منهج يعنى بتحليل الكلام من حيث أداؤه، فلا يعنى بالمصطلحات، فيجمع الأساليب المختلفة (المرفوعات تضم المبتدأ والخبر والفاعل

ونائب الفاعل وغيرها) وإنما نهجه أن يوضح أساليب الكلام وأنماطه أسلوبًا أسلوبًا، فهو مركَّبات أو أنماط لغوية متعددة فعلية أو اسمية وغيرهما، قد بذل سيبويه جهدًا لغرض تصنيف هذه الأنماط وتأديتها مضبوطة بالشكل على وفق الأغراض التي يقصدها المتكلم من كلامه. إنَّ منهج سيبويه لا يعنيه أنَّ (كان الله غفورًا) فيه (كان) ناقصة، إنما يعنى في كون المرفوع هو المنصوب، فالله تعالى هو الغفور، والغفور هو الله تعالى (هو هو)، في حين قولك: (خلق اللهُ الناسَ)، فيه المرفوع (الله) غير المنصوب (الناس): (ليس هو)، وقوله تعالى على لسان ضيوف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُواْ سَلاَمًا﴾، وردّه عليهم ﴿قَالَ سَلاَمٌ﴾. أسلوبان ونمطان مختلفان من الكلام، قصد فيه ضيوف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أنّهم قدموا إليه ليلقوا عليه سلاما (نسلّم سلامًا) جملة فعلية، فردّ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ عليهم أنَّ أمري أو تحيتي أو (رسالتي السلامُ) فكلامه جملة اسمية، هكذا ينبغي أن يُفهم منهج سيبويه في دراسة النحو والصرف.

وسيجد القارئ الكريم بإذن الله تعالى سلسلة الكتب المنهجية للدراسة الأكاديمية تضم جميع (أبواب النحو) وقد اختصرها الأستاذ المتمرس الدكتور محمد كاظم البكّاء على وَفْق هذه المركَّبات الثلاثة إضافة إلى دراسة أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر المنوَّن التام (المضمر، الاسم الناقص كالمصدر المؤول، والممنوع من الصرف، والأسماء في باب الحكاية)، ثم يتبعها بمنهج سيبويه في دراسة (أبواب الصرف)، وقد قام باختصارها في قسم مستقل الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحبيب، وأبواب الصرف تتناول الكلمة في ثلاثة أحوال: (ما يعرض للكلمة من تثنية وجمع وتصغير وغيره، وكيفية أدائها في الوقف والإمالة وغيرها، وعدة الكلمة في الأصل والزيادة)، ويجري ذلك كله بتصرف في مادة (الكتاب) حذفًا وإضافة محافظين على منهج الكتاب ومعظم مادته، وقد كان معظم الحذف الذي أجريناه في الأمثلة، فقد استوفى سيبويه في الكتاب شواهد وأمثلة كثيرة، وفي حالة الإضافة توضع الزيادة بين معقوفين []، وكذلك كانت زيادة المحقِّق في

الأصل، مراعين مستوى الطلبة والباحثين في حقل النحو والصرف، آملين من التدريسيين الأفاضل الاستعانة بـ(الكتاب) نفسه.

ولغرض إتمام الفائدة من هذا المختصر ينبغي معرفة منهج سيبويه في كلّ جزء من أجزائه بتدبر (الفهارس) وعنواناتها الرئيسة في كلّ جزء منه قبل قراءة الأبواب بابًا بابًا؛ لأنَّ قراءة الفهارس تكوّن للقارئ تصورًا واضحًا عن منهج سيبويه، وفي هذه المناسبة ندعو جميع القرّاء الكرام موافاتنا بتساؤلاتهم وملاحظاتهم القيمة.

ونحن في هذا العمل نسعى إلى خدمة لغة القرآن الكريم باعتماد (الكتاب) الذي تخرَّج فيه أئمة النحو وعلماء العربية، ثم غاب عن الدراسة قرونًا طويلة؛ فظهر العجز في دراسته وفهمه، وحلّت محلّه الكتب الدراسية التي أثبتت التجربة عدم جَدْواها في ترسيخ قواعد اللغة العربية، آملين أن تشيع دراسته في الأوساط الجامعية والعلمية، فلا يصلح هذا الأمر إلا بما صلح به أوّله، ومن الله تعالى التسديد والتوفيق.

المؤلّفان

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الثاني

الصرف

الجزء الأوَّل

ما يعرض للفظ

أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب

الفهرست العام للجزء الأوَّل

○ **النوع الخامس: أبواب الأسماء المركَّبة:**

الباب الأول: المركَّب المزجي.

الباب الثاني: المركَّب الإضافي.

الباب الثالث: المركَّب على الحكاية.

○ **النوع السادس: ما لا يجري على نظيره:**

الباب الأول: ما يجري على واحده، وهو جمع التكسير.

الباب الثاني: ما يبنى على فعّال وفاعل في الإضافة.

الباب الثالث: ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث.

● **أبواب التثنية والجمع:**

○ **النوع الأول: أبواب تثنية المنقوص وجمعه:**

الباب الأول: تثنية ما كان منقوصا على ثلاثة أحرف وجمعه.

الباب الثاني: تثنية ما كان منقوصًا على أربعة أحرف وجمعه.

الباب الثالث: جمع المنقوص جمعًا سالمًا.

○ **النوع الثاني: تثنية الممدود وجمعه.**

○ **النوع الثالث: جمع أسماء الرجال أو النساء:**

الباب الأول: جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث.

الباب الثاني: جمع المركَّب الإضافي.

○ **النوع الرابع: أبواب ما يتغير بالإضافة إلى ياء المتكلم:**

الباب الأول: ما يتغير بالتسمية، وما لا يتغير لتسميته بغيرها.

الباب الثاني: التغيّر في المقصور بالإضافة.

● **التصغير:**

أمثلة التصغير.

○ **النوع الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف فنازلًا:**

الباب الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف.

الباب الثاني: تصغير الرباعي المضاعف.

الباب الثالث: تصغير ما كان على أربعة بزيادة ألِف.

الباب الرابع: تصغير الثلاثي بزيادة ألِف التأنيث بعد ألِف.

الباب الخامس: تصغير ما كان على ستة بزيادتين.

○ النوع الثاني: ما يصغَّر على جمع التكسير:

الباب الأول: ما يصغر على جمع التكسير في القياس.

الباب الثاني: ما يصغر على جمع التكسير مع الحذف.

○ النوع الثالث: تصغير المزيد بحذف أو تثبيت:

الباب الأول: تصغير الثلاثي بالحذف مما أوله همزة وصل.

الباب الثاني: التصغير بالحذف من المزيد الثلاثي بحرفين.

الباب الثالث: التصغير بإثبات الزيادة للثلاثي المزيد.

الباب الرابع: التصغير بالحذف من الرباعي المزيد.

الباب الخامس: التصغير بالحذف من المزيد الرباعي أو له وصل.

الباب السادس: التصغير بالحذف من الخماسي.

○ النوع الرابع: التصغير بالرد إلى الأصل:

الباب الأول: التصغير بالرد إلى الأصل في الثنائي.

الباب الثاني: التصغير بالرد إلى الأصل في ما كانت فيه تاء التأنيث.

الباب الثالث: استدراك بعدم رد المحذوف في التصغير.

○ النوع الخامس: تصغير ما فيه إعلال بالبدل أو القلب:

الباب الأول: تصغير ما كان فيه بدل يردّ إلى أصله.

الباب الثاني: تصغير ما كانت فيه الألِف بدلًا من عينه.

الباب الثالث: تصغير ما تثبت عينه المبدلة.

الباب الرابع: تصغير ما فيه قلب.

الباب الخامس: تصغير ما كانت عينه واوًا.

الباب السادس: تصغير ما كانت لامه واوًا أوياءً.

- النوع السادس: تصغير المركَّب.
- النوع السابع: تصغير المرخَّم.
- النوع الثامن: ما يستغني بتصغيره عن تكبيره.
- النوع التاسع: ما يُصَغَّر للدلالة على دنوه من الشيء.
- النوع العاشر: ما يُصَغَّر على وَفْق قواعد خاصة:

الباب الأول: تصغير ما كان ثانيه ياء.

الباب الثاني: تصغير المؤنث.

الباب الثالث: ما يُصغر على لفظ آخر.

الباب الرابع: تصغير الأسماء المبهمة.

الباب الخامس: تصغير جموع التكسير.

- أبنية جموع القلة للتكسير.

الباب السادس: تصغير ما جمع على غير واحده.

الباب السابع: تصغير ما يدل على الجمع.

- حروف الإضافة: (القَسَم):

الباب الأول: حروف القَسَم.

الباب الثاني: معنى القَسَم وإعرابه.

- أحكام التنوين:

الباب الأول: حذف التنوين.

الباب الثاني: ثبوت التنوين.

- أحكام التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة:

الباب الأول: مواضع النون الثقيلة والخفيفة.

الباب الثاني: أحوال الأفعال قبل النون الثقيلة.

الباب الثالث: الوقف عند النون الخفيفة والثقيلة.

الباب الرابع: أحوال فعل الاثنين وجمع النساء في التوكيد.

الباب الخامس: توكيد الأفعال المعتلة بالنون الثقيلة والخفيفة.

الباب السادس: ما لا تجوز فيه النون الثقيلة ولا الخفيفة.

- **ما يطرأ على الفعل المضاعف من تغيير في حال إسناده:**

الباب الأول: تغيير آخر الفعل المضاعف.

الباب الثاني: تحريك آخر الفعل المضاعف.

- **المقصور والممدود:**

باب المقصور والممدود.

- **الهمز:**

هذا باب الهمز.

- **أبواب العدد وتمييزه:**

الباب الأول: تمييز العدد من ٣ إلى ١٩.

الباب الثاني: ما كان بناؤه على (فاعل) من الأعداد.

الباب الثالث: تمييز الأعداد الذي يقع على المؤنث والمذكر.

- **جمع التكسير:**

الباب الأول: تكسير الجمع.

الباب الثاني: الجنس.

الباب الثالث: تكسير ما كان على ثلاثة من المعتل.

أولا- (بنات الواو).

ثانيا- (بنات الياء).

الباب الرابع: تكسير ما كان على ثلاثة من المعتلّ على لفظه.

الباب الخامس: ما كان تكسيره ومفرده على بناء واحد.

الباب السادس: تكسير ما كان على حرفين.

الباب السابع: تكسير ما كان على أربعة أحرف.

الباب الثامن: ما يجمع على صيغة جمع المؤنث السالم.

الباب التاسع: ما كان جمعه على غير بناء مفرده.

الباب العاشر: جمع ما كان خامسه ألِف التأنيث أو ألِفا التأنيث.

الباب الحادي عشر: جمع الجمع.

الباب الثاني عشر: ما كان مُعَرَّبًا على أربعة.

الباب الثالث عشر: تسوية اللفظ في المثنى والجمع.

الباب الرابع عشر: ما دل على الجمع ولفظه من لفظ واحد.

الباب الخامس عشر: جمع الصفة مما كان على ثلاثة.

الباب السادس عشر: جمع الصفة مما كان على أربعة.

- **بناء الأفعال ومصادرها وما يشتق منها:**

- **النوع الأول: بناء الأفعال الثلاثية المجردة ومصادرها:**

الباب الأول: بناء الأفعال المتعدية ومصادرها.

الباب الثاني: ما جاء من الأدواء على مثال واحد لتقارب المعاني.

الباب الثالث: بناء فعلان في الخلو والامتلاء، وما يجرى مجراه.

الباب الرابع: ما يبنى على أفعل من الألوان وما يجرى مجراها.

الباب الخامس: ما يبنى من الخصال.

الباب السادس: أبواب الفعل الثلاثي.

الباب السابع: ما فيه ألِف التأنيث من المصادر.

الباب الثامن: ما جاء من المصادر على فَعول وغيره.

الباب التاسع: مصادر الهيئة والمرة.

- مصادر الهيئة.
- مصادر المرَّة.

الباب العاشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع اللَّام.

الباب الحادي عشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع العين.

الباب الثاني عشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع الفاء.

- بنات الواو.

تعليق.

- بنات الياء.

○ النوع الثاني: بناء الأفعال الثلاثية المزيدة والرباعية ومصادرها:

أولًا: صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة:

الباب الأول: افتراق فعَلتُ وأفْعَلتُ في المعنى.

الباب الثاني: معنى التكثير في فعلتُ.

الباب الثالث: أفعال المطاوعة.

الباب الرابع: صيغة فُعِل ومفعول.

الباب الخامس: صيغ المشاركة في مزيد فَعَل.

الباب السادس: صيغ استفعلت وتَفَعَّل غيرها.

الباب السابع: صيغة افتعلت.

الباب الثامن: صيغة افعوعلت.

الباب التاسع: الصيغ الثلاثية المزيدة غير المتعدية.

ثانيًا: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة:

الباب الأول: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة التي تأتي على الفعل.

الباب الثاني: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة على غير الفعل.

الباب الثالث: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة الملحقة بتاء التأنيث.

الباب الرابع: تضعيف المصدر من فَعَل.

ثالثًا: مصادر الأفعال الرباعية.

رابعًا: مصادر المرة

الباب الأول: مصادر المرة من الثلاثي المزيد.

الباب الثاني: مصادر المرة من الأفعال الرباعية.

○ النوع الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والآلة والأسماء والمصادر وأفعال التعجب:

أولًا: أبواب المشتقات:

الباب الأول: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء من الثلاثي الصحيح.

الباب الثاني: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء من الثلاثي المعتل مما الياء فيه لام الفعل.

الباب الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء من الثلاثي المعتل مما الواو فيه فاء الفعل.

الباب الرابع: اشتقاق ما يدل على كثرته في المكان.

الباب الخامس: اشتقاق اسم الآلة والمكان والمصدر.

الباب السادس: اشتقاق صيغ المكان والمصدر مما جاوز الثلاثة.

ثانيًا: أبواب فعل التعجب:

الباب الأول: صيغة ما أفعله وأفعل به للتعجب.

الباب الثاني: صيغة هو أفعل منه للتعجب.

الباب الثالث: معاني صيغة ما أفعله.

الباب الرابع: صيغة ما أفعله وليس لها فعل.

❁

مقدِّمة المحقِّق

(أبواب ما يعرض للفظ)

أ.د. محمد كاظم البكَّاء

الحمد لله تعالى الذي أتاح لنا الفرصة لدراسة منهج كتاب سيبويه في مرحلة الدكتوراه، فاتضح تخطيطه الداخلي وبيان ترتيب أبوابه، وأنَّه في منهج منطقي سليم ابتدأ بمقدمة في أنواع الكلم ومجاريه، وأبواب الإسناد وأحواله، ثم توالت الأبواب في تصنيف دقيق على وجه لو قدم ثان على أوَّل منها لاختل نظامه واضطرب منهجه، وقد استوعب أساليب العرب عامة. والذي انتهينا إليه أنَّ أبواب (الكتاب) على الوجه الآتي:

أوَّلًا - القسم الأوَّل (أبواب المقدمة النحو):

الجزء الأوَّل: مقدمة في أبواب الكلم والكلام - أبواب إسناد الفعل.

الجزء الثاني: أبواب إسناد الاسم.

الجزء الثالث: أبواب الإسناد الذي بمنزلة الفعل: (الحروف الخمسة ، كم، النداء، النفي بلا، الاستثناء).

الجزء الرابع: أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون: (الضمائر ، الاسم الناقص، ما لا ينصرف ، الأسماء في باب الحكاية).

ثانيًا- القسم الثاني (أبواب الصرف والأصوات):

جعل سيبويه دراسة الصرف والأصوات في آخر (الكتاب)، والأصل أنَّ النحو الذي يعني بدراسة التركيب ينبغي أن يستند إلى دراسة اللفظ في تأليفه الصرفي والصوتي، وقد أوضح ابن يعيش هذا المنهاج في شرحه للمفصل وهو يتكلَّم على شرح القسم الرابع منه الذي سمّاه الزمخشري (المشترك) قال: (هذا القسم الرابع آخر أقسام

الكتاب وهو أعلاها وأشرفها؛ إذ كان مشتملًا على نكت هذا العلم وتصريفه وأكثر الناس يضعف عن الإحاطة به لغموضه والمنفعة به عامة).

وهذا يعني أنَّ دراسة هذا الجانب الذي يتعلق باللفظ لا تخلو من صعوبة تستوجب التأخير، فيبدأ بالنحو عادة.

أمَّا بداية أبواب (علم الصرف والأصوات) الذي استقل بنفسه في ما بعد فلم تتضح للباحثين، فقد شاع أنَّ أبواب الصرف في الكتاب تبدأ بـ (أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف). وقد أدخل عليهم هذه الشبهة تجزئة الكتاب جزئين في طبعتي باريس وبولاق التي تقيد بها المحقّق عبد السلام محمد هارون وإنْ استمر في إصدار تحقيقه في أربعة أجزاء، ولكنّ الذي اتضح لنا أنَّ (أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف) التي بلغت واحدا وثلاثين بابًا، و(باب الحكاية) هي مما يقابل الاسم المظهر الذي يقع في أربعة أنواع هي: المضمر، والاسم الناقص، وما لا ينصرف، والأسماء التي لا تغير عن حالها في الكلام (الحكاية)، وهي جميعا من أبواب النحو. ولا ريب أنَّ عزل (ما لا ينصرف) و(الحكاية) عن أنواع ما يقابل الاسم المظهر التام يؤدي إلى الإخلال في منهج النحو وتخطيطه في الكتاب.

وقد أوضحت أستاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) أنَّ بداية أبواب علم الصرف هو (النسب) بقولها: «وأوَّل ما يطالعنا في الجزء الثاني من الكتاب حديث عن (النسب) أو (الإضافة)»، وهي بذلك توشر البداية الصحيحة لأبواب الصرف في الكتاب، فـ (النسب) هو الموضوع الأوَّل من موضوعات الصرف. فبعد أن أتمَ سيبويه الكلام على (أبواب المقدمة والنحو) الذي عالج فيه أحكام الإسناد في الكلام شرع في دراسة اللفظ نفسه في (أبواب الصرف والأصوات)، وهي أبواب عالجت موضوعات الصرف وقد داخلها الكلام على الأصوات، وقد اتضح لنا بعد جهد جهيد أنَّها تقع في الأقسام الآتية التي سمينها:

الجزء الأوَّل: أبواب ما يعرض للفظ.

الجزء الثاني: أبواب تأدية اللفظ.

الجزء الثالث: أبواب بنية اللفظ.

ولو وازنا هذا الذي اختطه سيبويه لكتابه في (أبواب الصرف والأصوات) بما لدى النحويين لما وجدنا نحويا غيره قد سلك منهاجه، فهو نسيج وحده في عمله الذي راعى فيه دراسة اللفظ في ما يعرض له عند بنائه لغرض من الأغراض كالنسب والتصغير أوالتثنية أو الجمع ونحوه، ثم تناول دراسة اللفظ في حالة الإنجاز الصوتي وما تجريه فيه عند الإمالة والوقف وما أشبهه، وختم كلامه على كيفية بناء اللفظ وعدة حروفه وأحواله في الزيادة والابدال والتصريف والإدغام وغيره.

وفي تقديري أنَّ عرض أبواب الصرف والأصوات على ماجاءت في تخطيط الكتاب توضح لنا البناء الفكري لنظرية النحو والصرف على ما جاء به منهج الكتاب؛ ليتحقق لطالب العربية إدراك العلاقات بين الأبواب، فيحسن تصورها، ويسهل عليه الإفادة منها وتطبيقها، نفعنا الله بعلمهم ووفقنا لخدمة كتابه العظيم.

وسنبدأ بـ (الجزء الأوّل) الذي بين أيدينا من أبواب الصرف والأصوات، فقد درس سيبويه ما يعرض للفظ عند النسب، أو التثنية أو جمع التصحيح، أو التصغير، أو القسم، أو ما شابهه مما تلحق به زوائد معينة، أوتحذف منه، أو تبنيه على مثل من أمثلتهم لغرض من الأغراض، وقد نبّه سيبويه على ذلك في مقدّمة الكتاب «هذا بابُ ما يكونُ في اللّفظِ منَ الأعراضِ: اعلمْ أنّهمْ ممَّا يحذفونَ الكلِم وإنْ كانَ أصلُهُ في الكلامِ غيرَ ذلك، ويحذفونَ ويعوّضونَ، ويستغنونَ بالشيء عنِ الشيء الذي أصلُهُ في كلامهمْ أنْ يُستعملَ حتّى يصيرَ به ساقطاً، وسترى ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ».

ولله الحمد على هذا الفتح المبين في تصنيف الكتاب الذي لم نسبق إليه عند جميع الباحثين.

❁

أبواب النسب

تعريف النسب وحكمه وأمثلة غير القياسي

النوع الأول: أبواب بنات الياء والواو.

النوع الثاني: أبواب بنات الحرفين.

النوع الثالث: باب الإضافة إلى أسماء التصغير.

النوع الرابع: أبواب ما يجري على لفظه وهو الجمع السالم والمثنى.

النوع الخامس: أبواب الأسماء المركَّبة.

النوع السادس: ما لا يجري على نظيره.

هذا باب الإضافة وهو باب النسب

اعلم أنَّك إذا أضفت رجلا إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقته ياءي الإضافة، وإن أضفته إلى بلد، فجعلته من أهله ألحقته ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حي أو قبيلة.

[حكمه: قياسي وغير قياسي]

واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء، فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة.

فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدل وهو القياسُ الجاري في كلامهم[1].

قال الخليل: كل شيء من ذلك عَدَلته العربُ تركته على ما عَدَلته عليه، وماجاء تامًّا لم تحدث العربُ فيه شيئا فهو القياس.

[أمثلة غير القياسي]

النسب إلى هُذَيْل: هُذَلِيّ، وإلى البادية: بَدَوِيّ، وإلى الدَّهر: دُهْرِي.

---

(١) فمنه، يعني: من التغيير ما يجيء على غير قياس، ومنه، يعني: من التغيير ما يُعدل، وهو القياسُ الجاري، يعني: الذي يغير تغييرًا يطرد فيه القياس، أي إن التغيير الذي يحدث للفظ عند النسب قد يكون قياسيا وغير قياسي، فالتغيير الذي يحدث بسبب إضافة ياء النسب وكسر ما قبلها - وحسب- هو تغيير قياسي، وهو أكثر النسب، نحو: عامر: عامري، وبكر: بكري، أما إذا غُيِّرَ المنسوب إليه بزيادة حرف أو نقصانه أو تغيرت حركاته فهو غير قياسي: نحو: دَهر: دُهري، وهذيل: هُذَلي، وصنعاء: صنعاني. (ينظر شرح السيرافي ٩١/٤).

[النوع الأول: أبواب بنات الياء والواو]

[الباب الأول: ما كان على وزن فعيلة]

[القياس]:

هذا باب ما حذفُ الياء والواو فيه القياسُ.

[الأمثلة]:

قالوا في حنيفة: حَنَفي، وفي شنوءة: شنئي، وفي ربيعة: رَبَعِي.

[الشاذ]:

وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل، قالوا في سَلِيمَةَ: سَليمي، وفي سليقة: سليقي.

[الباب الثاني: ما كان على أربعة أحرف فصاعدًا وآخره ياء]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعدًا، إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف منكسر.

فإذا كان الاسم في هذه الصفة، أذهبْتَ الياء إذا جئت بياءي الإضافة.

[الأمثلة]:

من ذلك قولهم في النسب إلى أُدَلٍ: أُدَليّ، وفي صحارٍ: صحاريّ، وفي رجل اسمه: يرمى: يرميّ.

[الباب الثالث: ما كان على ثلاثة أحرف مقصورًا أو منقوصًا]

[المقصور]:

هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتُهُنَّ إذا كان على ثلاثة أحرف، وكان منقوصا(1)؛ للفتحة التي قبل اللّام.

[الأمثلة]:

تقول في هُدىً: هُدَوِيّ، وفتىً: فَتوِيّ، وحصىً: حَصَوِيّ.

[المنقوص]:

وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبلها مكسورًا، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيّره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه.

[الأمثلة]:

وذلك قولهم في النسب إلى عمٍ: عَمَوِيّ، وفي رَدٍ: رَدَوِيّ، وفي شجٍ: شَجَوِيّ(2).

[الباب الرابع: ما كان على فَعيل وفُعَيْل]

هذا باب الإضافة إلى (فَعيل) و(فُعَيل) من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن ، وما كان في اللفظ بمنزلتهما.

---

(1) القدماء يطلقون المنقوص على المقصور والمنقوص، أما المتأخرون فقد فرقوا بين المقصور والمنقوص، حيث إن المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألِف لازمة قبلها فتحة، والمنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة.

(2) (ردِيَ) من باب صَدِيَ؛ أي هَلَكَ، وأرْدَاهُ غيرُه. (مختار الصحاح: «ر.د.ي»، ص111)، وشجِيَ: حَزِنَ ورَجُلٌ شجٍ؛ أي حزين. (مختار الصحاح «ش.ج.و»، ص149).

[الأمثلة]:

وذلك قولك في عَدِيّ: عَدَوِيّ، وفي غَنِيّ: غَنَوِيٌّ، وفي قُصَيّ: قُصَوِيٌّ، وفي أُميّة: أُمَوِيٌّ.

[الباب الخامس: النسب إلى ما كان آخره ياء أو واوًا قبلها ساكن]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنًا، وما كان آخره واوًا، وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا، ولا تغير الياء والواو في هذا الباب.

[الأمثلة]:

وذلك نحو: ظبي وغَزْو ونحو تقول في النسب: ظَبْيِيّ، وغَزْوِيّ، ونحويّ.

[ما كان بياء وفيه تاء تأنيث]:

فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافًا: الجمهور: إبقاء الياء، ويونس يقلب الياء واوًا.

[الأمثلة]:

تقول في رَمْية، وظبية، ودُمية على مذهب الجمهور: رَمْيِيّ، وظَبْيِيّ، ودُمْيِيّ.

وعلى مذهب يونس: رَمَوِيّ، وظَبَوِيّ، ودُمَوِيّ.

[ما كان بواو وفيه تاء تأنيث]:

وقال (يعني الخليل) لا أقول في غزوة إلا غَزْوِيّ، ولا تقول في غُدْوة إلا غُدْوِيّ.

[الباب السادس: ما كانت لامه ياء أو واوًا ما قبلها ألِف ساكنة]

هذا باب الإضافة إلى كل شيء لامه ياء أو واو، قبلها ألِف ساكنة غير مهموزة، وذلك نحو سقاية وصلاية، وشقاوة وغباوة.

[ما كانت لامه ياء]:

تقول في الإضافة إلى سقاية: سقائي، وصلاية: صلائي.

[ما كانت لامه واوًا]:

وإن أضفت إلى شقاوة وغباوة، قلت: شقاويّ، وغباويّ.

[الباب السابع: ما كان مقصورا على أربعة أحرف وألِفه مبدلة]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألِف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف، وذلك نحو: ملهى ومرمى وأعشى، فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف، وكان آخره ألِفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة، نحو: حصى ورحى، فإن قلت في ملهى: ملهِيّ لم أر بذلك بأسا.

[الأمثلة]:

تقول في النسب إلى نحو: ملهى و مرمى وأعشى: ملهويّ ومرمويّ وأعشوي، قياسا على حصى ورحى: حصوي ورحوي.

ولا بأس أن تحذف الألِف من نحو: ملهى، فتقول: ملهِيّ[1][2].

---

(١) قال ابن مالك: وإن تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واوًا وحذفها حَسَن.

(٢) ويجوز أيضًا: ملهاويّ. شرح السيرافي ١٠٩/٤.

[الباب الثامن: ما كان مقصورًا على أربعة أحرف وأَلِفه زائدة]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره أَلِفا زائدة، لا ينون، وكان على أربعة أحرف، وذلك نحو: حبلى ودِفْلى[1].

فأحسن القول فيه أن تقول: حبلِيّ ودفليّ، ومنهم من يقول: حبلاويّ ودفلاويّ، ومنهم من يقول: حبلويّ ودفلويّ.

[الباب التاسع: ما كان مقصورًا على خمسة أحرف]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره أَلِفا، وكان على خمسة أحرف، تقول في حبارى: حباريّ، وفي جمادى: جماديّ.

وأما الممدود - مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدده أو قل - فإنه لا يحذف، وذلك قولك في خُنفساء: خُنفساويّ.

(١) الدِّفلى: نبت مر يكون واحدا وجمعا، ينون ولا ينون، فمن جعل أَلِفه للإلحاق نونه في النكرة، ومن جعلها للتأنيث لم ينون. (مختار الصحاح ٩٧).

[النوع الثاني: أبواب بنات الحرفين]

[الباب الأول: ما ذهبت لامه وفيه خيار الرد]

[تغييره برد اللَّام، أو تركه على بنائه]

هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين:

اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه، ولم يردَّ في تثنيته إلى الأصل، ولا في الجمع بالتاء فإنك فيه بالخيار: إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيَّرته، فرددت إليه ما حذف منه.

[الأمثلة]:

فمن ذلك قولهم في دم: دميّ، وفي يد: يديّ، وإن شئت قلت: دمويّ، ويدويّ.

[الباب الثاني: ما ذهبت لامه وليس فيه إلا الرد]

هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد.

[الأمثلة]:

يقال في النسب إلى أب: أبويّ، وفي أخ: أخويّ، وفي حمٍ: حمويّ.

[الباب الثالث: ما فيه الزوائد من بنات الحرفين]

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين، فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإن شئت حذفت الزوائد، ورددت ما كان له في الأصل.

[الأمثلة]:

وذلك ابن واسم واثنان، فإذا تركته على حاله قلت: ابنيّ، واسميّ، واثنيّ.

وإن شئت حذفت الزوائد ورددته إلى أصله، فقلت: بنويّ، وسمويّ، وثنويّ[1].

[الباب الرابع: ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين]

هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، ولا ترده الإضافة إلى أصله؛ لبعدها من ياءي الإضافة.

[الأمثلة]:

وذلك عدة وزنة، فإذا أضفت قلت: عِدِيّ، وزِنيّ.

[النوع الثالث: باب الإضافة إلى أسماء التصغير]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخرُه ياءين مدغمةً إحداهما في الأخرى، فإذا أضفت إلى شيء من هذا أبقيت الياء الساكنة، وحذفت المتحركة؛ لتوالي الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم.

[الأمثلة]:

ذلك نحو: أُسيِّد، وحُمَيِّر، ولُبَيِّد، تقول في النسب: أُسَيْدِيّ، وحُمَيْرِيّ، ولُبَيْدِيّ.

---

(١) إنما قالوا في النسب إلى اثنين: ثَنوي، بفتح الثاء؛ لأن أصله فَعَل (ثَنَيَ) وقلبت الياء واوًا، وقول العرب: ثنتان لا يبطل أن يكون أصل بنيتها فَعَلًا. (ينظر: شرح السيرافي ٤/١١٦).

[النوع الرابع: أبواب ما يجري على لفظه، وهو الجمع السالم والمثنى]

[الباب الأول: جمع المذكر السالم والمثنى]

هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية، وذلك قولك: مسلمون ورجلان، ونحوهما، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل، فأضفت إليه، حذفت الزائدتين: الواو والنون، والألِف والنون، والياء والنون.

[الأمثلة]:

تقول في النسب إلى (مسلمون ورجلان): مسلميّ ورَجُليّ.

[الباب الثاني: جمع المؤنث السالم]

هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجميع، وذلك مسلمات وتمرات، ونحوهما، فإذا سميت شيئا بهذا النحو، ثم أضفت إليه، قلت: مسلميّ وتمريّ، وتحذف، ومثل ذلك قول العرب في أذْرِعات: أذرِعيّ، لا يقول أحد إلا ذاك

[النوع الخامس: أبواب الأسماء المركَّبة]

[الباب الأول: المركَّب المزجي]

هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر، فجعلا اسمًا واحدًا، كان الخليل -رحمه الله- يقول: تُلقَى الآخِرَ منهما كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة.

[الأمثلة]:

خمسة عشر، ومعديكرب، النسب إليهما: خَمسيّ، ومَعْدِيّ.

[الباب الثاني: المركَّب الإضافي]

اعلم أنه لابد من حذف أحد الاسمين في الإضافة، فأما ما يحذف منه الأول فنحو: ابن كُراع، وابن الزبير، تقول: كراعيّ، وزبيريّ، تجعل ياءي الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة، فهو أبين وأشهر؛ إذا كان به صار معرفة.

وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يُعرّف بالمضاف إليه، فمن ذلك: عبدالقيس، وامرؤ القيس، فإذا أضفت قلت: عبديّ، وامرئيّ.

[الباب الثالث: المركَّب على الحكاية]

إذا أضفت إلى الحكاية حذفت العجز وتركت الصدر، وذلك قولك في: تأبّط شرًّا: تأبطِيٌّ.

[النوع السادس: ما لا يجري على نظيره]

[الباب الأول: ما يجري على واحده، وهو جمع التكسير]

اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدًا فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كُسِّر عليه، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قبلي، وقالوا في الرِّباب: رُبِّيٌّ، وإنما الرِّباب جماعٌ، واحده رُبَّةٌ، والرُّبَّة: الفرقة من الناس.

[الباب الثاني: ما يبنى على فعّال وفاعل في الإضافة]

هذا باب من الإضافة تُحذف فيه ياءي الإضافة، وذلك إذا جعلتَهُ صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء، مثال الأول: جمَّال، لصاحب الجمال التي يُنقل عليها، ومثال الثاني: تامر، لصاحب التمر.

[الباب الثالث: ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث]

وذلك قولك: امرأة حائض، وكذا قول الخليل: مرضع، إذا أراد ذات رضاع، ولم يخرجه على الفعل[1] فإذا أراد ذلك[2] قال: مرضعة.

---

(١) أي هي لم تمارس الرضاع، وإن كانت مهيئة له.

(٢) أي أراد أنها تمارس الفعل أي الرضاع.

أبواب التثنية والجمع

النوع الأول: أبواب تثنية المنقوص وجمعه.

النوع الثاني: تثنية الممدود وجمعه.

النوع الثالث: أبواب جمع أسماء الرجال والنساء.

النوع الرابع: ما يتغير بالإضافة إلى ياء المتكلم.

[النوع الأول: أبواب تثنية المنقوص[1] وجمعه]

[الباب الأول: تثنية ما كان منقوصا على ثلاثة أحرف وجمعه]

اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف، فإن الألِف بدل، وليست بزيادة كزيادة ألِف حبلى.

فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية، وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء.

[الأمثلة]:

فأما ما كان من بنات الواو فمثل: قفًا، تقول: قفوان، وعصا: عصوان، وأما ما كان من بنات الياء فمثل: رحًى، تقول: رَحَيان، وهُدًى: هُدَيان.

[الباب الثاني: تثنية ما كان منقوصًا على أربعة أحرف وجمعه]

هذا باب تثنية ما كان منقوصا، وكان عدة حروفه أربعة أحرف فزائدًا إن كانت ألِفه بدلا من الحرف الذي من نفس الكلمة، أو كان زائدًا غير بدل.

[الأمثلة]:

أما ما كانت الألِف فيه بدلا من حرف من نفس الحرف، فنحو: أعشى ومَغْزًى، تثنى ما كان من ذا من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء، وذلك: أعشيان، ومغزيان.

وما كانت ألِفه زائدة، نحو: حبلَى، ومِعْزًى، لا تكون تثنيته إلا بالياء: حبليان ومِعْزيان.

---

(١) المنقوص عند سيبويه مصطلح يقابل المقصور لدى النحويين المتأخرين.

[الباب الثالث: جمع المنقوص جمعا سالما]

[ما كان على ثلاثة]:

اعلم أنك تحذف الألِف وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها، مثل (قفا) اسم رجل، قلت: قَفَوْن.

[ما كان على أربعة]:

هو مثل ما كان على ثلاثة، وذلك قولك: رأيت مُصطفَيْنَ، وهؤلاء مُصْطَفَوْنَ.

[النوع الثاني: تثنية الممدود وجمعه]

اعلم أن كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في النصب والجر، نحو: كساءان، وكساءون، وعلباءان[1] وعلباءون، فهذا الأجود والأكثر.

وإن كان الممدود لا ينصرف، وآخره زيادة جاءتْ علامةً للتأنيث، فإنك إذا ثنيته أبدلت واوا، نحو: خنفساوان، وخنفساوات.

[النوع الثالث: جمع أسماء الرجال أو النساء]

[الباب الأول: جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث]

إذا سمَّيْت رجلا طلحةَ جمعته بالتاء: طلحات.

---

(١) العِلباء: عصب العنق. (الصحاح ١/١٨٨).

[الباب الثاني: جمع المركَّب الإضافي]

إذا جمعت عبد الله ونحوه من الأسماء، وكسَّرت، قلت: عباد الله، وعبيد الله، وإن شئت قلت: عبدوالله.

وإذا جمعت: أبا زيد، قلت: آباء زيد، وهو أحسن من آباء الزيدين.

[النوع الرابع: أبواب ما يتغير بالإضافة إلى ياء المتكلم]

[الباب الأول: ما يتغير بالتسمية، وما لا يتغير لتسميته بغيرها]

هذا باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، و ما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة.

أما ما لا يتغير فأب، وأخ ونحوهما تقول: هذا أبوك وأخوك.

وأما ما يتغير فـ (لدى، وإلى، وعلى) إذا صِرْنَ أسماءً لرجال أو نساء، قلت: هذا لداك، وعلاك، وهذا إلاك.

[الباب الثاني: التغيّر في المقصور بالإضافة]

هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر.

اعلم أن الياء لا تغيّر الألِف، وتحركها بالفتحة؛ لئلا يلتقي ساكنان، نحو: بشرايَ، وهدايَ، وناس من العرب يقولون: بُشْرَيَّ، وهُدَيَّ.

التصغير

- **أمثلة التصغير:**

النوع الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف فنازلا.

النوع الثاني: ما يصغر على جمع التكسير.

النوع الثالث: تصغير المزيد بحذف أو تثبيت.

النوع الرابع: التصغير بالرد إلى الأصل.

النوع الخامس: تصغير ما فيه إعلال بالبدل أو القلب.

النوع السادس: تصغير المركَّب.

النوع السابع: تصغير المرخم.

النوع الثامن: ما يستغني بتصغيره عن تكبيره.

النوع التاسع: ما يصغر لدلالة على دنوه من الشيء.

النوع العاشر: ما يصغر على وفق قواعد خاصة.

[أمثلة التصغير]

اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: فُعَيْل، وفُعَيْعل، وفعيعيل.

فأما (فُعَيل) فلما كان عِدَّةُ حروفه ثلاثة أحرف، نحو: جُبَيْل.

وأما فعيعل فلما كان على أربعة أحرف، وذلك نحو: جُعَيْفِر، وأما فعيعيل فلكل ما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واوا أو ألِفا أو ياء، نحو: كُرْدُوس[1]: كُرَيديس، ومصباح: مُصَيْبِيح، وقنديل: قنَيْديل.

[النوع الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف فنازلا]

[الباب الأول: تصغير ما كان على خمسة أحرف]

هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف، نحو سفرجل وفرزدق وجحمرش، فتحقر العرب هذا الأسماء: سُفَيرج، وفُرَيْزِدٌ وجُحَيْمر.

وان شئت ألحقت في كل اسم منها ياءً قبل آخر حروفه تعويضا.

[الباب الثاني: تصغير الرباعي المضاعف]

وذلك قولك في مُدُقّ: مُدَيْق، وفي أصَمّ: أُصَيَم

(١) الكُرْدُوس: القطعة من الخيل العظيمة وكل عَظْمَيْن التقيا في مَفْصِلٍ فهو كُرْدُس، نحو: المنكبين، والركبتين، والورِكين. (الصحاح ٣/٩٧٠).

[الباب الثالث: تصغير ما كان على أربعة بزيادة أَلِف]

[زيادة أَلِف التأنيث]:

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف، وذلك نحو: حبلى، وبشرى، تقول: حُبَيْلِي، وبُشَيْرَي.

وإن جاءت هذه الألِف لغير التأنيث، كسرت الحرف بعد ياء التصغير، وصارت ياء، نحو: مِعْزَى: مُعَيْزٍ.

[الباب الرابع: تصغير الثلاثي بزيادة أَلِف التأنيث بعد أَلِف]

اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته أَلِف التأنيث: لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، وذلك قولك: حُمَيْراء وصُفَيْراء.

[الممدود غير المؤنث]:

واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدودًا منصرفًا فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدة حروفه مما فيه الهمزة بدلًا من ياء من نفس الحرف، وذلك نحو: علباء، وحرباء، تقول: عُلَيْبِيٌّ، وحُرَيْبِيٌّ.

[الباب الخامس: تصغير ما كان على ستة بزيادتين]

[ما لحقته أَلِفا التأنيث]:

أما لحقته أَلِفا التأنيث فخنفساء، وقرملاء، فإذا حقَّرت قلت: خنيفساء، وقُرَيْمِلاء(١).

(١) القَرْمَلُ: شجر ضعيف لا شوك فيه. (الصحاح ٥/١٨٠١).

[ما لحقته ألِف ونون]:

وأما لحقته ألِف ونون فعُقْرُبان، وزعفرانٌ، تقول: عُقَيْرِبان، وزعيفرانٌ، تحقره كما تحقر ما في آخره ألِفا التأنيث.

[النوع الثاني: ما يصغَّر على جمع التكسير]

[الباب الأول: ما يصغر على جمع التكسير في القياس]

هذا باب ما يُحَقَّر على تكسيرك إياه لو كسَّرته للجمع على القياس[1]، لا على التكسير للجمع على غيره، وذلك قولك في خاتم: خويتم، والذين قالوا: خواتيم، إنما جعلوا تكسيره (فاعال) وإن لم يكن من كلامهم.

وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب: خويتيم، فإذا جمع قال: خواتيم.

[الباب الثاني: ما يصغر على جمع التكسير مع الحذف]

هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات؛ لأنك لو كسَّرتها للجمع لحذفتها، وكذلك تحذف في التصغير، وذلك قولك في: مغْتَلِم: مُغَيلم، كما قلت: مغالم، فحذفت حين كسَّرت للجمع، وإن شئت قلت: مغيليم، فألحقت الياء عوضًا مما حذفت، كما قال بعضهم: مغاليم.

---

(١) القياس في جمع خاتم ونحوه: خواتم (فاعل فواعل) وليس خواتيم، وقد جرى التصغير على ما كان القياس منه، فقالوا: خويتم، وسمع من العرب على غير القياس: خويتيم، ومن ثم إذا جمع قال: خواتيم.

[النوع الثالث: تصغير المزيد بحذف أو تثبيت]

[الباب الأول: تصغير الثلاثي بالحذف مما أوله همزة وصل]

هذا باب ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الألِفات الموصولات، وذلك قولك في استضراب: تضيريب.

[الباب الثاني: التصغير بالحذف من المزيد الثلاثي بحرفين]

هذا باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان، تكون فيه بالخيار في حذف إحدهما -تحذف أيهما شئت- وذلك نحو: قلنسوة إن شئت قلت: قُلَيْسِية، وإن شئت قلت: قُلَيْنِسة، كما فعلوا ذلك حين كسروه في الجمع، فقال بعضهم: قلانس، وقال بعضهم: قلايس، وهذا قول الخليل.

[الباب الثالث: التصغير بإثبات الزيادة للثلاثي المزيد]

هذا باب تحقير ما ثبتت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير، وذلك نحو: تِجْفاف، وإصليت[1]، فتقول: تُجَيْفيف، وأُصَيْليتٌ؛ لأنك لو كسّرتها للجمع ثبتت هذه الزوائد.

[الباب الرابع: التصغير بالحذف من الرباعي المزيد]

هذا باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة؛ لأنها لم تكن لتثبت لو كسَّرتها للجمع، وذلك قولك في قمحدوة[2]: قُميحدة، كما قلت قماحد، وسلحفاة: سُلَيْحِفة، كما قلت: سلاحف.

---

(١) سيف إصليتٌ؛ أي صقيل، ويجوز أن يكون في معنى: مُصْلَت، وأصلت سيفه؛ أي جرَّده من غمده. (الصحاح ١/٢٥٦).

(٢) القَمَحدوة: ما خلف الرأس، والجمع: قماحد. (الصحاح ٢/٥٢٢).

[الباب الخامس: التصغير بالحذف من المزيد الرباعي أو له وصل]

هذا باب تحقير ما أوله ألِفُ الوصل، وفيه زيادة من بنات الأربعة، وذلك: احْرِنجام[1]، تقول: حريجيم، فتحذف الألِف؛ لأن ما بعدها لابد من تحريكه، وتحذف النون؛ حتى يصير ما بقي مثل: فُعَيْعِيل.

[الباب السادس: التصغير بالحذف من الخماسي]

هذا باب تحقير بنات الخمسة، زعم الخليل أنه يقول في سفرجل: سُفَيْرِجٌ، حتى يصير على مثال: فُعَيعِل، وإن شئت قلت: سفيريج، وإنما تحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتى يُنتهى إليه[2].

وكذلك تقول في فرزدق: فُرَيْزِدٌ، وقد قال بعضهم: فُرَيْزِقٌ؛ لأن الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها.

وكذلك خَدَرْنَق[3]: خُدَيْرِقٌ في مَن قال: فُرَيْزِقٌ، ومن قال: فُرَيزِدٌ قال: خُدَيرِقٌ.

---

(١) الاحرنجام: الازدحام. (الصحاح ١٨٩٨/٥).

(٢) قال السيرافي: «والباب فيه أن تحذف الحرف؛ لأن ترتيب التصغير يسلم فيها إلى أن تنقضي أربعة أحرف، والترتيب: هو ضم أوله، وفتح ثانيه، ودخول ياء التصغير ثالثة، وكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ودخول الإعراب على الحرف الذي بعده، فيصير كقولك: جُعَيْفِر». شرح السيرافي ١٩١/٤.

(٣) الخدرنق: العنكبوت. (الصحاح ١٤٦٦/٤).

[النوع الرابع: التصغير بالرد إلى الأصل]

[الباب الأول: التصغير بالرد إلى الأصل في الثنائي]

اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقَّرته، رددتَه إلى أصله، حتى يصير على مثال (فُعَيْل)، فتحقير ما كان على حرفين كتحقير لو لم يذهب منه شيء، وكان على ثلاثة[1].

[الباب الثاني: التصغير بالرد إلى الأصل في ما كانت فيه تاء التأنيث]

اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل، كما يردون ما كانت فيه الهاء؛ لأنهم ألحقوها الاسم للتأنيث، وليست ببدل لازم كياء (عيد)، وليست كنون (رعشن) لازمةً، وإنما تجمع الاسم الذي هي فيه كما تجمع ما فيه الهاءُ.

وذلك قولك في أُختٍ: أُخَيّة، وفي بنت: بُنَيَّةٌ[2].

[الباب الثالث: استدراك بعدم رد المحذوف في التصغير]

هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه؛ مِنْ قِبَلِ أن مابقي إذا حُقِّر يكون على مثال المحقَّر، ولا يخرج من أمثلة التحقير.

فمن ذلك قولك في (مَيْتٍ): مُيَيْتٌ، وإنما الأصل: (ميِّت) غير أنك حذفت العين.

---

(١) الثنائي الذي أصله ثلاثة يرد الحرف الذاهب إليه أين كان: إن كان الذاهب من أوله رددته، كقولك في عدة وزنة: وُعَيْدة ووُزَيْنة.

ومما ذهب وسطه (مذ) مسمى به رجل، إذا صغرته قلت: مُنَيْذ، ومما ذهب آخره (دم) و(يد) يقال في التصغير: دُمَيٌّ ويُدَيَّةٌ. (شرح السيرافي بتصرف ٤/١٩٢، ١٩٣).

(٢) سيبويه أراد بتاء التأنيث هنا ما كان من الأسماء فيه تاء في الوصل والوقف من المؤنث، وهي في أسماء، نحو: أخت وبنت.

وهذه التاء وإن كان قبلها ساكن، وهي للتأنيث، كالهاء في (عبلة)، لكنهم جعلوها بدلا من اللام في الوقف والوصل. فإذا صغرت رددتها إلى أصلها، فقالوا: بُنَيَّة، وأُخية، حيث ردوا الهاء وأبطلوا التاء التي كان يستوي وصلها ووقفها. (شرح السيرافي بتصرف ٤/١٩٥).

[النوع الخامس: تصغير ما فيه إعلال بالبدل أو القلب]

[الباب الأول: تصغير ما كان فيه بدل يردّ إلى أصله]

هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدل فإنك تحذف ذلك البدل، وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقَّرتَهُ، كما تفعل ذلك إذا كسَّرته للجمع.

[الأمثلة]:

فمن ذلك ميزان، وميقات، وميعاد، تقول: مُوَيْزِين، ومُوَيْعِيد، ومُوَيْقيت.

فأما (عيد) فتحقيره: عُيَيْد؛ لأنهم ألزموا هذا البدل، قالوا: أعياد، ولم يقولوا: أعواد.

ومما يحذف منه البدل، ويرد الذي من نفس الحرف: مُوقِنٌ، ومُوسِرٌ، وذلك: مُيَيْقِنٌ، ومُيَيْسِرٌ.

[الباب الثاني: تصغير ما كانت فيه الألِف بدلًا من عينه]

إذا كانت بدلًا من واو، ثم حقرته رددت الواو، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء، كما أنك لو كسَّرته رددت الواو إن كانت عيينه واوًا، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في باب: بويب، كما قلت: أبواب، وناب: نُيَيْب، كما قلت: أنياب وأنْيُب.

[الباب الثالث: تصغير ما تثبت عينه المبدلة]

هذا باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها، وذلك إذا كانت أبدالًا من الياءات والواوات التي هي عينات، فمن ذلك: قائل، وبائع، تقول: قُويئل، وبُوَيْئع.

[الباب الرابع: تصغير ما فيه قلب]

هذا باب تحقير ما كان فيه قلب:

اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل؛ وذلك لأنه اسم بني على ذلك، كما بني ما ذكرنا على التاء[1].

[الأمثلة]:

فمن ذلك قول العجاج:

٣٥- لاثٍ به الأشاء والعُبْرِيُّ[2].

إنما أراد: لائث، ولكنه أخر الواو وقدم الثاء.

[الباب الخامس: تصغير ما كانت عينه واوًا]

هذا باب تحقير كل اسم كانت عينه واوًا، وكانت العين ثانية أو ثالثة.

---

(١) أشار سيبويه في الباب السابق إلى نحو: مُتَّلِج، ومتَّهم، ومتخم تثبت التاء فيها عند التصغير، مع أن التاء فيها بدل من الواو؛ لأن هذه التاء تثبت عند تصريف هذه الكلمات، فتقول: اتهم ويتهم، واتخم ويتخم، واتَّلج ويتلج، وهكذا، فلما ثبتت جعلت التاء كأنها من نفس الكلمة، وكذا الأمر مع همزة نحو: قائل وبائع تثبت عند التصغير؛ لأنها تثبت في الجمع: قوائل وبوائع، فصارت كأنها من نفس الكلمة.

(٢) ديوان العجاج ٦٧.

قال المحقق عبد السلام هارون ٤٦٦/٣: «يصف مكان مخصبا كثير الشجر، والأشاء:صغار النخل، واحدتها: أشاءة، والعُبْرِيّ: ما ينبت من الضَّال على شطوط الأنهار، والعُبْرُ بالضم: هو شاطيء النهر، واللاثي: الكثير الملتف» اهـ

وموضع الشاهد: لاثٍ؛ إذ هو مقلوب من لائث كما أن شاكٍ مقلوب من شائك، أي إن الأصل: لاوث وشاوك، فقلبت الواو همزة، كما قلبت في قائل، لكن الواو أخرت في الكلمتين، ثم قلبت ياء، ثم أعل اللفظ إعلال قاض.

وعند التصغير لا يرد إلى الأصل، بل يصغر على وضعه فيقال: لُوَيْثٍ، وشويكٍ.

أما ما كانت العين فيه ثانية، فواوه لا تتغير في التحقير؛ لأنها متحركة، فلا تبدل ياء لكينونة ياء التصغير بعدها، وذلك قولك في لوزة: لويزة.

وأما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو، فإن واوه تبدل ياء في التحقير، وهو الوجه الجيد؛ لأن الياء الساكنة تبدل الواو التي تكون بعدها ياءً في التحقير.

[الأمثلة]:

تقول في تصغير: ميِّت، وسيِّد: مُيَيِّتٌ، وسُيَيِّدٌ، وفي أُسْوَد: أُسَيِّد.

واعلم أن من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقر. واعلم أن من قال: أسيود، فإنه لا يقول في مقام ومقال: مُقَيْوِم، ومُقَيْوِل؛ لأنها لو ظهرت كان الوجه أن لا تترك، فإن لم تظهر لم تظهر في التحقير، وكان أبعدها إذ كان الوجه في التحقير إذا كانت ظاهرة أن تغير، ولو جاز ذلك لجاز في سيِّد: سُيَيْوِدٌ، وأشباهه[1].

[الباب السادس: تصغير ما كانت لامه واوًا أو ياءً]

هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لا ماتهن ياءاتٌ وواواتٌ.

اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف، فإن تحقيره يكون على مثال: «فُعَيل»، وتكون ياء التصغير مدغمة.

---

(١) معنى كلام سيبويه أن من العرب مَنْ يظهر الواو في التصغير، والشرط في ذلك أن تكون قبل التصغير ظاهرة متحركة، وهي عين الفعل، فإن كانت ساكنة، أو في موضع لام الفعل وجب قلبها ياء للياء الساكنة التي قبلها، وعليه يجوز في أسود: أُسَيْوِد، وفي أعور: أُعَيْوِر.
فإن لم تظهر قبل التصغير وهي عين نحو: سَيِّد، أو كانت لامًا نحو: غزوة فإنها لا تظهر بعد التصغير، بل يجب قلبها ياء، فتقول: سُيَيِّد، وغُزَيَّة، وكذا إن كانت الواو ساكنة، نحو: عجوز يجب قلبها ياء في التصغير، فتقول: عُجَيِّز. (شرح السيرافي بتصرف ٤/٢٠٧).

[الأمثلة]:

وذلك قولك في قفًا: قُفَيٌّ، وفي فتًى: فُتَيٌّ، وفي ظبي: ظُبَيٌّ.

واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفتَ التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال: فُعَيل.

[الأمثلة]:

وذلك قولك في عطاء: عُطَيٌّ، وسِقاية: سُقَيَّة، وإداوة: أُدَيَّة.

وكذلك: أحوى، إلا في قول من قال: أُسَيْوِد[1] ولا تصرفه؛ لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يُلتفت إلى قلته، كما لا يلتفت إلى قلة يضع، وأما عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف.

واعلم أن كل واو وياء أبدل الألِف مكانها، ولم يكن الحرف الذي الألِف بعده واوًا ولا ياء فإنها ترجع ياء، وتحذف الألِف.

[الأمثلة]:

وذلك قولك في أعمى: أُعَيْمٍ، وفي مَلْهًى: مُلَيْهٍ وفي أعشى: أُعَيْشٍ.

وإذا كانت الواو والياء خامسةً، وكان قبلها حرف لين فإنها بمنزلتها إذا كانت ياء التصغير تليها في ما كان على (فُعَيل)[2]؛ لأنها تصير بعد الياء الساكنة.

---

(١) إذا صغرنا (أحوى) على قول من يقول: أسيود: أُحَيْوِي.

(٢) يشير سيبويه إلى ما ذكره في الباب الخامس (تصغير ما كانت عينه واوًا) عند ما وقعت ياء التصغير بعد الواو عينا، نحو: لَوزة: لُوَيزة، فلا يحذف شيء، كذلك هنا لا يسقط شيء؛ لأن الواو الخامسة في (مَغزُوّ) والياء الخامسة في (مَرْمِيّ) وقعتا بعد الياء الساكنة عند التصغير: مُغَيزِيٌّ ومُرَيْمِيٌّ، مثل: عُصَيفير وقنيديل.

وكذلك إن كان الحرف الخامس همزة منقلبة من واو أو ياء، وقبلها ألِف، ثم صغرنا لم يحذف شيء، كقولك في (غَزَّاء) غُزَيْزِيٌّ وفي سقَّاء: سُقَيْقِيٌّ، فترجع الهمزة إلى أصلها. (شرح السيرافي بتصرف ٤/٢١٠).

[الأمثلة]:

وذلك قولك في مَغْزُوٌّ: مُغَيْزِيٌّ، وفي مَرْمِيٌّ: مُرَيْمِيٌّ، وفي سَقَّاء: سُقَيْقِيٌّ.

[النوع السادس: تصغير المركَّب]

هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، فجعلا بمنزلة اسم واحد:

زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف، والآخر بمنزلة المضاف إليه.

[الأمثلة]:

وذلك في قولك: حَضْرَمَوْتَ: حُضَيْرَموت، وبعلبكّ: بُعَيْلَبَكُّ، وخمسة عشر: خميسةَ عشرَ.

[النوع السابع: تصغير المرخَّم]

اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز ذلك أن تحذفه في الترخيم، حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال: فُعَيْل، وذلك قولك في حارث: حريث، وفي أسود: سويد.

وزعم الخليل أنه يجوز أيضا في: مُقْعَنْسِسٍ[1]: قُعَيْسٌ.

وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة، تحذف الزوائد، حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال: (فُعَيْعِل)[2]، ولا تحذف من بنات

---

(١) المُقْعَنْسِسُ: الشديد. (الصحاح ٣/٩٦٤).

(٢) وذلك نحو رجل اسمه (مدحرج) أو (جمهور) تقول فيه: دُحيرج، وجُمَيْهِر.

الأربعة[1] شيئًا، فيجعل ما بقي على مثال (فُعَيل)؛ لأنه ليس فيه زيادة.

وزعم رحمه الله أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ[2].

[النوع الثامن: ما يستغني بتصغيره عن تكبيره]

هذا باب ما جرى في الكلام مُصَغَّرًا، وترك تكبيره؛ لأنه عندهم مُستصغر، فاستغنى بتصغيره عن تكبيره، وذلك قولهم جُمَيْلٌ[3]، وكُعَيْتٌ، وهو البلبل.

[النوع التاسع: ما يُصَغَّر للدلالة على دنوه من الشيء]

هذا باب ما يُحَقَّر لدنوه من الشيء وليس مثله، وذلك قولك: هو أُصَيْغِرُ منك، وإنما أردت أن تقلِّل الذي بينهما، ومن ذلك قولك: هو دُوَيْن ذاك، وهو فُوَيْق ذاك.

أما قول العرب: هو مُثَيْل هذا، وأُمَيْثالُ هذا، فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير، كما أن المشبه به حقير.

[النوع العاشر: مايُصَغَّر على وَفْق قواعد خاصة]

[الباب الأول: تصغير ما كان ثانيه ياء]

هذا باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير، وذلك نحو: بيت، وشيخ، وسيِّد.

---

(١) أي ما كان على أربعة أصول لا ترخيم فيه، نحو: جعفر.

(٢) بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ شاذ لا يقاس عليه؛ لأنه قد حذف منهما حروف أصلية.

(٣) جُمَيْل: طائر. (الصحاح ٤/١٦٦١).

وأحسنه أن تقول: شُيَيْخٌ، وسُيَيْدٌ، فتضم؛ لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمة له.

ومن العرب من يقول: شِيَيْخٌ، وبِيَيْتٌ، وسِيَيْدٌ؛ كراهية الياء بعد الضمة.

[الباب الثاني: تصغير المؤنث]

اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف، فتحقيره بالهاء، وذلك قولهم في قَدَم: قُدَيْمَةٌ، وفي يد: يُدَيَّةٌ.

قلتُ: فما بال عناق[1]؟

قال: استثقلوا الهاء حين كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء، وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعدًا.

قلتُ: فما بال سماءٍ قالوا: سُمَيَّةٌ[2].

[الباب الثالث: ما يُصغر على لفظ آخر]

هذا باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام[3]

فمن ذلك قول العرب في مَغرب الشمس: مغيربانُ الشمس، وفي العشي آتيك: عشيانًا. وسمعنا من العرب من يقول في عشية: عُشَيشِيَةٌ.

وسألت الخليل عن قولك: آتيك أُصَيْلالًا، فقال: إنما هو أُصَيلانٌ.

---

(١) العَناق: الأنثى من ولد المعز، والجمع: أعْنُقٌ وعُنُوقٌ. (مختار الصحاح، ص٢٠٣).
وتصغير عناق: عُنَيِّق.

(٢) الأصل: سُمَيِّيٌ، بثلاث ياءات، حذفت الأخيرة، فلما صار ثلاثي الحروف زادوا الهاء.

(٣) يقصد بذلك شواذ التصغير.

ومما يُحقَّر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: أُنَيْسيانٌ، وفي بنونَ: أُبَيْنونَ، ومثل ذلك ليلة، تقول: لُيَيْلِيَةٌ، وقولهم في رجل: رُوَيجِلٌ.

ومن ذلك قولهم في صِبْيَة: أُصَيْبِيَةٌ، وفي غِلْمة: أُغَيْلِمَةٌ، ومن العرب من يجيء به على القياس، فيقول: صُبَيَّةٌ وغُلَيمةٌ.

[الباب الرابع: تصغير الأسماء المبهمة]

هذا باب تحقير الأسماء المبهمة.

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء، إلا هذه الأسماء، فإنه يَتْرك أوائلها على حالها قبل أن تحقَّر؛ وذلك لأن لها نحوا في الكلام ليس لغيرها - وقد بينا ذلك - فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها.

وذلك قولك في هذا: هَذَيَّا، وذاك: ذيَّاك، وفي أُلا: أُلَيَّا، وأما ماتَيَّا فإنما هو تحقير تا.

وأما مَنْ مد أُلاءِ فيقول: أُليَّاءِ، ومثل ذلك الذي والتي، تقول: اللذَيَّا واللتيَّا.

[الباب الخامس: تصغير جموع التكسير]

هذا باب تحقير ما كسِّر عليه الواحد للجمع، وسأبين لك تحقير ذلك إن شاء الله.

اعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد؛ فإنك تحقر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره من قبل أنك إنما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلمال كان ذلك لم تجاوزه.

[أبنية جموع القلة للتكسير]:

واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به (أَفْعُل)، نحو: أكلب، و(أفعال) نحو أجمال، و(أَفْعِلَة) نحو: أنْصِبة، و(فِعْلَة) نحو: غِلْمَة.

فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر، وإن شَرِكَهُ

الأقلُّ[1]؛ ألا ترى أن ما خلا هذا إنما يُحقَّر على واحده، فلو كان شيء مما خلا هذا يكون للأقل لحقِّر على بنائه كما تُحقَّر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد.

وذلك قولك في أكلب: أُكَيْلِب، وفي أجمال: أجيمال.

وسألت الخليل عن تحقير الدور، فقال: أرده إلى بناء أقل العدد؛ لأني إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أقلله وأحقره صرت إلى بناء الأقل، وذلك قولك: أُدَيْئِرٌ فإن لم تفعل فحقرها على الواحد، وألحق تاء الجمع[2].

فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع، فهو لأكثر العدد، وإن عُني به الأقل، فهو داخل على بناء الأكثر وفي ما ليس له[3]، كما يدخل الأكثر على بنائه وفي حيزه[4].

---

(١) يعني أن جمع التكسير الذي للكثرة قد يشترك معه وزن من أوزان جموع القلة، وقد لا يشترك، فإن كان لوزن جمع الكثرة وزن آخر من جموع القلة صغر على وزن جمع القلة، نحو: ذليل: يجمع لكثرة، فيقال: (أذلاء) على وزن (أفعلاء) ويجمع على (أفعلة)، فيقال: (أذلّة)، التصغير يكون لـ(أذلّة) وزن جمع القلة، فيقال: (أُذَيْلَة)، ومثل ذلك: نصيب، جمع على: أنصباء، وأنصبة، يصغر أنصبة: أُنَيْصِبَةٌ، وهذا هو معنى قوله: فلو كان شيء مما خلا هذا؛ أي لو جاء وزن تجاوز أوزان جموع القلة، بحيث يكون من أوزان جموع الكثرة واشترك معه وزن من أوزان جموع القلة فإنه يصغر على وزن جمع القلة، ويجوز أن يرد إلى واحده.
وإن لم يكن لأوزان جمع التكسير للكثرة وزن من أوزان جموع القلة رددته إلى واحده، وصغرته ثم جمعته بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث، أو كان مما لا يعقل مذكرًا كان أو مؤنثًا.
مثال الأول: تصغير رجال على (رُجَيْلون)، ومثال الثاني تصغير (حمقى) جمع حمقاء: حُمَيْقاوات: لأنك أردت بحمقى المؤنث، وتصغير: (دراهم): دُرَيهمات؛ لأنه مما لا يعقل.

(٢) يعني: تردّ دور إلى دار، ثم تصغر (دار) وتجمع بالألف والتاء: دُوَيْرات.

(٣) وذلك نحو: شسوع، وأنت تريد الثلاثة.
قلت: شُسَيْعات؛ لأن (فعول) من أوزان جموع الكثرة، فعند التصغير يرد إلى مفرده ويصغر، ثم يجمع بالألف والتاء؛ لأنه مما لا يعقل.

(٤) يعني كما جاءت أوزان لكثرة وأريد بها القلة، كشسوع، جاءت أوزان للقلة وأريد بها الكثرة، نحو: أكُف وأرجل، فإنه يعامل معاملة تصغير جمع القلة، فيقال: أُكَيْفِف، وأُرَيْجِل.

[الباب السادس: تصغير ما جمع على غير واحده]

هذا باب ما كسِّر على غير واحده المستعمل في الكلام[1] فإذا أردت أن تحقره حقَّرته على واحده المستعمل في الكلام الذي هو من لفظه، وذلك قولك في ظروف: ظُريِّفون، وفي السُّمَحاء: سُمَيْحُون، وفي الشعراء: شُوَيْعِرون.

[الباب السابع: تصغير ما يدل على الجمع]

هذا باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته، إلا أنه يُعْنَى به الجميع:

وذلك قولك في قوم: قُوَيم، وفي رِجْلٍ[2]: رُجَيْل.

وكذلك النفر والرهط والنسوة، وكذلك الرَّجْلة[3] والصُّحْبَةُ هما بمنزلة النسوة[4].

---

(١) أي هذه جموع تكسير مفردها ليس قياسيا؛ أي واحدها المستعمل في الكلام ليس قياسيا، فإذا أريد تصغيرها ردت إلى واحدها المستعمل في الكلام وإن لم يكن قياسيًّا.

أما (ظروف) في جمع (ظريف) فإنه شاذ؛ لأن (فعيلا) لا يجمع على (فعول)، والذي يجمع على (فعول) (فاعل) و(فَعْل) نحو: شاهد وشهود، وفَلْس وفلوس.

وأما (السُّمَحاء) في جمع (سَمْح) فليس بمطرد؛ لأن (فَعْلا)، لا يجمع على (فُعَلاء)؛ لأن الذي يجمع على (فُعَلاء) كل وصف على (فعيل) بمعنى اسم الفاعل لمذكر عاقل، غير مضعف ولا معل اللام نحو: كريم وكرماء.

وأما (شعراء) في جمع (شاعر) فليس بمطرد، ومفرد (فعلاء) المطرد: (فعيل) كما ذكرت.

(٢) الرِّجْل: الجماعة الكثيرة من الجراد خاصة، وهو جمع على غير لفظ الواحد. (الصحاح ١٧٠٤/٤)

(٣) رِجْلة على وزن (فِعْلة) جمع قلة (رِجْل) وتصغير رِجْلة: رُجَيْلَة. ينظر: شرح السيرافي ٢٣٤/٤.

(٤) تصغير نِسْوة: نُسَيَّة.

حروف الإضافة

(القَسَم)

باب حروف القَسَم.

باب العوض عن واو القَسَم.

باب معنى القَسَم واعرابه.

[الباب الأول: حروف القَسَم]

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها:

وللقَسَم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1].

وقال الخليل رحمه الله: إنما تجيء بهذه الحروف؛ لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به، كما تضيف: مررت به بالباء، إلا أن الفعل يجيء مضمرًا في هذا الباب، والحلف توكيد.

وقد تقول: تالله!، وفيها معنى التعجب.

واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، وذلك قولك: اللهَ لأفعَلَن.

فأما تالله فلا تحذف منه التاء إذا أردت منه التعجب، ولله مثلها إذا تعجبت ليس إلا[2].

ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلن؛ وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى.

---

(١) الأنبياء آية ٥٧.

(٢) أي لا يجوز حذف اللام من (لله) وأنت تتعجب.

[الباب الثاني: معنى القَسَم وإعرابه]

هذا باب ما عمل بعضه في بعضه، وفيه معنى القَسَم: وذلك قولك: لعمر الله لأفعلنَّ، وأيم الله لأفعلنَّ.

وزعم يونس أن ألِف (أيم) موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وكذلك (أيمن).

ومثل ذلك: يعلم الله لأفعلن، وعلم الله لأفعلن، فإعرابه كإعراب يذهب زيد، وذهب زيد: والمعنى: والله لأفعلن.

أحكام التنوين

باب حذف التنوين.

باب ثبوت التنوين.

[الباب الأول: حذف التنوين]

هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة، ولا دخول الألف واللّام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه، وذلك كل اسم غالب[1].

وصف بـ(ابن) ثم أضيف إلى اسم غالب أو كنية، أو أم، وذلك قولك: هذا زيدُ بن عمرو، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو؛ حيث كثر في كلامهم.

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضربَ بْنَ زيد، وأنت تريد الخفيفة[2].

وتقول: هذا أبو عمرِ بنِ العلاء؛ لأن الكنية كالاسم الغالب. ألا ترى أنك تقول: هذا زيدُ بنُ أبي عمرٍو، فتذهب التنوين كما تذهبه في قولك: هذا زيدُ بن عمرٍو؛ لأنه اسم غالب.

وقال يونس: من صرف هندًا قال: هذه هندٌ بنت زيدٍ، فنون هندًا؛ لأن ذا موضع لا يتغير فيه الساكن[3].

وكان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنت عبد الله، في مَن صرف.

---

(١) الاسم الغالب: هو الاسم العلم، وهو قسيم الكنية واللقب، نحو: زيد وعمرو.

(٢) أي نون التوكيد الخفيفة، والأصل: اضْرِبَنْ ابْن زيد.

(٣) أي لم يجتمع فيه ساكنان؛ حتى نحذف الساكن الأول؛ أي التنوين كما كان الأمر في: هذا زيدُ بنُ عمرٍو.

[الباب الثاني: ثبوت التنوين]

هذا باب ما يحرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة، وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ أخيك، وهذا زيدُ بنُ أخي عمرو، وهذا زيدٌ الطويل.

وتقول: مررت بزيدِ بن عمرٍو، إذا لم تجعل الابن وصفًا، ولكنَّك تجعله بدلًا أو تكريرًا[1] كأجمعين[2].

---

(١) التكرير: التوكيد.

(٢) لو قلت: هذا زيد بن أخيك، وهذا زيد الطويل، وهذا زيد ابن عمرك فالاختيار في ذلك كله التنوين؛ لأن الذي بعد (ابن) ليس علما، وهذا واضح في المثالين الأولين.

أما (عمرك) في المثال الثالث فليس بعلم؛ لأنه تعرَّف بإضافته إلى الكاف، فابن عمرك بمنزلة ابن أخيك.

ولو قلت: هذا زيدٌ بن عمرو، ولم تجعل (ابن) نعتا، بل جعلته بدلًا، أو توكيدًا فالتنوين ثابت.

ولو قلت: زيدٌ بن عمرو، فجعلت (زيد) مبتدأ و(ابن) خبرًا، فالاختيار التنوين. ينظر: شرح السيرافي ٤/٢٤٦.

أحكام التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة

الباب الأول: مواضع النون الثقيلة والخفيفة.

الباب الثاني: أحوال الأفعال قبل النون الثقيلة والخفيفة.

الباب الثالث: الوقف عند النون الثقيلة والخفيفة.

الباب الرابع: فعل الاثنين وجمع النساء في التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة.

الباب الخامس: الأفعال المعتلة في التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة.

الباب السادس: ما لا تجوز فيه النون الثقيلة والخفيفة.

[الباب الأول: مواضع النون الثقيلة والخفيفة]

هذا باب النون الثقيلة والخفيفة:

اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة، وزعم الخليل (رحمه الله) أنهما توكيد، كـ(ما) التي تكون فضلا[1]، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا.

[مواضعها]:

ولها مواضع سأبينها -إن شاء الله - ومواضعها في الفعل، فمن مواضعها:

الفعل الذي للأمر والنهي، وذلك قولك: لا تفعلنَّ ذاك، واضربنَّ زيدًا، فهذه الثقيلة، وإذا خففت قلت: افْعَلنْ ذاك، ولا تضربنْ زيدًا[2].

ومن مواضعها الفعل الذي لم يُجَبْ[3] الذي دخلته لام القَسَم، فذلك لا تفارقه

---

(١) (ما) التي تكون فضلًا هي الزائدة من جهة الصناعة؛ أي ليست موصولة أو نافية أو استفهامية أو مصدرية، والزائدة تكون للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ آل عمران آية: ١٥٩، وسيبويه يعبر عن الزائد بالفضل. ينظر، ص٢١٣، ط البكاء.

(٢) دخول نون التوكيد مع الأمر والنهي جائز، ويضاف إلى ذلك الاستفهام، نحو: هل تضربن زيدًا. ينظر شرح السيرافي ٤/٢٤٨.

(٣) الفعل الذي لم يُجَب؛ أي الذي لا يحتاج إلى جواب، نحو: والله لأسافرنَّ، فإن احتاج إلى جواب فالنون جائزة، نحو: هل تقولَنَّ؟

ويحتمل أن تكون (لم) زائدة من النساخ، فيكون الضبط: الفعل الذي يَجِبُ؛ أي الذي لا يكون أمرا ولانهيا ولا استفهاما، بدليل قول سيبويه بعد ذلك «ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام»... وذلك قولك: هل تقولَنَّ؟

الكتاب: القسم الثاني الصرف ٢٠٠/١ ط: البكاء.

الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللَّام في القَسَم، وقد بينا ذلك في بابه[1].

[الباب الثاني: أحوال الأفعال قبل النون الثقيلة]

هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة:

اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوما، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركتَ المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم، والحركة فتحة -لم يكسروا- فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: اعْلَمَنْ ذلك.

وإذا كان فعل الواحد مرفوعا، ثم لحقته النون، صيَّرْت الحرف المرفوع مفتوحًا؛ لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك: هَلْ تَفْعَلَنَّ ذاك.

وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا، وأدخلت النون الثقيلة، حذفت نون الاثنين؛ لاجتماع النونات[2].

وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا، ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفتَ نون الرفع، وذلك قولك: لتفْعَلُن.

واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط إذا كانت بعدها ألِف خفيفة أو ألِف ولام[3] فإنها تسقط أيضا مع النون الخفيفة والثقيلة، وإنها

(١) هنا دخول نون التوكيد واجب، ولذلك شروط:
أن يكون الفعل مستقبلا، وأن يكون مثبتًا، جوابًا لقَسَم غير مفصول من لامه بفاصل. دروس في التصرف تأليف الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ص١٩٢.
والمقصود من قول سيبويه: في بابه: باب حروف الإضافة (القسم).

(٢) وذلك نحو: اضرِبَانِّ زيدًا، ولا تضربانِّ زيدًا، ومنه قوله تعالى ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ يونس: آية ٨٩.

(٣) العبارة ملتوية غير مستقيمة يبدو أن فيها سقطا، وقد وضحها السيرافي في التعليق التالي: المقصود بالألِف... إلخ.

سقطت؛ لأنها لا تحرك، فإذا لم تحرك حذفت، فتحذف، لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك للمرأة: اضرِبَنَّ زيدًا.

ومن ذلك قولهم للجميع: اضربُنَّ زيدًا.

فإذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك للألِف الخفيفة، أو للألِف واللَّام حُرِّكتْ لها، وذلك قولك: ارْضَوُنَّ زيدًا، واخْشَيِنَّ زيدًا[1].

[الباب الثالث: الوقف عند النون الخفيفة والثقيلة]

[أولًا]:

هذا باب الوقف عند النون الخفيفة.

اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا، ثم وقفت جعلت مكانها ألِفا، وذلك قولك: اضربا، إذا أمرت الواحد، وأردت الخفيفة.

وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألِف خفيفة، أو ألِف ولام، رددتها كما ترد الألِف التي في: هذا مثنًى، كما ترى إذا سكتَّ،

(١) المقصود بالألِف الخفيفة: همزة الوصل.
وتوضيح ذلك أن الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها تسقط لدخول النون، نحو: اضربُنّ، واضرِبن، كما تسقط هذه والياء إذا لقيهما ما فيه ألِف وصل، أو الألِف واللام، كقولك: اضربوا ابن زيد يا قوم، واضربي ابن زيد يا قوم، فتسقط الواو والياء في اللفظ، وكذلك الأمر في: اضربوا القوم، واضربي القوم.
فإذا كان الواو والياء مفتوحا ما قبلهما لم يسقطا لدخول نون التوكيد، بل يحركان؛ لاجتماع الساكنين، تقول: ارضَوُنّ زيدًا، وارضَيِن زيدًا تماما كما تحركهما إذا كان بعدهما ألِف وصل، أو ألِف ولام، تقول: اخشَوُا ابن زيد، واخْشَوُا القوم، وارضَيِ ابن زيد، وارضَيِ القوم.
ينظر شرح السيرافي ٤/٢٥٤.

وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة اضربي، وللجميع: اضربوا[1].

[ثانيًا]:

فأما الثقيلة فلا تتغير في الوقف؛ لأنها لا تشبه التنوين.

[الباب الرابع: أحوال فعل الاثنين وجمع النساء في التوكيد]

هذا باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين، وفعل جميع النساء: فإذا دخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألِف التي قبلها، وذلك قولك: لا تفعلأنَّ.

وقال الخليل: إذا أردتَ الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألِف حرف ساكن ليس بمدغم، ولا تحذف الألِف فيلتبس فعل الواحد والاثنين، وذلك قولك: اضربا، وأنت تريد النون.

وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضربنأنَّ يا نسوة، وهل تضربنأنَّ، فإنما ألحقت هذه الألِف؛ كراهية النونات، ولم يحذفوا نون النسوة؛ كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد.

وكسرت الثقيلة هنا؛ لأنها بعد ألِف زائدة، فجعلت بمنزلة نون الاثنين.

---

(١) قوله: وقد أذهبت علامة الإضمار، يعني واو الجماعة في (اضرِبُنْ) وياء التأنيث في (اضرِبِنْ).
وقوله: التي تذهب إذا كان بعدها ألِف خفيفة، أو ألِف ولام، يعني بالألِف الخفيفة: ألِف الوصل في مثل: ابن، تقول: اضربي ابنك، واضربوا ابن زيد، وفي الألِف واللام: اضربي الرجل، واضربوا الرجل، فتسقط الياء والواو في اللفظ لألِف الوصل والألِف واللام، فإذا وقفت عليها عادت الياء والواو اللتان كانتا يسقطان لألِف الوصل والألِف واللام، وكذا الأمر لو وقفت على (اضربُنْ) من قولك: اضْرِبُنْ زيدًا يارجال.
قلت: اضربوا، ولو وقفت على (اضربِنْ) من قولك: اضْرِبِنْ زيدًا يا هند. قلت: اضربي، فترد الواو والياء. ينظر: شرح السيرافي ٤/٢٥٥، ٢٥٦.

وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوصل والوقف: اضربْنَ زيدًا، وليضربْنَ زيدًا، يكون بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة.

وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيدًا، واضربنانْ زيدًا.

[الباب الخامس: توكيد الأفعال المعتلة بالنون الثقيلة والخفيفة]

هذا باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو التي الواوات والياءات لاماتهن:

اعلم أن الياء التي هي لام، والواو التي هي بمنزلتها إذا حذفتا في الجزم ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة أخْرَجْتها، كما تخرجها إذا جئت بالألِف للاثنين؛ لأن الحرف يبنى عليها، كما يبنى على تلك الألِف، وما قبلها مفتوح، كما يفتح ما قبل الألِف.

وذلك قولك: ارمِيَنَّ زيدًا، واخشَيَنَّ زيدًا، واغزوَنَّ[1].

[الباب السادس: ما لا تجوز فيه النون الثقيلة ولا الخفيفة]

هذا باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة.

وذلك الحروف التي للأمر والنهي، وليست بفعل، وذلك نحو: إيهٍ، وصهْ، ومه، وأشباهها.

وهلمَ في لغة الحجاز كذلك.

---

(١) يعني إذا كان لام الفعل واوًا أو ياءً فإنهما تثبتان إذا دخلت نون التوكيد على الفعل الذي للواحد المذكر؛ لأنه ينفتح ما قبل النون، والمفتوحات من حروف العلة في باب التوكيد بالنون لا تحذف، ولا تعتل بقلبها إلى حرف آخر، تماما كثبوت الياء والواو مفتوحتين قبل ألِف الاثنين؛ إذا تقول: رميا وغزوا، وكذا الأمر مع النون: ارمِيَنَّ، واغزوَنَّ. ينظر: شرح السيرافي ٤/٢٦٢.

ما يطرأ على الفعل المضاعف

من تغيير في حال إسناده

الباب الأول: تغيير الآخر.

الباب الثاني: تحريك الآخر.

[الباب الأول: تغيير آخر الفعل المضاعف]

هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب:

فإذا تحرك الحرف الآخِرُ، فالعرب مجمعون على الإدغام، نحو: ردِّي، واجْتَرَّ.

فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع فإن أهل الحجاز يضاعفون[1]؛ لأنهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وذلك قولك: اردُدْ واجْتَرِرْ، وإن تضارِرْ أضارِرْ.

وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم، فيسكنون الأول، ويحركون الآخرَ، وذلك قولك: رُدَّ وفِرَّ.

وإن كان الساكن الذي قبل الأول بينه وبين الألِف حاجز ألقيت عليه حركة الأول، ولا تحذف الألِف؛ لأن الحرف الذي بعد ألِف الوصل ساكن وذلك قولك: اطْمأَنَّ واقشعرَّ[2].

وإن كان الذي قبل الأول متحركًا، وكان في الحرف ألِف وصل لم تغيره الحركة عن

---

(١) أي يظهرون، أما بنو تميم وكثير من العرب فيدغمون. شرح السيرافي ٤/٢٦٤.

(٢) توضيح ذلك: (رُدَّ) مثلا: أصله: اردُد، نقلت حركة الدال الأولى إلى الراء، توصلًا إلى إدغام المثلين، فصار: رُدَّ، وحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها؛ لأن الحرف الذي بعدها صار متحركا.
أما نحو: اطمأنَّ واقشعرَّ، فالأصل: اطْمَأْنَنَ واقْشَعْرَر، نقلت حركة المثل الأول: النون والراء إلى الحرف الذي قبله: الهمزة والعين، توصلا لإدغام المثلين، ومع ذلك لم تحذف همزة الوصل؛ لأن الحرف الذي بعدها ما زال ساكنا: اطمأن واقشعر، بخلاف نحو: رُدَّ وفِرَّ.
وهذا هو معنى قول سيبويه: وإن كان الساكن الذي قبل الأول...ألخ يقصد بالساكن الهمزة في نحو: اطمأنن، والعين في نحو: اقشعْرَر، وهذا الساكن قبل الأول؛ أي المثل الأول، وهو النون في اطمأنن والراء في اقْشَعْرَرَ. ويقصد بالألِف: همزة الوصل.

حاله؛ لأنه لم يكن حرفا يُضطرّ إلى تحريكه، ولا تذهب الألِف؛ لأن الذي بعدها لم يحرك، وذلك قولك: اجترَّ واحْمَرَّ[1].

وإن كان قبل الأول ألِف لم تغير؛ لأن الألِف قد يكون بعدها الساكن المدغم، فيَحْتَمل ذلك، وتكون ألِف الوصل في ذا الحرف؛ لأ الساكن الذي بعها لا يحرك، وذلك: احمارَّ[2].

وإن كان قبل الأول ألِف، ولم يكن في ذلك الحرف[3] حرف وصل لم يغير عن بنائه وعن الإدغام في غير الجزم، وذلك قولك: ماذَّ، ولا تُضَارَّ[4].

[الباب الثاني: تحريك آخر الفعل المضاعف]

هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يَسْكن هو والأول من غير أهل الحجاز.

اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحا فتحوه، وإن كان مضموما ضموه، وإن كان مكسورًا كسروه، وذلك قولك: ردُّ، وعضَّ، وفرِّ[5] يا فتى.

---

(١) والأمر كذلك إذا كان قبل المثل الأول متحركا، نحو: اجْتَرِر واحْمَرَر، فالفتحة على التاء في اجترر والميم في احمرر كما هي، لكن يقدر أنها المنقولة من المثل الأول، لكن هل الحال تغيَّر؟ لا.
ومن ثم تبقى همزة الوصل بعد النقل والإدغام: اجترَّ واحْمَرَّ، لأن الذي بعد همزة الوصل مازال ساكنًا.

(٢) أي وإن كان الساكن الذي قبل المثل الأول المدغم ألِفا لم تحذف هذه الألِف إذا أدغمت، ولا تحذف همزة الوصل؛ لأن الساكن الذي بعدها لم يحرك، نحو: احمارَّ واشهابَّ.

(٣) أي الكلمة.

(٤) أي كذلك لا تحذف الألِف التي قبل المثل الأول المدغم، ولا يغير اللفظ عن بنائه، وإن لم يكن في الكلمة همزة وصل، نحو: ضارَّ يُضارُّ.

(٥)لأن الأصل: اردُدْ، واعضَض، وافرِرْ، فحرك الآخر وَفْقَ حركة الحرف الذي قبله قبل الإدغام.

فإن جاءت الهاء والألِف فتحوا أبدا، وسألت الخليل (رحمه الله) لم ذاك؟ فقال: لأن الهاء خفية[1]، فكأنهم قالوا: ردَّا، وأمِدَّا إذا قالوا: ردَّها وأمدَّها.

فإذا كانت الهاء مضمومة ضمُّوا، كأنهم قالوا: مُدُّوا وعَضُّوا، إذا قالوا: مُدُّهُ وعَضُّهُ.

فإن جئت بالألِف واللّام، وبالألِف الخفيفة[2] كسرت الأول كلّه[3].

ومنهم من يدعه إذا جاء بالألِف واللّام على حاله مفتوحًا، ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال.

وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: ارْدُدْن.

---

(١) أراد: أنهم لم يعتدوا بالهاء؛ لخفائها، يعني أن المضاعف إذا كان في آخره ألِف فالفتح، ولو كان في آخره هاء وألِف، فكأن الكلمة مختومة بالألِف؛ لأن الهاء تخفي في النطق.

أما لو كانت الهاء مضمومة فإن المضاعف يضم.

(٢) في شرح السيرافي (٢٦٧/٤) إذا جئت بالألِف واللام، والألِف الخفية، ولم يقل الخفيفة، وكرر ذلك.

ثم قال: وانما سمى سيبويه ألِف الوصل التي لا لام معها الألِف الخفية؛ لأنها تسقط في حال، وتثبت في حال، فيكون سقوطها في حال خِفْيَةٍ لها.

(٣) نحو: غُضِّ الطرف، وأعِدِّ اسمك.

المقصور والممدود

[باب المقصور والممدود](1)

هذا باب المقصور والممدود:

وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات، وما كانت الياء في آخره، وأُجرِيت مجرىٰ التي من نفس الحرف.

[أولًا]:

فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو، وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تُبْدَلَ الألِف مكان الياء والواو، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر. وأشياء يعلم أنها منقوصة؛ لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو: مُعطىٰ ومُشْتَرىٰ، وأشباه ذلك؛ لأن مُعطىٰ (مُفْعَل)، وهو مثل مخرج، فالباء بمنزلة الجيم، والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلك علىٰ أنه منقوص، وكذلك مشترىٰ إنما هو (مُفْتَعَل)، وهو مثل معترك، فالراء بمنزلة الراء، والياء بمنزلة الكاف(2).

[ثانيًا]:

وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألِف.

---

(1) لم يعالج سيبويه المنقوص لدىٰ النحاة، مثل القاضي.

وقال السيرافي: «ويقال للمقصور -أيضا- منقوص، فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها». (شرح السيرافي ٤/٢٦٩).

أي إن مصطلح المنقوص عند سيبويه هو المقصور.

(2) سيبويه يتحدث عن المقصور القياسي، وهو كل اسم معتل له نظر من الصحيح.

ينظر شرح السيرافي ٤/٢٧١، والتبيان في تصريف الأسماء د / أحمد كحيل، ص١١٧.

فأشياء يعلم أنها ممدودة، وذلك نحو: استسقاء، فأنت تستدل على الممدود، كما يُستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل.

ومما تعلم به أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول، يكون للصوت، نحو: العُواء، والدعاء، والزُّقَاء[1]، وكذلك نظيره من غير المعتل، نحو: الصراخ والنباح والبغام[2].

---

(١) الدعاء: الصياح. (الصحاح ٦/٢٣٣٧)، والزقاء: الصياح أيضًا. (الصحاح ٦/٢٣٦٨).

(٢) بغام الظبية: صوتها، وبغام الناقة: صوت لا تفصح به. (الصحاح ٥/١٨٧٣).

وهنا يتحدث سيبويه عن الممدود القياسي، وهو اسم آخره همزة له نظير من الصحيح؛ أي غير المهموز قبل آخره ألِف زائدة، وذلك مثل: مصدر (أفعل) المعتل اللام كأعطى إعطاء، نظيره من الصحيح: إكرام. (التبيان /١١٩).

الهمــز

[هذا باب الهمز]

هذا باب الهمز:

اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل.

فالتحقيق قولك قرأت ورأس وسأل، وأما التخفيف، فتصير الهمز بين بين، ومن ذلك:

أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة، فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وتكون بزنتها محققة، غير أنك تضعّف الصوت لا تتمّه، وتخفي[1]، مثل: قرأ قبل.

وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة، وذلك نحو: يئس.

وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة[2] فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه[3].

---

(١) أي متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف.

(٢) قال السيرافي: «وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو كقولنا: (لَوُمَ) في تخفيف (لَؤُمَ)». شرح السيرافي ٤/٢٧٤.

(٣) قال السيرافي: «ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف، لأن الفتحة من الألف». شرح السيرافي ٤/٢٧٤.

[الإبدال]:

واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في : يريد أن يقرئك: يقريَك.

وإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في: التؤدة: تُوَدة.

وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألِفًا، وذلك قولك في رأس: راس.

وإذا كان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في المؤمن: المومن.

وإذا كان ما قبلها مكسورًا أبدلت مكانها ياء، وذلك الذئب: ذيب.

أبواب العدد وتمييزه

[الباب الأول: تمييز العدد من ٣ إلى ١٩]

هذا باب الأسماء التي توقَعُ على عدة المؤنث والمذكر؛ لتبيِّن: ما العددُ إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة:

اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشَرة مما واحده مذكر، فإن الأسماء التي تُبيِّنُ بها عِدَّتَه مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث، وذلك قولك: ثلاثة بنين وأربعة أجمال.

وكذلك جميع هذا تَثْبُت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة.

وإن كان الواحد مؤنثا فإنك تُخرِجُ هذه الهاءات من هذه الأسماء، وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث، وذلك قولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة.

فإذا جاوز المذكرُ العشْرَةَ فزاد عليها واحدًا، قلت: أحدَ عَشَرَ.

وإذا جاوز المؤنثُ العشْرَ فزادوا واحدًا، قلت: إحدى عَشِرَةَ، بلغة بني تميم، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرَةَ.

فإن زاد المذكر واحدًا على أحد عشَرَ قلت له: اثنا عشر، وإن له اثني عشر لم تغيِّر الاثنين عن حالهما إذا ثنيتَ الواحد غير أنك حذفت النون، لأن (عَشَرَ) بمنزلة النون، والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب[1].

وإذا زاد المؤنث واحدًا على إحدى عشرة، قلت له: ثنتا عشِرة، واثنتا عشِرة، وبلغة أهل الحجاز: عشْرة.

---

(١) اثنا عشر: من الأعداد المركَّبة. جزؤه الأول يعرب إعراب المثنى، وعشَرَ: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لأنه بمنزلة نون المثنى. (معجم الشوارد النحوية / محمد حسن شراب، ص٦٧)

و إذا زاد العدد واحدًا على اثنىْ عشر، فإن الحرف الأول لا يتغير بناؤه عن حاله وبنائه، حيث لم تجاوز العدةُ ثلاثةً، والآخر بمنزلته؛ حيث كان بعد أحد واثنين، وذلك قولك له ثلاثةَ عشر عبدا، وكذلك ما بين هذا العدد إلى تسعة عشر.

وإذا زاد العدد واحدًا فوق ثنتىْ عشِرة فالحرف الأول بمنزلته، وذلك قولك: ثلاثَ عشَرةَ جارية.

[الباب الثاني: ما كان بناؤه على (فاعل) من الأعداد]

هذا باب ذكرك الاسم الذي به تُبَيَّنُ العدَّةُ: كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ:

فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة (فاعل)، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يُبَيَّنُ العدد، وذلك قولك: ثاني اثنين.

وتقول: هذا خامس أربعة، وفي المؤنث: خامسة أربع.

وإذا أردت أن تقول في أحد عشر، كما قلت: خامسٌ قلت: حاديَ عشرَ، وتجري مجرىْ: خمسة عشر في فتح الأول والآخر.

ومن قال: خامس خمسة قال: خامسُ خمسة عشر.

[الباب الثالث: تمييز الأعداد الذي يقع على المؤنث والمذكر]

هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث:

فإذا جئت بالأسماء التي تُبَيَّنُ بها العدة أجريت الباب على التأنيث في التثليث إلى تسعَ عشرة، وذلك قولك: له ثلاث شياه ذكور، وله ثلاث من الشاء، فأجريت ذلك

على الأصل؛ لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر، كما أنك تقول: هذه غنم ذكور، فالغنم مؤنثة، وقد تقع على المذكر.

وتقول: له خمسٌ من الإبل الذكور، وخمس من الغنم ذكور، من قِبَل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان.

وتقول: له ثلاث من البط؛ لأنك تصيره إلى بطة.

وتقول: له ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأنك لم تجيء بشيء من التأنيث.

وتقول: ثلاثة أشخص، وإن عَنَيْتَ نساء؛ لأن الشخص اسم مذكر، ومثل ذلك: ثلاث أعين، وإن كانوا رجالًا؛ لأن العين مؤنثة.

وقالوا: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم إنسان.

وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكر.

وتقول: ثلاث أفراس، إذا أردت المذكر؛ لأن الفرس قد ألزموا التأنيث، وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر، حتى صار بمنزلة القدم، كما أن النفس في المذكر أكثر.

جمع التكسير

[الباب الأول: تكسير الجمع]

هذا باب تكسير الواحد للجمع[1].

أما ما من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلًا)، فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشّره، فإن تكسيره (أَفْعُلٌ)، وذلك قولك: كلب وأكلب.

فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على:

(فِعال)، وعلى (فُعُول)، وذلك قولك: كِبَاشٌ، وبطون، وربما كان فيه اللغتان، فقالوا: فُعول وفِعال، وذلك قولهم: فروخ، وفِراخ.

والمضاعف يجري هذا المجرى، وذلك قولك: ضَبٌّ: أَضُبٌّ وضِبابٌ وما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فعَلًا)، فإنك إذا كسّرته لأدنى العدد بنيته على (أفعال)، وذلك قولك: جمل وأجمال.

فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على (فعال) و(فُعول)، نحو: جمال، وأسود.

وقد يجيء إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فُعْلان) و(فِعْلان)، نحو: وِرْلان[2]، وحُملان.

وربما جاء (الأفعال) يستغني به أن يُكسَّر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد، وذلك نحو: قَتَب وأَقْتاب[3].

---

(١) للنحاة في عرضهم لجمع التكسير طريقتان:
الأولى: طريقة المتقدمين كسيبويه ومن نحا نحوه من المتأخرين، وهي ذكر المفرد ثم ذكر جمعه.
والثانية: طريقة ابن مالك وبعض المتأخرين من النحاة، وهي ذكر الجمع، ثم ذكر ما هو مفرد له، ولكل طريقة مزاياها وعيوبها، وقد اختار المحدثون طريقة ابن مالك؛ لأنها الشائعة بين دارسي العربية.

(٢) الوَرَل: دابَّةٌ مثل الضبِّ. (مختار الصحاح، ص٣١٣).

(٣) القَتَبُ: رَحْلٌ صغير على قدر السنام. (الصحاح ١/١٩٨).

وقد يجيء (الفَعْل) (فُعْلانًا)، وذلك قولك:ثَغْبٌ وثُغْبانٌ، والثغب: الغدير، وقد يجيء على (فِعْلان) نحو: عَبْد وعِبْدان.

وقد كُسِّرَ (فَعَلٌ) على (فُعْلٍ)، وذلك قليل، نحو: أَسَدٍ وأُسْدٍ.

وما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فَعِلًا) فإنما تكسّره من أبنية أدنى العدد على أفعال، وذلك نحو: كتِفٍ وأكتاف.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعَلًا) فهو بمنزلة (الفَعِل)، وهو أقل، وذلك قولك: مِعًا وأمعاء.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعُلًا) فهو كَفِعَل، وفَعِل، وهو أقل في الكلام منهما، وذلك قولك: عَجُز وأعجاز، وقد بنيَ على فِعال، قالوا: أرجل ورجال.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعُلًا) فهو بمنزلة الفَعُل؛ لأنه قليل مثله، وهو قولك: عُنقٌ وأعناق.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فإن العرب تكسره على (فِعْلان)، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه، واستغنوا به كما استغنوا بـ (أَفْعُل) و(أفعال) في ما ذكرت لك، فلم يجاوزوه في القليل والكثير، وذلك قولك: صُرَد وصِرْدان[1].

وقد جاء من الأسماء اسم واحد على (فِعِل) لم نجد مثله، وهو إبِلٌ، وقالوا: آبال.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلًا) فإنه إذا كُسِّر على ما يكون لأدنى العدد كُسِّر على أفعال، ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسّر على فُعول وفِعال، والفعول فيه أكثر.

فمن ذلك قولهم: حِمْل وأحمال وحُمول، وأما الفِعَال فنحو: ذئب وذئاب، وقد يكسر على (فِعَلة) نحو: قِرْد وقِرَدة، فأما القِرَدة فاستغنى بها عن أقراد، كما قالوا: ثلاثة شسوع، فاستغنوا بها عن أشساع.

(١) الصُرَد: طائر، وجمعه: صِرْدان. (الصحاح٢/٤٩٧).

وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلًا) فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال. وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فُعول وفِعال، وفُعول أكثر.

وذلك قولهم: جُندٌ وأجنادٌ وجنودٌ، وأما الفِعال فقولهم: قُرْط وأقراط وقِراط.

وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على (فِعَلةٍ) نحو: جُحْر وأجحار وجِحرة.

وأما ما كان على (فَعْلة) فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء، وفتحتَ العين، وذلك قولك: قصعة وقَصَعات.

فإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على فِعال، وذلك قصعة وقصاع، وقد جاء على فعول، وهو قليل، وذلك قولك: بدرة وبدور[1].

وقد يجمعون بالتاء، وهم يريدون الكثير، وقال الشاعر، وهو حسان بن ثابت:

[طويل]

لنا الجفنات الغُرُّ يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دمَا[2]

فلم يرد أدنى العدد:

وأما ما كان على (فَعَلة) فهو في أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة: (فَعْلة)، وذلك قولك: رَحَبة ورَحَبات ورِحاب.

وأما ما كان (فُعْلة) فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء، وحركتَ العين بضمة، وذلك قولك: رُكْبَة ورُكُبات.

---

(١) البدْرَة: مَسْكُ السَّخْلَة؛ لأنها ما دامت تَرْضَعُ فَمَسْكُها للبن شَكْوَةٌ. (الصحاح ٥٨٧/٢).

(٢) ديوان حسان بن ثابت، ص٣٧١.

قال المحقق عبد السلام هارون: «الغرّ: البيض، جمع غراء، يريد بياض الشحم، يقول: جفاننا معدة للضيفان ومساكين الحي بالغداة وسيوفنا تقطر بالدم؛ لنجدتنا وكثرة حروبنا».

والشاهد فيه: جمع جفنة على جفنات، مع أنها للقلة، مرادًا بها جمع الكثرة.

فإذا جاوزتَ بناء أدنى العدد كسَّرته على (فُعَلٍ) وذلك قولك: رُكَبٌ، وربما كسَّروه على (فِعال) وذلك قولك: بُرْمةٌ وبِرامٌ.

ومن العرب من يفتح العينَ إذا جمع بالتاء، فيقول: رُكَباتٌ.

وما كان (فِعْلة) فإنك إذا كسَّرتَه على بناء أدنى العدد أدخلت التاء، وحرَّكت العين بكسرة، وذلك قولك: قِربات، ومن العرب من يفتح العين، وذلك قولك: قِرَبات.

فإذا أردت بناء الأكثر قلت: قِرَب، ومن قال: غُرْفات فَخفَّف قال: كِسْرات.

وأما (الفَعِلةُ) فإذا كُسِّرتْ على بناء الجمع، ولم تجمع بالتاء كُسِّرت على (فَعِل)، وذلك قولك: نَقِمَةٌ، ونَقِمٌ.

و(الفُعَلة) تكسَّر على (فُعَلٍ) إن لم تجمع بالتاء، وذلك قولك: تُخَمةٌ، وتُخَمٌ.

[الباب الثاني: الجنس]

هذا باب ما كان واحدًا يقع للجميع، ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث؛ ليتبين الواحد من الجميع:

فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلا)[1] فهو نحو: طلْح، والواحدة: طلحةٌ فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء.

وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع[2] ولم تكسر الواحد على بناء آخر.

---

(١) يأخذ حكم ما كان على (فَعْل): ما كان أيضا على (فَعَل) نحو: بقر، وعلى (فَعِل) نحو: نَبِق، وعلى (فِعَل) نحو: عنب، وعلى (فَعُل) نحو: سَمُر [ضرب من الشجر]، و(فُعْل) نحو:بُسْر، و(فُعَل) نحو: رُطَب، و(فِعْل) نحو: سِدْر، و(فُعُل) نحو: نُقُد (نوع من الشجر).

(٢) أي إذا أُريد الكثرة من الجنس جاء مجرَّدًا من التاء، نحو: قوم ورهط.

[الباب الثالث: تكسير ما كان على ثلاثة من المعتل]

هذا باب نظير ما ذكرنا[1] من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عينات:

أولًا- (بنات الواو):

أم ماكان (فَعْلا) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على (أفعال) وذلك : سوْط وأسواط.

وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فِعال) وذلك قولك سياط، وقد يبنى على (فِعْلان) وذلك: ثور وثيران.

وقد قال بعضهم حين أراد بناء أدنى العدد (أفْعُل) قالوا: قَوْس وأَقْوُس، وجاء على (فِعَلة) نحو: ثِيَرة، وعلى (فُعُول) نحو: فوج وفُؤُوج.

ثانيًا- (بنات الياء):

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فَعْلًا) فإنك إذا بنيته بناء أدنى العدد بنيته على (أفعال) وذلك قولك: أبيت وأبيات، وقد بنوه على (أفْعُل) قالوا: أعين.

وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على (فُعول)، وذلك قولك: بيوت.

وأما ما كان (فَعَلًا) فإنه يكسَّر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك نحو: قاع، وأقواع.

وإذا أردت بناء أكثر العدد كسَّرته على (فِعْلان)، وذلك نحو: جيران.

وما كان مؤنثا من (فَعَل) من هذا الباب فإنه يكسر على (أفْعُل) إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك: دار وأدوُر.

---

(١) أراد الباب الأول من جمع التكسير.

فإذا أردت بناء أكثر العدد قلت في الدار: دورٌ.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلا) فإنك تكسِّره على (أفعال) من أبنية أدنى العدد، وذلك: فيل وأفيال.

فإذا كسَّرته على بناء أكثر العدد قلت: فُعول، وذلك قولك: فُيول.

وقالوا في (فِعْل) من بنات الواو: ريح وأرواح.

وأما ما كان (فُعْلًا) من بنات الواو فإنك تكسره على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك عود وأعواد.

فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسِّره على فُعول ولا فِعال ولا فِعَلة، وانفرد به (فِعْلان) وذلك: عيدان.

وإذا كسَّرت (فَعْلة) من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسَّرتها على البناء الذي كسَّرت عليه غير المعتل، وذلك قولك: ضيْعة وضيْعات وضِياع، وروضة ورَوْضات ورياض.

فإذا أردت بناء أدنى العدد ألحقت التاء ولم تحرك العين؛ لأن الواو ثانية، والياء ثانية[1].

وقد قالوا (فَعْلة) في بنات الواو وكسَّروها على (فُعَل) وذلك: دَوْلة ودُوَل.

وقد قالوا: (فَعْلَة) من بنات الياء، ثم كسروها على (فِعَل) وذلك قولهم ضَيْعَة وضِيَع.

---

(١) قال السيرافي: «يعني تقول فيه عيْبات وجَوْزات... وهذا مذهب أكثر العرب، كرهوا أن يحركوا، فيقولوا: جَوَزات... لأن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين.
ومن العرب من يفتح، فيقول: جوَزات وبيَضات، ولا يقلب؛ لأن الفتحة عارضة، وهي لغة هذيل». (شرح السيرافي ٤/٣١٩).

وأما ما كان (فُعْلة) فهو بمنزلة غير المعتل، وتجمعه بالتاء إذا أردت أدنى العدد، وذلك قولك: دُولة ودُولات، فإذا لم ترد الجمع المؤنث بالتاء قلت: دُوَل.

وأما ما كان (فِعْلَةً) فإنه كسِّر على (فِعال)، قالوا: ناقة ونِياق، وقد كسَّروه على (فُعْل) قالوا: ناقة ونُوق.

[الباب الرابع: تكسير ما كان على ثلاثة من المعتلّ على لفظه]

هذا باب ما يكون واحدًا يقع للجميع من بنات الياء والواو، ويكون واحده على بنائه ومن لفظه، إلا أنه تلحقه هاء التأنيث لتبين الواحد من الجمع:

أما ما كان (فَعْلًا) فقصته قصة غير المعتل، وذلك جَوْزٌ وجَوْزَة وجَوْزات.

وأما ما كان (فُعْلًا) فهو بمنزلة الفُعل من غير المعتل، وذلك سُوسٌ وسُوسة وسُوسات.

وأما ما كان (فِعْلًا) فقصته كقصة غير المعتل، وذلك: تين وتينة وتينات.

وأما ما كان (فَعَلًا) فهو بمنزلة الفَعَل من غير المعتل وذلك: هام وهامة وهامات.

[الباب الخامس: ما كان تكسيره ومفرده على بناء واحد]

هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث، وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه، وذلك قولك: بُهْمي للجميع وبهمي واحدة[1].

(١) البُهْمى: نَبْتٌ، وألِفها للتأنيث فلا تنون. (الصحاح ١٨٧٥/٥).

[الباب السادس: تكسير ما كان على حرفين]

هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث:

أما ما كان أصله (فَعْلًا) فإنه إذا كُسِّر على بناء أدنى العدد كُسِّر على أَفْعُل، وذلك نحو: يدٍ وأيْدٍ[1].

وإن كُسِّر على بناء أكثر العدد كسِّر على فِعال وفُعول، وذلك قولهم: دماء ودُمِيٌّ.

وإن كان أصله (فَعَلًا) كُسِّر من أدنى العدد على أفعال، وذلك: أب وآباء، وزعم يونس أنهم يقولون: آخاء.

[الباب السابع: تكسير ما كان على أربعة أحرف]

هذا باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع:

أما ما كان (فِعالًا) فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على أفْعِلة، وذلك قولك: حمار وأحمرة فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعُل)، وذلك: حمارٌ وحمرٌ.

وأما ما كان منه مضاعفًا فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد، وإن عُنوا الكثير تركوا ذلك؛ كراهية التضعيف، وذلك قولهم: كِنانٌ وأكنّةٌ.

وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فإنهم لا يجاوزون به أدنى العدد، وذلك قولهم: سقاءٌ وأسقيةٌ.

فأما ما كان منه من بنات الواو التي الواوات فيهن عينات فإنك إذا أردت بناء أدنى العدد كسَّرته على (أفْعِلةٍ)، وذلك قولك: خِوان وأخونة.

فإذا أردت بناء أكثر العدد جاء على (فُعْلٍ)، وذلك قولك: خُونٌ.

---

(١) يد ودم: عند سيبويه (فَعْل) أصلهما: يَدْيٌ ودَمْيٌ بتسكين الحرف الثاني (شرح السيرافي ٣٢٤/٤).

وأما ماكان (فَعالًا) فإنهم إذا كسَّروه على بناء أدنى العدد فعلوا به ما فعلوا بـ(فِعالٍ)، وذلك قولك: زمان وأزمنة.

وإذا أردت بناء أكثر العدد قلت: قُذُل[1].

وما كان منه من بنات الياء والواو، فُعِلَ به ما فُعِلَ بما كان من بنات فِعال، وذلك قولك: سماء وأسمية.

وأما ماكان (فُعَالًا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة (فِعالٍ)، وذلك قولك: غُرابٌ وأغْرِبةٌ.

فإذا أردت بناء أكثر العدد كسَّرته على (فِعْلان) وذلك قولك: غُرابٌ، وغِرْبانٌ.

وأما ما كان (فَعيلًا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعالٍ، وفُعالٍ، وذلك قولك: رغيف، وأرغفة ورُغْفان.

فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا، قالوا: قريُّ، وأقْرِيةٌ، وقُرْيانٌ[2].

وأما ما كان (فَعُولًا) فهو بمنزلة فَعيلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك: عمود وأعمدة.

فإن أردت بناء أكثر العدد كسَّرته على (فِعْلانٍ) وذلك: خِرْفانٌ.

وأما ماكان عدة حروفه أربعة أحرف وكان (فُعْلى أفْعَلَ) فإنك تكسِّره على (فُعَل)، وذلك قولك: الصُغْرَى والصُغَرْ.

ومثله من بنات الياء والواو: الدنيا والدُنى، والقصوى والقُصَى.

---

(١) القذال: جماع مؤخرة الرأس. (مختار الصحاح: ٢٣٢).

(٢) القَرِيُّ على فعيل: مجرى الماء في الروض. (الصحاح ٦/٢٤٦١).

وأما ما كان على أربعة أحرف (وكان آخرُه ألِفَ التأنيث) فإن أردت أن تكسِّره فإنك تحذف الزيادة التي هي للتأنيث ويبني على (فَعالى)، وذلك قولك في حُبْلى: حَبالى، وصحراء: صحارى.

وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف (وفيه هاء التأنيث)، وكان (فعيلةً) فإنك تكسره على (فعائل)، وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وربما كسَّروه على (فُعُلٍ) قالوا: سفينةٌ وسُفُنٌ.

وأما (فِعالةٌ) فهو بهذه المنزلة، وذلك قولك: جِنازة وجنائز.

وما كان على (فَعالةٌ) فهو بهذه المنزلة، وذلك: حمامة وحمائم.

وما كان (فُعالة) فهو كذلك في جميع الأشياء، فإذا كسَّرته قلت: ذؤابة وذوائب.

وكذلك (فَعُولة)، وذلك قولهم: حَمُولةٌ وحمائلُ.

وأما ما كان من بنات الأربعة (لا زيادة فيه) فإنه يُكسَّر على مثال (مفاعل) وذلك قولك: ضَفْدَعٌ، وضفادعُ.

فإن كان فيه حَرْفٌ رابع حرف لين، وهو حرف المد كسَّرته على مثال: (مفاعيل)، وذلك قولك: قنديل وقناديل.

وكل شيء مما ذكرنا كانت فيه هاء التأنيث يكسَّر على ما ذكرنا، إلا أنك تجمع بالتاء إذا أردت بناء ما يكون لأدنى العدد، وذلك قولك: جمجمة وجماجم.

وكل شيء من بنات الثلاثة قد أُلحق ببنات الأربعة فصار رابعُه حرفَ مد فهو بمنزلة ما كان من بنات الأربعة له رابع حرف مد، وذلك: قُرطاط وقَراطيط[1].

---

(١) القُرْطاط: البردعة، وكذلك القُرْطان. (الصحاح ٣/١١٥١).

وما كان من الأسماء على (فاعِلٍ أو فاعَلٍ) فإنه يُكسَّر على بناء فواعل، وذلك: حاجِز وحواجز، وطابق وطوابق.

وأما ما كان أصله صفةً فأُجْرِي مُجرىٰ الأسماء فقد يبنونه على (فُعْلان) كما يبنونها، وذلك: راكب وركبان، وقد كسَّروه على (فِعال) قالوا: صِحاب.

[الباب الثامن: ما يجمع على صيغة جمع المؤنث السالم]

هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلىٰ تأنيث إذا جمع[1]:

١- فمنه شيء لم يكسَّر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذا مُنِعَ ذلك، وذلك قولهم: سراقات وحمَّامات.

وقالوا: جُوالق وجَواليق، فلم يقولوا: جُوالقات حين قالوا: جَواليق.

٢- وربما جمعوه بالتاء وهم يكسِّرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلىٰ بناء التأنيث، فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث.

وذلك قولهم: بُوانات وبُوان للواحد، وبُونٌ للجميع[2].

---

(١) أي المذكر يصير مؤنثا إذا جُمع جمع تكسير، فجعل: سرادقات بمنزلة الجمع المكسر المؤنث، أي إن الذي سوغ جمعه بالألِف والتاء أنه لو جمع جمع تكسير لصار إلىٰ التأنيث فلما منع من ذلك جمع بالألِف والتاء؛ لأن المآل واحد، وهو التأنيث. (ينظر: شرح السيرافي ٤/٣٥٤).

(٢) أي وهناك ألفاظ جمعت جمع تكسير وجمعت بالألِف والتاء مثل بُوانات وبون.
والبِوَان: بكسر الباء وضمها: عمود من أعمدة الخباء. (الصحاح٥/٢٠٨١).

[الباب التاسع: ما كان جمعه على غير بناء مفرده]

هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء: فمن ذلك قولهم: رهط وأراهط، كأنهم كسَّروا (أرْهُط)، ومن ذلك: باطل وأباطيل؛ لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسَّرته، فكأنه كُسِّرتْ عليه: إبْطيل وإبْطال[1].

[الباب العاشر: جمع ما كان خامسه ألِف التأنيث أو ألِفا التأنيث]

هذا باب ما عدَّة حروفه خمسة أحرف خامسه ألِف التأنيث أو ألِفان للتأنيث:

٣- أما ما كان (فُعالَى) فإنه يجمع بالتاء، وذلك: حبارَى وحُباريات.

٤- وأما ما كان آخرَهُ ألِفان للتأنيث وكان (فاعِلاء) فإنه يكسَّر على (فواعل)، وذلك: قاصعاءُ، وقواصعُ.

[الباب الحادي عشر: جمع الجمع]

هذا باب جمع الجمع:

أما أبنية أدنى العدد فتكسَّر منها (أفْعِلةٌ وأفْعُلٌ) على (أفاعِل)، وذلك نحو: أيدٍ وأيادٍ.و

وأما ما كان (أفعالًا) فإنه يكسَّر على (أفاعيل)، وذلك نحو: أقوال وأقاوِيل.

واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع.

---

(١) ما كان من الجمع ثالثه ألِف وبعدها حرفان أو ثلاثة فلا يجوز أن يكون واحده ثلاثة أحرف؛ لأن هذا الجمع يجري مجرى التصغير، إنما يزاد على واحده الألِف ثالثة فقط كما تزاد ياء التصغير ثالثة، كقولك: جعفر وجعافر وجعيفر. (ينظر: شرح السيرافي ٣٥٥/٤).

[الباب الثاني عشر: ما كان مُعَرَّبًا على أربعة]

هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أُعرب فكسَّرتَهُ على مثال: مفاعل: زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا، وذلك: مَوزج وموازجة[1].

[الباب الثالث عشر: تسوية اللفظ في المثنى والجمع]

هذا باب ما لُفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع: وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما[2]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[3]

وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما.

[الباب الرابع عشر: ما دل على الجمع ولفظه من لفظ واحد]

هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود[4].

إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: رَكْبٌ وسفْرٌ، فالركب لم يكسر عليه

---

(١) الموزج: مُعَرَّب، وأصله بالفارسية مُوزه، والجمع الموازجة. (الصحاح ٣٤١/١).

(٢) ما كان في البدن منه واحد فضم إلى مثله من بدن آخر فإن الوجه الأكثر من كلام العرب جمعه، ويجوز تثنيتهُ وتوحيده.
فأما جمعه فلأن التثنية جمع؛ لأن أحدهما قد جمع مع الآخر وضم إليه ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم؛ لأنه يقول: نحن فعلنا كذا إن كانوا اثنين أو جماعة.
وأما توحيده، فلأنه إذا أضيف إلى اثنين علم أنه مثنى اكتفى بلفظ الواحد من الاثنين.
وأما التثنية فعلى الأصل أي أجرى على القياس: ما أحسن رأيهما. (ينظر: شرح السيرافي ٣٦٤/٤).

(٣) التحريم آية: ٤.

(٤) الذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها. (مختار الصحاح ص: ١٠٤).

راكب، ألا ترىٰ أنك تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ، فلو كان كسر عليه الواحدُ رُدَّ إليه، فليس (فَعْلٌ) مما يكسَّر عليه الواحد للجمع[1].

[الباب الخامس عشر: جمع الصفة مما كان علىٰ ثلاثة]

هذا باب تكسير الصفة للجمع:

١- أما ما كان (فَعْلًا) فإنه يكسَّر علىٰ (فِعال) ولا يكسَّر علىٰ بناء أدنىٰ العدد الذي هو لفَعْل من الأسماء، وذلك: صَعْب وصعاب، وسمعنا من العرب من يقول: فَسْلٌ وفُسول، فكسَّروه علىٰ فُعُول، وقد كسروا (فَعْلًا) علىٰ (فُعْلٍ)، قالوا: خَيْلٌ وُرْدٌ.

٢- وأما ماكان (فَعَلًا) فإنهم يكسِّرونه علىٰ (فِعال) وذلك قولك: حَسَنٌ وحِسَانٌ، وربما كسروه علىٰ (أفعال) وذلك قولهم: بطل وأبطال.

٣- وأما (الفُعُل)، وهو قولك: جُنُبٌ، فمن جمع من العرب قال: أجناب.

٤- وأما ما كان (فِعْلًا) فإنهم قد كسَّروه علىٰ أفعال، وذلك قولك: جِلْفٌ وأجلافٌ، وقال بعض العرب: أجْلُفٌ.

٥- و(فُعْلٌ) قالوا: مُرٌّ وأَمْرَار.

٦- وأما ما كان (فَعُلًا) فإنه لم يُكسَّر علىٰ ما كُسِّر عليه اسمًا؛ لقلته في الأسماء، تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون، وذلك: حذُرون وعَجُلُون، وقد كسروا أحرفًا منه علىٰ أفعال، قالوا: يَقُظ وأيقاظ.

٧- و(فَعِلٌ) بهذه المنزلة، وذلك قولهم: قَوْم فَزِعون.

---

(١) ذكر سيبويه في هذا الباب اسم الجمع الذي هو من لفظ واحده، لكنه ليس جمعا مكسَّرًا لواحده، وإنما هو كقوم، ونفر، وذود، بيد أن نحو هذه ليست من لفظ واحده، أما نحو: صحب وركب وسفر فمن لفظ واحده، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش أن نحو ركب وسفر وذود جمع تكسير، فإذا صغر رد إلىٰ الواحد وصُغر. (ينظر: شرح السيرافي ٣٦٨/٤، ٣٦٩).

[الباب السادس عشر: جمع الصفة مما كان على اربعة]

هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف:

١- أما ماكان (فاعلا) فإنك تكسّره على (فُعَّل)، وذلك قولك: شاهدُ المصرَ وقوم شُهَّدُ، وعلى (فُعَّال) وذلك قولك: شُهَّادُ، وعلى (فَعَلة)، وذلك نحو: فَسَقَةٌ، وعلى (فُعُلٍ) وذلك: حائل وحُوُل، وعلى (فُعَلاء)، وذلك: شاعر وشعراء، وعلى (فِعال) وذلك قولهم: جياع، وقالوا: (فُعْلان) وذلك: راعٍ ورُعْيانٌ.

وإذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كسّر على (فواعل) وذلك قولك: ضاربة وضوارب، ويكسّر (فاعل) على (فُعَّل) نحو: حُيَّضُ.

٢- وأما ما كان (فَعِيلا) فإنه يكسّر على (فُعَلاء) وعلى (فِعال) وذلك نحو: فقهاء وظراف.

٣- و(فُعال) بمنزلة (فعيل)، وقالوا: رجل شجاع وقوم شجعاء، ورجل طُوالٌ، وطِوَالٌ.

٤- وأما ما كان (فَعُولًا) فإنه يكسّر على (فُعُلٍ) عَنَيت جميع المؤنث أو جميع المذكر، وذلك قولك: صبور وصُبُرٌ.

وما كان منه وصفًا للمؤنث فإنهم يجمعونه على (فعائل) وذلك عجوز وعجائز.

٥- وأما (فعالٌ) فبمنزلة (فَعول) وذلك قولك: صَناعٌ وصُنُعٌ.

٦- وأما (فِعال) فبمنزلة (فَعال) تقول للجمل العظيم: جمل كِنازٌ ويقولون: كُنُزٌ.

٧- وأما ما كان (مِفعالًا) فإنه يكسّر على مثال: «مفاعيل» وذلك قولك: مِكثار ومكاثيرُ.

٨- وما كان (مِفْعَلًا) فهو بمنزلته.

فأما (مِفْعَل) فنحو: مِدْعَس، تقول: مَداعِس[1].

٩- وأما ما كان (فَعَّالًا) فإنه لا يكسَّر؛ لأنه تدخله الواو والنون، فيستغني بهما، ويجمع مؤنثه بالتاء.

وأما (الفَعَّال) فنحو: شَرَّاب، وأما (الفُعَّال) فنحو: الحُسَّان، يقولون: حُسَّانون.

وأما (الفِعِّيل) فنحو: الشِّرِّيب، تقول: شِرِّيبون.

١٠- وأما (أفْعَل) إذا كان صفة فإنه يكسَّرُ على (فُعْلٍ) وذلك: أحمر وحُمْر، والمؤنث من هذا يجمع على (فُعْلٍ)، وذلك: حمراءُ وحُمْرٌ.

وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسَّر على (أفاعل).

١١- وأما (فَعْلان) إذا كان صفة وكانت له (فَعْلى) فإنه يكسَّر على (فِعَال)، وذلك: عطشان وعطاش.

وقد يكسَّر على (فَعالى)، وذلك: سكران، وسَكارَى، وقد يكسِّرون بعض هذا على (فُعالى) وذلك قول بعضهم: سُكارى.

١٢- وقد يكسرون (فَعِلًا) على (فَعالى)، وذلك: رجلٌ عَجِلٌ، ورجال عَجالَى.

١٣- وأما (فُعَلاء) فهي بمنزلة (فُعَلَةٍ) من الصفات[2]، كما كانت فُعْلَى بمنزلة فُعْلَةٍ من الأسماء[3].

---

(١) المِدْعَسُ: الرمح يدعس به؛ أي يطعن به. (الصحاح ٣/٩٢٨).

(٢) يريد أن ما جاء على (فُعَلة) نحو: رُبَعَة مثل ما جاء على فُعَلاء، مثل: نُفَساء في التأنيث، وأن أحدهما بالهاء والآخر بالألِف. (ينظر: شرح السيرافي ٤/٣٩٣).

(٣) يريد أن (فُعْلى) من الصفات يكسَّر على فُعَل، مثل صفرى وصُغَر، وهي بمنزلة فُعْلة من الأسماء، تكسَّر على فُعَل، مثل: سُورة وسُوَر؛ لأنها على بنائها. (ينظر: القسم الثاني: الصرف والأصوات، ص٢٦٧، ٢٨٠ ط: البكاء).

وذلك قولك: نُفَساء ونُفَساوات، ونِفاس، كما قالوا: رُبَعَة[1]، ورُبَعَات ورِباع، شبهوها بها؛ لأن البناء واحد، ولأن آخره علامة التأنيث كما أن آخر هذا علامة التأنيث.

١٤- وأما (فَعيل) إذا كان في معنى (مفعول) فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة (فعول) ولا تجمعه بالواو والنون، كما لا تجمع (فعولُ).

وإذا كسَّرته كسَّرته على (فَعْلَى)، وذلك: قتيل وقتلى، وسمعنا من العرب من يقول: قتلاء.

---

(١) الرُّبَع: الفصيل يُنْتَجُ في الربيع، والأنثى رُبَعةٌ. (الصحاح ٣/١٢١٢).

بناء الأفعال ومصادرها وما يشتق منها

النوع الأول: بناء الأفعال الثلاثية المجردة ومصادرها.

النوع الثاني: بناء الأفعال الثلاثية المزيدة والرباعية ومصادرها.

أولًا: صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة.

ثانيًا: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة

ثالثًا: مصادر الأفعال الرباعية.

رابعًا: مصادر المرة.

النوع الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والآلة والمصادر، وأفعال التعجب.

أولًا: أبواب المشتقات.

ثانيًا: أبواب فعل التعجب.

[النوع الأول: بناء الأفعال الثلاثية المجردة ومصادرها]

[الباب الأول: بناء الأفعال المتعدية ومصادرها]

هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها:

فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعِل، وفَعَل يفْعُل، وفَعِلَ يفْعَلَ، ويكون المصدر فَعْلًا، والاسم فاعلًا.

[القياس]:

١- فأما (فَعَل يَفْعُل) ومصدره فقَتَل يَقْتُل قتلًا، والاسم: قاتلٌ.

٢- وأما (فَعَل يَفْعِل) فنحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا وهو ضاربٌ.

٣-وأما (فَعِلَ يَفْعَل) ومصدره والاسم فهو: لَحِسَهُ يَلْحَسُهُ لَحْسًا وهو لاحِسٌ.

[السماع]:

وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على (فُعُول)، وذلك: لَزِمَهُ يَلْزَمُه لزوما، وعلى (فَعَل) وذلك: حَلَبَها يَحْلُبُها حلبًا، وعلى (فَعِل) وذلك: كَذَبَ يَكْذِب كَذِبًا.

[استطراد الكلام على الأفعال اللازمة]:

وأما كل عمل لم يتعدَّ إلى منصوب، فإن يكون فعله على ماذكرنا في الذي يتعدى، ويكون الاسم فاعلا، والمصدر يكون:

(فُعُولًا) وذلك نحو: قَعَد قُعودًا، وهو قاعد.

و(فَعَالًا) قالوا: الذهاب.

و(فَعْلًا) وذلك قولك: سكَتَ يَسْكتُ سَكْتًا.

و(فَعَلًا) قالوا: لَبِثَ لَبَثًا.

و(فُعْلًا) قال بعض العرب: مَجَنَ يَمْجُنُ مُجْنًا.

و(فَعِلًا) قالوا: لَعِبَ يَلْعَبُ لَعِبًا.

و(فُعَالًا) قالوا: نَعَسَ نعاسًا[1].

[الباب الثاني: ما جاء من الأدواء على مثال واحد لتقارب المعاني]

هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال: وَجِعَ يَوْجَعُ، وجعًا، وهو وَجِعٌ؛ لتقارب المعاني:

١- وذلك: حَبِطَ يَحْبَطُ حَبَطًا وهو حَبِطٌ.

٢- وقد يجيء الاسم[2] (فعيلا) نحو: مَرِضَ يَمْرَضُ مَرَضًا وهو مريض، ومثله من بنات الياء: عَمِيَ قلبُه، يَعْمَى عَمًى وهو عمٍ.

[الباب الثالث: بناء فعلان في الخلو والامتلاء، وما يجرى مجراه]

هذا باب (فَعْلانَ) ومصدره وفِعْله:

أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على (فَعْلان)، ويكون المصدر (الفَعَل)، ويكون الفعل على فَعِل يَفْعَل، وذلك نحو: ظمئ يظمأ ظمأً وهو ظمآن، وغَرِثَ يَغْرَثُ غَرَثًا وهو غَرْثان[3].

وقد جاء (فَعْلان وفَعْلى) في غير هذا الباب، قالوا: عجلان وعجلى.

---

(١) ينظر: القسم الثاني: الصرف والأصوات (١/٣١٧) ط: البكاء.

(٢) يقصد بالاسم: اسم الفاعل.

(٣) الغَرثان: الجائع. (مختار الصحاح، ص٢٠٩).

[الباب الرابع: ما يبنى على أفعل من الألوان وما يجرى مجراها]

هذا باب ما يبنى على أفعل: أما الألوان فإنها تبنى على (أفعَل)، ويكون الفعل على فَعِل يَفْعَل، والمصدر على فُعْلَةٍ أكثر، وربما جاء الفعل على فَعُلَ يَفْعُل.

قالوا: صَدِئ يَصْدَأ صُدْأة، وقالوا أيضًا: صَدَأ.

ومن العرب من يقول: أَدُمَ يَأْدُمُ أُدْمَةً[1].

وقالوا: الصهوبة[2]، وقالوا: البياض والسواد، وقد جاء شيء من الألوان على (فَعْل) قالوا: جَوْنٌ[3].

وقد جاء شيء منه على (فَعيل) وذلك: خصِيفٌ، والخصيف: سواد إلى الخُضْرة.

[الباب الخامس: ما يبنى من الخصال]

هذا باب أيضا في الخصال التي تكون في الأشياء:

أما ما كان حُسْنًا أو قُبحًا فإنه مما يبنى فعله على (فَعُل يَفْعُل)، ويكون المصدر فَعالًا، وفَعالةً، وفُعْلًا، وذلك قولك: قبُح يقْبُحُ قباحةً وبعضهم يقول: قُبوحة، وَوَسُم يَوْسُمُ وَسامةً، وقال بعضهم: وَسَامًا.

وتجيء الأسماء على (فعيل) وذلك: قبيح ووسيم.

وقالوا: حَسَنٌ، فبنوه على فَعَلٍ، وقالوا: ضَخْمٌ، ولم يقولوا: ضخيمٌ.

---

(١) الأُدْمَةُ: السُمْرة. (مختار الصحاح، ص١٢).

(٢) الصُهبَةُ: الشُقْرةُ في شعر الرأس، وهي الصهوبة. (الصحاح ١/١٦٦).

(٣) الجَوْنُ: الأبيض، والجون أيضا: الأسود، وهو من الأضداد، ويجمع على جُون. (مختار الصحاح، ص: ٥٨).

وقالوا: رَجُلٌ سَبِطٌ[1]، وقالوا: شَجُعَ شجاعة وهو شُجاعٌ، وقالوا: شجيعٌ.

[الباب السادس: أبواب الفعل الثلاثي]

هذا باب علمِ كل فعلٍ تَعدَّاك إلى غيرك:

[فعَل]:

اعلم أنه يكون كل ما تعدّاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعِل، وفَعَل يَفْعُل، وفَعِل يَفْعَل، وذلك نحو: ضَرَب يَضْرِب، وقَتَل يَقْتُل، ولَقِمَ يَلْقَمُ.

وهذا الأضرب تكون في ما لا يتعداك، وذلك نحو: جَلَس يَجْلِسُ، وقَعَدَ يقعُدُ وركَنَ يَرْكَنُ.

[فَعُلَ]:

ومما لا يتعدَّاك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعدّاك وذلك: فَعُل يَفْعُلُ، نحو: كَرُم يَكرُمُ، وليس في الكلام فَعُلْتُهُ متعدِّيًا.

[فَعِلَ]:

وقد بنوا (فَعِلَ) على (يَفعِلُ) في أحرف، وذلك: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ.

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس.

وقد جاء في الكلام فَعِلَ يَفْعُل في حرفين:

وذلك: فَضِلَ يَفْضُلُ، ومِتَّ تَموت، وفَضَلَ يَفْضُلُ، ومُتَّ تَموت أقيس.

[الباب السابع: ما فيه ألِف التأنيث من المصادر]

هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألِف التأنيث، وذلك قولك: رجَعْتُه رُجْعَى، وذكَّرتُه ذِكرى.

---

(١) رجل سَبِطُ الشعر، أي مسترسله غير جَعْد. (مختار الصحاح ١٣٠).

وأما الفِعِّيلى فتجيء على وجه آخر، تقول: كان بينهم رِمِّيًا، فليس يريد قوله: رَمْيًا، ولكنه يريد ما كان بينهم من الرَّامي وكثرة الرمي، ولا يكون الرِّمِّيَا واحدًا[1].

[الباب الثامن: ما جاء من المصادر على فَعول وغيره]

هذا باب ما جاء من المصادر على (فَعول)، وذلك قولك: توضَّأت وَضوءًا حسنًا، وتطهرت طَهورًا حسنًا، وأُولعتُ به وَلوعًا.

وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وَقودًا غالبًا، وقَبِله قَبولًا، والوُقود أكثر، والوَقود: الحطَب.

[الباب التاسع: مصادر الهيئة والمرة]

[مصادر الهيئة]:

هذا باب ما تجيء فيه (الفِعْلة) تريد بها ضربا من الفعل، وذلك قولك حسن الطِّعمة، ومثله: قِتْلَةُ سَوْء، وبئست المِيتَةُ وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي عليه من الطُّعْم.

[مصادر المرَّةِ]:

وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدًا على (فَعْلة) على الأصل؛ لأن الأصل (فَعْلٌ). فإذا قلت الجلوس والذَّهاب ونحو ذلك، فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل، ولم تكن في الفعل.

وذلك قعدت قَعْدةً وأتيت أتْيةً.

[الباب العاشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع اللَّام]

هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللَّامات.

---

(١) أراد: ولا يكون من واحد، فهو يدل على المشاركة.

قالوا: رميته رميا وهو رام، وغزاه يغزوه غَزْوًا وهو غاز.

وقد جاء في هذا الباب المصدر على (فُعَل)، قالوا: هديته هُدًى، وقالوا: قليتُه قِلًى، وقَرَيته قِرًى.

[الباب الحادي عشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع العين]

هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات، تقول: بعته بيعا، وكلتُه كَيْلًا، فانا أكيله وأبيعه، وكائل وبائع.

وقالوا: سُقْتُه سوقًا وقُلتُه قولا، وهو سائق وقائل.

[الباب الثاني عشر: مصادر بنات الياء والواو في موضع الفاء]

[بنات الواو]:

هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء، تقول: وعدته فأنا أعده وعْدًا.

ولا تجيء في هذا الباب يَفْعُل[١]، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله.

[تعليق]:

واعلم أن ذا[٢] أصله على: قتل يقتُل وضرب يضرب، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: يا جل وييجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا

(١) أي ما كان على فَعُل يفعُل من المثال لا يكون من هذا الباب؛ أي لا تحذف فاؤه، نحو: وضُؤ يوضُؤ، ووسُمَ يوسُم.

(٢) يشير إلى الفعل المثال الواوي أصله على فَعَل يفعُل، وفعَل يفعِل، مثل: وَجَدَ يَوْجُد ووعد يعد، وأصله: يوعد، حذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأنهم إذا حذفوا الواو كانت الياء مع كسرة أخف من الياء مع ضمة، ومن ثم اقتصروا على الحذف في يفعل. (ينظر: شرح السيرافي ٤/٤٣٤).

[النوع الثاني: بناء الأفعال الثلاثية المزيدة والرباعية ومصادرها]

[أولًا: صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة]

[الباب الأول: افتراق فعَلتُ وأفْعَلتُ في المعنى]

هذا باب افتراق فعلتُ وأفْعَلتُ في الفعل للمعنى:

تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت:أخرجه وأدخله وأجلسه.

وتقول: حَزِنَ وحَزِنْتُهُ ورجَع ورجَعْتُهُ.

وزعم الخليل أنك حيث قلت حَزِنتُه لم ترد أن تقول: جعلته حزينا، ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا، كما قلت: كَحَلْتُه؛ أي جعلت فيه كحلا.

وقال بعض العرب: أحزنته وأرجعتُه، وقالوا: حَمِدْتُه؛ أي جزيتُه وقضيته حقة.

فأما أحمدته فتقول: وجدته مستحقا للحمد مني.

[الباب الثاني: معنى التكثير في فعلتُ]

هذا باب دخول فَعَّلتُ على فَعَلتُ لا يَشْرَكُه في ذلك أفعلت:

تقول: كسَرتُها وقطعتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسَّرتُه وقطَّعتُه.

[الباب الثالث: أفعال المطاوعة]

هذا باب ما طاوَع الذي فعله على فَعَل، وهو يكون على انفعل وافتعل.

وذلك قولك: كسَرْتُه فانكسر.

ونظير فعلتُه فانفعل وافتعل: أفعلْتُه فَفَعل، نحو: أدخلته فدخَل، وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردتُه فذهب، ولا يقولون: فانطرد.

ونظير هذا فَعَّلتُه فتفَعَّل، نحو: كسَّرته فتكَسَّرَ.

ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال: تَفَعْلَل نحو: دحرجته فتدحرج.

[الباب الرابع: صيغة فُعِل ومفعول]

هذا باب ما جاء فُعِل منه على غير فعلتُه:

وذلك نحو: جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ ووُرِد، وعلى ذلك قالوا: مجنون ومسلول، ومزكوم، ومورود.

[الباب الخامس: صيغ المشاركة في مزيد فَعَل]

هذا باب دخول الزيادة في فعلتُ للمعاني:

اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلتُه.

ومثل ذلك: ضاربته، وفارقتُه، وكارمتُه، وخاصمني وخاصمته.

واعلم أن (يَفْعَل) من هذا الباب على مثال يخرج، نحو: خاصمني فخصمتُه أخْصُمُه.

وكذلك جميع ما كان من هذا الباب[1] إلا ما كان من الياء، مثل: رميتُ وبعت،

---

(١) يقصد بهذا الباب باب (فَعَل)؛ أي مما يختص بهذا الباب بضم مضارعه بابُ المغالبة، ويُعْنَى بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلا متعديا، نحو: كارمني فكرمتُهُ -

وما كان من باب وعد، فإن ذلك لا يكون إلا على أفعِله؛ لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يفْعِل.

وليس في كل شيء يكون هذا؛ ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزعته، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك.

وقد تجيء فاعلتُ لا تريد بها عمل اثنين، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه، وسافرت.

[الباب السادس: صيغ استفعلت وتَفَعَّل غيرها]

هذا باب استفعلت، تقول: استجدته؛ أي أصبته جيِّدًا، واستكرمته، أي أصبته كريما.

وقد يجيء استفعلتُ على غير هذا المعنى، تقول: استخلف لأهله كما تقول: أخلف لأهله، المعنى واحد.

[الباب السابع: صيغة افتعلت]

هذا باب موضع افتعلتُ: تقول: اشتوى القوم؛ أي اتخذوا شواءً، وأما شويتُ فكقولك: أنضجتُه وكذلك اختبز وخبز.

وقد يبنى على افتعل ما لا يراد به شيء من ذلك، وذلك: افتقر، واشتد.

- أكرُمُه: أي غلبته بالكرم، وخاصمني فخصمتُهُ أخصُمُه، وهو معنى قوله: واعلم أن (يفعَل) من هذا الباب على مثال: يخرُج.

إلا أن يكون مثالًا واويا، كوعد أو أجوف يائيا، أو ناقصا يائيا، كباع ورمى فإنه يجيء على فَعَل يَفْعِل، تقول: واعدني فوعدته أعِدُه، وبايعني فبعته أبيعه وراماني فرميته أرْميه.

ومعنى قوله: وليس في كل شيء يكون هذا: أن باب المغالبة ليس قياسًا، ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزعتُه أنزعُه، استغنى عنه بغلبتُه، بل نقول: هذا الباب مسموع كثير. (ينظر: شرح الشافية ١/٧٠، ٧١).

[الباب الثامن: صيغة افعوعلت]

هذا باب افعوعلتُ وما هو على مثاله مما لم نذكره:

قالوا: خَشُنَ، وقالوا: اخشوشن.

وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عاما، قد بالغ، وكذلك احلولى.

[الباب التاسع: الصيغ الثلاثية المزيدة غير المتعدية]

هذا باب ما لا يجوز فيه فعلتُه:

إنما هي أبنية بنيتْ لا تَعَدَّىٰ(١) الفاعلَ، كما أن فعلتُ لا يتعدىٰ إلىٰ مفعول فكذلك هذه الأبنية التي فيها الزوائد.

فمن ذلك انفعلت، ليس في الكلام انفعلته، نحو: انطلقت.

وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلتُ وليس مما طاوع فعلتُ، نحو: كسرته فانكسر.

[ثانيًا: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة]

[الباب الأول: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة التي تأتي على الفعل]

باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة:

فالمصدر على أفعلت إفعالًا، أبدًا، وذلك قولك: أعطيت إعطاء، وأما افتعلت فمصدره عليه افتعالًا، وذلك قولك: احتبست احتباسًا، فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال، وذلك قولك: استخرجت استخراجًا.

---

(١) الأصل: تتعدى، حذفت التاء الثانية تخفيفا.

وأما فعَّلتُ فالمصدر فيه على التفعيل، وذلك قولك: كسَّرتَه تكسيرًا.

وقد قال ناس: كلَّمتُه كِلَّامًا، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا أوله وألحقوا الألِف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفا مكان حرف، ولم يحذفوا، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[1].

وأما مصدر تفعَّلْتُ فإنه التَّفعُّل، من ذلك قولك: تكلَّمتُ تكلُّمًا.

وأما الذين قالوا: كِذَّابا فإنهم قالوا: تحمَّلتُ تِحِمَّالًا، أرادوا أن يدخلوا الألِف كما أدخلوها في أفعلت، وأرادوا الكسر في الحرف الأول كما كسروا أول إفعال.

وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا مفاعلةٌ، وذلك قولك: جالسته مجالسة، وجاء فِعال على فاعلت كثيرًا، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها.

وأما تفاعلت فالمصدر التفاعل.

[الباب الثاني: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة على غير الفعل]

هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاورًا، وتجاوروا اجتوارًا.

ومثل ذلك انكسر كسرًا وكُسِرَ انكسارًا؛ لأن معنى كُسِر وانكسر واحد[2].

---

(١) النبأ: ٢٨.

(٢) وكذلك كل فعلين في معنى واحد، أو يرجعان إلى معنى واحد، إذا ذكرتَ أحدهما جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره. (شرح السيرافي ٤/٤٥٦).

[الباب الثالث: مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة الملحقة بتاء التأنيث]

هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب[1]، وذلك قولك: أقمته إقامة، وأريته إراءة.

وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل، قالوا: أريته إراء، مثل: أقمته إقامًا.

وأما عزَّيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا في ما أشبهه[2].

ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنئة[3].

[الباب الرابع: تضعيف المصدر من فَعَل]

هذا باب ما تكثّر فيه المصدر من فَعَلتُ فتُلحق الزوائد وتبنية بناء آخر كما أنك قلت في فَعَلْتُ فَعَّلتُ حين كثَّرتَ الفعل، وذلك قولك في الهذْر: التَّهذار، وفي اللَّعب: التَّلْعَاب.

وليس شيء من هذا مصدر فَعَلْتُه، ولكن لما أردت التكثير بنيتَ المصدر على هذا كما بنيتَ فعَلْتُ على فَعَّلْتُ[4].

وأما التِّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بنى هذا البناء فلحقته الزيادة[5].

---

(١) إقامة: في الأصل: إقْوام، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت الواو ألِفا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فالتقى ساكنان: الألِف الأولى، وهي عين الكلمة وألِف إفعال، فحذفت إحدهما وعوض عنها التاء، فصارت إقامة.

(٢) أي إن كان معل اللام وجب حذف ياء التفعيل ولزم تعويض التاء عنها.

(٣) أي إن كان مهموز اللام وجب حذف ياء التفعيل وتعويض تاء.

(٤) يرى سيبويه أن نحو: تَهذار وتَلعاب مبالغة في مصدر (فَعَل) الثلاثي المخفف أتوا به لقصد المبالغة والتكثير.

(٥) يريد أن التِّبْيان ليس بمصدر لـ (بَيَّنَ)؛ لأن مصدر بيَّن (تبيين)، بل (تبيان) اسم أقيم مُقام مصدر بيَّن، مثل: نبات اسم مصدر لـ (إنبات). [ينظر: شرح السيرافي ٤/٦٠، وشرح الشافية ١/١٦٧].

[النوع الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والآلة والأسماء والمصادر وأفعال التعجب]

[أولا: أبواب المشتقات]

[الباب الأول: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء[1] من الثلاثي الصحيح]

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها:

أما ما كان من (فَعَل يَفْعِل)، فإن موضع الفعل (مَفْعِل)، وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنَا.

فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾[2]، يريد أن الفرار، فإذا أراد المكان قال: المفِرُّ.

وقد يجيء (المفعِل) يراد به الحين، فإذا كان من فَعَل يَفْعِل بنيته على (مَفْعِل)، وذلك قولك: أتت الناقة على مَضْرِبِها، إنما تريد الحين الذي فيه الضِّراب.

وربما بنوا المصدر على (المفعِل) وذلك قولك: المرْجِع. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾[3] أي رجوعكم.

وقالوا: المَعْجِز يريدون العَجْز، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المَعْجِزَة.

وكذلك يدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزِلَّة؛ أي موضع زَلَل.

---

(١) نحو: المسجد، فإنه اسم للبيت، وليست تريد به موضع السجود، وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت: مَسجَدٌ. (ينظر: الكتاب: القسم الثاني: الصرف والأصوات ٣٨١/١ ط: البكاء).

(٢) القيامة: ١٠.

(٣) الأنعام: ١٦٤، الزمر: ٠٧.

وأما ما كان (يَفْعَل) منه مفتوحًا فإن اسم المكان يكون مفتوحا. تقول للمكان: مَشْرَب.

وإذا أردت المصدر فتحته أيضا.

وأما ما كان (يَفْعُل) منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يَفْعَل منه مفتوحا، وذلك قولك: قَتَل يَقْتُل وهذا المقْتَلُ.

وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَل قالوا: أتيتك عند مَطْلِع الشمس؛ أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون.

وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا، وذلك: المَطْلِعُ لمكان الطلوع.

[الباب الثاني: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء من الثلاثي المعتل مما الياء فيه لام الفعل]

هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لام: فالموضع والمصدر فيه سواء.

[الباب الثالث: اشتقاق صيغ الزمان والمكان والمصادر والأسماء[1] من الثلاثي المعتل مما الواو فيه فاء الفعل]

هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء:

فكل شيء كان من هذا (فَعَل) فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنىٰ علىٰ (مَفْعِل)، وذلك قولك للمكان: الموْعِد، وفي المصدر: المَوْجِدةُ.

وحدثنا يونس وغيره أن ناسا من العرب يقولون في وَجِل يَوْجَل: مَوْجَل.

---

(١) يريد نحو: مَوْحَد؛ إذا كان اسماء موضوعًا، ليس بمصدر ولا مكان، إنما هو معدول عن واحد، كما أن عمر معدول عن عامر. (الكتاب: القسم الثاني: الصرف والأصوات ٣٨٤/١ ط: البكاء).

وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاء فإنها بمنزلة غير المعتل؛ لأنها تتم ولا تعتل، يقولون: مَيْسَرة.

[الباب الرابع: اشتقاق ما يدل على كثرته في المكان]

هذا باب ما يكون مَفْعَلةٌ لازمةً لها الهاءُ والفتحة:

وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مسبعة، ومأسَدَة.

وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئًا وتعلم أن العرب لم تَكلَّم به.

ولم يجيئوا بنظير هذا في ما جاوز ثلاثة أحرف من نحو: الضِّفْدِع والثعلب، كراهية أن يثقل عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب.

ولو قلت من بنات الأربعة على قولك: مأسَدَة لقلت: مُثَعْلَبة، ومن قال: ثعالة قال: مَثْعَلةٌ.

[الباب الخامس: اشتقاق اسم الآلة والمكان والمصدر]

هذا باب ما عالجْتَ به:

أما المِقَصُّ فالذي يُقَصُّ به، والمَقَصُّ: المكان والمصدر، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول: كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن.

وذلك قولك: مِحْلب ومِكْسَحَةٌ.

وقد يجيء على مِفعال، نحو: مِفتاح، وقالوا: المِفْتَح.

[الباب السادس: اشتقاق صيغ المكان والمصدر مما جاوز الثلاثة]

هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة: فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول.

يقولون للمكان هذا مُخْرَجنا، ويقولون: ما فيه مُتَحامل، أي ما فيه تحامُل.

[ثانيا: أبواب فعل التعجب]

[الباب الأول: صيغة ما أفعله وأفعل به للتعجب]

هذا باب ما لا يجوز فيه (ما أفعله)، وذلك ما كان أفْعَلَ، وكان لونا أو خلقة؛ ألا ترىٰ أنك لا تقول: ما أحمره، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشىٰ: ما أعشاه، إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، لا تقول: ما أيداه، إنما تقول: ما أشديده.

[الباب الثاني: صيغة هو أفعل منه للتعجب]

هذا باب يستغنىٰ فيه عن (ما أفعله) بـ (ما أفعلَ فعله)، وعن (أفعلَ منه) بقولهم: هو أفعل منه فعلا، ألا ترىٰ أنك لا تقول: ما أجوبه، إنما تقول: ما أجودَ جوابه، ولا تقول: هذا أجوبُ منه، ولكن: هذا أجود منه جوابا.

ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله، استغنوا بـ (ما أكثر قائلته).

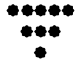
[الباب الثالث: معاني صيغة ما أفعله]

هذا باب ما أفعله علىٰ معنيين: تقول: ما أبغضني له، إنما تريد: أنك مُبْغِضٌ.

وتقول: ما أبغَضَهُ إليّ، إنما تريد أنه مُبْغِضٌ إليك.

[الباب الرابع: صيغة ما أفعله وليس لها فعل]

هذا باب ما تقول العرب فيه: ما أفعله وليس له فعل، وإنما يحفظ هذا حفظا، ولا يقاس: قالوا: أحنك الشاتين، وقالوا: آبَلُ الناس كلهم.



مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الثاني

الصرف

الجزء الثاني

تأدية اللفظ

أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب

الفهرست العام للجزء الثاني

● **أبواب الوقف:**

الباب الأول: إلحاق الألِف والواو والياء.

الباب الثاني: إلحاق الهاء في الوقف في النونات وغيرهِنَّ.

الباب الثالث: إلحاق الهاء أو الألِف في الوقف في ما قبله متحرك.

- إلحاق الألِف.

- إلحاق الألِف والهاء.

الباب الرابع: الوقف بزيادة في أواخر الكَلِم المتحركة في الوصل.

- الاسم المنصرف.

- الاسم مما فيه الألِف والياء والواو.

الباب الخامس: الوقف بلا زيادة في أواخر الكَلِم في الوصل.

الباب السادس: الوقف الذي يلزم حركة الساكن قبله.

الباب السابع: الوقف في الواو والياء والألِف.

الباب الثامن: الوقف في الهمز.

الباب التاسع: الوقف على إلقاء حركة الهاء على الساكن قبلها.

الباب العاشر: الوقف على الإبدال بالحرف البيِّن.

الباب الحادي عشر: الوقف بحذف الياءات من أواخر الأسماء.

الباب الثاني عشر: الوقف بحذف ياء المتكلِّم.

الباب الثالث عشر: الوقف بإثبات الياء والواو في الهاء.

الباب الرابع عشر: الوقف بكسر الهاء التي هي علامة الإضمار.

الباب السادس عشر: ما يلحق التاء والكاف مع غير الواحد.

الباب السابع عشر: الإشباعُ في الجرِّ والرَّفع وغير الإشباع.

❁

مقدِّمة المحقِّق

(أبواب تأدية اللفظ)

أ.د. محمد كاظم البكَّاء

درس سيبويه في هذا الجزء ما عليه اللفظ من هيئة، أو ما يجري فيه من تغيير صرفي أو صوتي عند التلفظ به وتأديته، فدرس الأبواب الصرفية للأفعال والأسماء، والإمالة والوقف، وما أشبه ذلك، واتضح لنا أنَّ أوَّل أبواب هذا الجزء هو: «هذا باب ما يكون «يَفْعَلُ» من «فَعَلَ» فيه مفتوحًا... وذلك قولك : قَرَأَ يَقْرَأُ وبَذأَ يَبْذَأُ... إلخ»، فقد شرع يتكلّم على بيان هيئات الألفاظ ذوات حروف الحلق منتهيا إلى (أبواب الوقف)، ثم (هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد).

فنحن إذن أمام جزء مستقلّ بنفسه من أبواب الصرف والأصوات يتناول هيئة اللفظ وما يجري عليه في بعض الأمثلة في حركاته، وضمّ الكلام على الإمالة، وألِف الوصل، والوقف، والإشباع، ونحوه وهو تبويب يلفت النظر في الدرس اللغوي ويتيح للقارئ أن يستوفي دراسة اللفظ في حالة الإنجاز الصوتي في حين تناثرت هذه الأبواب في جميع كتب النحويين.

ومن الله تعالى التسديد والمزيد من التوفيق.

[الأبواب الصرفية للأفعال والأسماء]

[الباب الأوَّل: تلفظ الأفعال ذات حروف الحلق لامًا أو عينا]

هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحا.

وذلك إذا كانَتِ الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغَيْن، أو الخاء لاما أو عينا.

وذلك قولك قَرَأَ يَقْرأُ وسَأَل يَسْأَلُ.

وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا: بَرَأَ يَبْرُؤ، كما قالوا: قَتَل يَقْتُل، وهنأ يَهْنِئُ، كما قالوا: ضَرَب يَضْرِبُ.

[الباب الثاني: تلفظ الأفعال ذات حروف الحلق فاء]

هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءات: تقول: أمر يأمُر، وأبَق يأبِقُ.

وقالوا: أبَىٰ يَأْبَىٰ، فشبهوه بقرأ، وفي يأبَىٰ وجه آخر أن يكون فيه مثل حَسِب يَحْسِب، فُتِحا كما كُسِرا.

[الباب الثالث: تلفظ الأفعال المعتلة بالياء والواو]

هذا باب ما كان من الياء والواو، قالوا: شَأَىٰ يَشْأَىٰ[1] وَسَعَىٰ يسعَىٰ، ومحا يَمْحَىٰ وصغا يصغَىٰ، فعلوا به ما فعلوا بنظائره من غير المعتل.

وقد قالوا: يمحو ويصغو.

---

(١) شأىٰ: سبق.

وأما الحروف التي من بنات الثلاثة نحو: جاءَ يجيء، فإنما جاء على الأصل؛ حيث أسكنوا ولم يحتاجوا إلى التحريك، وكذا المضاعف نحو: شَحَّ يَشُحُّ[1]؛ لأن هذه الحروف التي هي عينات أكثر ما تكون سواكن، ولا تحرك إلا في موضع الجزم من لغة أهل الحجاز[2].

[الباب الرابع: ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة]

وذلك قولهم: أنت تِعْلَم ذاك ونحن نِعْلَم ذاك، وجميع هذا يفتحه أهل الحجاز، وبنو تميم لا يكسرونه في الباء؛ إذ قالوا يَفْعل.

[الباب الخامس: تسكين المتحرِّك وترك الحرف الأول على حركته]

هذا باب ما يسكَّن استخفافا، وهو في الأصل عندهم متحرك، وذلك قولهم: في فَخِذ: فخْذٌ، وفي كبِد: كبْد، وهي لغة بني بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم.

وقال أبو النجم:

لو عُصْرَ منه البان والمسك انعَصَرْ[3].

يريد: عُصِرَ.

---

(١) أي إن الأفعال التي يلزم سكون عينها حرف الحلق فيها لا يقلب يَفْعِل ويَفْعُل إلى يَفْعَل، وذلك في ما كان معتلا من ذوات الواو والياء أو كان مدغما، نحو: باع يبيع، وساء يسوء، وشحَّ يَشِحُّ ويَشُحُّ. شرح السيرافي (٤/١٨٢).

(٢) يعني في ما كان مدغما أنها تكون سواكن كذوات الواو والياء، وإن كان أهل الحجاز يحركونها في الجزم، كقولك: لم يَشْحُح، ولم يَشْحِحْ.

(٣) قال المحقق عبد السلام هارون: «يصف شعرا يتعهد بالبان والمسك، ويكثر فيه منهما حتى لو عصرا منه لسالا» ينظر: الكتاب (٤/١١٤).

وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضا، وذلك قولك: الرسْل والعُنْق.

وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء، وذلك قولك في إبِل: إبْلٌ، وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه، وذلك نحو: جَمَل وحَمَل.

[الباب السادس: تسكين المتحرِّك، وترك الحرف الأول مكسورًا]

هذا باب ما أُسْكِنَ مِنْ هذا الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حُرِّك؛ لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركا، وغير الثاني أول الحرف، وذلك قولك: شِهْدَ، ولِعْبَ[1].

ومثل ذلك: نِعْمَ وبِئْسَ، إنما هو فَعِل، وهو أصلهما.

---

(١) قال السيرافي: «قد كنت ذكرت في باب قبل هذا أن ما كان على (فَعِل) وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربع لغات، منها: (فِعْل) وهو الذي أراد سيبويه في هذا الموضع؛ لأن شِهْدَ ولِعْبَ جاء على أصله لو حرِّك، معناه أنه جاء على شِهِد ولِعِب، ثم أسكن من ذلك». شرح السيرافي (٤/٤٩٣).

الإمـــالة

[الباب الأول: إمالةُ الألِفات]

هذا باب ما تُمال فيه الألِفات، فالألِف تمالُ إذا كان بعدها حرفٌ مكسور، وذلك قولك: عابدٌ.

وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألِف حرف متحرك، والأول مكسور، نحو: عماد، أملت الألِف.

وكذلك إن كان الذي بينه وبين الألِف حرفان، الأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي، وذلك قولهم: سربال، وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز.

فإذا كان مابعد الألِف مضموما أومفتوحا لم تكن فيه إمالة، وذلك نحو: آجُرٍ[1] وخاتَمٍ.

ومما يميلون ألِفه كُلُ شيءٍ من بنات الياء والواو كانت عينُه مفتوحةً.

أما ما كان من بنات الياء فتمال ألِفه[2].

وأما بنات الواو فأمالوا ألِفها؛ لغلبة الياء على هذه اللَّام؛ لأن هذه اللَّام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياء.

---

(١) الأجر: الطوب الذي يبنى به، فارسي معرّب. مختار الصحاح (ص١٠).

(٢) لم يمثل لذلك سيبويه؛ لأن ما أراده مفهوم، وهو كل ما كانت ألِفه طرفا وهي منقلبة من ياء، أو ما كان أصله واوًا، ثم انقلبت ياء، أو كان أصله ألِفًا مما يثنى بالياء، فأما ما كان أصله ياء فقولك رحى ورى ومرى.

وما كان أصله واوًا انقلبت ياء نحو: أدنى وملهى.

وأما ما كان أصله ألِفا فحبلى وسكرى؛ لأنك تقول: حبليان وسكريان، فهذا كله حكمُ الياء الأصلية في الإمالة. ينظر: شرح السيرافي (٤/٤٩٦).

وقد يتركون الإمالة في ما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو: قفًا، وعصًا[1].

والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزا وصفا، وإنما كان في الفعل متلئبًا؛[2] لأن الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى، ألا ترى أنك تقول: غزا، ثم تقول: غُزِيَ، فتدخله الياء وتغلب عليه.

ومما يميلون ألفه كلُّ اسم كانت في آخره ألِفٌ زائدةٌ للتأنيث أو لغير ذلك، نحو مِعزَى وحبلى.

ولا يميلون ما كانت الواو فيه عينا إلا ماكان منكسر الأول، وذلك: خاف.

ولا يُميلون بنات الواو إذا كانت الواو عينا إلا ما كان على فَعَلْتُ مكسور الأوَّل ليس غيره، ولا يُميلون شيئا من بنات المضموم الأول من فَعَلْتُ[3].

ومما تمال ألِفه قولهم: كيَّال وبيّاع، وإنما فعلوا هذا؛ لأن قبلها ياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها، وقالوا: شيبان فأمالوا للياء.

ومما يميلون ألِفه قولهم: مررت ببابه.

وقالوا: رأيت زيدا فأمالوا كما فعلوا ذلك بغَيْلان، والإمالة في زيد أضعف؛ لأنه يدخله الرفع[4]، ولا يقولون: رأيت عبدا فيميلوا؛ لأنه ليست فيه ياء.

---

(١) أي ما كانت ألِفه منقلبة من واو، وذلك إنما يكون في الثلاثي فإنه تجوز إمالته أيضا.

(٢) اتلأبَّ الأمر اتلئبابًا: استقام. الصحاح (٩١/١).

(٣) مثل سيبويه للأول بـ(صار وخاف) لأن الفاء مكسورة في الماضي: صِرت وخِفت، ومثل للثاني بـ(قام ودار) لأن الفاء مضمومة في الماضي: قُمت ودُرْت.

(٤) يريد أن الإمالة في (غيلان) أقوى؛ لأن الألِف فيه لازمة، أما الألِف في زيد فإنما تكون في النصب، فأمالوا من أجل الياء، وشبهوا ألِف زيد بألِف غيلان. ينظر: شرح السيرافي (٤٩٩/٤)، وأم غَيلان: شجر السَّمُر، واسم ذي الرمة غَيْلان بن عقبة. الصحاح (١٧٨٨/٥).

[الباب الثاني: إمالة الألِف ومعها الهاء أو ما كان مثلها]

هذا باب من إمالة الألِف، يميلها فيه ناس من العرب كثير، وذلك قولك: يريد أن يضربها، وذلك؛ لأن الهاء خفيّة والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور.

وقالوا: بيني وبينها، فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة، وقالوا: فينا وعلينا، فأمالوا للياء، وقالوا: رأيت يدًا فأمالوا للياء، وقالوا: رأيت يَدَها فأمالوا، كما قالوا: يَضْرِبا ويضربها.

وقال هؤلاء: رأيت دَمًا ودَمَهَا، فلم يميلوا؛ لأنَّه لا كسرة فيه ولا ياء.

وقال هؤلاء: رأيت عِنَبا، وهو عِنْدَنا، فلم يميلوا؛ لأنه وقع بين الكسرة والألِف حاجزان قويان.

[الباب الثالث: الإمالة على غير قياس]

هذا باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ، وذلك الحجاج إذا كان اسما لرجل، وذلك؛ لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألِف حجاج إذا كان صفة، يجرونه على القياس.

وأما (الناس) فيميله من لا يقول: هذا مِال بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب[1].

---

(١) ذكر سيبويه إمالة ألِف الحجاج، وهي شاذة؛ لأنه ليس فيها كسرة ولا ياء، وكذلك إمالة الناس، وأراد سيبويه أن إمالة ذلك يكون شاذا في حالتي الرفع والنصب، أي إن وجه الشذوذ أن يقال: هذا الحجاجُ وهؤلاء الناس، ومع ذلك يمال وأكثر العرب لا يميل ذلك.
وفرق سيبويه بين الناس وبين مال، فقال: وأما الناس فيميله من لا يقول هذا مِال بالإمالة؛ لأنه مرفوع، وهؤلاء لا يميلون (مال) إلا في كسر اللّام التي بعد الألِف. شرح السيرافي (٤/٥٠٥).

[الباب الرابع: الحروف المانعة من الإمالة]

هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألِفات التي أملتَها في ما مضىٰ :

فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألِف والألِفُ تليه، وذلك قولك: قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم،

وانما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية إلىٰ الحنك الأعلىٰ، والألِف إذا خرجت من موضعها استعلت إلىٰ الحنك الأعلىٰ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبتْ عليها كما غلبت الكسرةُ عليها في مساجد ونحوها.

وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألِف تليها، وذلك قولك: ناقد، وعاطس، وعاصم، وعاضد، وعاظل[1]، وناخل، وواغل.

وكذلك إن كانت بعد الألِف بحرف، وذلك قولك: نافخ، ونابغ، ونافق، وشاحط، وعالط[2]، وناهض، وناشط.

وكذلك إن كان شيء منها بعد الألِف بحرفين، وذلك قولك: مناشيط، ومنافيخ، ومعاليق، ومقاريض، ومواعيظ، ومباليغ.

فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف قبل الألِف بحرف وكان مكسورًا، فإنه لا يمنع الألِف من الإمالة، وذلك قولهم: الضِّعاف، والصِّعاب، والطِّناب، والضِّفاف،

---

(١) تعَظَّل القوم علىٰ فلان: اجتمعوا عليه، والعِظال في القوافي: التضمين. يقال: فلان لا يعاظل بين القوافي. الصحاح (١٧٦٩/٥).

والتضمين من عيوب القافية، وهو تعليق قافية البيت بصدر البيت الذي بعده. أهدىٰ سبيل (ص١٢٢).

(٢) علطه بسهم عَلْطًا: أصابه به. الصحاح (١١٤٤/٣).

والقِبـاب، والقِفـاف، والجِباث، والغِـلاب، وهو في معـنى المغالبـة مـن قولـك: غالبتُـه غِلابًا.

وإذا كان أولُ الحرف مكسورًا، وبين الكسرة والألِف حرفان: أحدُهما ساكنٌ، والساكن أحدُ هذه الحروف، فإن الإمالةَ تدخل الألِف، وذلك قولك: ناقة مِقْلاتٌ[1]، والمصباح، والمِطعان. وكذلك سائر الحروف.

وتقول: رأيت قِزْحًا[2]، وأتيت ضِمْنًا فتميل.

وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربها زيد، فأمالوا، ويقولون: أراد أن يضربها قبلُ، فنصبوا للقاف وأخواتها.

ومما لا تمال ألِفه فاعِلٌ من المضاعَف ومفاعِل وأشباههما؛ لأن الحرف قبل الألِف مفتوح، والحرف الذي بعد الألِف ساكن لا كسرة فيه، وذلك قولك: هذا جادٌّ ومادٌّ.

ومما لا يميلون ألِفه: حتى، وأمَّا، وإلَّا، فرقوا بينها وبين ألِفات الأسماء، نحو: حبلى، وقال الخليل: لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة.

[الباب الخامس: إمالة الألِف مع الراء]

هذا باب الراء: والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعَفة، والوقف يزيدها إيضاحا، فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشد، فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألِفات.

---

(١) المِقْلات من النوق: التي تضع واحدا ثم لا تحمل بعدها، والمِقْلات من النساء: التي لا يعيش لها ولد. الصحاح (٢٦١/١).

(٢) القِزح بالكسر: التابِل، والمِقْزَحةُ نحوٌ من المِمْلحة. الصحاح (٣٩٦/١).

والتابِل: بفتح الباء وكسرها واحد: توابل: القِدْر. مختار الصحاح (ص٣٩).

وإذا كانت الراء بعد ألِف تمال -لو كان بعدها غير الراء- لم تمل في الرفع والنصب، وذلك قولك: هذا حمار[1].

وأما في الجر فتميل الألِف، كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران، وذلك قولك: من حمارِك.

[الباب السادس: إمالة ذوات الراء التي ليس بعدها ألِف]

هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألِف إذا كانت الراء بعدها مكسورة، وذلك قولك: من الضرر، ومن الكبَر.

لما كانت الراء كأنها حرفَان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألِف؛ لأن الفتحة من الألِف، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألِف بالياء.

وتقول: من عَمْرٍ، فتميل العين؛ لأن الميم ساكنة.

---

(١) يقصد أن الراء التي تمنع الإمالة هي الراء غير المكسورة.

الزيادة لغرض التكلم

[الباب الأول: الوقف على الهاء مما يصير حرفا واحدًا]

هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفًا فلا يستطاع أن يتكلم بها في الوقف، وذلك قولك: عِهْ وشِهْ، وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعى. فإذا وصلت قلت: ع حديثا، وش ثوبا، حذفت؛ لأنك وصلت إلى التكلم به، فاستغنيت عن الهاء.

[الباب الثاني: زيادة همزة الوصل في الأفعال للتلفظ بالساكن]

هذا باب ما يتقدم أول الحروف، وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف، فلم تَصِلْ إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم، والزيادة ههنا الألِف الموصولة.

وأكثر ما تكون في الأفعال، فتكون في الأمر من باب فَعَل يَفْعَل مالم يتحرك ما بعدها، وذلك قولك: اضرِبْ، اقتُلْ، اسمَعْ.

وتكون في انفعلتُ وافعلَلْتُ وافتعلتُ، وذلك: انطلق، واحتبس، واحمررتُ، وتكون في استفعلت، وافعنللتُ، وافعالَلْتُ، وافعَوَّلتُ، وافعوعلتُ، وذلك نحو: استخرجت، واقعنسست، واشهابَبْتُ، واجْلوَّذْتُ[1]، واعشوشبت.

واعلم أن الألِف الموصولة في ما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبدًا، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها، وذلك قولك: اُقتُل، اُستُضْعِفَ.

ومثلها من ألِفات الوصل: الألِف التي في أيْم وأيْمُن، لما كانت في اسم لا يتمكن

---

(١) اجلَوَّذَ بهم السيرُ اجلِوَّاذًا، أي دام مع السرعة؛ وهو من سَيْر الإبل. الصحاح (٢/٥٦٢).

تمكن الأسماء التي فيها ألِف الوصل، نحو: ابن واسم وامرئ، وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد، شبهتها هنا بالتي في (أل) في ما ليس باسم، إذ كانت في ما لا يتمكن تمكن ما ذكرنا، وضارع ما ليس باسم ولا فعل[1].

وقال يونس: قال بعضهم: إِيمُ الله، فكسر.

[الباب الثالث: زيادة همزة الوصل في الأسماء للتلفظ بالساكن]

هذا باب كَيْنُونَتُها في الأسماء، وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها في ما بنوْا من الكلام، وتلك الأسماء: ابن، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: ابنة، واثنان، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: اثنتان، كقولك: ابنتان، وامرؤ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: امرأة، وابنم، واسم، واست.

فجميع هذه الألِفات مكسورة في الابتداء، وإن كان الثالث مضموما، نحو: ابنم وامرؤ؛ لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال، إنما تضم في حال الرفع، فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال، نحو: اُقتُل.

[الباب الرابع: حذف همزة الوصل وتحرك ما قبلها بالكسر]

هذا بابُ تحرُّكِ أواخر الكَلِم الساكنة إذا حُذِفَتْ ألِفُ الوصل بعدها، لالتقاء الساكنين، وذلك قولك: اضرِب ابْنَك.

---

(١) قال السيرافي في شرح قول سيبويه: «ومثلها من ألِفات الوصل... إلخ».
«جعل ألِف ايم وايمن ألِف وصل، وذكر أنهم جعلوها مفتوحة، وإن كانت داخلة على اسمين؛ لأن ايم وايمن لا يستعملان إلا في القسم، فلم يتمكنا، فشبها بلام التعريف» أهـ شرح السيرافي (١٧/٥).

[الباب الخامس: حذف همزة الوصل وتحرك ما قبلها بالضم]

هذا باب ما يُضَمُّ من السواكن إذا حُذِفَتْ بعده ألِف الوصل، وذلك الحروف الواوا التي هي علامة الإضمار إذا كان ما قبلها مفتوحا، وذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ولا تَنسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(١).

[الباب السادس: حذف الألِف والواو والياء التي بعدها ساكن]

هذا باب ما يُحذف من السواكنِ إذا وقع بعدها ساكنٌ، وذلك ثلاثة أحرف: الألِف، والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم.

فأما حذف الألِف فقولك: رمى الرجل، وأما حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك: هو يرمى الرجل، وأما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم.

[الباب السابع: حذف الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين]

هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرُّك ما بعدها، وهو قولك: لم يَخَفِ الرَّجُلُ، ولم يَبِعِ الرَّجُلُ، ولم يَقُلِ القَوْمُ، ورَمَتِ المرأةُ، ورَمَتَا؛ لأنهم إنما حركوا هذا الساكن؛ لساكن وقع بعده، وليست بحركةٍ تلزم.

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٧.

أبواب الوقف

[الباب الأول: إلحاق الألِف والواو والياء]

هذا بابُ ما تُلْحِقُهُ الهاءُ في الوقف لتحرُّك آخر الحروف، وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهنَّ لام في حال الجزم:

ارْمِهْ، ولَمْ يَغْزُهْ، واخْشَهْ.

وقد يقول بعض العرب: ارْمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ.

وأما لا تَقِهْ مِنْ وقيْتُ، وإنْ تَعِ أعِهْ، من وعيتُ فإنه يُلْزِمُها الهاءَ في الوقف مَنْ تركها في اخش؛ لأنه مُجْحِفٌ بها؛ لأنها ذهَبَتْ منها الفاء واللّام.

[الباب الثاني: إلحاق الهاء في الوقف في النونات وغيرهِنَّ]

هذا باب ما تلحقه الهاءُ لتبيِّن الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي حذف أواخرها، ولكنها تبين حركة أواخر الحروف التي لم ينهب بعدها شيء:

فمن ذلك النونات التي ليست بحروف إعراب، ولكنها نون الاثنين والجميع.

وذلك هما ضاربانِهْ، وهم مسلمونَهْ.

ومثل ذلك: هُنَّهْ، وضَرَبْتُنَّهْ.

ومثل ذلك: أيْنَهْ.

[الباب الثالث: إلحاق الهاء أو الألِف في الوقف في ما قبله متحرك]

هذا باب ما يُبَيِّنون حركتَه وما قبله متحرك.

فمن ذلك الياء التي تكون علامة المضمر المجرور، أو تكون علامة المضمر المنصوب، وذلك قولك: هذا غلامِيَهْ، وجاء من بعدِيَهْ، وانه ضَرَبَنِيَهْ.

وقالوا: هِيَهْ.

[إلحاق الألِف]:

وقد استعملوا في شيء من هذا الألِف في الوقف، كما استعملوا الهاء؛ لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألِف، وهي شبيهة بها، فمن ذلك قول العرب: حيَّهَلا، فإذا وصلوا قالوا: حَيَّهَلَ بعُمرَ.

ومن ذلك قولهم: أناه فإذا وصل قال أنَ أقول ذاك.

وأما قولهم: علامَهْ، وفِيمَهْ، ولِمَهْ فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفتَ.

وأما قولهم: مجيء مَ جئتَ، فإنك إذا وقفتَ ألزمتها الهاء.

[إلحاق الألِف والهاء]:

وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألِف في الوقف؛ لأن الألِف خفية، فأرادوا البيان، وذلك قولهم: هؤلاء، وههُنَاه.

[الباب الرابع: الوقف بزيادة في أواخر الكَلِم المتحركة في الوصل]

هذا باب الوقف في أواخر الكَلِم المتحركة في الوصل:

[الاسم المنصرف]:

أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألِف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون، ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث، فعلامة التأنيث إذا وَصَلْتَهُ التاء، وإذا وقَفْتَ ألحقتَ الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء القت[1]، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء عفريت؛ لأنهم أرادوا أن يلحقوه ببناء قنديل.

[الاسم مما فيه الألِف والياء والواو]:

وإنما ابتدأت في ذكر هذا لأُبيِّنَ لك المنصرف[2].

فأما في حال الجرّ والرفع فإنهم يحذفون الياء والواو؛ لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألِف، فإذا كان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة كان أثقل[3].

وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو ومررت بزيدي.

---

(١) القَتّ: نَمُّ الحديث، وبابه ردَّ. مختار الصحاح (ص٢٣٠).

(٢) يعني ابتدأت بما فيه التنوين لأبيِّن لك: كيف حاله في الوقف وما يبدل من تنوينه، وما ليس بمنصرف لا يدخل في ذلك، وقد ذكر لك حال المنصوب المنصرف في الوقف. شرح السيرافي (٣٩/٥).

(٣) يريد أنهم لا يقولون: مررت بزيدي، ولا جاءني زيدو في الوقف، ولا يبدلون من التنوين واوًا في المرفوع ولا ياء في المخفوض؛ لأن الياء والواو يثقلان. شرح السيرافي (٣٩/٥).

[الباب الخامس: الوقف بلا زيادة في أواخر الكَلِم في الوصل]

هذا باب الوقف في آخر الكَلِم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف[1]:

فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه:

بالإشمام، وبغير الإشمام، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف.

فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال.

وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبدًا إلا عند حرف ساكن.

وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكانٌ على كل حال.

وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا؛ أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركا؛ لأنه لا يلتقي ساكنان[2].

---

(١) يقصد الذي لا زيادة فيه في الوقف، وهو المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنون، نحو: هذا زيد ومررت بزيد ورأيت النهر.
أما الذي فيه زيادة في الوقف، وهو المنصوب المنون نحو: رأيت محمدًا، فلا مجال له هنا من حيث الوقف بالإسكان أو الروم أو الإشمام أو التضعيف أو النقل.

(٢) القياس في الوقف أن يكون بالسكون، ومنهم من إذا وقف أتى في الوقف بما يدل به على تحريك الكلمة في الوصل، والعرب في الإتيان بذلك على مراتب بعضها أوكد من بعض، فمنهم من يشم، وهو أن يأتي بالحرف ساكنا، ثم يضم شفتيه في الرفع؛ لأن علامة المرفوع، وهو الضم من الواو، والواو من بين الشفتين، فيراه المخاطب أنه يريد الضمة من موضع الضم، ولا يرى ذلك الأعمى، ومنهم من يروم الحركة، والروم صوت ضعيف بالضم في المرفوع وبالفتح في المفتوح، وبالكسر في المكسور، وهو حالة متوسطة بين الحركة والسكون، ويدركه الأعمى والبصير؛ لرؤيته حركة الشفتين، ومنهم من يشدد الحرف. شرح السيرافي (٥/٤٠)، والقول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل للشيخ عبد الحميد عنتر (ص١٦٧).

[الباب السادس: الوقف الذي يلزم حركة الساكن قبله]

هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ولم يقولوا: رأيت البَكَرْ؛ لأنه في موضع التنوين[1].

وقالوا: هذا عِدِل، فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول؛ لأنه ليس من كلامهم فِعُل.

[الباب السابع: الوقف في الواو والياء والألف]

هذا باب الوقف في الواو والياء والألف.

زعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ، فيهمز، وهذه حبلأ، فهمز؛ لقرب الألف من الهمزة.

وسمعناهم يقولون: هو يَضْرِبُهَأْ.

[الباب الثامن: الوقف في الهمز]

أما كُلُ همزة قبلها حرفُ ساكن فإنه يلزمها في الرَّفع والجر والنصب ما يلزم الفَرْعَ من هذه المواضع التي ذكرتُ لك من الإشمام ورَوْم الحركة[2].

وذلك قولهم: هو البُطُؤْ، ومن البُطِئْ، ورأيتُ البُطَأْ.

---

(١) من شروط الوقف بالنقل على غير المهموز: ألا تكون الحركة المنقولة فتحة، وهذا مذهب البصريين، فلا نقل عندهم في نحو: رأيت بكرًا، وأكلت الخبز؛ لما يلزم عليه من حذف ألف التنوين في المنون، وحمل غير المنون عليه. القول الفصل (ص١٧١).

(٢) يريد أن من حقق الهمزة في الوقف جرت عليها الوجوه التي تجري على قولنا: البَكْر والفَلْس وزيد وعمرو، وهذه الوجوه هي الوقف بالإسكان والرَّوْمْ والإشمام؛ لأنها تُشبِهُ فرعها وهو العين؛ أي يلزمها ما يلزم فرعها من الوجوه، وفرعها هو العين. شرح السيرافي (٤٩/٥).

والإشمام: ضم الشفتين بعد الإسكان، ويكون في المضموم والمرفوع، أما الرَّوْمُ فهو الإتيان بالحركة خفية، ويكون في المضموم والمكسور والمفتوح.

[الباب التاسع: الوقف على إلقاء حركة الهاء على الساكن قبلها]

هذا باب الساكن الذي تحرّكه في الوقف إذا كان بعده هاءُ المذكَّر الذي هو علامةُ الإضمار؛ ليكون أبينَ لها كما أردتَ ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضَرَبْتُهْ، واضْرِبُهْ.

وسمعنا بعض بني تميم من بني عَدِيٍّ يقولون: قد ضَرَبَتِهْ، كسروا؛ حيث أرادوا أن يحرِّكوها لبيان الساكن الذي بعدها لا لإعراب يُحْدِثُهُ شيء قبلها، كما حرَّكوا بالكسر إذا وقع بعدها ساكنٌ يسكُنُ في الوصل(١).

[الباب العاشر: الوقف على الإبدال بالحرف البيِّن]

هذا باب الحرف الذي تُبْدِل مكانَهُ في الوقف حرفًا أبْيَنَ منه يُشْبِهُهُ؛ لأنه خَفِيٌّ، وكان الذي يُشْبِهُهُ أولى.

وذلك قول بعض العرب في أَفْعَى: هذه أَفْعَيْ، وفي حُبْلَى: هذه حُبْلَيْ.

حدثنا الخليل وأبو الخطَّاب أنَّها لغةٌ لفَزَارةَ وناس من قيس وهي قليلة.

---

(١) أصل: ضَرَبْتُهْ: ضَرَبْتُهُ نقلت ضمة الهاء إلى التاء فصار: ضَرَبْتُهْ، ونقل عن بعض بني تميم: قد ضَرَبَتِهْ، حركوا التاء بالكسر على اعتبار أن التاء ساكنة في الأصل والهاء تسكن عند الوقف، فالتقى ساكنان، والأصل في التخلص من التقاء الساكنين كسر أولهما.
ومعنى قوله: لبيان الساكن الذي بعدها؛ لأنه إذا اجتمع الساكنان هكذا عند الوقف: ضَرَبْتْهْ تكون الهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن، فحركوا ما قبلها لتتضح الهاء ولا تخفى.
إذن تحريك التاء بالكسر لبيان الهاء، لا من أجل إعراب كما يكسرون للساكن نحو: لم يقمِ الرجلُ، وذهبتِ المُندات. شرح السيرافي بتصرف (٥/٥٢، ٥٣).

[الباب الحادي عشر: الوقف بحذف الياءات من أواخر الأسماء]

هذا باب ما يُحْذَفُ من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات، وذلك قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ.

وحدَّثنا أبو الخَطَّاب ويونس أنَّ بعض من يُوثَقُ بعربيته من العَرَبِ يقول: هذا رامي.

فإذا لم يكن في موضع تنوين فأنَّ البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي.

ومن العرب من يحذف هذا في الوقف.

وسألتُ الخليل عن القاضِي في النداء فقال: أختارُ: يا قاضي؛ لأنه ليس بمنوَّن، كما أختارُ هذا القاضِي.

وأمَّا يونس فقال: يا قاضْ، وقول يونس أَقْوى؛ لأنَّه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أَجْدَرَ؛ لأنَّ النداء موضعُ حذفٍ، يحذفون التنوين، ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ.

وقالا في: مُرٍ إذا وقفا: هذا مُري.

[الباب الثاني عشر: الوقف بحذف ياء المتكلِّم]

هذا باب ما يُحْذَفُ من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تَذْهب في الوصل ولا يلحقها تنوين، وتركُها في الوقف أقيسُ وأكثرُ.

وذلك قولك: هذا غُلامْ، وأنت تريد غُلامي.

وقَدْ قَرأَ أبو عمروٍ ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنْ﴾(١).

---

(١) سورة الفجر: ١٥.

وأمَّا ياء هذا قاضِيَّ، وهذان غُلاماي فلا تُحْذَف؛ لأنَّها لا تُشْبِهُ ياءَ هذا القاضِي.

ومن قال: هذا غُلامِيَ فاعلم وأنَّيَ ذاهب لم يحذف في الوقف؛ لأنها كياء القاضي في النصب.

[الباب الثالث عشر: الوقف بإثبات الياء والواو في الهاء]

هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار، وحذفهما:

فأمَّا الثباتُ فقولك: ضَرَبَهُو زيدٌ، وعَلَيْهِي مالٌ.

فإذا كان قبل الهاء حرفُ لين فإن حَذْفَ الياء والواو في الوصل أحسنُ، وذلك قولك: عَلَيْهِ يا فتى، وهذا أَبُوهُ كما ترى.

وقَدْ يَحْذِفُ بعضُ العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنًا، وذلك قول بعضهم: مِنْهُ يا فتى.

فإنْ كان الحرف الذي قبل الهاء متحركًا فالإثباتُ ليس إلَّا، إلَّا أنْ يُضْطَرَّ شاعر فيَحْذِف، وكما حَذَفَ فقال الشاعر:

وطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ ... دوامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا[1]

[الباب الرابع عشر: الوقف بكسر الهاء التي هي علامة الإضمار]

هذا باب ما تُكْسَرُ فيه الهاء التي هِيَ علامة الإضمار:

اعلم أن أصلها الضم وبعدها واو؛ لأنها في الكلام كله هكذا، وليس يَمْنَعُهم ما

---

(١) قال المحقق عبد السلام هارون: «وكذا ورد بدون نسبة في الخصائص (٢/٢٦٩)، ونسب في اللسان (ي.د.ي) لمضرس بن ربعي، وأراد (الأيدي) فحذف الياء للشعر. و(اليَعْمَلة) الناقة القوية على العمل، والسَّريح: جلود أو خرق تشد على الأخفاف حين تحفى الناقة». الكتاب (١/٢٧).

أذكرُه لك أيضًا من أن يخرجوها على الأصل.

فالهاء تُكسَرُ إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرةٌ؛ لأنها خَفِيَّةٌ كما أن الياءَ خفِيَّةٌ، وذلك قولك: مَرَرْتُ بِهِي قَبْلُ، ولديْهِي مالٌ.

وأهل الحجاز يقولون: مَرَرْتُ بِهُو قَبْلُ، ولديهُو مالٌ.

[الباب الخامس عشر: الوقف على كاف الضمير في اللهجات]

هذا باب الكاف التي هي علامة المضمر:

اعلم أنها في التأنيث مكسورة، وفي التذكير مفتوحة، وذلك قولك: رَأَيْتُكِ للمرأة، ورأَيْتُكَ للرجل.

فأمّا ناسٌ كثير من تميم وناسٌ من أَسَد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين؛ لأنها ساكنة في الوقف، فأرادوا أن يَفصِلوا بين المذكّر والمؤنَّث.

واعْلَمْ أنَّ ناسًا من العرب يُلْحِقون الكاف السين، ليبيِّنوا كسرةَ التأنيث، وذلك قولك: أَعْطَيْتُكِسْ.

فإذا وصلوا لم يجيئوا بها؛ لأن الكسرة تُبَيِّنُ.

وإنما يُلحقون السين والشين في التأنيث؛ لأنَّهم جعلوا تَرْكَهُما بيان التذكير[1].

واعْلَمْ أنَّ ناسًا مِنَ العَرَب يُلْحِقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعتْ بعدها هاءُ الإضمار ألِفًا في التذكير، وياء في التأنيث؛ لأنه أشدُّ توكيدًا في الفصل بين المذكَّر والمؤنث.

---

(١) أي إن السين والشين علامتان تدُلَّان على أنَّ الكاف في الوقف للتأنيث، وتركهما؛ أي السين والشين علامة على أن الكاف للتذكير.

وذلك قولك: أُعْطِيكيها، وأُعْطِيكِيهِ للمؤنَّث، وتقولُ في التذكير: أُعْطِيكَاهُ وأُعْطِيكاها.

وحدَّثني الخليل أنَّ ناسًا يقولون: ضَرَبْتِيه فيُلْحِقُون الياء، وهذه قَليلة.

وأجْودُ اللغتين وأكثرهما أن لا تُلْحِقَ حرف المدّ في الكاف، وأنَّما لزم ذلك الهاء في التَّذكير كما لحِقَتْ الألِفُ الهاءَ في التأنيث، والكافُ والتاءُ لم يُفْعَلْ بهما ذلك، وأنَّما فَعلوا ذلك بالهاء لخِفَّتها وخَفائها؛ لأنها نحو الألِفِ[1].

[الباب السادس عشر: ما يلحق التاء والكاف مع غير الواحد]

هذا باب مايَلْحق التاءَ والكاف اللَّتين للإضمار إذا جاوزتَ الواحد:

فإذا عنيتَ مذكَّرين أو مُؤَنَّثين ألحقتَ ميمًا، تُزيد حرفًا كما زِدتَّ في العدد، وتُلِحقُ الميم في التَّثْنية الألِفَ وجماعةَ المذكَّرينَ الواوَ.

وذلك قولك: ذَهَبْتُمَا، وأَعْطَيْتُكُما، وأَعْطَيْتُكُمُو خيرًا، وذَهَبْتُمُوْ أجمعون.

[الباب السابع عشر: الإشباعُ في الجرّ والرَّفع وغير الإشباع]

هذا باب الإشْباع في الجرّ والرَّفْع وغير الإشباع، والحركةُ كما هي:

فأما الذين يُشْبِعُون فيُمَطِّطُون، وعلامتُها واوٌ وياءٌ، وهذا تُحكمه لك المشافَهةُ، وذلك قولك: يَضْرِبُها.

وأما الذين لا يُشْبعون فيَخْتلسون اختلاسًا، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، يسرعون اللفظ[2].

---

(١) يريد أن الأجود أن لا تزاد على الكاف ألِف ولا ياء، وإنما يزاد حرف المد على الهاء، ولزم ذلك المد الهاء في التذكير نحو: هذا غلامهو، كما لحقت الألِف الهاءَ في التأنيث، نحو: هذا غلامُهَا.

(٢) يريد أن ما كان مضمومًا أو مكسورًا يجوز اختلاس الضمة والكسرة، واختلاسها إضعاف الصوت بها في سرعة.

ولا يكون هذا في النَّصْب؛ لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم.

وقد يجوز أن يُسَكِّنوا الحرفَ المَرْفوعَ والمجرورَ في الشعر، شبَّهوا ذلك بكسرة فَخِذٍ، حيث حذفوا فقالوا: فَخْذ، وبضمّة عَضُد، حيث حذفوا فقالوا: عَضْدٌ.

قال الشاعر: [السريع]

رُحْـتِ وفي رِجْلَيْـكِ مـا فيهمـا وقَـدْ بَـداهَنْكِ مـن المِـئْزَرِ[1]

*****
***
*

---

(١) للأقيشر الأسدي (ما فيها) من الاضطراب والاختلاف و(الهن) كناية عن الفرج.
والبيت من أبيات قالها لامرأته وقد ضحكت منه حين سكر، فسَقَط وبدت عورته، وأقبلت عليه تلومه، فرفع رأسه إليها، وقال أبياتًا منها هذا البيت.
الشاهد: قوله (هنْك) بتسكين النون في حالة الرفع.
الكتاب تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون ٢٠٣/٤، وتحقيق الدكتور البكاء. القسم الثاني الصرف والأصوات (٩٨/٢).

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الثاني

الصرف

الجزء الثالث

بنية اللفظ

أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب

الفهرست العام للجزء الثالث

٥ **النوع الثاني: المزيد من غير حروف الزيادة:**

الباب الأول: زيادة التضعيف في ما عينه أو لامه زائدة.

الباب الثاني: زيادة التضعيف بالعين واللّام.

الباب الثالث: تمييزُ الأبنية المزيدَةِ.

الباب الرابع: تمييز مواضع الزوائد.

٥ **النوع الثالث: بنية الفعل المعتَلّ المزيد:**

الباب الأول: إبدال معتلّ الفاء بالواو همزة.

الباب الثاني: إبدال معتلّ الفاء بالواو تاء.

الباب الثالث: قلب الواو ياءً.

الباب الرابع: تصريف المعتلّ بالياء إذا كانت فاء.

الباب الخامس: تصريف المعتلّ بالياء والواو إذا كانت ثانيةً.

الباب السادس: الفعل الثلاثي المزيد.

الباب السابع: الأسماء من الأفعال المعتلة.

الباب الثامن: إتمامُ الاسم المعتلّ.

الباب التاسع: بنية الثلاثي المعتل المجرّد.

الباب العاشر: قلب الواو ياء لاعتلال الفعل.

الباب الحادي عشر: قلب الياء واوًا في الاسم والصفة.

الباب الثاني عشر: قلب الواو ياء لعلة صوتية.

الباب الثالث عشر: تصريف جمع التكسير بالهمز.

٥ **النوع الرابع: تصريف الجمع وبعض الأبنية:**

الباب الأول: تصريف جمع التكسير من دون همز.

الباب الثاني: فُعِلَ من فَوْعَلْتُ وفَيْعَلْتُ.

الباب الثالث: قلب الياء واوًا في فُعْلَلٍ وفُعْلِلَ.

الباب الرابع: الهمز في موضع اللَّام من بنات الياء والواو.

الباب الخامس: ما كانت الواو والياء فيه لامات.

الباب: السادس: عدم إعلال الواو والياء إن لم تكن حروف إعراب.

الباب السابع: قلب الياء واوا للفصل بين الصفة والاسم.

الباب الثامن: قلب الهمزة والياء عند التقائهما.

الباب التاسع: ما بُنِي على أفْعِلاءَ وأصله فُعَلَاء.

الباب العاشر: إبدال الياء واوًا.

● **أبواب التضعيف:**

الباب الأول: تضعيف بنات الياء.

الباب الثاني: بناء فَعَلْتُ من المضَعَّف.

الباب الثالث: تضعيف بنات الواو.

الباب الرابع: أحكام التضعيف.

الباب الخامس: أحكام الشاذِّ من المضاعف بالحذف.

الباب السادس: أحكام الشاذِّ من المضاعف بالإبدال.

الباب السابع: أحكام المضاعف من غير موضع واحد.

● **أبواب الإدغام:**

الباب الأول: إدغام الحروف المتقاربة من مُخْرج واحد.

- الحروف التي لا تدغم في المقاربة.

- الحروف التي تدغم في المقاربة.

الباب الثاني: إدغام حروف طرف اللسان.

❁

مقدمة المحقِّق

(أبواب بنية اللفظ)

أ.د. محمد كاظم البكّاء

درس سيبويه في هذا الجزء كيفية بناء اللفظ وعدة حروفه وأحواله في الزيادة، والإبدال، والتصرف، والقلب، والتضعيف ثم الإدغام، ويقع هذا الجزء في خمسة فروع بستين بابا فهو أطول الأجزاء في أبواب الصرف والأصوات وبه يتم (الكتاب).

بدأ سيبويه بالكلام على عدة ما يكون عليه الكَلِم بقوله: «هذا باب عدة ما يكون عليه الكَلِم، فأقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ... إلخ» وختم هذا الجزء بالكلام على الإدغام بقوله: «هذا باب الإدغام»، وبدا بقوله «هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها»، فهو يمهد الكلام على الإدغام بباب عن الحروف العربية أو حروف المعجم أو الأصوات اللغوية عند المحدثين وقد أوضح سبب هذا التمهيد بقوله: «وانما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه. وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالا كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك»، ثم شرع في الكلام بقوله: «هذا باب الإدغام...».

ويفترض أن يكون الإدغام في الجزء الثاني من القسم الثاني (الصرف والأصوات)، وهو في (تأدية اللفظ) لكون الإدغام هو تطبيق صوتي للأصوات المتماثلة أو المتقاربة، ولكنّ سيبويه جعله بعد التضعيف في (الجزء الثالث)؛ لأنّ التضعيف في اللفظ الواحد في مثل: مدّ، والإدغام في اللفظين في مثل: قد سّمع، يتعلقان ببنية اللفظ في الكلمة الواحدة أو في الكلمتين؛ ولذاك كان (الإدغام) استدراكا لأبواب تأدية اللفظ، ولأبواب بنية اللفظ،وقد جاء في خاتمة الأبواب، وبه يتمّ الكتاب.

❁

[أبواب المزيد]

النوع الأول: المزيد بحروف الزيادة.

النوع الثاني: المزيد من غير حروف الزيادة.

النوع الثالث: بنية الفعل المعتلّ.

النوع الرابع: تصريف الجمع وبعض الأبنية.

النوع الخامس: أبواب التضعيف.

النوع السادس: أبواب الإدغام.

[مقدّمة عِدّة ما يكون عليه الكَلِمُ]

هذا بابُ عِدَّة ما يكون عليه الكَلِمُ: فأقل ما تكون عليه الكَلِمَةُ حرفٌ واحدٌ.

وسأكتُب لك ما جاء على حرفٍ بمعناه، إن شاء الله.

أما ما يكون قبل الحرف الذي يُجَاءُ به له، فالواو التي في قولك: مررت بعمرو وزيد. وإنما جئتَ بالواو لتَضمَّ الآخِرَ إلى الأوَّل وتجمعَهما.

وليس فيه دليلٌ على أن أحَدَهما قبل الآخَر.

والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فَعَلَتِ الواو، غيرَ أنّها تجعل ذلك متَّسِقًا بعضُه في إثْرِ بعضٍ، وذلك قولك: مَرَرْتُ بعَمْرٍو فزيْدٍ فخالدٍ.

وكافُ الجرِّ التي تجيء للتَّشبيه، وذلك قولك: أنتَ كزيدٍ ولامُ الإضافةِ، ومَعْناها المِلْكُ واستحقاقُ الشيء؛ ألا ترى أنّك تقول: الغلامُ لك.

وباءُ الجرِّ إنّما هي للإلْزَاقِ والاختلاط، وذلك قولك: خَرَجْتُ بزيدٍ، وضربتُه بالسَّوطِ: ألزقتَ ضَرْبَكَ إيّاه بالسَّوْطِ.

والواوُ التي تكون للقَسَم بمنزلة الباء، وذلك قولكُ: واللهِ لا أَفْعَلُ. والتاء التي في القَسَمِ بمنزلتها، وهيَ: تاللهِ لا أَفْعَلُ.

والسِّينُ التي في قولك: سيَفْعَلُ، زعم الخليلُ أنّها جوابُ لَنْ يَفْعَلَ.

وألفُ الاسْتِفهام، ولامُ اليمينِ التي في لأَفْعَلَنَّ.

وأمَّا ما جاء مِنْهُ بعد الحرف الذي جِئ به له فعلامةُ الإضمار، وهي الكاف التي في رأيتُكَ وغلامُكَ، والتاءُ التي في ذهَبْتُ، والهاءُ التي في عليْهِ.

وقَدْ تكونُ الكاف غيرَ اسم ولكنّها تجيءُ للمخاطبةِ، وذلك نحو كاف ذلك.

فالكافُ في هذا بمنزلةِ التّاء في قولك: فَعَلَتْ فلانَةُ. والتاءُ تكون بمنزلتها، وهيَ التي في أنتَ.

وأمَّا (لا) فتكون كـ(ما) في التوكيد واللَّغو. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾[1]، أي لِأَن يَعْلَمَ، وتكون نفيًا لقوله: يَفْعَلُ ولم يَقَع الفِعْلُ، فتقولُ: لا يَفْعَلُ[2].

وقد تُغَيِّرُ الشيءَ عن حاله كما تَفْعَلُ (ما)[3].

وأمَّا (أَنْ) فتكون بمنزلة لام القَسَمِ في قوله: أما واللهِ أَنْ لو فعلتَ لفَعَلْتُ[4].

وأما (كَيْ) فجوابٌ لقوله (كَيْمَهْ)، كما يقول (لِمَهْ)؟ فتقول: لِيَفْعَلَ كذا وكذا.

وأمَّا (بَلْ) فَلِتَرْكِ شيْءٍ من الكلام وأَخْذٍ في غيره.

وأمَّا (قَدْ) فجوابٌ لقوله لمَّا يَفْعَلْ، فتقُولُ: قَدْ فَعَلَ.

و(مَا) في (لَمَّا) مغَيِّرَةٌ لها عَنْ حال (لَمْ) ألا ترىٰ أنَّك تقول (لَمَّا) ولا تُتْبِعُها شيئًا، ولا تقول ذلك في (لَمْ)[5].

---

(١) سورة الحديد: ٢٩.

(٢) يريد أن (لا يفعل) نفيٰ فعل مستقبل، والتي تنفي فعل الحال هو (ما) إذا قلت: ما تفعل. شرح السيرافي ٥/٩٨.

(٣) أي إن (لا) تُغَيِّرُ والشيء عن حاله كما تفعل (ما)، وذلك (لولا) صارت (لو) في معنىٰ آخر، كما صارت في معنىٰ آخَرَ حين قلت (لوما) تغيَّرَتْ كما تُغَيَّرَتْ (حيث) بـ(ما) و(إنَّ) بـ(ما). شرح السيرافي ٥/٩٨.

(٤) يعني أنْ تكون جوابًا للقَسَمِ إذا أُقْسِمَ علىٰ شيء في أوله (لو) ولا تكون جوابًا له في غير ذلك. شرح السيرافي ٥/٩٩.

(٥) أي يجوز أن تنفىٰ بـ(لَمَّا) ولا تُتْبِعها بفعل، كقول القائل: يريد زيد أن يخرج ولَمَّا. أي ولَمَّا يَخرج، بخلاف (لَمْ) لا بد أن يَتبعها فعلٌ، نحو جاء زيد ولم يَدْخُلِ الدار.

قال السيرافي: «العرب تتسع في حذف الفعل بعد (قد) وبعد (لَمَّا)؛ لأنهما لتوقع الفعل أو لفعل قد دلّ عليه ما قبله، قال النابغة:

أَفِـدَ الترحُـلُ غَـيْرَ أَنَّ رِكَابَنَـا ... لمـا تَـزُلْ برحَالنـا وكَـأَنْ قـدِ

أي: كأن قد زالت». اهـ شرح السيرافي ٥/١٠٠.

و(قَطْ) معناها الاكتفاء، و(مَعَ)، وهي للصُحْبَةِ و(مُذْ) في مَن رفع[1].

وأَمَّا (عن) فاسمٌ إذا قلت: مِنْ عَنْ يَمِينِكَ.

و(إذْ) وهِيَ لما مَضَىٰ من الدَّهرِ، وهي ظرفٌ بمنزلة (مَعَ).

واعلم أنَّ بعض العَرب يقول: مُ الله لأفعَلنَّ. يريد: أيم الله.

وأمَّا (عَلَىٰ) فاستعلاءُ الشيء، تقول: هذا علىٰ ظَهْر الجَبَلِ.

وأمَّا (إلَىٰ) فَمُنْتَهىٰ لابتداء الغاية، تقول: مِنْ كذا إلىٰ كذا، وكذلك (حَتَّىٰ)، ولها في الفعل نحوٌ ليس لـ(إلىٰ)، ويقول الرجل: إنَّما أنا إليك؛ أيْ إنَّما أنتَ غايتي، ولا تكون (حتىٰ) ههنا.

وأمَّا (حَسْبُ) فمعناه كمعنىٰ (قط)، وأمَّا (غيرُ وسِوَىٰ) فبدلٌ[2]، و(كُلٌ) عَمٌّ، و(بعضٌ) اختصاصٌ، و(مِثْلٌ) تسويةٌ.

وأمَّا (بَلْهَ زيدٍ) فيقول: دَعْ زيدًا.

و(عِنْدَ) لحضور الشيء ودنوِّه.

وأمَّا (قِبَلَ) فهو لِمَا وَلِيَ الشيء، تقول: ذهبتُ قِبَلَ السُّوقِ؛ أي نحو السُّوق.

وأمَّا (نَوْلُ) فتقول: نوْلُكَ أنْ تَفْعل كذا وكذا؛ أي ينبغي لك فِعْلُ كذا وكذا.

وأمَّا (إذا) فلما يُسْتَقْبَلُ من الدَّهْرِ، وفيها مجازاةٌ، وهي ظَرْفٌ، وتكون للشيء تُوافِقُهُ في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

وتكون (إذْ) مِثْلَها أيضا، وأمَّا (لَكِنَّ) خفيفةً وثقيلةً فَتُوجِبُ بها بعد نَفْيٍ.

---

(١) ذكر سيبويه (مذ) علىٰ أنها اسم في حَيِّز ما ذكر من الأسماء غير المتمكنة علىٰ حرفين، نحو: مَنْ وما، وذكرها قبل قليل علىٰ أنها حرف وما بعدها مخفوض.

(٢) أي إن (غير وسوىٰ) يأتيان بمعنىٰ بدل نحو: جاء رجل غيرك أو سواك؛ أي بدلك.

وأما (سَوْفَ) فتنفيس في ما لم يكن بَعْدُ.

وأمّا (قَبْلُ) فللأوّل، و(بَعْدُ) للآخِرِ، و(كَيْفَ) على أيِّ حالٍ، و(أَيْنَ) أيُّ مكانٍ، و(مَتَى) أيُّ حِينٍ. وأمّا (حَيْثُ) فمكانٌ وأمّا (خَلْفُ) فمؤخَّرُ الشيء، و(أَمَامُ) مقدَّمُه، و(قُدَّامُ) بمنزلة أمامُ و(فوقُ) أعلى الشيء.

و(لَيْسَ) نفيٌ، و(أيُّ) مسألةٌ لِيُبَيَّنَ لك بعض الشيء.

و(إنَّ) توكيد و(ليتَ) تَمَنٍّ، و(لَعَلَّ، وعَسَى) طمعٌ، واشفاقٌ، وأمّا (لَدُنْ) فالموضع الذي هو أوّل الغاية، وهو اسم يكون ظرفًا، و(لَدَى) بمنزلة عند. وأمّا (دُونَ) فتقصيرٌ عن الغاية، وهو يكون ظرفًا. وأمّا (قُبالةُ) فمواجَهَةٌ. وأمّا (بَلَى) فتوجب به بعد النفي.

وأمّا (نَعَمْ) فعِدَةٌ وتصديقٌ. وأمّا (بَجَلْ) فبمنزلة (حَسْبُ)، وأما (إذَنْ) فجوابٌ وجزاءٌ، وأمّا (لَمّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غَيْرِه، وانما تجيءُ بمنزلة (لَوْ).

وكذلك (لَوْما) و(لَوْلا)، فهما لابتداء وجوابه فالأول سَبَبُ ما وقع وما لم يقع[1].

وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مَهْما يكن مِنْ أمْرِه فمنطلق[2]؛ ألا ترى أن الفاء لازمةٌ لها أبدًا.

وأمّا (ألا) فَتَنْبِيهٌ. وأمّا (كَلّا) فَرَدْعٌ وزَجْرٌ. و(أَنَّى) تكون في معنى (كيف وأَيْنَ).

❁

---

(١) يريد أنك تقول: لولا زيد لأكرمتُك، فزيد سبب أنه لم يكرمه، وتقول: لولا زيد لم أُكرمك، فزيد سبب إكرامه، والثاني هو الجواب: إن كان منفيا في اللفظ فهو موجب في المعنى، وإن كان موجبا في اللفظ فهو منفي في المعنى. (شرح السيرافي ١١١/٥).

(٢) يريد: إذا قلنا: أمّا عبد الله فمنطلق. المرجع السابق.

[الباب الثاني: حروفُ البَدَلِ]

هذا باب حروف البَدَل في غير أن تُدْغِمَ حرفًا في حرفٍ وترفَعَ لسانَك من موضعٍ واحدٍ: وهيَ ثمانيةُ أحرف من الحروف الأُوَلِ، وثلاثةٌ من غيرها[1].

فـ(الهمزةُ) تُبْدَلُ من الياء والواو إذا كانتا لامَيْن في قضاءٍ وشقاء ونحوهما، وإذا كانت الواوُ عينًا في أَدْؤُرٍ ونحو ذلك، وإذا كانت فاءً نحو: أُجوه.

و(الألِفُ) تكون بدلا من الياء والواو إذا كانتا لامَيْنِ في رَمَىٰ وغزا ونحوِهما، وإذا كانتا عَيْنَيْنِ في قال وباع.

وأمَّا (الهاءُ) فتكونُ بدلًا من التَّاء التي يُؤَنَّثُ بها الاسم في الوقف، كقولك: هذه طَلْحَهْ. وقَدْ أُبْدِلتْ مِنَ الهمزة في: هَرَحتُ الفَرَسَ، تريد: أَرَحْتُ، ويقال: إيّاك وهِيَّاك.

وأمَّا (الياءُ) فتُبْدَل مكان الواو فاءً وعينًا، نحو: قِيلَ ومِيزانٍ، وتُبْدَل إذا كانت الواو عينًا، نحو: ليَّةٍ. وتُبْدَل في الوقف من الألِف في لغة مَنْ يقول: أَفْعَيْ وحُبْلَيْ، ومن الواو وهيَ عينٌ في سيِّدٍ ونحوه. وقد تُبْدَل من مكان الحرف المُدْغِم نحو: قيراط؛ ألا تراهم قالوا: قُرَيْرِيط.

وتبدل من الواو لامًا في دنيا ونحوها، وتُبْدَل مكانَ الواو في غازٍ ونحوه.

وأمَّا (التاء) فتُبْدَل مكان الواو فاءً في اتَّعَدَ ونحو ذلك. ومن الياء في افتَعَلْتُ من يَئِسْتُ[2] ونحوها، وقد أُبْدِلت من الدال والسين في ست[3]؛ وهذا قليل.

---

(١) حروف البدل أحد عشر حرفا، منها ثمانية أحرف من حروف الزيادة، وهي: الهمزة، والألف، والنون، والهاء، والياء، والتاء، والميم، والواو.

ومنها ثلاثة من غيرها، وهي الطاء، والدال، والجيم، ونجمع حروف البدل كلها في اللفظ: أجد طويت منها. شرح السيرافي ١١٨/٥.

(٢) افْتَعَلْتُ من يَئِسْتُ: اتَّأَسْت، والأصل: ايْتَأَسْت، قلبت الياء تاءً وأدغمت التاء في التاء.

(٣) الأصل في ستٍّ: سِدْسٌ، وإنما قلبت تاء من قِبَلِ أن الدال والسين من مخرجين مختلفين، وهما -

وأمّا (الدّالُ) فَتُبْدَلُ من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في: ازْدَجَرَ ونحوها.

و(الطاء) منها في افتعل إذا كانت بعد الضاد نحو: اضْطَهَد، وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل: اصْطَبَرَ، وبعد الظاء في هذا[1].

و(الميمُ) تكون بدلًا من النون في عَنْبَرٍ ونحوها إذا سكنتْ وبعدها باءٌ.

وقد أبْدِلت من الواو في (فم) وذلك قليل.

وأبدلوا (الجيم) من الياء المشدَّدةِ في الوقف، نحو: عَلِجٌ، يريدون: عَلِيّ و(النون) تكون بدلًا من الهمزة في (فَعْلانِ فَعْلى)[2].

وأمّا (الواو) فتُبْدَلُ مكان الياء إذا كانت فاء في موقن وموسر، ونحوهما، وتُبْدَل مكان الياء إذا كانت لامًا في تقوىٰ ونحوها، وإذا كانت عينا في طوبىٰ ونحوها، وتُبْدَلُ مكان الألِف في الوقف، وذلك قولُ بعضِهم: حُبْلَوْ وتكون بدلًا من الألِف في: ضُورب، ومن الألِف الثانية الزائدة إذا قلتَ: ضُوَيْرِب.

[الباب الثالث: بنية (فعل) المجرد في الأسماء]

هذا باب ما بَنَتِ العَرَبُ من الأسماء والصفاتِ والأفعال غيرِ المعتلَّة والمعتلَّة وما قيسَ من المعتلِّ الذي لا يتكلّمون به ولم يجيءْ في كلامهم إلّا نظيرُه من غيرِ بابه، وهو الذي يسمّيه النَّحويُّون (التَّصريف والفِعْل).

- أيضًا مختلفان في الجهر والهمس؛ لأن الدال مجهورة والسين مهموسة، فالتُمِس حرف يقرُبُ منهما، ويتوسط بينهما، فكانت التاء؛ لأنها شاركت الدال والسين جميعًا، فأمّا مشاركتها الدال فلأنهما من مخرج واحد، وأمّا مشاركتها السين فلأنها مهموسة والسين مهموسة، وليس هذا القلب بواجب ولا لازم، ولكنه جاء واختُجَّ له. شرح السيرافي ٥/١٢٤.

(١) مثل: اظْطَلَم.

(٢) جَعَل سيبويه النون في غضبان وسكران بدلًا من الهمزة كأن الأصل عنده في سكران: سكراء، وفي غضبان: غضباء، ولذلك لم ينصرف: سكران وغضبان. شرح السيرافي ٥/١٢٧.

أمَّا ما كان على ثلاثةِ أحرف من غير الأفعال فإنه يكون: (فَعْلًا) في الأسماء والصفاتِ، فالأسماء مثل فَهْدٍ، والصفة نحو: ضَخْمٍ.

ويكون (فِعْلًا) في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: الجِذْع، والصفات نحو: جِلْفٍ.

ويكون (فُعْلًا) في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: البُرْد، وأمَّا الصفات فنحو: المُرّ والحُلْو.

ويكون (فَعَلًا) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: جَبَل، والصفة نحو: بَطَلٍ.

ويكون (فَعِلا) فيهما، فالأسماء نحو: كَتِف، والصفات نحو: حَذِرٍ.

ويكون (فَعُلًا) فيهما، فالأسماء نحو: رَجُل، والصفة نحو: حَذُرٍ.

ويكون (فُعَلًا) فيهما، فالأسماء نحو: صُرَد[1]، والصفة نحو: حُطَمٍ.

ويكون (فُعُلًا) فيهما، فالاسم نحو: الأذن، والصفة: الجُنُب.

ويكون (فِعَلًا) في ما، فالأسماء نحو: العِوَض، ولا نعلمه جاء صفةً إلا في حرفٍ من المعتلّ يوصف به الجماع، وذلك قولهم: قومٌ عِدًى.

ويكون (فِعِلًا) في الاسم نحو: إِبِلٍ، لا نعلم في الأسماءِ والصفاتِ غيرَهُ.

[الباب الرابع: بنية (فعل) المزيد في الأسماء]

هذا باب ما لحقته الزوائدُ من بنات الثلاثة من غير الفعل:

١- فـ(الهمزةُ) تلحق أولا، فيكون الحرفُ على (أَفْعَلٍ)، ويكون للاسم والصِّفَةِ. فالاسمُ نحو: أَفْكَلٍ[2]، والصفة نحو: أَبْيَض.

ويكون على (إِفْعِلٍ) نحو: إِثْمِدٍ، ولا نعلَمُهُ جاء صفةً.

---

(١) الصُّرَدُ: طائر. الصحاح ٢/٤٩٧.

(٢) الأَفْكَلُ: الرِّعْدَةُ. الصحاح ٥/١٧٩٢.

ويكون على (إفْعَلٍ) نحو: إصْبَع، ولا نَعْلَمُه جاء صفةً.

٢- وأما الألِفُ فَتَلْحَقُ ثانيةً، ويكون الحرف على (فاعِلٍ) في الاسم والصفة، فالأسماء نحو: كاهل، والصفة نحو: ضارب.

وتلحق ثالثةً فيكون الحرفُ على (فعَالٍ) في الاسم والصفة، فالاسم نحو غزال، والصفة نحو: جبان.

وتلحقُ رابعةً لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث، فيكون على (فَعْلى) نحو: أرطى[1]، ولا نَعْلَمُه جاء وصفًا؛ إلَّا بالهاء، قالوا: ناقةٌ حَلْباةٌ ركباةٌ[2].

وتَلْحَقُ خامسة مع زيادة غيرها لغير التأنيث، ولا تَلْحَقُ خامسةً في بنات الثَّلاثة إلَّا مع غيرها من الزوائد، فيكون الحرفُ على (فَعَنْلَى) في الاسم والصِّفَةِ.

فالاسم نحو: العَلَنْدَى[3]، والوصف: الحَبَنْطى.

وتَلْحَقُ خامسةً للتَّأنيث فيكون الحرفُ على (فِعِلَّى)، فالاسم نحو: الجِرِشَّى، والوصف نحو: الكِبِرَّى[4].

وتَلْحَقُ سادسةً للتَّأنيث فيكونُ الحرفُ على (فِعِّيلَى) في المصادر من الأسماء نحو: هِجِّيرَى. ولا نَعْلَمُهُ جاء وصفًا ولا اسمًا في غير المَصْدَرِ.

٣- وأمَّا الياء فَتَلْحَقُ أوَّلًا، فيكون الحرفُ على (يَفْعَل) في الأسماء نحو: اليَرْمَع[5]، ولا نَعْلَمُه جاء وصفًا.

---

(١) الأرطى: شجر من شجر الرمل. الصحاح ٣/١١١٤.

(٢) حلباة: ذات لَبَنٍ. الصحاح ١/١١٤. وناقة ركباةٌ؛ أي تصلُح للرُّكوب. الصحاح ١/١٣٩.

(٣) العَلَنْدي: الغليظ من كل شيء. الصحاح ٢/٥١١.

(٤) الجِرِشَّى: النَّفْسُ. الصحاح ٣/٩٩٨. الكِبِرَّى: العظيم الكَمَرَة. الصحاح ٢/٨٠٩.

(٥) اليَرْمَعُ: حجارةٌ بيضٌ رقاقٌ تَلْمَع. الصحاح ٣/١٢٢٣.

وتَلْحَقُ ثانيةً، فيكون الحرف على (فَيْعَلٍ) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: زينب، والصفة نحو: الحَيْفَق، والحَيفَق: السَّريعة، من خفَقَان الريح.

وتَلْحَق ثالثةً، فيكون الحرفُ على (فَعِيلٍ) في الاسم والصفة، فالاسم: بَعِيرٌ، والصفة: سعيدٌ.

وتَلْحقُ رابعة، فيكون الحرف على (فِعِّيلٍ) فيهما، فالاسم نحو: السِّكِّين، والصفة نحو: الشِّرِّيب.

وتَلْحَقُ خامسةً فيكون الحرف على (فُعَلْنِيَةٍ) نحو: بُلَهْنِيَةٍ[1]، وهو اسم.

٤- وأمّا النونُ فَتَلْحَقُ ثانيةً، فيكون الحرف على (فُنْعَلٍ) في الأسماء، وذلك: عُنْصَلٌ[2]، ولا نعلمه صفةً.

وتَلْحق رابعة فيكون على (فَعْلَنٍ) في الصفة، قالوا: ضَيْفَنٌ، ولا نَعْلَمُهُ جاء اسمًا.

وتلحق ثالثة، فيكون الحرفُ على (فَعَنْعَلٍ) في الاسم، نحو: عقَنْقَلٍ.

٥- وأما التاء فتلحق أوَّلًا فيكون الحرف على (تَفْعُل) في الأسماء، نحو: تَنْضُبٍ[3].

وتَلْحق رابعةً، فيكون على (فَعْلَتةٍ)، قالوا: سنبتَةٌ[4]، وهو اسم.

وتَلْحَق خامسةً، فيكون الحرف على (فَعَلُوتٍ) في الأسماء، قالوا: مَلَكوت.

وقد جاء وصفًا، قالوا: ناقةٌ تَرَبُوت، وهي الخيار الفارهةُ.

٦- وأمّا الميم فتلحق أولا، فيكون الحرف على (مَفْعُولٍ)، نحو مضروب، ولا نعلمه جاء اسمًا.

---

(١) البُلَهْنِيَةُ من العَيْش: السَّعَةُ. الصحاح ٦/٢٢٢٧.

(٢) العُنْصَلُ: البصل البرِّيُّ. الصحاح ٥/١٧٦٦.

(٣) التَّنْضُب: شجر تتخذ منه السهام. الصحاح ١/٢٢٦.

(٤) السنبَتَةُ: البُرهَةُ. الصحاح ١/١٥٠.

وتلحق رابعةً فيكون الحرف على (فُعْلُم) قالوا: زُرْقُمٌ، وهو اسم، وسُتْهُمٌ للأزرق، وهو صفةٌ.

٧- وأما الواو فَتَلْحَقُ ثانيةً، فيكون الحرف على (فَوْعَلٍ) فيهما، فالاسم نحو: كَوْكَبٍ، والصفة نحو: هَوْزَبٍ[١].

وتلحق ثالثةً، فيكون الاسم على (فَعُول) نحو: خروف، والصفة نحو: صَدُوقٍ وتَلْحَق رابعةً، فيكون الحرف على (فَعْلُوَةٍ) في الأسماء، نحو: تَرْقُوَةٍ، ولا نعلمه جاء وصفًا.

وتَلْحَق خامسةً فيكون الحرف على (فَعَنْلُوَةٍ) قالوا: قَلَنْسُوَةٌ، وهو اسمٌ.

[الباب الخامس: الزيادة من موضع العين واللَّام]

هذا باب ما لحقته الزيادة من غير موضع حروف الزيادة:

اعلم أنَّ الزيادةَ من موضعها لا يكون معها إلا مثلُها، فإذا كانتِ الزيادةُ من موضعها لزم التَّضعيفُ.

فإذا زدتَ من موضع العين كان الحرفُ على (فُعَّلٍ) في الاسم والصِّفَةِ، فالاسم نحو: السُلَّم، والصفةُ نحو: الزُمَّل[٢].

فإذا زدتَ من موضع اللَّام فإنَّ الحرف يكون على (فَعْلَلٍ) في الاسم نحو: قَرْدَدٍ[٣]، ولا نعلمه جاء وصفًا.

ويكون على (فِعَلٍّ) فيهما، فالاسم نحو: مِجَنٍّ، والصفة نحو: خِدَبٍّ[٤].

---

(١) الهَوْزب: البعير القويُّ الجريء. الصحاح ١/٢٣٨.

(٢) الزُمَّل: الجبان الضعيف. الصحاح ٤/١٧١٨.

(٣) القَرْدَدُ: المكان الغليظ المرتفع. الصحاح ٢/٥٢٤.

(٤) رجل خِدَبٌّ، أي ضخم. الصحاح ١/١١٨.

[الباب السادس: الزيادة من موضع العين واللَّام]

هذا باب الزيادة من موضع العين واللَّام إذا ضوعِفَتا:

فيكون الحرف على (فَعَلْعَلٍ) فيهما، فالاسم نحو: حَبَرْبَرٍ، والصِّفَةُ نحو: صَمَحْمَحٍ[1].

[الباب السابع: الزيادة في الفعل الثلاثي]

هذا باب لَحاق الزيادة بناتِ الثلاثة من الفِعْل:

فأمَّا (الهمزةُ) فتلْحَقُ أوَّلًا، ويكون الحرف على أَفْعَلَ، ويكون يَفْعَلُ منه يُفْعِلُ.

وعلى هذا المثال يجيءُ كل (أفعل)، فهنا الذي على أربعةٍ أبدًا يجري على مثال: يُفْعِلُ في الأفعال كلِّها، مَزيدةً وغيْرَ مَزِيدَةٍ[2]، وذلك نحو: يُخْرِج، ويُخْرِج، وأُخْرِج، ونُخْرِج.

وزعم الخليل أنه كان القياسُ أن تَثْبُتَ الهمزةُ في يُفْعِلُ ويُفْعَلُ وأخواتهما كما ثَبَتَتِ التاء في (تَفَعَّلْتُ وتفاعَلْتُ) في كُلِّ حال، ولكنَّهم حذفوا الهمزةَ في باب (أَفْعَل) من هذا الموضع فاطَّرَد الحذفُ فيه؛ لأن الهمزةَ تَثْقُلُ عليهم كما وَصَفْتُ لكَ.

وكثُر هذا في كلامهم فحذفوه واجْتَمعوا على حَذْفِهِ، كما اجتمعوا على حذفِ كُلِّ وثَرَىٰ.

---

(١) الحبربر: الشيء. الصحاح ٢/٦٢١، والصمحمح: الشديد. الصحاح ١/٣٨٤.

(٢) أي إن المضارع من (أفعل) يكون بضم حرف المضارعة، وكذا كل فعل على أربعة أحرف يكون مضارعه بضم حرف المضارعة، مثل: أحسن يُحسِنُ، ودحرج يُدَحْرِج.

وكان هذا أَجْدَرَ أَنْ يُحْذَف حيثُ حُذِف ذلك الذي من نفس الحرف؛ لأنه زيادة لَحِقَتْهُ زيادةٌ، فاجتمع فيه الزيادةُ وأنه يُستثقل، وأن له عِوضًا إذا ذَهَبَ[1].

وتَلْحَق الألِفُ ثانيةً فيكون الحرف على فاعل إذا قلت فَعَلَ، وعلى يُفاعِلُ في يَفْعَلُ، وذلك قولك: يُقاتل.

وتُلْحَقُ التاءُ فاعَل أَوَّلًا فيكون على تَفاعَلَ يَتَفاعَلُ.

[الباب الثامن: الفعل المزيد مع همزة الوصل]

هذا باب ما تَسْكُنُ أوائِلُه من الأفعال المَزِيدَةِ:

أما النون فَتَلْحقُ أوَّلًا ساكنةً فتلزمها أَلِفُ الوصل في الابتداء، فيكونُ الحرْفُ على (انْفَعَل).

وتَلْحَقُ الألِف ثالثةً، وتَلْحَقُ اللَّامَ الزيادةُ من موضِعِها، ويَسْكُنُ أَوَّلُ الحرفِ فيلزمُها أَلِف الوصل في الابتداء، وذلك قولك: اشْهَابَبْتُ.

---

(١) يعني اجتمعوا على حذف الهمزة من نحو: يُؤَكرم ويُؤَخرِج كما اجتمعوا على حذف كُلْ، والأصل: اؤْكُل: على وزن افْعُل، مثل: اقْتُل، حذفت الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل، فسقطت همزة الوصل؛ لأنه لا حاجة إليها؛ لأن الكاف مضمومة.
والأصل في يرى يَرْأَى، نقلت فتحة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة الساكنة بعد سلب حركتها؛ لالتقائها ساكنة مع الألِف.
وقوله «وكان هذا أجدرَ أن يحذف» يعني حذفها في نحو: يؤكرم أولى من حذفها في (كُلْ)؛ لأنها في يؤكرم زائدة، أما في: كل فأصليَّة؛ لأنها فاء الفعل.
وقوله «لأنه زيادة لحقته زيادة» أي (يؤكرم) فيه زيادة وهي الهمزة لحقته زيادة وهي حرف المضارعة، جاءت الزيادتان مع ثقل الهمزة، فكان أولى بحذف الهمزة، وأن الهمزة إذا حذفت كان لها عوض وهو حرف المضارعة وليس ذلك في (كل)؛ لأنه ليس فيه عوض من ذهاب الهمزة. (شرح السيرافي بتصرف ١٧٨/٥).

وتَلْحَقُ الزيادةُ من موضع اللَّام، ويسكُنُ أوَّلُ الحرفِ فيَلْزمُهُ أَلِفُ وَصْلٍ في الابتداء، وذلك قولك: احْمَرْرتُ.

وتَلْحقُ الزيادةُ من موضع العيْن فيلزم التضعيف كما يلزمُ في اللَّام، ويفصل بين العَيْنينِ بواو، ويسكن أوَّل حرف فيلزمُه ألِفُ وصل، وذلك قولك: اغدودن[1].

وتَلْحقُ الواو ثالثةً مضاعَفَةً، ويسكن أوَّل حرفٍ فتلحقه أَلِف الوصل في الابتداء.. نحو: اعلوَّط[2].

[تعقيب]:

وأمّا هَرَقْتُ وهَرَحتُه فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استثقالًا لها، فلما جاء حرفٌ أخفُّ من الهمزة لم يُحْذَفْ في شيء ولزم لزوم ألِف ضارب[3].

وأما الذين قالوا: أهْرَقت فإنما جعلوها عِوَضًا من حذفهم العين وإسكانهم إيَّاها، وجعلوا الهاءَ العِوَضَ؛ لأن الهاء تزاد.

---

(١) اغْدَودَن الشَّعَرُ إذا طال وتمّ. الصحاح ٦/٢١٧٣.

(٢) اعْلَوَّط بعيرَه: إذا تعلَّق بعنقه. الصحاح ٣/١١٤٤.

(٣) أي إن هَرَقْتُ وهَرَحْتُ أصلهما: أرقت وأرحته، أبدلت الهمزة هاء استثقالا للهمزة، كما تحذف الهمزة استثقالًا لها.

ومناسبة هذا الكلام لما نحن بصدده، أن الهمزة في نحو أكرم لما لم تبدل حذفت في المضارع: أُكْرِم -نُكرم- يُكرم وهكذا.

أما الهمزة في أراق وأراح لما أبدلت هاء، والهاء أخف من الهمزة بقيت الهاء في تصاريف الفعل: يهريق ويهريح ومُهْريق ومُهْرِيح وفي هراق لغة أخرى، وهي أَهْرَاق، ومضارعه يُهْريق، فمن قال هذا فقد زاد الهاء عوضا من حركة العين التي ذهبت إلى الراء، فصارت العين ساكنة، وكذا الأمر في أسطاعَ يُسْطيعُ، جعلوا السين عوضًا، وهذا مذهب سيبويه. (شرح السيرافي بتصرف ٥/١٨٠).

ووزن: أهراق وأسطاع: أَفْعَل. التصريح ٢/٣٥٩، والمغني في تصريف الأفعال، للشيخ عضيمة ص٣٠.

ونظير هذا قولُهم: أسطاع يُسْطيعُ، جعلوا العوض السِّين، فلما كانت السِّينُ تُزاد في الفِعْل زِيدَتْ في العِوَضِ؛ لأنها من حروف الزوائد.

[الباب التاسع: الفعل الرباعي بالزيادة]

هذا باب ما لحِقتْه الزوائد من بنات الثَّلاثة، وأُلْحِقَ بِبنات الأربعةِ حتىٰ صار يَجْري مجْرىٰ ما لا زيادة فيه وصارت الزيادةُ بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

وذلك نحو: فَعْلَلْتُ، ألحقوا الزيادة مِنْ موضع اللَّام وأجروْها مُجْرىٰ دَحْرَجْتُ، والدليل علىٰ ذلك أن المصدر كالمَصْدَرِ منْ بنات الأربعةِ نحو: جَلْبَبْتُ جَلْبَبَةً.

ومثل ذلك: فَوْعَلْتُ، نحو: حَوْقَلْتُ حَوْقَلَةً.

ومثلُ ذلك: فَيْعَلْتُ، نحو: بَيْطَرْت بَيْطَرَةً.

ومثل ذلك: فَعْوَلْتُ، نحو: هَرْوَلْتُ هَرْوَلَةً.

وقد تَلْحقُها التاءُ في أوائلها كما لحقَتْ في تَدَحْرَج، وذلك: تَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا.

وقد تَلْحَقُ النونُ ثالثة من هذا ما كانت زيادتُه من موضع اللَّام، وما كانت زيادتُه ياء آخِرَةً، ويَسْكنُ أولُ حَرْفٍ فتلزمُه ألِفُ الوصلِ في الابتداء، ويكون الحرفُ علىٰ افْعَنْلَلْتُ وافْعَنْلَيْتُ.

فافْعَنْلَلَ نحو: اقعنْسَسَ، وافْعَنْلَيْتُ نحو: احْرَنْبَىٰ(١).

---

(١) جعل سيبويه النون في اقعنسس واحرنبىٰ كأنها ملحقة ببنات الثلاثة، فيصير اللفظ رباعيا بالزيادة؛ لأن النون في اقعنسس بعدها حرفان من جنس واحد فكأنهما حرف، والنون في احرنبىٰ بعدها حرفان، لكن الحرف الثاني زائد، فكأنه غير موجود، بخلاف: احرنجم. بعد النون حرفان أصليان، هنا النون ملحقة ببنات الأربعة، ومن ثَمَ فُرِّق بين اقعنسس واحرنبىٰ من جهة واحرنجم من جهة أخرىٰ.

واقعنسس: تأخَّر ورجع إلىٰ خلف. الصحاح ٣/٩٦٤.

واحْرَنْبَىٰ: ازْبَأَرَّ. الصحاح ١/١٠٩، وازْبَأَرَّ: نَبَتَ. الصحاح ٢/٦٦٨.

[الباب العاشر: الاسم الرباعي المجرَّد]

هذا باب تمثيل ما بنَتِ العربُ من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غيرِ مزيدةٍ، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفِعْلِ.

فالحرفُ من بنات الأربعة يكون على مثال فَعْلَلٍ، فيكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: جعفر، والصفة: سلْهَبٌ[1].

وما ألحقوا به من بنات الثلاثة: حوقلٌ وجَدْولٌ.

ويكون على (فُعْلُلٍ) فيهما، فالأسماء نحو: البُرْثن، والصفة نحو: الجُرْشُع[2].

ويكون على مثال (فِعْلِلٍ) فيهما، فالأسماء نحو: الزِّبْرِج، والصفة خِرْمل[3].

ويكون على (فِعْلَلٍ) فيهما، فالأسماء نحو: دِرْهَمٍ، والصفة نحو: هِجْرَع[4].

وما لحقتهُ من بنات الثلاثةِ نحو: العِثْيَر[5].

ويكون على مثال (فِعَلٍّ): فالأسماء نحو: الفِطَحْلِ، والصفة: الهِزَبْرُ[6] وما لحقته من بنات الثلاثة نحو: الخِدَبّ.

---

(١) السَّلْهَبُ من الخليل: الفرس الطويل على وجه الأرض. الصحاح ١/١٤٩.

(٢) الجُرْشُعُ من الإبل: العظيم. الصحاح ٣/١١٩٥.

(٣) الخِرْمِلُ: المرأة الحمقاء. الصحاح ٤/١٦٨٤.

(٤) الهِجْرَعُ: الطويل. الصحاح ٣/١٣٠٦.

(٥) العِثْيَرُ: الغبار. الصحاح ٢/٧٣٦.

(٦) الهِزَبْرُ: الأسد. الصحاح ٢/٨٥٤.

[الباب الحادي عشر: الاسم الرباعي المزيد]

هذا باب ما لحقَتْه الزوائدُ من بنات الأربعة غير الفعل:

اعلم أنّه لا يَلْحقها شيءٌ من الزوائد أولًا إلّا أسماءَ من أفعالهنّ، فإنها بمنزلة أفْعَلْتُ تلحقُها الميمُ أوّلًا[1].

وكل شيء من بنات الأربعة لحقته زيادة فكان على مثال الخمسة فهو ملحق بالخمسة، نحو سفرجل[2].

إلا أن تلحقها ألِف سِرْدَاح[3]. فإنما هذه كالياء بعد الكسرة والواو بعد الضمَّة، وهما بمنزلة الألِف.

فالياء التي كالألِف ياء قِنْدِيل، والواو واو زُنْبُور[1].

---

(١) يعني أنّ كل اسم وُجِدَ في أوّله ميم أو همزة وبعدها أربعة أحرف أصول فإن الهمزة والميم يقضى عليهما بأنهما أصلان، كما أنّه لو وُجِدَت الهمزة أو الميم في أول اسم وبعدهما ثلاثة أحرف أصول يقضى عليهما بالزيادة إلا أن يقوم دليل يبين أنهما أصلان، كالهمزة في أفْكَل [الرعدة] والميم في معقل وهذا أصل كبير من أصول التصريف ومعرفة الزوائد.
والهمزة في (إبراهيم) أصلية؛ لأن بعدها أربعة أحرف أصول هي الباء والراء والهاء والميم، ومثال ما أوله ميم أصلية: مَنْجنون [الدولاب التي يستقى عليها. الصحاح ٢٢٠١/٦] على وزن فعللول.
إلا أن تلحق الميم اسم فاعل جرى على فعله فإنها تكون زائدة، مثل مُدَحرج، وهذا هو معنى قوله: إلّا أسماء من أفعالهن. (شرح السيرافي بتصرف ١٨٦/٥، ١٨٧).

(٢) وذلك نحو: عَمَيْثَل [العميثل: البطيء الذي يسبل ثيابه. الصحاح ١٧٧٦/٥] هو من ذوات أربعة أصول زيد فيه الياء، فلحق بسفرجل، وفِرْدَوْس بزيادة الواو ملحق بـ(جِرْدحل) [الجِرْدَحْل من الإبل: الضخم. الصحاح ١٦٥٥/٤]. (شرح السيرافي ١٨٦/٥).

(٣) السرداح: الناقة الكثيرة اللحم. الصحاح ٣٧٥/١.

(٤) أي إن الزائد الذي يلحق بنات الأربعة ينقسم قسمين:
أحدهما مُلحقٌ بذوات الخمسة، والآخر غير مُلحِق بها.
فأما المُلْحِقُ بها فهو ما كان على خمسة أحرف فيها زائد واحد، وكان نظم سواكنه ومتحركاته =

ويكون[1] على مثال فَعَوْلُلان، وهو قليل. قالوا: عَبَوْثُرانٌ[2]، وهو اسم.

ويكون على مثال فَعَوْلَلَى. قالوا: حبوكرى[3]، وهو اسم.

[الباب الثاني عشر: الاسم الرباعي المضعَّف]

هذا بابُ لحاقُ التضعيف فيه لازمٌ كما ذكرتُ لك في بنات الثلاثة:

فإذا ألحقت من موضع الحرف الثاني كان على مثال (فَعَّلَ) في الصفة، وذلك قولك: الهِلَّقْسُ[4]. ولا نعلم جاء إلا صفةً.

ويكون على مثال (فُعَّلِل) في الاسم والصفة، وهو قليل. قالوا: الهُمَّقِع[5]، وهو اسم، ودُمَّلِصٌ[6] وهو صفة.

ويكون على مثال (فُعُلٌّ) و(فَعَّلِل) و(فَعَلَّل) و(فُعُلَّل) و(فَعَلَّل) و(فِعْلَلٌّ) و(فُعْلُلٌّ).

- على نظم سواكن ما لحق به ومتحركاته، ولم يكن الزائد الذي فيه واو مضموم ما قبلها، ولا ياء مكسور ما قبلها، ولا ألف، وذلك مثل: زنبور وقنديل وسرداح، فهذه الثلاثة لا تُلْحِقُ الزيادة فيها بالخماسي. (شرح السيرافي بتصرف ١٨٦/٥).

(١) أي الملحق بالخماسي.

(٢) العَبَوْثَران: نبت طَيِّبُ الريح. الصحاح ٧٣٤/٢.

(٣) الحبوكرى: رمل يضل فيه السالك. الصحاح ٦٢٢/٢.

وقد ذكر سيبويه عدة أوزان للملحق بالخماسي.

(٤) الهِلَّقْسُ: الشديد. الصحاح ٩٩١/٣.

(٥) الهُمَّقِعُ: ثمر التَّنْضُب. الصحاح ١٣٠٨/٣.

(٦) الدُمَّلِصُ: البرّاق. الصحاح ١٠٤٠/٣.

[الباب الثالث عشر: الفعل الرباعي المجرد والمزيد]

هذا باب تمثيل الفِعْل من بنات الأربعة مَزِيدًا أو غيْرَ مَزِيدٍ:

فإذا كان غير مزيد فإنّه لا يكون إلّا على مثال فَعْلَلَ. وذلك نحو دَحْرَجَ.

ويَدْخل التاءُ على دَحْرَجَ. وذلك نحو: تَدَحْرَجَ، ففتحت زوائده: الهمزة والياء والتّاء والنون[1].

وتَلْحَقُ النون ثالثةً، ويَسْكن أوَّلُ الحرف فيلزَمهُ ألِف الوصل في الابتداء، وذلك نحو: احْرَنْجَمَ.

وتَلْحَقُ آخِرَهُ الزيادةُ من موضع غير حروف الزوائد، فَيَلزم التضعيف، ويسكن أوَّلُ حرف منه فَيَلزم أَلِفُ الوصل في الابتداء، وذلك نحو: اقْشَعْرَرْتُ.

[الباب الرابع عشر: الاسم الخماسي]

هذا باب تمثيل ما بَنَتِ العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة:

فالحرف من بنات الخمسة غير مزيد يكون على مثال فَعَلَّلٍ في الاسم والصفة. فالاسم: سَفَرْجَلٌ، والصفة: شَمَرْدَلٌ[2].

ويكون على مثال فَعْلَلِلٌ في الصفة، قالوا: قَهْبَلِسٌ[3]. ولا نعلمه جاء اسمًا.

ويكون على فُعَلِّلٍ في الاسم والصفة، وذلك نحو قُذَعْمِلٍ. والاسم نحو قُذَعْمِلَةٍ.

---

(١) أي تفتح حرف المضارعة في تدحرج: يَتَدَحْرج... إلخ.

(٢) الشمردَل: السريع من الإبل وغيره. الصحاح ١٧٤١/٥.

(٣) القَهْبَلِس: الذكَرُ. الصحاح ٩٦٨/٣.

وفي شرح السيرافي (١٩٤/٥) القَهْبَلِسُ: العظيم من الكَمَرِ، وهو المناسب لنص سيبويه. والكَمَرُ: جمع كَمَرَةٍ، وهي رأس الذكر.

ويكون على فِعْلَلٍّ. فالاسم نحو: قِرْطَعْبٍ[1]. والصفة نحو: جِرْدَحْلٍ.

[الباب الخامس عشر: الاسم الخماسي]

هذا باب ما لحِقَتْهُ الزيادةُ من بنات الخمسة:

فالياء تَلْحقُ خامسة، فيكون الحرفُ على مثال (فَعْلَلِيل) في الصفة والاسم.

فالاسمُ: خَنْدرِيسٌ. والصفةُ: دَرْدَبيس[2].

ويكون على مثال (فُعَلِّيلٍ) في الاسم والصفة. فالاسمُ نحو: خُزَعْبيلٍ. والصفة نحو: قُذَعْميلٍ[3].

وتَلْحقُ الواو خامسةً فيكون الحرف على مثال (فَعْلَلُولٍ) نحو: عَضْرَفوطٍ[4]، وهو اسم.

وتَلْحَق الألِف سادسةً لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال فَعَلَّلَى، وهو قليل.

قالوا: قَبَعْثَرَى[5]، وهو صفةٌ.

ويكون على مثال فِعْلَلُولٍ، وهو قليل.

---

(١) القِرْطَعْبُ: الشيء. الصحاح ٢٠١/١.

(٢) الدردبيس: العجوز. الصحاح ٩٢٨/٣.

(٣) الخزَعْبيل: الأباطيل. الصحاح ١٦٨٤/٤.

والقُذَعْميل: الضخم من الإبل. الصحاح ١٨٠٠/٥.

(٤) العضرفوط: العظاءة الذكر. الصحاح ١١٤٣/٣.

(٥) القبعثرى: العظيم الشديد. الصحاح ٧٨٥/٢.

[الباب السادس عشر: تعريب الأسماء الأعجمية]

هذا باب ما أُعْرِبَ من الأَعْجَمِيَّةِ.

اعْلَمْ أنَّهم ممَّا يُغَيِّرون من الحروف الأعجميَّة ماليس من حروفهم ألبتَّةَ، فربَّما ألحقوه ببناء كلامهم، وربَّما لم يُلْحقوه.

فأمَّا ما ألحقوه ببناء كلامهم فدِرْهَمٌ، ألحقُوه ببناءِ هِجْرَعٍ.

وربَّما تركوا الاسمَ على حالِهِ إذا كانت حروفُه من حروفهم، كان على بنائِهِمْ، أو لم يكن، نحو: خُراسانَ، وخُرَّمٍ، والكُرْكُمِ.

[الباب السابع عشر: إبدال الحروف الأعجمية]

هذا باب اطِّراد الإبدال في الفارسيَّةِ:

يُبْدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم: الجيمَ؛ لقربها منها، ولم يكن من إبْدالها بُدٌّ؛ لأنها ليست من حروفهم[1]، وذلك نحو: الجَوْرب.

ويُبْدلون مكان آخر الحرف الذي لا يَثْبُتُ في كلهم، إذا وصلوا الجيمَ، وذلك نحو: كُوسَهْ كُوسَجٍ، ومُوزه مُوزَجٍ.

وأمَّا ما لا يَطَّردُ فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب، نحو: سين سراويل، وعين إسماعيل.

---

(١) أي الحرف الذي بين الكاف والجيم ليس من حروف العرب، ومن ثم وجب إبداله جيماً؛ لأن الجيم أقرب.

[الباب الثامن عشر: علة حروف الزيادة]

هذا باب عِلَلِ ما تجعلُه زائدًا من حروف الزوائد وما تجعله عَنْ نفس الحرف:

فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعًا فصاعدًا زائدًا أبدًا، وإن لم يُشْتَقَّ منه ما تذهب فيه الزيادة، لا تجعله من نفس الحرف إلا بِثَبَتٍ[1]، ومنها ما تجعله من نفس الحرف ولا تجعله زيادة إلا بِثَبَتٍ.

فالهمزة: إذا لحقَتْ أوَّلًا رابعة فصاعدًا فهي مزيدة أبدًا عندهم؛ أَلَا ترىٰ أنك لو سمَّيتَ رجلًا بأفكَلٍ، وأَيْدَعٍ[2] لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهبُ فيه الألِف، وإنما صارت هذه الألِف عندهم بهذه المنزلة، وإن لم يجدوا ما تَذْهب فيه مشتقا؛ لكثرة تَبَيُّنِها زائدة في الأسماء والأفعال والصفة[3] التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألِف.

وأما أولَقٌ فالألِفُ من نفس الحرف، يدلُّك على ذلك قولهم أُلِقَ الرجل، ولو لا هذا الثَبَتُ لحُمِلَ على الأكثر.

ومَنْبِجٌ[4] الميم بمنزلة الألِف؛ لأنَّها إنَّما كثُرتْ مَزيدةً أولا، فموضع زيادتها كموضع زيادة الألِف.

---

(١) أي من حروف الزيادة ما يحكم عليه بالزيادة إذا لحق كلمة صارت به أربعة فصاعدًا وإن لم يكن لهذه الكلمة اشتقاق بحيث نعرف أن هذا الحرف الزائد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، نحو: أفكل (الرعدة والارتعاش). وسيوضح ذلك سيبويه عند حديثه عن أفكل.
وفي شرح السيرافي: أن الهمزة في (أفكل) قد قضى عليها بالزيادة لما ذكرناه من كثرة زيادة الهمزة في مثل هذا الموضع بالاشتقاق، وأفكل لا اشتقاق له فحمل على ماله اشتقاق، فلما حمل على ما عرف زيادته صار بمنزلة المشتق؛ فإذا سمي رجل بـ(أفكل) لم ينصرف لاجتماع علتين فيه وهما التعريف ووزن الفعل؛ لأنه على وزن (أفعل) مثل: أذهب. شرح السيرافي بتصرف ١٩٨/٥.

(٢) الأيدع: الزعفران. الصحاح ١٣١٠/٣.

(٣) في الأسماء نحو: أحمد والأفعال نحو: أَغْلَمَ فعلا ماضيا والصفة نحو: محمد أفقه من خالد.

(٤) اسم موضِع. (الصحاح ٣٤٣/١).

فأما المِعْزَىٰ فالميم من نفس الحرف؛ لأنك تقول: مَعْزٌ، ولو كانت زائدةً لقلت عزاءٌ.

وأمّا الألِف فلا تلحق رابعة فصاعدًا إلّا مزيدة؛ لأنها كَثُرَتْ مزيدة كما كثرت الهمزة أوّلًا، فهي بمنزلتها أوّلًا: ثانيةً وثالثةً ورابعةً فصاعدًا، إلّا أنْ يجيء ثَبَتٌ.

وتكون رابعةً وأوّلُ الحرف الهمزة أو الميم، إلا أن يكونَ ثَبَتٌ أنَّهما من نفس الحرف، وذلك نحو: أَفْعَىٰ وموسىٰ[1] فالألِف فيهما بمنزلة الألِف في مرمًىٰ، فإذا لم يكن ثَبَتٌ فهي زائدةٌ أبدًا.

وكذلك الياءُ وإن أُلحِق بها الحرف ببنات الأربعة؛ لأنها أخت الألِف في كثرة اللحاق زائدة[2].

فما اشْتُقّ مما فيه الياء وأُلحق ببنات الأربعة فذهبت منه فنحو: ضَيْفَمٍ، تقول: ضَفَمْتُ.

وكذلك الواو إنْ أَلْحَقَتِ الحرفَ ببنات الأربعةِ والأربعةَ بالخمسةِ، كما كانت الألِف كذلك والياء.

فما اشْتُقَّ ممَّا فيه الواو وهو ملحق ببنات الأربعة فذهبتْ فيه الواو فنحو قولك في الشوحط[3]: شَحَطْتُ.

---

(١) الهمزة في أفعىٰ والميم في موسىٰ زائدان. (ينظر: شرح السيرافي ٥/٢٠٣).

(٢) يعنىٰ أن الياء أيضا متىٰ وجدناها في اسم وفعل وفيه سواها ثلاثة أحرف قضينا عليها بالزيادة، نحو حيدر. (شرح السيرافي ٥/٢٠٥).

(٣) يعنىٰ أن الياء والواو والألِف إذا جاءت علىٰ الشرط الذي قُدِّم قضىٰ عليها بالزيادة حتىٰ يصح ببرهان أنهم أصول، وكذلك الميم والهمزة إذا كانتا أوّلين، فأما سائر حروف الزيادة فلا يقضىٰ عليهن بالزيادة إلا بثبت فمن ذلك التاء في تَنْضُب. (شرح السيرافي ٥/٢١٠).
والشوحط: ضرب من شجر الجبال تتخذ منه القِسي. (الصحاح ٣/١١٣٦).

فما خلا هذه الحروف الثلاثةَ من الزوائد والهمزةَ والميمَ أوّلًا فإنّه لا يزاد إلّا بِثَبَت.

فمما يُبَيِّن لك أن التاء فيه زائدة التَّنْضُب؛ لأنه ليس في الكلام على مثال: جَعْفُر.

وكذلك النون وكثرتها في الانصراف[1]، وفي الفِعْل إذا أكّدتَ بالخفيفة والثقيلة، وفي الجمع والتثنية، فهذه النونات لا يَلزمْنَ الحرف.

ولو جعلتَ نون نَهْشَلٍ[2] زائدة لجعلت نون جِعْثِنٍ[3] زائدة، ونون عَنْتَرٍ زائدة.

ومِمَّا جعلتَه زائدًا بِثَبَتٍ: العَنْسَلَ[4]؛ لأنهم يريدون العَسْولَ.

فأمَّا إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزاد ساكنةً إلّا بِثَبَتٍ، وذلك: جِنْزَقْرٌ[5].

---

(١) أي كثرتها في ترك اللفظ بحيث يحكم عليها بأنها زائدة.

(٢) النَّهْشَلُ: الذئب والصقر. (الصحاح ٥/١٨٣٧).

(٣) جِعْثِنُ: أخت الفرزدق. (الصحاح ٥/٢٠٩٢).

(٤) العَنْسَلُ: الناقة السريعة. (الصحاح ٥/١٧٦٥).

(٥) الجنْزَقْرُ: القصير الدميم. (الصحاح ٢/٦٣٨).

شرح السيرافي عبارة سيبويه في أسطر معدودة، وقد نقلت عبارته بتصرف:

ذكر سيبويه حكم النون ومواضع زيادتها، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: يحكم عليه بالزيادة حتى يتبيَّن أنه أصلي.

والآخر: يحكم عليه بأنه أصلي حتى يتبيَّن أنه زائد.

فمن ذلك إذا كانت أوّلًا لا يقضى عليها بالزيادة، بل يقضى عليها بأنها أصل حتى يتبيَّن أنها زائدة، كالنون في (نَهْشَلٍ) فإنه على وزن جعفر.

وأما نون (نَرْجِس) فقد تبيَّنَ أنها زائدة بالوزن؛ لأنا لو جعلناها أصلية لكان على مثال: (فَعْلِلٍ) وليس ذلك في الكلام.

وأما النون إذا جاءت ثانية قضى عليها بأنها أصلية حتى يتبيَّن أنها زائدة باشتقاق أو غيره، كالنون في عَنْتَرٍ وجِنْزَقْرٍ. (شرح السيرافي ٥/٢١١).

[النوع الثاني: المزيد من غير حروف الزيادة]

[الباب الأول: زيادة التضعيف في ما عينه أو لامه زائدة]

هذا بابٌ من الزيادة، والزِّيادةُ فيه من غير حروف الزيادة ولَزِمَهُ التضعيف:

اعْلَمْ أنَّ كلَّ كلمةٍ ضُوعِف فيها حرف ممَّا كانت عِدَّتُهُ أربعةً فصاعدًا، فإنَّ أحدهما زائدٌ، إلَّا أنْ يتبيَّنَ لك أنَّها عينٌ أو لامٌ، فيكون من باب: مَدَدْتُ، وذلك نحو قَرْدَدٍ، وخِدَبٌ، وسُلَّمٍ.

وقدْ تَدْخُلُ بين الحرفَيْنِ الزيادة وذلك نحو: شِمْلالٍ[1]؛ لأنهم يقولون شِمِلَّةٌ.

[الباب الثاني: زيادة التضعيف بالعين واللَّام]

هذا باب ماضُوعِفَتْ فيه العين واللَّام كما ضُوعِفَت العينُ وَحْدَها واللَّامُ وحْدَها، وذلك نحو: ذُرَحْرَحٍ، يدلُّك على ذلك قولُهُمْ: ذُرَّاحٌ[2]، فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والحاء.

وكذلك على ذلك قولُهم: صمامِحٌ.

وكذلك: مَرْمَرِيسٌ، ضاعفوا الفاء والعين كما ضاعفوا العينَ واللَّام.

[الباب الثالث: تمييزُ الأبنية المزيدَةِ]

هذا بابُ تمييزِ بناتِ الأربعة والخمسة من الثلاثةِ:

فأمَّا جَعْفَرٌ فمن بنات الأربعة لا زيادة فيه.

وأمَّا سَفَرْجل فمن بنات الخمسة.

---

(١) ناقة شِمْلال؛ أي خفيفة. (الصحاح ٥/١٧٤٠).

(٢) الذُّرَّاح: دويْبةٌ حمراء مُنَقَّطةٌ بسواد، والجمع: ذراريح. (الصحاح ١/٣٦٢).

[الباب الرابع: تمييز مواضع الزوائد]

هذا بابُ عِلْمِ مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد.

سألت الخليل، فقلت: سُلَّمٌ أيَّتُهما الزائدة؟

فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياءَ والألِفَ يَقَعْنَ ثَوانِيَ في فَوْعَلٍ وفاعِلٍ وفَيْعَلٍ[1].

وقال في فَعْلَلٍ وفِعَلٍّ ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو والياء والألِف يقعْن ثوالثَ نحو: جَدْوَل وعِثْيَر وشمال.

وأمَّا غيرُه فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في سُلَّمٍ وأخواتها؛ لأن الواو تقع ثالثةً في جَدْوَلٍ، والياء في عِثْيَرٍ.

---

(١) أي إن اللّام الأولى الساكنة في (سُلَّم) هي الزائدة؛ لأنها الثانية، والزائد الواو والألِف والياء يقع ثانيا، كفوعل وفاعِل وفيعَل، نحو: شوْحَط وخاتم وضيغم.
وفي فَعْلل نحو قَرْدَدٍ، الدال الأولى هي الزائدة.

[النوع الثالث: بنية الفعل المعتَلّ المزيد]

[الباب الأول: إبدال معتلّ الفاء بالواو همزة]

هذا باب ما كانت الواو فيه أوَّلًا وكانت فاءً، وذلك نحو: وَعَدَ يَعِدُ.

واعلم أنَّ هذه الواو إذا كانت مضمومةً فأنت بالخيار إنْ شئتَ تركتَها على حالها، وإن شئتَ أبدلتَ الهمزةَ مكانَها، وذلك نحو قَوْلِهم في وُلِدَ: أُلِدَ، وفي وُجوه: أُجوهٌ.

هذا الواو ضعيفة تُحذَف وتُبْدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفًا أجْلَدَ منها.

ولما كانوا يُبْدلونها وهي مفتوحةٌ في مثل وَناةٍ وأَناةٍ كانوا في هذا أجدرَ أن يُبْدلوا، حيث دخله ما يستثقلون.

وربَّما أبدلوا التَّاء مكان الواو في نحو ما ذكرتُ لك إذا كانت أوَّلًا مضمومةً؛ لأن التاء من حروف الزيادة والبدل، فمن ذلك قولهم: تُراثٌ، وإنَّما هي من وَرِثَ، وكذلك التُّخَمَةُ؛ لأنها من الوخامة، والتُّكَأَةُ؛ لأنَّها منْ توكَّأْت، والتُّكْلان؛ لأنَّها من توكَّلْتُ، والتُّجاه؛ لأنها من واجَهْتُ.

وإذا التقت الواوان أوَّلًا أُبدلتْ الأولى همزةً، ولا يكون فيها إلَّا ذلك(١).

وربَّما أبدلوا التاء إذا التقتِ الواوان، وليس ذلك بمطَّرِدٍ، وذلك قولهم: تَوْلَجٌ. زعم الخليل أنَّها فَوْعل.

[الباب الثاني: إبدال معتلّ الفاء بالواو تاء]

هذا باب ما يلزمُه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء، وذلك في الافتعال، وذلك قولك: مُتَّقِدٌ ومُتَّعِدٌ واتَّعد واتَّقَدَ.

---

(١) وذلك نحو تصغير واصل: أو يصل، وأصله: وُوَيْصِلٌ.

وَقَدْ أُبْدِلَتْ في أَفْعَلتُ، وذلك قليل غيرُ مُطَّرِدٍ، فمن ذلك قولهم: أَتْلَجَهُ، يريد: أَوْلَجَهُ.

[الباب الثالث: قلب الواو ياءً]

هذا باب ما تُقلَب فيه الواو ياءً، وذلك إذا سكنَتْ وقبلها كسرة:

فمن ذلك قولُهم: الميزان والميعاد؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرِهوا الواو مع الياء في لَيَّةٍ وسيِّدٍ.

[الباب الرابع: تصريف المعتلّ بالياء إذا كانت فاء]

هذا بابُ ما كانت الياء فيه أوَّلًا وكانت فاءً، وذلك نحو قولِهم: يَسَرَ يَيْسِرُ، ويَئِسَ يَيْئَس.

واعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّتْ لم يُفْعَلْ بها ما يُفْعَلُ بالواو؛ وذاك لأَنَّ الياء أخفُّ من الواو عندهم.

ويدلُّك على أن الياء أخفُّ عليهم من الواو أنهم يقولون يَيْئِس، فلا يحذفون موضع الفاء كما حذفوا يَعِدُ.

فإن أسكنْتَها وقبلها ضمةٌ قلبْتَها واوًا، وذلك نحو: مُوقِنٌ، ومُوسِرٌ.

والياء توافق الواو في افْتَعَلَ في أنَّك تقلب الياء تاءً في افتعل من اليُبْسِ، تقول: اتَّبَسَ.

[الباب الخامس: تصريف المعتلّ بالياء والواو إذا كانت ثانيةً]

هذا بابُ ما الياءُ والواوُ فيه ثانية، وهما في موضع العين فيه:

هذه الحروف حيث اعتلَّتْ جُعِلتْ حركتُهنَّ على ما قبلَهُنَّ، ألا ترى أنَّك تقول:

خِفْتُ، وهِبْتُ، فَعِلْتُ، فألقَوْا حركتها على الفاء وأذهبوا حركةَ الفاء، فجعلوا حركتَها الحركةَ التي كانتْ في المعتلِّ الذي بعدها.

وأما قُلْتُ فأصلُها فَعُلْتُ معتلةً.

وأَمَّا يفعَل من خِفْتُ وهِبْتُ فإنه يخاف ويهاب؛ لأن فَعِلَ يلزمُهُ يَفْعَل، وإنما خالفتا يزيد ويبيع؛ لأنهما لم تَعْتَلَّا محوَلَتيْن، وإنّما اعتلَّت من بنائهما الذي هو لهما في الأصل، فكما اعتلَّتا في فَعَلت من البناء الذي هو لهما في الأصل كذلك اعتَلَّتا في يفعَلُ منه[1].

وإذا قلتَ: فُعِل من هذه الأشياء كسرتَ الفاء، وحَوَّلتَ عليها حركة العين، وذلك قولك: خِيفَ، وبِيع، وهِيبَ.

وبعض العرب يقول: خِيْفَ وبِيْع، وقِيْلَ، فَيُشِمُّ إرادة أنْ يُبَيِّن أنَّها فُعِل.

وبعض من يَضُمُّ يقول: بُوعَ وقُولَ وخُوفَ وهُوبَ.

أَمَّا من قال قد بِيع، وخِيف فإنه يقول: خِفْنا وبِعْنا.

وأَمَّا مَنْ ضَمَّ بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بِـُعنا.

وأَمَّا الذي يقولون بُوعَ فإنَّهم يقولون: بُعْنا.

(١) يعني أنَّ يخاف ويهاب ما ضيهما (فَعِلَ) في الأصل، وقياس مضارع (فَعِل)، بكسر العين (يَفْعَل) بفتح العين، نحو: فَرِح يَفْرَحُ، وعَلِم يَعْلَمُ.
بخلاف ماضي يزيد ويبيع، الماضي منهما في الأصل: فَعَل، وعند الإسناد إلى الضمير حوّلا إلى فَعِل فـ(زدت) زَيِدْت، و(بِعْتُ) بَيِعْتُ، نقلت حركة العين الكسرة إلى الفاء ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين، وقياس (فَعَل) الأجوف اليائي أن يكون مضارعه على (يَفْعِل). (ينظر: المغني في تصريف الأفعال للشيخ محمد عضيمة ص١٤٨، ١٥٣).

[الباب السادس: الفعل الثلاثي المزيد]

هذا باب ما لحقتْهُ الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة:

وذلك: أجاد، وأبان، وكذلك تفاعَلْتُ، وفَعَّلتُ، وتَفَعَّلْتُ، وذلك قولُهم: تقاوَلْنا، وعَوَّذت وتَعَوَّذْتُ.

وإذا قلت افْتُعِلَ وانْفُعِلَ قلت: اخْتِير وانْقِيدَ، فَتَعْتَل من افْتُعِلَ، فتحوَّل الكسرة على التاء كما فُعِل ذلك في قِيلَ، فتُجْرَىٰ تِيرَ وقِيد مُجرىٰ قيل وبيع في كل شيء[1].

[الباب السابع: الأسماء من الأفعال المعتلة]

هذا باب ما اعتلَّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها:

اعلم أن فاعلا منها مهموزُ العين، فهمزوا هذه الواوَ والياءَ إذْ كانتا معتلَّتين وكانتا بعد الألِفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلَّتين وكانتا بعد الألِف، وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ.

ويعتلُّ مفعولٌ منهما[2] كما اعتلَّ فُعِلَ؛ لأن الاسم على فُعِلَ مَفْعولٌ، فتقولك مزورٌ ومصوغٌ، وإنما كان الأصلُ (مَزْوُورٌ) فأسْكَنوا الواوَ الأولى، وحُذِفت واو مَفْعُولٍ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان.

وتقولُ في الياء: مَبِيعٌ أُسْكنت العين وأُذهِبَتْ واو مَفْعُولٍ لأنَّهُ لا يلتقي ساكنانِ، وجُعِلَت الفاءُ تابعةً للياء حين أسكنتها كما جَعَلتَها تابعةً في: بِيض.

وبعض العرب يخرجه على الأصل، فيقول: مَخْيُوط ومَبْيوع.

---

(١) أي إخلاص الكسر وإخلاص الضم والإشمام.

(٢) أي من الواو والياء.

ولا نعلَمُهم أتمُّوا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات[1].

وتُجْرىٰ مَفْعَلُ[2] مجرىٰ يَفْعَلُ فيهما، فتعتلُّ كما اعتلَّ فِعلُها الذي على مثالها، وزيادتُه في موضع زيادتها، كما قالوا: مخافةٌ، فأجرَوها مُجْرىٰ يخاف ويهاب.

وكذلك مَفْعِلُ تجرىٰ مَجْرىٰ يَفْعِل، وذلك قولك المبيض والمَسير.

وأما مُفْعَلُ منهما فهو على يُفْعَلُ، وذلك قولهم: مُقامٌ ومُباعٌ، إذا أردتَ منهما مثل مُخْدَع، وكمُسْعُطٍ[3].

ويتم (أفْعَلُ) اسما، وذلك قولك: هو أقْوَلُ الناس وأبْيَعُ الناس.

ويتم في قولك: ما أقْوَله وأبيعه، وكذلك أفْعِلْ به، وذلك قولك أقْوِلْ به وأبْيِعْ به[4].

[الباب الثامن: إتمامُ الاسم المعتلّ]

هذا باب أُتِمَّ فيه الاسم؛ لأنَّه ليس على مثال الفِعْل، فيُمَثَّل به، ولكنَّه أُتِمَّ؛ لسكون ما قبله وما بعده كما يُتَمُّ التضعيف إذا أُسْكِنَ ما بعده نحو: ارْ دُ دْ.

وذلك فُعَّل وفُعَّال نحو: حُوَّلٍ وعُوَّارٍ، وكذلك: فَعَّال نحو قولك: قَوَّال، ومِفْعال نحو:

---

(١) جاء الإتمام في الواوي في كلمات شاذة مثل: ثوب مصوون ومسك مدووف [مبلول بالماء] وفرس مقوود. (التبيان في تصريف الأسماء، للدكتور / أحمد كحيل ص٧٣).

(٢) يقصد المصدر الميمي.

(٣) يقصد أنك إذا صنعت من الواوي على مثال مُسْعط فإنه يكون:
مُقْول، والأصل: مُقْوُل، حدث فيه إعلال بالنقل والتسكين، ومن اليائي: مُبُوعُ، والأصل: مُبْيُع، نقلت ضمة الياء إلى الساكن قبلها، فصار مُبُيْع، ثم قلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها، كما قالوا في مَفْعُلَةٍ من العين: مَعُوشَةٌ. (شرح السيرافي بتصرف ٢٥٠/٥).

(٤) أي لا إعلال في المعتل الواوي واليائي مع أفعل التفضيل وصيغتي التعجب؛ حفاظا على الصيغة؛ للدلالة على المقصود.

مِشْوار، وكذلك التَّفْعال نحو: التَّقْوال، وكذلك التِّفْعال نحو: التِّقْوال، وكذلك فَعُول نحو: قَوُول وبَيُوع، وفُعُولٌ نحو: شُيُوخ، وكذلك فعيل نحو: طويل.

وكذلك فُعالٌ نحو: طُوال وهُيَام، وفِعالٌ نحو: خِوَان وخيار[1].

فأمَّا الإقامة والاستقامة فإنَّما اعتلَّت كما اعتلَّتْ أفعالُهما[2].

ولم يهمزوا مقاول ومعايش؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلَّا عليه، وإنما هو جمع مَقَالةٍ ومَعِيشَة، وأصلهما التحريك، فجمعتهما على الأصل كأنَّك جمعتَ مَعْيِشَةً ومَقْوَلَةً[3].

فأمّا قولهم: مصائب فإنه غَلَطٌ منهم، وذلك أنَّهم توهموا أن مُصِيبةً فَعِيلَةٌ، وإنما هي مُفْعِلةٌ، وقد قالوا: مصاوب.

وسألته عن واو عَجُوزٍ وألِف رسالةٍ وياء صحيفة، لأيِّ شيءٍ هُمِزْنَ في الجمع، ولم يكن بمنزلة معاوِنَ ومعايِش إذا قُلْتَ: صحائفُ ورسائلُ وعجائزُ؟

فقال: لأني إذا جمعتُ معاوِنَ ونحوَها، فإنَّما أجمعُ ما أصلُه الحركةُ، فهو بمنزلة ما حَرَّكْتُ كجدْوَل، وهذه الحروف لمَّا لَمْ يكن أصلها التحريك وكانت ميتةً لا تدخلها الحركةُ على حالٍ، وقد وقعت بعد ألِفٍ، لم تكنْ أقوىٰ حالًا مِمَّا أصله متحرِّك.

---

(١) ذكر سيبويه ألِفاظًا لم تقلب فيها الواو أو الياء ألِفًا؛ لأن من شروط قلب الواو والياء ألِفا تحركهما وانفتاح ما قبلهما، وأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين.

وهذه الكلمات فاقدة لهذه الشروط. مثلا: حوَّل: الواو الثانية لم تقلب ألِفا لأن قبلها ساكنا، والياء في شيوخ لم تقلب ألِفا؛ لأن بعدها ساكنًا وهي عين كما أن ما قبلها ليس مفتوحا، وهكذا.

(٢) أي حدث إعلال في إقامة واستقامة بالنقل والقلب والحذف؛ لأنه حدث في فعليهما (أقام) و(استقام) إعلال بالنقل والقلب.

(٣) من مواضع قلب الواو والياء همزة أن تقع إحدهما بعد ألِف مفاعل وشبهه، وقد كانت مدة زائدة ثالثة في المفرد، والياء والواو في معايش ومقاول كانتا في المفرد ثالثة أصلية، فضلا عن كونها مدتين أصلهما التحريك، والمحرك وما أصله التحريك لا يقلب همزة في هذا الموضع، كما وضح سيبويه.

وأمَّا فاعل من عَوِرْتُ، فإذا قالوا فاعِلٌ غدًا قالوا عاوِرٌ غدًا[1].

فإذا قلت: فواعِلَ من عَوِرْتُ وصَيِدْتُ همزتَ؛ لأنك تقول في شَوَيْتُ: شوايا، ولو قلت: شوَاوٍ كما ترىٰ قلت: عَوَاوِرُ ولم تُغَيِّرْ، فلما صارت منه علىٰ هذا المثال همزت نظيرَها كما تهمز نظير مطايا من غير بنات الياء والواو، نحو: صحائف[2].

[الباب التاسع: بنية الثلاثي المعتل المجرّد]

هذا باب ما جاء من أسماء هذا المعتل علىٰ ثلاثة أحرف لا زيادة فيه:

اعلم أنَّ كلَّ اسم منها كان علىٰ ما ذكرت لك، إن كان يكون مثاله، وبناؤه فِعْلًا فهو بمنزلة فعله، يعتل كاعتلاله، فإذا أردتَ (فَعَلٌ) منها، قلت: دارٌ ونابٌ.

---

(١) يعني أن اسم الفاعل يصح من عَوِرَ لصحة الفعل؛ إذ من مواضع قلب الواو والياء همزة أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل فعل ثلاثي أعلت فيه، فإن لم تعل في الفعل لا تعل في اسم الفاعل.

(٢) من مواضع قلب الواو والياء همزة أن تقع إحداهما ثاني حرفي علة توسط بينهما ألف مفاعل. سواء أكانا واوين، كما في أوائل، أم ياءين، كما في نيائف أم مختلفين كما في بوائع جمع بائعة وسيائد جمع سيِّد.

ومن ثم إذا جمعت عاور علىٰ فواعل فقل: عوائر، والأصل عواور، وقعت الألف بين الواوين، وجمعت صايد علىٰ صوائد وقعت الألف بين الواو والياء، وجمعت غَيِّل علىٰ غيائل، وقعت الألف بين الياءين.

وهذا الهمز في عوائر نظير الهمز في جمع شاوية علىٰ شوايا، والأصل شواوي، حيث وقعت ألف جمع فواعل بين واوين، ثم قلبت الواو الثانية همزة؛ لوقوعها ثاني حرفي علة بينهما ألف الجمع، ثم فتحت الهمزة لعروضها واعتلال اللَّام فصارت شواءَي، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الهمزة ياء؛ لاجتماع شبه ثلاث ألفات.

وإنما جاء الهمز في مرحلة من مراحل شوايا؛ لأن (شواوي) معتلُّ اللَّام أشبه صحيح اللَّام (صحائف).

(شرح السيرافي بتصرف (٥/٢٦١، ٢٦٢)، والقواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، للشيخ عبد السميع شبانة ص٤٤).

فيَعتلّ كما يعتلّ في الفعل؛ لأنه ذلك البناء وذلك المثال[1].

[الباب العاشر: قلب الواو ياء لاعتلال الفعل]

هذا باب تقلب الواو فيه ياء لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء:

وذلك قولك: قمتُ قِياما، وإنما قلبُوها حيث كانت مُعْتلَّةً في الفِعْلِ، فأرادوا أنْ تعتلّ إذا كانت قبلها كسرةٌ وبعدها حرفٌ يُشبِهُ الياء.

ومثل ذلك ثوب وثياب.

وأمَّا ما كان قد قُلِبَ في الواحد فإنه لا يَثْبُتُ في الجمع إذا كان قبْلَهُ الكسرُ؛ لأنَّهم قد يكرهون الواو بعد الكسْرَةِ حتَّى يَقْلِبُوها، وذلك قولهم: جِيْلَةٌ وجِيَلٌ.

وإذا قلتَ فِعَلَةٌ فجمعتَ ما في واحده الواو أثْبَتَّ الواو، وذلك قولك: زَوْجٌ وزِوَجَةٌ.

وقد قالوا: ثورٌ وثِيَرَة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، وهذا ليس بمطَّرِدٍ يعني ثِيرَة[2].

فأمَّا الفِعال من جاوَرْتُ، فتقولُ فيه بالأصل، وذلك: الجوار، وإنَّما أجْرَيْتَها على الأصل حيث صحَّتْ في الفعل ولم تَعتَلَّ.

---

(١) أي كل اسم من المعتل كان على ما ذكرت لك، أي على ثلاثة أحرف على مثال الفعل وكان بناؤه مثل بناء الفعل فهو بمنزلة الفعل يعتل كاعتلاله، وذلك في ثلاثة أبنية هي: فَعَلٌ، وفَعِلٌ، وفَعُلٌ. مثال الأول (فَعَلٌ): باب، ومثال الثاني (فعِلٌ): رجل خافٌ؛ أي كثير الخوف، والأصل خوِف، والدليل على ذلك: أن ما كان على فعل يفعل: خاف يخاف كان الوصف منه على فَعِلٍ، كقولهم: بَطِرَ يَبْطَر فهو بَطِرٌ، وأما (فَعُلٌ) فلم يجيء منه شيء استثقالاً للضمة على الواو.
شرح السيرافي بتصرف ٥/٢٦٣.
أما ما جاء من الأسماء المعتلة العين على مثال: فُعَلٍ، وفِعَلٍ، وفُعْلٍ فلا اعتلال فيها؛ لأنه لا يوجد على مثالها فعل فتعتل كاعتلاله.

(٢) أي إن جمع ثَورٍ على ثيَرَةٍ شاذ؛ لأنه لم يعل في المفرد حتى يُعَلَّ في الجمع.

[الباب الحادي عشر: قلب الياء واوًا في الاسم والصفة]

هذا باب ما تُقْلَبُ فيه الياء واوًا، وذلك فُعْلى إذا كانت اسمًا، وذلك: الطوبى.

وأما إذا كانت وصفًا بغير ألِفٍ ولام فإنهما بمنزلة فُعْلٍ منها، يعني بيضٌ، وذلك قولهم: امرأةٌ حِيكَى، ومثل ذلك ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[1]، فإنما فرّقوا بين الاسم والصِّفة في هذا كما فرَّقوا بين فَعْلَى اسمًا وبين فَعْلَى صفةً في بنات الياء التي الياء فيهن لام، وذلك قولهم: تَقْوى، وتقول في الصفات صديا، فلا تَقْلِب[2].

---

(١) سورة النجم الآية: ٢٢.

(٢) من مواضع إبدال الياء واوًا أن تقع ساكنة مفردة (غير مدغمة في مثلها) بعد ضمة، وليست عينا لجمع ولا لصفة محضة (الصفة المحضة هي الخالصة من شائبة الاسمية نحو: ضيزى، بحيث لا تلي العوامل ولا تثنى ولا تجمع ولا تحلى بأل، بخلاف غير المحضة، حيث إنها صفة تجرى مجرى الأسماء، فتلي العوامل وتجمع وتثنى وتحلى بأل، مثل أفعل التفضيل) سواء أكانت فاء نحو (موقظ) أم عينا لاسم مفرد، وذلك نحو: طوبى، الأصل طيبى (مصدر طاب أو اسم شجرة في الجنة) أم عينا لصفة غير محضة كخورى وطوبى وكوسى مؤنثات أخْيَر وأطيب وأكيس.
فإن كانت الياء ساكنة بعد ضمة عينا لجمع فلا تقلب ياء، بل تقلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء مثل بِيض جمع أبيض، فرارًا من ثقل الواو في الجمع.
وكذا إذا كانت عينا لصفة محضة فلا تقلب، بل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، وذلك نحو: قسمة ضيزى أي جائرة، ومشية حيكى؛ أي يتحرك فيها المنكبان، ورجل كيصي؛ أي يمشي وحده ويأكل وحده.
وإنما أعلُّوا في الاسم دون الصفة؛ لأن الصفة أثقل من الاسم والياء أخف من الواو، فأبقيت الياء في الصفة وقلبت الضمة كسرة.
وهذا التفريق بين الاسم والصفة في هذا الموضع كالتفريق بين فَعْلى اسما وفعلى صفة، إذ من مواضع قلب الياء واو أن تقع الياء لاما لفَعْلى اسما لا صفة اسما نحو: تقوى، والأصل تقيا.
فإذا كان فَعْلى صفة وجب تصحيح الياء فرقا بين الاسم والصفة، نحو: صَدْيا مؤنث صَدْيان (عطشان).
وإنما قلبوا الياء في الاسم دون الصفة؛ لأن الصفة أثقل من الاسم، والواو أثقل من الياء، فالمناسب أن تبقى الياء في الصفة، والاسم لخفته يناسبه قلب الياء فيه واوًا. القواعد والتطبيقات ص٩٦-١٠٣.

[الباب الثاني عشر: قلب الواو ياء لعلة صوتية]

هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنةٌ، أو كانت ساكنةً والياء بعدها متحركة، وكانت الياءُ الغالبةَ في القلب؛ لأنها أخف عليهم؛ لشبهها بالألِف، وذلك قولك: سَيِّد، وكان الخليل يقول: سيِّد فَيْعِل[1]، وإن لم يكن فَيْعِلٌ في غير المعتل؛ لأنهم قد يختصون المعتلَّ بالبناء لا يختصون به غيره من غير المعتلّ.

وقد قال غيرُه: هو فَيْعَل؛ لأنه ليس في غير المعتلِّ فِيْعِل، وقالوا: غُيِّرَتِ الحركةُ؛ لأنَّ الحركةَ قد تُقْلَبُ إذا غُيِّر الاسم[2]؛ ألا تراهم قالوا: دُهْرِيٌّ.

فكذلك غَيَّرُوا حركة فَيْعَل.

وقول الخليل أعْجَبُ إليّ ؛ لأنه قد جاء في المعتل بناء لم يجيء في غيره، ولأنهم قالوا: هَيَّبَانٌ وتَيَّحَانٌ فلم يكسروا، وقد قال بعض العرب: [رجز]

مــا بــالُ عَيْــنِي كالــشَّعِيبِ العَــيِّنِ[3]

---

(١) إذا اجتمت الياء والواو، والأولى منهما ساكنة فإن الواو تقلب ياء تأخرت أو تقدمت لما ذكره سيبويه أنهما متشاركان في المد واللين وفي أشياء كثيرة، ومن ثم فهما وإن كانا متباعدين صارا بمنزلة حرفين متقاربي المخرج، فلما كان الحرفان المتقاربان إذا اجتمعا جاز إدغامهما أو وجب إدغامهما كان ذلك في الياء والواو أوجب. (شرح السيرافي بتصرف ٢٧٢/٥).

(٢) أي غُيِّرتِ الحركة عند قصد التغيير في الدلالة.

قالوا في النسب إلى البَصرة: بِصْرِيٌّ والقياس: بَصْرِيّ، كسرت الباء؛ لأن من الناس من يقول: نسبوه إلى «بِصْر»، وهي حجارة بيض تكون في الموضع الذي سمي بالبَصْرة، وإنما نسبوا إلى ما فيها. ومن العرب من يقول في أُمَيَّةَ: أَمَوِيّ طلبًا للخفة.

وقالوا في النسب إلى الدَّهر: دُهري، قال بعض النحويين غُيِّر للفرق، وذلك أن الدَّهري هو الرجل الذي يقول بالدَّهر من أهل الإلحاد، والدُّهري هو الرجل المُسِنُّ الذي أتت عليه الدهور، وأخت: الأصل فيه فتح الهمزة، لكنها ضمت لما دل اللفظ على التأنيث. (شرح السيرافي بتصرف ٩٤/٤ -٩٦).

(٣) لرؤبة. الديوان /١٦٠.

قال الدكتور محمد كاظم البكاء نقلا عن المحقق عبد السلام هارون «الشُّعيب» المزادة الصغيرة، -

فإنما يحمل هذا على الاطراد؛ حيث تركوها مفتوحة[1].

ومما قلبوا الواو فيه ياء ديَّار وقيَّام، وإنَّما كان الحدُّ (قيوامٌ و(دَيْوَارٌ).

وأما صَيُودٌ وطويل وأشباه ذلك فإنَّما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً أن الحرف الأول متحرك.

وسألت الخليل عن سوير وبويع: ما منعهم من أنْ يقلبوا الواو ياء؟

فقال: لأنَّ هذه الواو ليست بلازمةٍ ولا بأصْلٍ.

ومثل ذلك قولهم رويةٌ، لم يقلبوا الواو ياء؛ لأن الأصل ليس بالواو[2]، وقال بعضهم: ريًّا ورُيَّةٌ، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست يبدل مِنْ شيء.

[الباب الثالث عشر: تصريف جمع التكسير بالهمز]

هذا باب ما يُكسَّر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه[3].

اعْلمْ أنَّك إذا جمعت فَوْعلًا من قُلْتُ همـزتَ كمـا همـزت فواعـل مـن عـورتُ

- أو القربة، و«العيْن» الخلَق البالية، شبَّه عينه لسيلان دمعها بالقربة الخلَق في سيلان مائهـا مـن بين خرزها؛ لبلاها وقِدَمها.

(1) يعني أن نحو: «سيِّد» على وزن (فَيْعِل) ولـو كان على (فيعَـل) لـترك على حـاله، ولـم يغـير بـدليل (العيْن) حيث جاء بالفتح ولم يُغيَّر، كما أنه قد وجد بناء في المعتل ولم يوجد في غيره، كما قالوا: (تَيَّحان) (فيعَلان، وهو الذي يَعْرِضُ في كل شيء و(هَيَّبان) وهو الجبان الذي يهاب كل شيء؛ أي ليس بالضرورة أن يكون للمعتل نظير من الـصحيح، فقـد ينفـرد المعتـل بـأوزان لا توجـد في الصحيح.

وقد تركوا: هيَّبان وتيَّحان مفتوحين ولم يكسِروا.

(2) لأن الأصل: رؤية بالهمزة فالواو ليست متأصلة ذاتا.

(3) لم يتناول السيرافي هذا الباب بالشرح اعتمادًا على شرحه لمسائله في الباب الثامن، وقد علقـت بماذكره الـسيرافي وغيره؛ فليراجع.

وصَيِدتُ[1].

فإذا جمعتَ سَيِّدًا، وهو فَيْعِل، وفَيْعَلًا نحو عَيِّنٍ هَمَزْتَ، وذلك: عَيِّلٌ وعيائل، لمّا اعتلتْ ههنا، فَقُلِبَتْ بعد حرف مزيد[2]، ولو لم يعتلّ لم يُهمز، كما قالوا: ضَيْوَنٌ وضياونُ[3].

وإذا جمعتَ (فُعَّلٌ) من قُلْتُ قُلْتَ: قوائلُ، همزتَ.

وأما قول الشاعر:

وكحَّلَ العيْنَيْنِ بالعَواوِرِ[4] [رجز]

فإنما اضطُرَّ، فحذف الياء من عواويرَ

---

(١) اسم الفاعل من (عور): عاورٌ؛ لأنها لما صحَّتْ في الفعل صحت في اسم الفاعل [مرَّ ذلك في الباب الثامن]، واسم الفاعل من صَيِدَ: صايد، مثل عور فهو عاور، إذا كان من صَيِدَ البعير؛ أي رفع رأسَه لداء فيها.
قال الجوهري: «والصَّيَدُ -بالتحريك- مصدر الأَصْيَد، وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا، وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فير فعه، وكذلك الذي لا يستطيع الالتفات من داء، تقول منه صَيِدَ: بكسر الياء، وإنما صحَّتِ الياءُ فيه لصحَّتها في أصله؛ لتدلَّ عليه، وهو اصيَدَّ بالتشديد، وكذلك اعْوَرَّ؛ لأن عَوِرَ واعْوَرَّ معناهما واحد» أهـ(الصحاح بتصرف ٢/٤٩٩، ٥٠٠).
وفُوْعَلٌ من قلت: قُوَّلٌ. ذكر ذلك سيبويه في هذا الباب.
(٢) يقصد (سيد) والأصل (سيود). أي قلبت الواو ياء بعد حرف مزيد، وهو الياء، لما اعتلت الواو قلبت همزة في الجمع: سيائد.
(٣) الضَّيْوَنُ: السِّنَّوْرُ الذكرُ. الصحاح ٦/٢١٥٦.
(٤) قال الدكتور / محمد كاظم البكاء نقلا عن المحقق عبد السلام هارون:
«العَواوِرِ: جمع عُوَّار... يريد أنَّ الدهر جعل في عينيه القذى والرمد بدل الكحل».
الشاهد فيه: قوله (العواور) بتصحيح الواو الثانية؛ لأنه ينوي الياء المحذوفة.

[النوع الرابع: تصريف الجمع وبعض الأبنية]

[الباب الأول: تصريف جمع التكسير من دون همز]

هذا باب ما يجرىٰ فيه بعض ما ذكرنا إذا كسِّر للجمع علىٰ الأصل، فمن ذلك فَيْعال نحو: ديار[1]، تقول: دياوير[2]، ومثل ذلك عُوَّار وعواوير.

وإنما خالفت الحروفُ الأُوَلُ هذه الحروفَ؛ لأن كل شيء من الأُوَلِ هُمِزَ علىٰ اعتلال فِعْله أو واحده، فإنَّما شبه حيث قَرُبَ من آخر الحروف بالياء والواو اللتين تكونانِ لامين، إذا وقعتا بعد الألِف ولا شيء بعدهما، نحو: سِقاء وقضاء، فجُعِلَتِ الياءاتُ والواواتُ كأنَهُنَّ أواخر الحروف، كما جُعِلَت الواوان في صُيَّم كأنهما أواخر الحروف، فإذا فَصَلْتَ بينهُنَّ وبين أواخر الحروف بحرفٍ جَرَيْنَ علىٰ الأصل، كما تقول: الشَّقاوة والغواية، فتُخرِجهما علىٰ الأصل[3].

---

(١) راجع الباب الثاني عشر.

(٢) جمع التكسير برد الكلمات إلىٰ أصولها، فـ(ديار) أصله: ديوار، ومن ثم ردت الواو في الجمع.

(٣) يقصد أن الحروف الأول نحو: سيائد وأوائل خالفت هذه الحروف التي هي نحو: دياوير وعواوير، وأن الذي همز؛ لاجتماع الواوين أو الياءين أو الياء والواو إنما حُمل علىٰ اعتلال واحده، كسيائد حملا علىٰ الاعتلال في سيِّد، أو حمل علىٰ اعتلال فعله كقوائل؛ حملا علىٰ قائلة، وهذا كله إذا كانت الواو أو الياء بعد الألِف بجوار الطرف تشبيها بالواو والياء وهما لامان طرفا نحو: سقاء وقضاء فجعلت الواو والياء في أوائل ونيائف كأنهما في الطرف، كما جُعل ما قبل الطرف كالطرف مثل جعل صُيَّم كعِقِيّ؛ أي يجوز قلب الواو ياء إذا وقعت عينًا لجمع علىٰ (فُعَّل) صحيح اللّام، نحو: صُيَّم، جمع صائم، وإنما جاز قلب الواو هنا لثقل اجتماع واوين متصلتين بالطرف مع ضمة في الجمع، وجعلت الواو في (صيَّم) المتصلة بالطرف كالواو التي في الطرف نحو: عِقِيّ، حيث يجوز قلب الواو ياء إذا وقعت لاما لـ(فُعول) المفرد. (القواعد والتطبيقات ص٨٦).

قوله: «فإذا فصلت بينهُنَّ وبين أواخر الحروف بحرف جَرَيْن علىٰ الأصل».

يعني نحو: طواويس ودياوير، بدون قلب شبيه بالشقاوة والغواية في أن حرف العلة بعد الألِف جاء علىٰ الأصل ولم يغير بالقلب، فالتاء في الشقاوة والغواية أخرجتهما علىٰ الأصل: شقاو وغواي، فلم يُعَلّا.

[الباب الثاني: فُعِلَ من فَوْعَلْتُ وفَيْعَلْتُ]

هذا باب فُعِل من فَوْعَلْتُ من قُلْتُ وفَيْعَلْتُ من بعثُ، وذلك قولك: قد قُووِلَ وقد بُويِعَ في فَوْعَلتُ وفِيْعَلْتُ، فمددتَ كما مددتَ في فاعلْتُ.

وإنَّما وافق فَوْعَلتُ وفَيْعَلْتُ فاعلتُ ههنا كما اتفقن في غير المعتل؛ ألا ترىٰ أنَّكَ تقول: بَيْطَرْت فتقول: بُوطِرَ، فتمد كما لو كنت مادًا لو قلت: باطرتُ(١).

[الباب الثالث: قلب الياء واوًا في فُعْلَلٍ وفُعْلِلَ]

هذا باب تقلب فيه الياء واوًا، وذلك قولك في فُعْلَلٍ مِنْ كِلْتُ: كولَلٌ، وفُعْلِلَ إذا أردت الفِعْلَ: كُولِلَ، ولم تجْعل هذه الأشياء بمنزلة بِيضٍ وقد بِيعَ، حيث خرجت إلىٰ مثالها لبعدها من هذا(٢).

---

(١) أي لو بنيت من قال: فوعل سيكون: قَوْل، بناؤه لما لم يسمَّ فاعله: قُووِل تماما كما لو كان علىٰ فاعل: قاول، تقول فيه أيضا: قوول.

ولو بنيت من باع: فيعل سيكون: بَيَّعَ، بناؤه لما لم يسمَّ فاعله: بويع، تماما كما لو كان علىٰ فاعل: بايع، تقول فيه: بويع.

ما مضىٰ كان معتل العين، ومعتل العين متفق في هذا في غير المعتل، نحو: بَيْطر، تقول فيه: بوطر، وباطر أيضا: بوطِرَ.

وكذا الأمر في تفوعل وتَفَيْعَلَ يوافق تفاعل، نحو: تقوَّل وتبيَّعَ وتقاول وتبايع. الجميع: تُقُوول وتُبُويع، وجاء ذلك في غير المعتل: تُفُوْهق تفيهق. الجميع: تفوهق، وهكذا.

والأصل مد مالم يسم فاعله وترك إدغامه لما كان علىٰ فاعل أو تفاعل، كقولك في ما لم يسم فاعله من بايع وتبايع، وقاول وتقاول: بويع وتبويع، وقُوول وتُقُووِل، وكان ترك الإدغام لازمًا فيه؛ لأن الواو الأولىٰ منقلبة عن ألِف في بويع وتبويع، والشرط في قلب الواو ياءً إذا اجتمعت مع الياء أن يكون السابق متأصل الذات والسكون وقد مرَّ ذلك، ولو أدغمنا في قوول وتقوول لحدث لبس هل هو من قوَّل أو قاول وهل هو من تقوَّل أو تقاول؟. (ينظر الكتاب: القسم الثاني: الصرف والأصوات ص١٢٢. تحقيق الدكتور / محمد البكاء، وشرح السيرافي ٢٧٩/٥).

(٢) يعني إن بنيْتَ من كَيْلٍ على وزن فُعْلَلٍ أو فُعْلِلَ: كُيْلَلٌ وكُيْلِلَ فإن الياء تقلب واوا؛ لسكونها -

[الباب الرابع: الهمز في موضع اللَّام من بنات الياء والواو]

هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللَّام من بنات الياء والواو، وذلك نحو: ساء يسوء وجاء يجيء وفاء يفيء.

فهذه الحروف تجري مجرىٰ قال يقول وباع يبيع إلا أنك تحوِّل اللَّام ياءً إذا همزتَ العين، وذلك قولك: جاءٍ كما ترىٰ همزت العين التي همزت في بائع واللَّام مهموزة، فالتقت همزتان.

فلمَّا لزمت الهمزتان ازدادتا ثِقَلًا، فحولوا اللَّام وأخرجوها من شبه الهمزة[1].

وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللَّام فيهنَّ مقلوبة[2].

وكان أصل أشياء: شيئاء[3].

- وانضمام ما قبلها وبعدها من الطرف: كُوَلِّل وكُوَلِل.

وهذا لا يشبه الياء في بيض وبيعَ، وذلك أن بيض جمع والياء قريبة من الطرف وبيعَ، والأصل بُيِعَ، العين متحركة وليست ساكنة كما أن الياء قريبة من الطرف. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٢٨٤).

(١) يعني أن اسم الفاعل من المهموز اللَّام الذي عينه واوا أو ياء يجري مجرىٰ اسم الفاعل من الصحيح اللَّام الذي عينه واو أو ياء، حيث تقلب العين همزة نحو قائل وبائع، تماما كاسم الفاعل من جاء: جايئ، ثم جائئ، فلما اجتمعت همزتان وهذا ثقيل حولت الهمزة الثانية (اللَّام) إلىٰ ياء؛ لأن الهمزة إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.

(٢) ليس شيء من القلب قياسيا إلا ما ادعىٰ الخليل في ما أدىٰ ترك القلب فيه إلىٰ اجتماع همزتين مثل اسم الفاعل من جاء: جايئ، ثم جائئ، الخليل يقدم اللَّام علىٰ العين: جائي، ثم يعله إعلال قاض.

(٣) أصل أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع، وأصلها شيئاء، قدِّمت اللَّام علىٰ الفاء، كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين (الألِف) مع كثرة استعمال هذه اللفظة، فصار: لَفْعاء. (شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/٢٩).

[الباب الخامس: ما كانت الواو والياء فيه لامات]

اعلم أنَّهن لاماتٍ أشدُّ اعتلالًا وأضعف؛ لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية والإضافة[1]. وكُلَّمَا بَعُدَتا من آخر الحرف كان أقوى لهما[2].

واعلم أن الواو في يَفْعُلُ تعتلّ إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياءً، ولا يدخلها الرفع كما كرهوا الضمة في فُعُل، وذلك نحو: الغُون، ولكنَّهم ينصبون؛ لأن الفتحة فيها أخف عليهم[3].

وإذا كان قبل الياء كسرةٌ لم يدخلْها جرٌّ كما لم يدخل الواو الضم، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها، وأما النصب فإنه يدخل عليها[4].

وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلَّتْ وقلبت ألِفا، وذلك قولك: رَمَىٰ وغزا.

واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرفَ الإعراب قُلبَتْ ياءً وكسر المضموم، وذلك قولك: أدلٍ[5].

---

(١) أي النسب.

(٢) قدم سيبويه هذه المقدمة ليُعْلَم أنه بسبب هذه العوارض التي تعرض للأواخر يكون الإعلال بها ألزم؛ لأن الإعلال أخف من النطق بالحرف على أصله.

(٣) يعني أن الواو في آخر الفعل لا يدخلها الضم في حال الرفع في يغزو ويدعو؛ استثقالًا للضمة عليها وقبلها مضموم كما استثقلوا ذلك على عين (فُعُل) فقالوا (غُون) بالتسكين، وأما الفتحة فمستحقة عليها، تقول: لن اغْزُوَ، كما استحقت الفتحة عليها وهي عين نحو: نُوَمَة. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٢٩٦).

(٤) يعني أن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها كالضمة على الواو المضموم ما قبلها؛ أي لا يدخل الياء الكسر، بل تُسَكَّن الياء نحو مررت بالقاضي، ولا يدخل الياء المكسور ما قبلها الضم أيضا في نحو: جاء القاضي، ويدخلها الفتح؛ لأنه أخف الحركات نحو: لن أرمِيَ.

(٥) من مواضع قلب الواو ياء أن تقع الواو طرفًا بعد ضمة أصلية في اسم معرب، فإذا كان كذلك وجب قلبها ياء وقلب الضمة قبلها كسرة، نحو: أدْلٍ والأصل: أدْلُوٌ؛ إذ لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة أصلية. (القواعد التطبيقات ص٨١).

[الباب: السادس: عدم إعلال الواو والياء إن لم تكن حروف إعراب]

هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب، وذلك قولك: الشقاوة والنهاية[1].

وسألته عن قولهم: صَلاءةٌ وعَباءةٌ. فقال: إنما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاء وعباء.

وأما من قال: صَلاية وعباية فإنه لم يجيء بالواحد على الصلاء والعباء[2].

[الباب السابع: قلب الياء واوا للفصل بين الصفة والاسم]

هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا ليُفْصَل بين الصفة والاسم، وذلك فَعْلَى، إذا كانت اسمًا أبدلوا مكانها الواو نحو: التقوى، وإذا كانت صفة تركوها على الأصل، وذلك نحو: صَدْيا[3].

وأما فَعْلى من الواو فعلى الأصل؛ لأنها إن كانت صفة لم تُغَيَّر كما لم تُغَيَّر الياء. وإن كانت اسما ثبتت؛ لأنها تغلب على الياء في ما هي فيه أثبت، وذلك قولك: شَهْوَى ودَعْوى، فشهوى صفة، ودعوى اسم.

وأمّا فُعْلَى من بنات الواو فإذا كانت اسمًا فإنَّ الياءَ مُبْدَلةٌ مكان الواو. وذلك

---

(١) هنا الواو والياء في الشقاوة والنهاية لم تُقْلَبا همزة لعدم التطرف.

(٢) أي من قال: صلاءة وعباءة، فالأصل فيهما: صلاي وعباي، فهمزت الياء؛ لوقوعها طرفا بعد ألِف ثم دخلت الهاء بعد انقلاب الياء همزة.

ومن قال صلاية وعباية لم يقدر الياء منفصلة عن الهاء، وكأنَّ بنية الكلمة وقعت على التأنيث في أوليتها. (شرح السيرافي بتصرف ٣٠٢/٥).

(٣) ينظر ما قيل في الباب الحادي عشر من النوع الثالث.

قولك: الدنيا والعليا[1]. وقد قالوا: القُصْوىٰ فأجْرَوْها علىٰ الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألِف واللَّام[2].

[الباب الثامن: قلب الهمزة والياء عند التقائهما]

هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قُلِبت الهمزة ياء والياء ألِفًا، وذلك قولك: مطِيَّةٌ ومَطَايا، وهديَّةٌ وهدايا، فإنَّما هذا فعائلُ، كصحيفة وصحائفَ.

وقد قال بعضهم: هَدَاوَىٰ، فأبدلوا الواو؛ لأن الواو قد تُبْدَلُ من الهمزةِ.

وأما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو: عِلَاوة وهِرَاوة، فإنهم يقولون فيه: هَرَاوَىٰ وعَلَاوَىٰ، ألزموا الواو ههنا كما ألزموا الياء في ذلك[3].

---

(١) من مواضع قلب الواو ياء أن تقع الواو لام وصف علىٰ (فُعْلَىٰ) بضم الفاء وسكون العين، نحو: السماء الدنيا، فإن وقعت لاما لـ(فُعْلَىٰ) اسما لم تعلّ، مثل حُزْوىٰ: اسم موضع.
وإنما قلبت الواو في فُعْلَىٰ الصفة؛ للفرق بينها وبين فُعْلَىٰ الاسم، مع تخفيف الثقل الناشيء من وجود الضمة في فُعْلَىٰ الصفة والواو قبيل الطرف، ولم يعكسوا؛ لأن الصفة أثقل من الاسم فحاجتها إلىٰ التخفيف أشد. (القواعد التطبيقات ص٧١).

(٢) في شرح السيرافي ٥/٣٠٢: أن الصفات التي تستعمل بالألِف واللَّام بمنزلة الأسماء.

(٣) تقلب الهمزة ياء بعد ألِف مفاعل أو شبهه، وكانت عارضة في الجمع بأن لم يسبق وجودها في المفرد، وكانت لام الجمع معتلة أو مهموزة، وهنا يجب فتح الهمزة العارضة وقلبها ياء في ثلاث صور: أنْ تكون لام الواحد ياء أصلية نحو: قضايا، أو ياء منقلبة عن واو كما في مطايا، أو همزة كما في خطايا. ويجب قلبها واوا في صورة واحدة، وهي أن تكون لام الواحد واوًا سلمت في المفرد من الإعلال، نحو هراوي.
(مطايا) مثلا: الأصل: مطايو، قلبت الواو ياء؛ لتطرفها بعد كسرة فصارت: مطايِي، ثم قلبت الياء الأولىٰ همزة، كما في صحائف فصارت مطائِي، فتحت الهمزة وقلبت الياء ألِفا فصارت: مطاءا، ثم اجتمع شبه ثلاث ألِفات فقلبت الهمزة ياء فصارت: مطايا.
و(هراوِي) أصله: هرائو، بقلب ألِف المفرد همزة كما في رسائل، ثم قلبت الواو ياء؛ لتطرفها إثر كسرة، فصارت: هرائي ثم هراءَيْ بفتح الهمزة للتخفيف، ثم هراءا، بقلب الياء ألِفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، اجتمع شبه ثلاث ألِفات فقلبت الهمزة واوًا، ليشاكل الجمع واحده، فصارت هراوىٰ. (القواعد والتطبيقات ص٣٧، ٣٨).

[الباب التاسع: ما بُنِيَ على أفْعِلاءَ وأصله فُعَلَاء]

هذا باب ما بنِيَ على أَفعِلاءَ وأصله فُعَلَاء، وذلك: سَرِيّ[1] وأسرياء، وأغنياء، وإنما صرفوها عن سُرَوَاء وغُنَيَاءَ؛ لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة؛ إلا أن يخافوا التباسًا في رميا وغزوا ونحوهما[2].

والياء إذا كانت قبلها الكسرة فهي في النصب والفتح بمنزلة غير المعتل[3]، فلما كانت الحركة تكره وقبلها الفتحة، وكانت أفعِلاءُ قد يُجْمع بها فعيلٌ فرُّوا إليها في التضعيف في أشِدَّاء، كراهية التضعيف[4].

[الباب العاشر: إبدال الياء واوًا]

هذا باب ما يَلزم الواو فيه بدل الياء وذلك إذا كانت فَعَلْتُ على خمسة أحرف فصاعدًا، وذلك قولك: أغْزَيْتُ وغازَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ[5].

---

(١) السَّرِيُّ: نهر صغير كالجدول. (مختار الصحاح ص١٣٥).

(٢) أي لو تخلصوا من الياء والواو في رمَيَا وغزوا بقلبهما ألِفا، ثم حذفهما لالتقاء الساكنين لحدث التباس بين المفرد والمثنى. فمخافة اللبس بقيت الياء والواو.

(٣) أي بجمع شقي على أشقياء يصير قبل الياء كسرة وذلك أخف من سُرَوَاءَ وشُقَيَاءَ؛ لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما فتحة، وخفة الكسرة قبل الياء كخفتها قبل الفتح في غير المعتل، كنصيب وأنْصِباء وقريب وأقرباء.

(٤) قياس كل وصف على فعيل بمعنى اسم الفاعل لمذكر عاقل غير مضعف ولا معتل اللّام أن يكون جمعه على فعلاء، مثل: كريم وكرماء وبخيل وبخلاء.
وخرج بمعنى اسم الفاعل نحو: قتيل، لأنه بمعنى اسم المفعول، ولمذكر نحو: شريفة، وغير مضعف نحو: شديد ولبيب، ومعتل اللّام نحو: سرى وشقى. (التبيان في تصريف الأسماء ص١٦٤).
ومعنى كراهية التضعيف في أشداء؛ أي لو جمعوا (شديد) على (شُدَدَاءَ) لثقل بإظهار المثلين، والإدغام أخف.

(٥) من مواضع إبدال الواو ياء أن تقع الواو طرفا رابعة فصاعدًا بعد فتحة، سواء أكانت في فِعْل كأعْطَيْت وأعْطَى أم كانت في اسم كـ(مُعَطَيان ومُعْطَى).

وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قلبت ياء؛ لأنك إذا قُلتَ يَفْعَلُ لم تثبت الواو للكسرة[1] فلم يكن ليكون فَعَلْت على الأصل[2].

قلت: فما بال تغازينا وترجَّيْنَا وأنت إذا قلت: يَفْعَلُ منهما كان بمنزلة يُفْعَلُ من غزوت[3]؟

قال: الألِف بدل من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو وأنا أدخلت التاء على غازيتُ ورجَّيْتُ[4].

- وإنما قلبت الواو ياء في هذا الموضع مع فتح ما قبلها؛ حملًا لما هي فيه على نظير له يستحق الإعلال، فالماضي نحو: أعطيت محمول على المضارع: يُعْطِي، والمبنى للمجهول: يُرْضَيان محمول على المبنى للمعلوم: يُرْضِيان واسم المفعول محمول على اسم الفاعل، ولا يخفى أن المحمول عليه مستحق الإعلال لتطرف الواو فيه مع كسر ما قبلها.

وهذا الإعلال يستصحب في الفعل مع تاء التفاعل كما في تغازينا فإن الإعلال حصل أولا في غازينا للحمل على يغازى ثم دخلت تاء التفاعل، فاستصحب الإعلال كما يستصحب في الاسم مع هاء التأنيث نحو: مُعْطاة وهذا ما أجاب به الخليل عندما سأله سيبويه عن (تغازينا). (القواعد والتطبيقات ص٦٩).

(١) إذا قلت يفعل أي أتيت بالمضارع من أغزيت وغازيت واسترشيت ستقول: أُغزِي وأُغازِي وأسترشي بعدم إثبات الواو بل بقلبها ياء لكسر ما قبلها فحمل الماضي على المضارع في القلب ياء.

(٢) أي ومن ثَمَّ لا يكون فعلت أي الماضي أغزيت ونحوه على الأصل أي بإثبات الواو.

(٣) أي ليست هذه العلة موجودة في تغازي يتغازي وترجّى يترجّى؛ لانفتاح ما قبل آخرهما في المضارع وأنت يا خليل تقول القلب في الماضي محمول على القلب في المضارع نحو: غازيت وأغازي.

(٤) معنى كلام الخليل أن: تغازيْنا وترجَّيْنا أصلهما غازينا ورجَّينا، ولما انقلبت الواو ياء في غازينا ورجَّينا للعلة المذكورة قلبت في تغازينا وترجَّيْنا. (شرح السيرافي بتصرف ٣٠٩/٥).

أما معنى قول الخليل: الألِف بدل من الياء ههنا التي... إلخ، فأرى أن مراده: الألِف التي في تغازي وترجّي هي بدل من الواو التي أبدلت ياء في تغازينا وترَجَّينا.

وهذا الكلام نفسه في غازى ورجّى: الألِف بدل من الواو التي أبدلت ياء في غازَيْت ورجَّيْته، ولما كان غازيت ورجَّيْت أصل لـ(تغازي وترجّى) حمل الفرع على الأصل في قلب الواو ياء.

[أبواب التضعيف]

[الباب الأول: تضعيف بنات الياء]

هذا باب التضعيف في بنات الياء، وذلك نحو: عَيِيتُ وحَيِيتُ.

واعلم أنَّ آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولا تُجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء؛ لأنها إذا كانت وَحْدَها لامًا لم تكن بمنزلة اللَّام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعفةً، وذلك نحو: يعيا ويَحْيَا[1].

[الباب الثاني: بناء فَعَلْتُ من المضَعَّف]

هذا باب ما جاء على أنَّ فعَلتُ مثل بِعْتُ[2] وإن كان لم يستعمل في الكلام[3]؛

---

(١) يعني أن ما كان من الفعل عينه ولامه من جنس واحد، وهو ياء لم يجب فيه من الإدغام ما يجب في سائر الحروف، نحو: حيَ وعيَ، ولا يلزم فيه إدغام كما لزم عضَّ ومَسَّ ومَصَّ.
وإنما لم يلزم في حَيِيَ مثل ما لزم في عَضِضَ من قبل أن الضادين في: عَضَّ ونحوه لا يلزم قلب الضاد منه إلى حرف سواه، والياء الثانية في حَيِيَ تنقلب ألفا في المضارع؛ لانفتاح ما قبلها، فلما لم تكن الياء الثانية لازمة لم يلزم إدغام الياء الأولى فيها؛ إذ كانت حرفا لا يثبت، ولكن يجوز إدغامه في كل موضع تلزم الثانية فيه الفتحة بناءً، كقولك في الماضي: حَيِيَ وفي الجمع: أَحْيِيَةٌ، تقول: حَيَّ وأَحِيَّةٌ. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٣١٤).
ومعنى قوله: «يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف» يعني أن آخر حَيِيَ كآخر خَشِيَ في أنه يعتل في المضارع فتنقلب ألفا، ولا يدغم فيها ما قبلها في الماضي: كما لم يُدْغمْ في خَشِيَ.
وقوله «ولا تُجعَلُ بمنزلة المضاعف من غير الياء» يقصد باب عَضَّ ومَسَّ. (شرح السيرافي ٥/٣١٤).

(٢) يقصد بقوله «مثل بعت» المضعف اليائي الذي على فَعَل يَفْعِل، مثل: باع يبيع كما سيوضحه كلامه.

(٣) أي مضعف الياء المدغم الذي يكون مضارعه مدغما أيضا لم يستعمل في الكلام، نحو: حَيَّ يَحِيُّ؛ لأنه سيترتب عليه أن الضمة التي هي علامة الرفع ستظهر على آخره، وهذا فيه ثقل.

لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس، فلو قلت: يفعل من حَيَّ ولم تحذف[1] لقلت: يَحِيُّ، فرفعتَ ما لا يدخله الرفعُ في كلامهم[2]، فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف.

وإن حذفتَ فقلتَ يحِي أدركتْه عِلَّةٌ لا تقع في كلامهم، فصار ملتبسا بغيره يعني يعي ويقي[3]، ونحوه. فلمّا كانت علةٌ بعد علةٍ كرهوا هذا الاعتماد على الحرف[4].

فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل بِعْتَ: آيٌ وغاية وآيةٌ، وهذا ليس بمطَّرِدٍ[5]، وهذا قول الخليل[6].

وقال غيره: إنّما هي أيَةٌ فَعْلَةٌ وأَيٌ فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألِف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان كما تكره الواوان.

---

(١) أي لم تحذف الياء الثانية في المضارع؛ لأنه لم يدخل عليه جازم.

(٢) أي إن الفعل الذي آخره ياء نحو: يرمي لا يدخله علامة الرفع، وهي الضمة، فكذا المضعف نحو: يحيّ لا يدخله ذلك.

(٣) يعني لو قيل يَحِي لظن أنه مضارع وَحَى اللفيف المفروق مثل وَعَى يَعِي، ووقى يقي فيحدث اللبس ولأدركته علة وهي حذف المثل الثاني بدون داع، وهذا لا يقع في كلامهم.

(٤) أي صار: يحِي فيه علتان: الأولى حذف الياء الثانية بدون داع، والثانية حذفها للجزم لـم يـح، وفي ذلك إلباس وإخلال واعتلال بعد اعتلال.

(٥) يعني أنه قد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علّة فأعِلّ الأول منهما وهو العين، وكان القياس أن يُعَل الثاني: أياء لأن الأصل: أَيَيٌ وغواة أو غياة وأياة؛ لأن الأصل: أَيَيَةٌ. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٣١٧)

(٦) يعني أعلت العين بقلبها ألِفا مثل إعلال العين في باع، فأصله: بيع؛ أي العين محركة بالفتح، كتحركها بالفتح في أَيَيَة. وهذا قول الخليل.

[الباب الثالث: تضعيف بنات الواو]

هذا باب التضعيف في بنات الواو:

اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفِعْل وإنَّما كُرِهَتَا كما كُرِهَتِ الهمزتان حتى تركوا فَعَلْتُ كما تركوه في الهمزة في كلامهم، فإنما يجيء أبدًا على فَعِلْتُ على شيء يقلب الواو ياءً، ولا يكون فَعَلْتُ ولا فَعُلْتُ كراهية أن تثبت الواوان فإنما يصرفون المضاعف إلى مايقلب الواو ياء، وذلك نحو: قَوِيتُ وحَوِيتُ وقَوِيَ[1].

[الباب الرابع: أحكام التضعيف]

واعلم أنَّ كل شيء من الأسماء جاوزَ ثلاثة أحرُفٍ فإنَّه يَجْري مَجْرَى الفِعْل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظ فِعْلًا، أو كان على مثال الفعل ولا يكون فِعْلًا، أو كان على غير واحد من هذين الحرفين[2]؛ لأن فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل. فإن كان الذي قبل ما سكَّنَ ساكنًا حرَّكْتَهُ وألقيتَ عليه حركة المُسَكَّن، وذلك قولك: مُسْتَرِدٌ ومستعِدٌ ومُمِدٌ ومُمَدٌ ومستَعَدٌ، وإنما الأصل مُسْتَعْدِدٌ

---

(١) الاسم قد يجتمع في آخره واوان طرفا: إحداهما العين، والأخرى اللّام نحو: حُوَّة وقُوَّة وجَوٌّ، فإذا بنيت من هذا فعلًا ثلاثيا على زنة لا توجب قلب إحداهما ياء لم يجز كأن تبنيه من (حُوَّة وقوَّة وجوّ) على مثال: فَعَلْتُ أو فَعُلْتُ؛ لأنك لو بنيت منه ذلك لقلت من القوة: قَوَوْت وقَوُوْت وفي المضارع: يَقْوُوْ وفي النصب لن يَقْوُوَ، فيجتمع واوان إحداهما مضمومة وقد تتحرك الأخرى بالنصب، وذلك مستثقل.

فإذا بنيته على زنة توجب قلب إحداهما ياء جاز، وهو أن تبنيه على: فَعِلْتُ، كقولك: قَوِيت وحَوِيت من القوة والحُوَّة. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٣٢١).

(٢) قوله «أو كان على غير واحد من هذين الحرفين» يعني ما كان على غير لفظ الفعل نحو (أَلَدّ)، وعلى غير مثاله نحو: (مُدُقّ)، وأصله: مُدْقُق.

ومُمْدِدٌ ومُسْتَعْدَدٌ[1].

وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فِعْلًا فعلى الأصل[2]، فمن ذلك: في فِعَل: قِدَدٌ، وفي فُعَل: سُرَرٌ[3]. وفي فُعُل: سُرُرٌ.

[الباب الخامس: أحكام الشاذِّ مِن المضاعف بالحذف]

هذا باب ما شَذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أَقَمْتُ وليس بمتلئب[4]، وذلك قولهم: أَحَسْتُ، يريدون: أَحْسَسْتُ، وأَحَسْنَ، يريدون: أحسَسْنَ.

وكذلك تُفْعَلُ به في كلِّ بناء تبقى اللَّام من الفِعْل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركةُ، شبَّهوها بأقمتُ؛ لأنَّهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنةٌ.

فإذا قلت: لم أُحِسَّ لم تحذف؛ لأن اللَّام في موضع قد تدخله الحركة، ولم يُبْنَ

---

(١) يعني ما جاوز ثلاثة أحرف وعينه ولامه من جنس واحد من الأسماء يجب فيه الإدغام كما يجب ذلك في الفعل نحو: أظَلُّ وألَدُّ ومستَعِدٌّ.
الأصل: أظْلَلُ وألْدَدُ ومستَعْدِدٌ، ألقِيَتْ حركة العين على الفاء، كما تفعل ذلك بالفعل نفسه، كقولك: أمَلَّ وأقَرَّ، والأصل: أمْلَلَ وأقْرَرَ.
قوله «إن كان ذلك اللفظ فعلا» نحو: أجَلُّ وأقرّ.
قوله «أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا» يعني ما كان أوله ميما نحو: مَقرٌّ ومُمِدٌّ، والفعل منهما يَقَرُّ - ويُمِدُّ، غير ان الزائد مختلف: في الفعل ياء وفي الاسم ميم.
وقوله «أو كان على غير واحد من هذين الحرفين» يعني ما كان على غير لفظ الفعل نحو (ألَدّ) وعلى غير مثاله نحو: مُدُقًّا، وأصله: مُدْقُق.
(٢) أي عدم الإدغام.
(٣) القِدَّة: الطريقة والفرقة من الناس إذا كان هوى كل واحد على حِدَتِه يقال: كنا طرائق قِدَدًا. (مختار الصحاح ص٢٣١).
والسُّرَرُ: جمع سرَير، ويجمع على سُرُرٍ أيضا. مختار الصحاح ص ٣٤.
(٤) اتلأب الأمرُ اتلئبابًا: استقام. الصحاح ٩١/١، والمقصود هنا: الاطراد.

على سكون لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها[1].

ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ، والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أَحْسَسْتُ ومَسِسْتُ وظَلِلْتُ.

[الباب السادس: أحكام الشاذِّ من المضاعف بالإبدال]

هذا باب ما شَذَّ فَأُبْدِلَ مكان اللَّام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطَّرِدٍ: وذلك قولك: تَظَنَّيْتُ، وتَقَصَّيْتُ من القصة وأَمْلَيْتُ[2].

[الباب السابع: أحكام المضاعف من غير موضع واحد]

هذا باب تضعيف اللَّام في غير ما عينُه ولامه من موضع واحد[3]، فإذا ضاعفت اللَّام وأردت بناء الأربعة لم تُسْكِنِ الأولى فتُدْغِمَ.

---

(١) الحذف في هذا الباب شاذ غير مطرد، والذين استعملوه مع شذوذه تأولوا فيه ضربا من التأوُّل، فإذا قال: أحَسْتُ أو النسوة أحَسْنَ، والمضارع يُحِسْنَ. فالأصل في ذلك قبل هذا التغيير: أحَسَّ ويُحِسُّ ثم دخلت التاء للمتكلم أو المخاطب أو نون النسوة فسكن ما قبلها وهو السين الأخيرة، وقد كانت السين الأولى ساكنة مدغمة في الأخيرة فكرهوا تحريك واحدة منهما فحذفوا إحداهما.
قوله: «فشُبِّهَ بباب أَقَمْتُ» يعني أن أقمت حذفوا الألِف منها؛ لأنها ساكنة وقد سكنت الميم فاجتمع ساكنان، وكذلك لما اجتمع السينان ساكنتين.
وقوله: «ولا تصل إليها الحركة» يعني أن ما اتصل به التاء أو النون النسوة لا يحرك لاجتماع الساكنين، وليس بمنزلة ما يسكن في الجزم أو الأمر؛ ألا ترى أنك تقول: لم يذهب الرجل. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٣٦٥).

(٢) قال السيرافي: «وقد جاء غيرها، فما أرى أحدًا حَصَره، فمنه قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ١٠] قيل فيه: دسَّسها، وأبدل الياء من السين الأخرة، ثم قلبت ألفا». (شرح السيرافي ٥/٣٦٨).

(٣) مثل خِدَبّ، ليست اللَّام الثانية للإلحاق، وإنما هو فِعَلّ من أبنية الرباعي المجرد.

وذلك قولك قَرْدَدٌ، لأنك أردت أنْ تُلْحِقَهُ بـ(جَعْفر).

وقالوا: قُعْدُدٌ، أرادوا أنْ يُلْحقوا هذا البناء بـ(جُعْشُمٍ).

وقالوا: قُعْدَدٌ، فألحقوهُ بـ(جُنْدَبٍ).

وأما سَبَهْلَلٌ فمُلْحقٌ بـ(هَمَرْجَلٍ).

أبواب الإدغام

[الباب الأول: إدغام الحروف المتقاربة من مُخْرج واحد]

[الحروف التي لا تدغم في المقاربة]:

ومن الحروف حروفٌ لا تُدْغَمُ في المقارِبة، وتدغَم المقارِبة فيها، وتلك الحروف الميم والراء والفاء والشين.

فالميم لا تُدغم في الباء، وذلك قولك: أَكْرِمْ به؛ لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم: العنبر. فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرّون إليه من النون لم يُغيِّرُوه، وأما الإدغام في الميم فنحوُ قولهم: اصْحَمَّطرًا، تريد: اصْحَبْ مطرًا.

والفاء لا تدغم في الباء، وذلك قولك: اعرف بدرًا، والباء قد تدغم في الفاء للتقارب، وذلك قولك: اذْهَب فيَّ ذلك.

والراء لا تدغَم في اللّام ولا في النون، وذلك قولك: اجْبُرْ لَبَطَة، واختَرْ نَقَلًا.

وقد تدغم هذه اللّام والنون مع الراء، وذلك: هَرَّأَيتَ، ومَرَّأَيْتَ؟

والشين لا تدغم في الجيم، وذلك قولك: افرِشْ جَبَلَة، وقد تدغم الجيم فيها وذلك: أخْرِج شَّيئًا.

[الحروف التي تدغم في المقاربة]:

الهاء مع الحاء: كقولك: اجْبَهْ حَمَلًا، ولا تدغم الحاء في الهاء، ومثل ذلك: امْدَحْ هِلَالًا.

العين مع الهاء: كقولك: اقْطَعْ هِلَالًا، ولم يدغموها في العين، ومثل ذلك: اجْبَهْ عِنَبَهْ.

العين مع الحاء: كقولك: اقْطَع حَمَلًا، ولم تدغم الحاء في العين في قولك: امْدَحْ عَرَفَةَ.

الغين مع الخاء: وذلك قولك: ادْمَغْ خَلَفًا، والخاء مع الغين. البيانُ فيهما أحسن.

القاف مع الكاف: كقولك: الحَقْ كَلَدَةَ، والكاف مع القاف: انْهَكْ قَطَنًا. البيان أحسن.

الجيم مع الشين: كقولك: ابْعَج شَبَثًا.

اللَّام مع الراء نحو: اشْغَل رَّحَبَةَ.

النون تدغم مع الراء، وذلك قولك: مِن رَّاشِدٍ.

وتدغم في اللَّام، وذلك قولك: مَن لَّك.

وتدغم النون مع الميم، وتقلب النون مع الباء ميما، وذلك قولهم: مَن بِك.

وتدغم النون مع الواو، وتدغم النون مع الياء بغُنَّةٍ وبلا غُنَّةٍ.

ولا تُدغم في حروف الحلق ألبتَّة.

وأمَّا اللَّام فقد تدغم فيها، وذلك قولك: هَتَّرَىٰ[1].

ولم يدغموا الميم في النون.

ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا، وهذه الحروف أحد عشر حرفا، منها حروفُ طرفِ اللسان، وحرفان يخالطان طَرَفَ اللسان.

والأحد عشر حرفا: النون والراء والدال والتاء والصاد والطاء والزاي والسين والظاء والثاء والذال.

واللذان خالَطاها: الضاد والشين.

---

(١) أي: هل نرىٰ؟

[الباب الثاني: إدغام حروف طرف اللسان]

وقالوا في مُفْتَعِل من صَبَرْت: مُصْطَبِرٌ، أرادوا التخفيف حين تقاربا.

ولم يجز إدخالُ الصاد فيها، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ إذ لم يصلوا إلى الإدغام.

وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتَنَعَتِ الصاد أنْ تدخل في الطاء قلبوا الطاء صادًا فقالوا: مُصَّبِرٌ.

والزاي تُبْدَلُ لها مكان التاء دالًا، وذلك قولهم: مُزْدانٌ في مُزْتان. ومَنْ قال مُصَّبِرٌ قال مُزَّانٌ.

وتقول في: مُسْتَمِع: مُسَّمِعٌ، فَتُدْغِم؛ لأنهما مهموسان.

وقالوا في اضطَجَرَ: اضَّجَر، كقولهم: مُصَّبِرٌ. وكذلك الظاء، يعني الظاء وبعدها التاء، ألزموها ما ألزموا الصاد والتاء، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالظاء وهي الطاء؛ ليكون العمل من وَجْهٍ واحدٍ وذلك قولهم: مُظْطَلِمٌ، وإن شئت قلت: مُطَّلمٌ كما قال زهير:

هـذا الجـواد الذي يعطيـك نائلَـهُ　　　عَفْـوًا ويُظْلَـمُ أحيانـا فـيَطَّلِمُ[1]

ومن قال: مُصَّبِرٌ قال: مُظَّلِمٌ، وأقيسها: مُطَّلِمٌ؛ لأن الأصل في الإدغام أنْ يَتْبَعَ الأوَّلُ الآخِرَ.

وكذلك تُبْدِلُ للذال من مكان التاء أَشْبَهَ الحروف بها، وذلك قولك:

---

(١) في تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون:

ديوانه: ١٥٢، يقوله لهرم بن سنان المرّي. (النائل) العطاء (يُظْلَمُ) يُسْأَل في حال العسر فيُكلف ما ليس في وسعه، ويَظَّلِمُ؛ يحتمل ذلك الظلم ويتكلفه، والشاهد فيه: قلب الظاء من يظّلم طاءً مهملة. (الكتاب ٤/٤٦٨).

مُدَّكِرٌ، كقولهم: مُطَّلِمٌ. ومن قال: مُظَّعِنٌ قال: مُذَّكِرٌ.

وإنما منعهم من أنْ يقولوا: مُذْ دَكِرٌ كما قالوا: مُزْدانٌ أن كل واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال(١)، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام، والزاي لا تدغم فيها(٢) على حال(٣) فلم يشبهوها بها.

والضاد في ذلك بمنزلة الصاد، وذلك قولك: مُضْطَجِعٌ، وإن شئت قلت: مُضَّجِعٌ، وقد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ.

وإذا كانت الطاء معها -يعني مع التاء- فهو أجْدَر أن تُقْلَبَ التاء طاءً، ولا نُدغمُ الطاء في التاء فَتُخِلَّ بالحرف، وذلك قولك: اطَّعَنُوا.

وكذلك الدال، وهو قولك: ادَّانوا من الدَّيْن.

وقد شبَّه بعض العرب ممَّن تُرْضَى عربيتُه هذه الحروف الأربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء في فعلت بهن في افتعل(٤).

وذلك قولهم: فحَصْطُ برِجْلِي، وخَبَطُّهُ وحَفِطُّهُ يريدون: خَبَطْتُهُ، وحَفِظْتُهُ.

وأعربُ اللغتين وأجْوَدُهما أن لا تَقْلِبهَا طاءً.

وممَّا يُدْغَمُ إذا كان الحرفان من مَخْرَج واحد، وإذا تقارب المُخْرَجان قولهم: يَطَّوَّعون في يَتَطَوَّعون، ويَذَّكرون في يتذكَّرون، ويَسَّمَّعُون في يَتَسَمَّعون.

---

(١) أي كل واحد من الذال والدال في (مذدكر) يدغم في صاحبه في الانفصال أي عندما يكون في كلمتين، ومن ثم لم يجز عند التقائهما في حرف واحد، أي كلمة واحدة إلا الإدغام: مُـدَّكر أو مُذَّكر.

(٢) أي في الدال.

(٣) أي في الانفصال.

(٤) أي تاء الفاعل في نحو: فحصت تعامل معاملة التاء في افتعل في قلبها طاء إذا كانت اللّام أحد حروف الإطباق، والأجود أن لا تقلب التاء طاء.

الإدغام في هذا أقوى؛ إذ كان يكون في الانفصال. والبيان فيهما عربيٌّ حسن، كما حسن ذلك في يَخْتَصِمُونَ ويَهْتَدُونَ. وتصديق الإدغام قوله تعالى: ﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ﴾[1] و﴿يَذَّكَّرُون﴾[2].[3]

فإن وقع حرف مع ما هو من مُخْرَجِهِ أو قريبٌ من مُخرجه مبتدأ، أُدْغِمَ وألحقوا الألِف الخفيفة؛ لأنهم لا يستطيعون أنْ يبتدئوا بساكن، وذلك قولهم في فَعَلَ من تطَوَّعَ: اطَّوَّعَ، ومن تذكَّرَ: اذَّكَّرَ[4].

فإن التَقَتِ التاءان في تَتَكَلَّمُون، فأنت بالخيار، إنْ شِئْتَ أثْبَتَّهما، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ إحداهما: وتصديقُ ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[5].

---

(١) سورة الأعراف الآية: ١٣١.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٢١.

(٣) تَفَعَّل وتَفاعل ومضارعهما إذا كان فاء الفعل منهما حرفا تدغم فيه التاء جاز إدغامه وإظهاره، والحروف التي تدغم فيها التاء اثنا عشر:
التاء نفسها والطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاي والسين والضاد والشين والجيم.
فإذا كان شيء من هذه الحروف بعد التاء، وكان الفعل مضارعا، وآثرتَ الإدغام أدغمت التاء في ما بعده وقلبته إليه كقولك في يتسَمَّع: يَسَّمَّع ويَتَجَبَّر: يَجَّبَّر وهكذا.
وإذا كان في الماضي وآثروا إدغامه احتاجوا إلى تسكين التاء وادغامه، وإذا سكَّنوا التاء لم يكن بد من همزة الوصل، وذلك في قولك في تَطَوَّعَ: اطَّوَّعَ، وفي تَزَيَّن: ازَّيَّنَ، وفي تدارأ: ادَّارأ، وفي تثاقل: اثَّاقل. (شرح السيرافي بتصرف ٥/٤٤٩).

(٤) في شرح السيرافي: ادغموا وألحقوا الألِف الخفيفة، ولعل هذا هو الصواب؛ لأنه هو المناسب لقوله: «وألحقوا... إلخ». (شرح السيرافي ٥/٤٤٩).
والمراد: إن وقع حرف في دائرة ما هو من مُخرج التاء أو قريب من مخرج التاء حالة كون التاء مبتدأ؛ أي في بدء الفعل الماضي الذي عبر عنه بقوله: وذلك قولهم في فعل من تطوع، وأرادوا إدغامه ألحقوا الألِف الخفيفة؛ أي ألِف الوصل؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك نحو اطَّوَّع من تَطَوَّع.

(٥) سورة فصلت الآية: ٣٠.

وإنْ شِئْتَ حذفْتَ التاء الثانية، وتصديقُ ذلك قوله تبارك وتعالى ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[1].

*

كان الفراغ من تلخيص كتاب سيبويه وشرحه (قسم الصرف)

يوم الاثنين ٢٤ من جمادى الآخرة ١٤٣٩هـ

١٢ من مارس ٢٠١٨م.

قام بالتلخيص والشرح لقسم الصرف

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح محمد حبيب

*

(١) سورة القدر الآية: ٤.

ثبت المصادر والمراجع

- ألفية ابن مالك، ضبط: سليمان البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- أهدى سبيل إلى علمي الخليل، محمود مصطفى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- التبيان في تصريف الأسماء، أحمد كحيل، دار أصداء المجتمع، بريدة السعودية، ط٨، ١٤٢٤هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، دار الفكر.
- دروس التصريف، محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ديوان حسان بن ثابت، بعناية: البرقوقي، الرحمانية، ١٣٤٧هـ.
- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، بعناية: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة.
- ديوان العجاج، بشرح الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، عبد السميع شبانة، مطبعة الجامعة الإسلامية، ط٥، ١٤٠٩هـ.
- القول الفصل في التصغير والنسب والإمالة وهمزة الوصل، عبد الحميد عنتر، مطبعة الجامعة الإسلامية، ط٤، ١٤٠٩هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٧م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: الدكتور محمد البكاء، دار النشر، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- مختار الصحاح، للرازي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- معجم الشوارد النحوية، محمد حسن شراب، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- المغني في تصريف الأفعال، محمد عضيمة، مطبعة الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٤٠٨هـ.

الفهرس العام

القسم الثاني - الصرف

الجزء الأوّل

الموضـــــوع | الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع | الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الجزء الثاني

الموضـــــوع | الصفحة

الجزء الثالث

الموضـــــوع الصفحة

الموضـــــوع | الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

* * * * *
* * *
*


معهد المخطوطات العربية
القاهرة ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

